
دار التقدم
مكتبة الطالب
اقتصاد البلدان الغنية والفقيرة
souvenirs
Marlboro
change
SOUVENIRS
HOLIDAY
SAUNA

اهداءات ٢٠٠٣

أسرة أ.د/رمزي ذكي

القاهرة

مكتبة الطالب

جيكينيس
فولكوف
كلوتشكوفسكى

اقتصاد البلدان الغنية والفقيرة

دار التقدم
موسكو

БИБЛИОТЕКА СТУДЕНТА

Май Волков, Крис Джеккинис, Лев Клочковский

ЭКОНОМИКА БОГАТЫХ И БЕДНЫХ СТРАН

На арабском языке

B $\frac{0604030000-306}{014(01)-90}$ 189—90

ISBN 5-01-002304-0

مدخل

يتناول كتاب «اقتصاد البلدان الغنية والفقيرة» الذى تصدره «دار التقدم» (موسكو ، الاتحاد السوفييتى) فى سلسلة «مكتبة الطالب» السنن الاقتصادية للاقتصاد العالمى الذى تتعايش وتتفاعل فى اطاره البلدان الغنية والفقيرة . فلماذا تغدو بعض البلدان غنية بينما تكون الاخرى فقيرة ؟ وهل كان هذا الفارق بين البلدان موجودا دوما ؟ ما هى الاسباب الرئيسية لتقسيم مختلف الدول على هذا النحو ؟ هل تكمن تلك الاسباب فى الخصائص الطبيعية والمناخية والتوزيع المتفاوت للموارد ام انها تكمن فى امور اخرى ؟ لقد حاول مؤلفو هذا الكتاب الدراسى ان يجيبوا عن هذه الاسئلة وغيرها مما يدور حوله الجدل الآن ويشغل الرأى العام العالمى .

ان الاقتصاد العالمى لا يتواجد معزولا عن سائر المستويات والاصعدة ، بما فيها الاقتصادات الوطنية والمؤسسات الانتاجية وهلمجرا . ولذا فان هذا الكتاب الدراسى والكتاب الصادر فى هذه السلسلة بعنوان «محاضرات عامة فى النظرية الاقتصادية» («دار التقدم» ، موسكو) يكمل بعضهما بعضا . فالكتاب الاخير يتناول بالتعاقب والتفصيل كل تلك المستويات والاصعدة فى ترابطها العضوى .

لقد دشنت البشرية مرحلة غير عادية من تطورها ، حيث واجهت لاول مرة فى تاريخها مشاكل لم يسبق لها مثيل ، وواجهت خطر الفناء فعلا . علما بان مصيرا واحدا ينتظر ،

والحال هذه ، كل البلدان ، سواء الغنية منها او الفقيرة . ولا يمكن للانسان العاقل ان يسمح بان تغدو الارض فى القريب العاجل مقبرة عامة للبشرية بعد ان كانت مهدا لها ، وربما هي الوحيدة من نوعها بين كواكب الكون كلـه . واذا كان الانسان قد ادرك هذا الخطر فعليـه ان يجد الوسائل التي تحول دونه . ويتسم بأهمية بالغـة شل القدرة الخصامية المتزايدة الكامنة فى تقسيم البلدان الراهنة الى غنية وفقيرة وفى التناقضات النابعة من هذا التقسيم .

ان العالم المعاصر متعدد الوجوه والجوانب . وكل بلد يمثل وجها خاصا ، ولكل بلد مصالحه الخاصة ، وهو يدافع عنها . ولكنه توجد مصالح انسانية عامة مشتركة بين البشر ، ومنها تذليل الفوارق السلبية بين الغنى والفقر ، بين البلدان التى تزداد ثراء والبلدان التى تزداد فقرا ، مع ان البلدان الذين يقيمون فيها يبذلون كل طاقاتهم في العمل . ولم تكن موجودة فى السابق ابدا مثل هذه الهوة بين الممكن والواقع . فالثورة العلمية التكنيكية والقدرة الانتاجية العالمية المكدسة قد وفرتا للبشرية وسائل منقطعة النظير لتأمين حاجات كل فرد فى المعمورة بغض النظر عن البلد الذى يقيم فيه ، وكل مستلزمات حياته الطبيعية . وفى الوقت ذاته لم يكن يوجد فى المعمورة فى السابق ابدا مثل هذا العدد الكبير من الجياع والمحرومين والاميين والمرضى فى ايامنا . واغلبهم موجودون فى البلدان الفقيرة . وهذه البلدان فقيرة وغنيـة جدا فى الوقت ذاته اذا اخذنا بنظر الاعتبار انها تمتلك موارد طبيعية هائلة – احتياطيات الثروات المعدنية والتربة الخصبة والمناخ الملائم للانتـاج الزراعى الذى يتيح جنى ثلاثة محاصيل فى العام ووفرة الايدى العاملة . فلماذا لا تستفيد من ثرواتها هذه وتبقى فقيرة فى جميـع المؤشرات ، من حيث حجم المنتوج ودخل الفرد الواحد من السكـان ومستوى استهلاك السكان ومتوسط الاعمار الاقصر مما فى البلدان الغنية والاغذية التى لا تستجيب لحاجات الانسان الطبيعية وعدم كفاية الخدمات الطبية ومستوى الامية المرتفع وهلمجرا ؟

يقدم الجواب على هذا السؤال تحليل العلاقات الاقتصادية الدولية التى يجرى فى اطارها التبادل بين البلدان الغنية والفقيرة . ويتناول هذا الكتاب ويحلل بالتعاقب الاشكال الاساسية لهذه العلاقات الدولية .

ان مادة البحث والمهمات التى يتوخاها الكتاب الدراسى «اقتصاد البلدان الغنية والفقيرة» هى التى تملى البنية المستخدمة فى الكتاب لعرض المادة .

الفصول الثلاثة الاولى تعرض على القارئ القضايا الاساسية موضوع البحث . فان تقسيم البلدان الى غنية وفقيرة تقسيم اصطلاحى لدرجة ما . وهو يمكن من القاء الضوء على مفعول آلية العلاقات الاقتصادية الدولية ، لكنه يستطيع ان يطمس جوهر العمليات الاقتصادية الفعلى . ففى البلدان الفقيرة نفسها يوجد اناس اغنياء ، بل واثرياء جدا . واحيانا يجمع الشطار اموالا كبيرة على حساب فقر الجماهير ومختلف الصعوبات الاقتصادية والعوز والعجز . وفى البلدان الغنية نفسها يمكن ان نجد الفقر فى اشكاله المؤلمة والبشعة ، بما فى ذلك وفاة المحرومين بسبب البرد وسوء التغذية .

ويستخدم مصطلح «البلدان الفقيرة» عادة للاشارة الى البلدان النامية فى آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية التى لم تتحرر اغلبيتها من التبعية الاستعمارية الا بعد الحرب العالمية الثانية حيث تشكلت منها مجموعة الدول الفتية . ولذا يستخدم مصطلحا «البلدان الفقيرة» و«البلدان النامية» على انهما مرادفان ، مع انه توجد بين البلدان النامية ، كما هو معروف ، بلدان غنية جدا ، وبالدرجة الاولى البلدان المصدرة للبترول والواقعة على الخليج العربى . الا انها تواجه نفس المشاكل التى تواجهها البلدان النامية عموما ، فهى فى علاقاتها الاقتصادية مع البلدان الغنية تجد نفسها فى وضع البلدان الفقيرة ذاته .

ويقصد بمصطلح «البلدان الغنية» فى هذا الكتاب البلدان الرأسمالية المتطورة اقتصاديا ، اى الدول الغربية . البلدان الاشتراكية المساهمة فى الاقتصاد العالمى فهى ، فى

مثل هذا التصنيف ، لا تدخل ضمن البلدان الغنية ولا ضمن البلدان الفقيرة ، مع انه توجد بينهـــا دول ذات مستويات تطورية مختلفة وتتميز بمؤشرات اقتصاديـــة متباينة جدا . فالعلاقات الاقتصادية بين البلدان الاشتراكيـــة تستند الى اساس غير اساس السوق الرأسمالية العالمية . ويتنـــاول الكتاب هذه الخاصية فى الفصول المعنيـــة . وان العلاقات الشائعة التى تؤدى الى تعميق الهوة الاقتصادية بين البلدان وتقسيمها الى غنية وفقيرة انما تلازم الآلية الاقتصادية الدولية التى لا تشمل الدول الاشتراكية .

ان علم الاقتصاد يدرس العلاقات الشائعة وليس الصدفية او الخاصة ، ويتوخى رؤية الجوهر الكامن وراء المظهر الخارجى لهذه المقولات الاقتصادية او تلك . وتلك مهمة بالغة الشأن وليست بسيطة . فالكثير من العمليات الجارية فى الاقتصاد العالمى حاليا معقدة ومتنوعة لدرجة تجعل المرء يتوهم بسهولة ويعتبر المظهر ظاهرة والشكل مضمونا والظاهرة جوهرا . ويمكن لشكل بذاته من اشكال المقولة الاقتصادية ان ينطوى على علاقات اقتصادية فعلية غير متماثلة ، بل ومتعارضة من حيث الجوهر . فان كل بلد يساهـــم ، مثلا ، فى العلاقات التسليفية الدولية يضطلع بدور الدائن والمدين ، ويصادف ان يحدث ذلك فى وقت واحد . الا ان الديون الخارجية لاحد البلدان النامية ولدولـــة متطورة جدا مثل الولايات المتحدة الاميركية متباينة تماما من حيث جوهر هذا المفهوم ، مع انها تسجل بوصفها ظاهرة متماثلـــة فى الاحصائيات وفى دوائر المحاسبة التى تشرف على السلف والقروض .

ويتناول الفصلان الرابع والخامس الاساس العميق الذى يشتد عليه حاليـــا التفاعل فى الاقتصاد العالمى ، ونعنى التقسيم الدولى للعمل . كما يتناول الفصلان السادس والسابع المتطلبات الخاصة التى تواجهها البلدان الغنية والفقيرة بتأثير الثورة العلمية التكنيكية المعاصرة . ويتضمن الفصل الثامن تحليلا لدور القطاع العام (قطاع الدولة) فى اقتصاد البلدان النامية وفى تسريع التنمية فيها وتأمين الاستقلال الاقتصادى .

وقد خصص الفصلان التاسع والعاشر لتحليل الميادين الاساسية للعلاقات الاقتصادية الدولية . وهما يوضحان دور الرأسمال الاجنبى فى البلدان النامية ومكانة هذه البلدان فى نظام التسليف او الائتمان الدولى .

وتعالج الفصول الحادى عشر - الرابع عشر تأثير النزعة العسكرية على التطور ، واهمية التكامـل الاقتصادى وجوهر النظام الاقتصادى الدولى الجديد وطرق بلوغ الامن الاقتصادى الدولى الشامل . ويستعرض الفصلان الاخيران ، الخامس عشر والسادس عشر ، خلاصة الدراسة والاستنتـاج الرئيسى من مادة هذا الكتاب ، ومفاده ان تذليل تخلف البلدان الناميـة وازالة التقسيم القائم الى بلدان غنية وفقيرة هما واحدة من المشاكل الشاملة التى تواجهها البشرية . ويشير الفصلان الى بعض النظريات الاساسية التى تقترح مختلف بدائل التنمية .

ويؤكد الفصلان الاخيران ان التفكير السياسى الجديد ، بما فيه الاساليب الجديدة فى معالجة تذليل التخلف ، هو الذى يشق الطريق الى الاعتراف بالوقائع القائمة موضوعيا وفهمها وحلها فى ظروف اشتداد المشاكل الشاملة والاتجاهات التطورية المتصارعة والمتعارضة من جهة ، مثل التقدم والتخلف الصارخ ، والغنى والفقـــر والرخاء والمجاعة ، وعلى العموم كثرة «مجالات التوتر» الواسعة فى العالم ، ومن جهة اخرى فى ظل عملية تعقد العلاقات الاقتصاديـــة العالمية وتزايد ترابط بلدان وشعوب العالم ونشوء وحدته المتكاملة وسط التنوع والمتضادات .

وواضح ان كل القضـــايا المذكورة التى تشكل مضمون كتاب «اقتصاد البلدان الغنية والفقيرة» ويتناولها المؤلفون بالبحث والتحليل انما هى من المسائل التى يحتدم حولها اشد جدال وغالبا ما تتسم بطابع عاطفى انفعالى . لكن العلم لا يطيق الانفعال . فان معياره الرئيسى هو الموضوعية والبحث عن الحقيقة التى لا تتوقف على التحيز الايديولوجى لدى الباحث ولا على المصالح الوطنية للبلد الذى يمثلـه . والمطبوعات العالمية تعبر عن وجهات نظر متباينة ، ومتعارضة احيانا ،

بشأن كل مسألة من المسائل التى يتناولها هذا الكتاب . وقد حاول مؤلفوه ان يتفادوا التحيز او التمسك بنظرية ايديولوجية ما . فالتحليل الموضوعى للوقائع والاشكال الاقتصادية وارد فى الكتاب على نحو يجعل القارئ نفسه يتوصل الى الاستنتاجات اللازمة ويكون رأيا خاصا به . ولا يريد المؤلفون ان يفرضوا رأيهم على القراء ولذا يتحاشون الخوض فى المناقشات ذات الطابع الايديولوجى ولا يعبرون عن تأييدهم لنظرية ما . لكنهم يأملون فى ان يغدوا هذا الكتاب مادة للمناقشة والجدل بين القراء . ففى المجادلات تتضح الحقيقة . ولذلك بالذات لا يرغب المؤلفون فى ان ينشأ لدى القراء انطباع وكأن كل حكم من احكام الكتاب يمثل الحقيقة النهائية .

وبهذه المناسبة يود المؤلفون ان يزودوا القراء ببعض النصائح المنهجية . فالكتاب الذى نضعه بين ايديهم ليس كتابا للمطالعة والمتعة ، بل هو مخصص للدراسة المنتظمة المتأنية التى تتطلب جهدا ذهنيا لانها تهيب بالدارس الى التأمل والتفكير وليس الى حفظ الصياغات عن ظهر قلب .

وقد سعى المؤلفون الى توضيح فعل آلية العلاقات الاقتصادية الدولية التى تؤدى باستمرار الى تقسيم البلدان الى غنية وفقيرة . وكما هو شأن النتائج الاخرى لفعل هذه الآلية ، لا يجوز اعتبار نشوء وبقاء ، بل وتعمق الهوة الاقتصادية بين البلدان من بنات الصدفة ولا نتيجة لتوافق ملابسات كان يمكن الا تحدث . والعلم يبحث فى السنن والقوانين . ولذا يتعين على كل قارئ ان يشارك فى هذا البحث العلمى بصورة مستقلة وبكامل الحقوق فيغدو باحثا عن السنن والقوانين . اما هذا الكتاب الدراسى فيجب ان يكون بمثابة البوصلة بالنسبة له وطريق الهداية فى البحث والتحليل .

وتهدف الى بلوغ هذا الغرض اسئلة المراجعة الواردة فى آخر كل فصل وتنبه القارئ الى المفاهيم الاساسية المدروسة فى الفصل . والهدف من تلك الاسئلة مزدوج . وهو ، اولا ، تهيئة الامكانية للقارئ كي يتأكد شخصيا من

مدى استيعابه لمادة الفصل الذى قرأه كيلا يفوت شيئا منه . وبعد اسئلة المراجعة ، وليس قبلها ، ينصح المؤلفون القارئ بالانتقال الى دراسة الفصل التالى . وثانيا ، منح القارئ فرصة اضافية للتأمل والتفكير . حبذا لو وجد اكثر من جواب واحد على السؤال المطروح فى الكتاب . ويتجلى هنا دور المدرس الذى يمكن ان يضيف الى مادة الكتاب من دراساته الخاصة ويعالج بصورة انتقادية ما لا يوافق عليه منها ويساعد الطلبة على الاقتراب من معرفة الحقيقة .

وفى آخر كل فصل توجد مواضيع للمناقشة . وهذا دليل على ان الكتاب مخصص لعمل الطلبة الجماعى مع انه يهدف الى المطالعة المستقلة .

ويأمل المؤلفون ان يكون الطلبة واساتذتهم بالاساس من قراء هذا الكتاب . وهذا يعنى ان المؤلفين الذين تجاوزوا جميعا الستين من العمر سيتقابلون مع الشباب ، مع الجيل الجديد من الناس الذين سيغدون اسيادا للارض فى القرن الحادى والعشرين وربما سيكونون اسيادا اكثر حرصا من الجيل الذى ينتمى اليه المؤلفون ويترك لورثته اقتصادا عالميا مرتبكا ومشوشا جدا . ولذا فمن اهداف هذا الكتاب لفت انظار الشباب الذين يتوقف مستقبل الحضارة البشرية على نشاطهم الى الصعوبات التى تنتظرهم فى طريق تنظيم عالم افضل .

يمكن اعادة بناء العالم وتغييره ، لكن ذلك يتطلب حزما وتصميما ويتطلب معارف . ويقدم مؤلفو الكتاب الى الشبيبة المعارف التى جمعوها خلال فترة طويلة من العمل فى مختلف الظروف ومختلف البلدان . فالبروفسور ماى فولكوف عمل اكثر من ثلاثين عاما باحثا فى معهد الاقتصاد العالمى والعلاقات الدولية التابع لاكاديمية العلوم فى الاتحاد السوفييتى ، وفى الوقت ذاته مارس تدريس علم الاقتصاد فى معاهد التعليم العالى اكثر من ثلاثين عاما ايضا ، كما عمل خمس سنوات فى هيئة الامم المتحدة حيث شارك فى تقديم المساعدة فى التنمية الصناعية للدول الفتية والبلدان الفقيرة . اما كريس

جيكينيس فهو بروفسور فخرى فى الاقتصاد ترأس فترة طويلة كرسى الاقتصاد وكان مدرسا فى جامعة ليكهيد فى كندا ، وكان من العاملين المسؤولين فى هيئة ألامم المتحدة ، وهو خبير فى القضايا الاقتصادية لدى الحكومة اليونانيــة وفى المنظمات الدولية التابعة لهيئة الامم المتحدة . والبروفسور ليف كلوتشكوفسكى هو مدير قسم الاقتصاد فى معهد اميركا اللاتينية التابع لاكاديميــة العلوم فى الاتحاد السوفييتى . وتعرفه الاوساط العلمية العالمية من مشاركته فى المؤتمرات والندوات الدولية الكثيرة حول مختلف قضايـا التنميــة الاقتصادية للبلدان الفقيرة والمسائــل الملحة للعلاقـات الاقتصادية الدولية الراهنة .

وهكذا يدعو المؤلفون القراء ، بعد ان قدموا انفسهم ، الى فصول هذا الكتاب من فصل الى آخر ، ومن قضيــة الى اخرى . ويتصورون ان جهدهم لم يتبدد هباء اذا كان القراء سيظلون بعد ان يقرأوا آخر صفحة فى هذا الكتاب يفكرون طويلا فى كيفيــة التخلص من الفقر والمجاعــة والحروب والعداوات والظلم والتعاسة التى تتعرض لها جماهير واسعة من الناس فى المعمورة وفيمــا يستطيعون ان يقوموا به بانفسهم لهذا الغرض .

الفصل الاول

البلدان الغنية والفقيرة : سنة تاريخية ام غلطة ؟

فى منتصف عام ١٩٨٧ بلغ سكان العالم خمسة مليارات نسمة تفرق بينهم حدود ١٧٠ دولة مستقلة تقريبا . ويشكل حوالى ١٣٠ دولة منها مجموعة البلدان النامية التى تنعت بالعالم الثالث . وهى تقع بالاساس فى آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية واوقيانيا ، وذلك فى الغالب جنوبى الدول المتطورة جدا من الناحية الصناعية فى العالم الرأسمالى والعالم الاشتراكى . وتنعت البلدان النامية كذلك (ما عدا بعض الدول العربية المصدرة للبترول : العربية السعودية والامارات العربية المتحدة والكويت وليبيا وعمان وبعض المراكز الصناعية مثل سنغافورة وهونغ كونغ) بالدولة الفقيرة خلافا للبلدان الغنية التى تشكل حوالى ٢٥ دولة رأسمالية فى اوربا الغربية (بريطانيا وفرنسا والمانيا الاتحادية وايطاليا وسويسرا وبلجيكا والسويد وغيرها) واميركا الشمالية (الولايات المتحدة الاميركية وكندا) وكذلك اليابان واوستراليا ونيوزيلندة .

وتفيد معطيات بنك الاعمار والتنمية الدولى ان متوسط حجم المنتوج الاجمالى الداخلى للفرد الواحد من السكان فى البلدان الغنية («الدول الصناعية للاقتصاد السوقى» حسب مصطلحات البنك المذكور) بلغ فى عام ١٩٨٤ ١١٤٣٠ دولارا (فى الولايات المتحدة الاميركية ١٥٣٩٠ دولارا ، وفى سويسرا ١٦٣٣٠ دولارا) فى حين ان هذا المتوسط فى ٣٦ من اكثر البلدان فقرا هو ٢٦٠ دولارا . (فى الهند ٢٦٠ دولارا ، وفى

اثيوبيا ١١٠ دولارات) ، وفى ٤٠ بلدا يبلغ متوسط الدخل ١٢٥٠ دولارا (ما بين ٤٥٠ دولارا فى موريتانيا و١٦٢٠ دولارا فى سورية) ، وفى ٢٠ بلدا يتجاوز المتوسط ١٩٦٠ دولارا (ما بين ١٧٠٠ دولار فى شيلى و٧٢٦٠ دولارا فى سنغافورة) (١) .

وعلى العموم نجد مستوى الدخل المتوسط للفرد الواحد من السكان فى البلدان النامية اقل بـ١١ مرة مما فى الدول الغربية المتطورة . ولا تتقلص هذه الهوة بمر الزمن ، بل تتسع . وقد غدت البلدان النامية التى يقيم فيها اكثر من مليارى نسمة منطقة للفقر الشامل فى الواقع ، حيث تنتشر الامية والجهل وسوء التغذية المزمن والمجاعة ووفيات الاطفال الرهيبة والاوبئة التى تصيب مئات الملايين من الناس .

١ - مفهوم «الهوة الاقتصادية»

ان ثروة وغنى البلاد ثمرة للنشاط الاقتصادى البناء لسكانها والمتجسدة فى مجمل العناصر المادية والروحية للثقافة الاجتماعية التى تؤمن التطور . ويشكل ذلك نمو الانتاج والتغيير التقدمى لبنيته وفقا لمنجزات الثورة العلمية التكنيكية وتحسين نوعية حياة السكان وزيادة درجة تلبية حاجاتهم فى ميدان استهلاك الخيرات المادية كما فى ميدان الحياة الثقافية الروحية .

ويتكون اساس ثروة البلاد من القوى المنتجة الموجودة تحت تصرفها ومن ثمار عمل شعبها المكدسة ، ومن الموارد الطبيعية بدرجة اقل . فان زائير مثلا تمتلك اكبر المكامن للكثير من المعادن القيمة - الكوبلت والماس والنحاس والقصدير والزنك والمنغنيز واليورانيوم وفلزات الحديد والفضة والذهب ، والاراضى الخصبة الصالحة لزراعة المنيهوت والذرة والرز والموز والبن وقصب السكر وغير ذلك من المحاصيل . الا ان زائير من اكثر بلدان العالم فقرا .

ولا تمتلك اليابان اية موارد طبيعية تذكر ، واراضيها الزراعية محدودة جدا ، لكن اليابان تعتبر من اغنى البلدان التى احرزت فى العديد من ميادين الاقتصاد مردودا للانتاج اكثر حتى مما فى الولايات المتحدة الاميركية .

ومن اكثر مؤشرات غنى البلد تعميمـــا المنتوج الداخلى الاجمالى والمنتوج الوطنى الاجمالى والدخل الوطنى محسوبة بالنسبة لكل فرد من السكان .

ويشكل المنتوج الداخلى الاجمالى مجمل قيمة جميع البضائع والخدمات فى البلاد فى غضون عام .

ويعادل المنتوج الوطنى الاجمالى المنتوج الداخلى الاجمالى زائدا او ناقصا فاضل ميزان المدفوعات . وفى البلدان النامية التى تعانى دومـــا من عجز ميزان المدفوعات نجد المنتوج الوطنى الاجمالى اقل من المنتوج الداخلى الاجمالى .

اما الدخل الوطنى (القومى) فهو القيمة المنتجة فى عام . وهو يعادل المنتـــوج الداخلى الاجمالى ناقصا قيمة وسائل الانتاج (الخامات والوقود والطاقة والمواد الاخرى) المستهلكة فى عملية الانتاج خلال عام . ويتكون من الدخل الوطنى رصيد (صندوق) الاستهلاك ورصيد التراكـم ، ومنه تتكون كذلك النفقات الحربية .

ومن مؤشرات الهـوة الاقتصادية بين البلدان الغنيـــة والفقيرة الفارق فى المنتوج الداخلى الاجمالى بالنسبة للفرد الواحد من السكان ، وفى فترة تاريخية طويلة لوحظ ميل ثابت لاتساع هذه الهوة . (راجع جدول رقم ١) .

وعكس الهوة الاقتصادية بين البلدان الغنيـة والفقيرة تخلف دول آسيا وافريقيـــا واميركا اللاتينية الذى يزداد باستمرار رغم التطور السريع نسبيا من الناحيتين الاقتصادية والثقافية فى بعض هذه الدول . ويتجلى تخلف البلدان الفقيرة فى المستوى الاوطأ بكثير من مستوى البلدان الغنية لانتاجية العمل وفى البنية العتيقـــة للاقتصاد الوطنى وتأخر الانتاج الصناعى والزراعى وفى ضعف القدرة العلمية التكنيكية لتلك البلدان .

جدول رقم ١

المنتوج الوطنى الاجمالى بالنسبة للفرد الواحد من السكان (بالدولار الاميركى) ٣

مجموعات البلدان والسنوات	١٧٧٠	١٨٧٠	١٩٧٠	١٩٨٤
١ــ بلدان اوربا الغربية *	٢١٠	٥٦٠	٢٥٠٠	١١٤٣٠
٢ ــ البلدان النامية * *	١٧٠	١٦٠	٣٤٠	١٠٠٠
٣ــ نسبة الاولى الى الثانية	١,٢	٣,٥	٧,٤	١١

* ١٩٨٤ ــ كل البلدان المتطورة صناعيا ذات الاقتصاد السوقى .
* * ١٧٧٠ و١٨٧٠ ــ الاراضى التى تشغلها البلدان النامية حاليا .

ان انتاجية العمل هى كمية المنتوج (الاشياء والخدمات) التى ينتجها الشغيل الواحد فى وحدة زمنية معينة . وفى ٣٦ من اكثر البلدان الفقيرة كان يعمل فى الزراعة بمعدل ٧٠٪ من مجموع الايدى العاملة فى عام ١٩٨٠ (فى الهند ٧٠٪ ، فى بوروندى ٩٣٪ ، فى مالى واوغندا ٨٦٪) ، علما بان الانتاج المحلى للاغذية فى بعض تلك البلدان لا يكفى لقوت سكانها ، فهى تزيد من استيراد الاغذية من عام لآخر . وكان يعمل فى الزراعة فى الولايات المتحدة الاميركية ٤٪ فقط من الايدى العاملة ، علما بان قسما كبيرا من المنتوج خصص للتصدير . ان انتاجية العمل فى الزراعة فى الولايات المتحدة الاميركية تزيد بحوالى ٥٠ مرة على الانتاجية فى اكثر البلدان فقرا .

ويبدو تخلف البلدان الفقيرة اكثر وضوحا فى ميدان الانتاج الصناعى . فالبلدان الغنية عبارة عن مركز متطور صناعيا للنظام الاقتصادى العالمى الذى تشغل فيه البلدان الفقيرة وضع الاطراف الضعيفة التطور . وتمتلك اميركا

الشمالية واوربا الغربية واليابان تشكيلة صناعية عصرية مزودة باحدث التكنيك وتصنع كل انواع البضائع الاستهلاكية والانتاجية ، بما فيها اكثر المكائن والاجهزة تعقيدا من الناحية التكنولوجية . وتتغير بنية الصناعة فيها بسرعة ، ويرتفع مستواها التكنولوجي . وارتسم في اواخر القرن العشرين انقلاب تكنولوجي جديد يستند الى استخدام الروبوتات على نطاق واسع في العمليات الانتاجية وانتشار الكمبيوتر المجهري والبيوتكنولوجيا .

وفي مقابل ذلك ولجت البلدان الفقيرة توا طريقها العسير للتطور الصناعي ، وفي عدد قليل منها فقط (ما يسمى بالبلدان الصناعية الجديدة) نمت الصناعة الى فرع اقتصادي كبير ، لكنها في اغلب الحالات تمثل ماضي الصناعة في البلدان الغنية من حيث التزود بالتكنولوجيا ومن حيث بنية الانتاج . ويعود الكثير من المؤسسات الصناعية العصرية في بلدان آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية الى الرأسمال الاجنبي ، ويمكن اعتبارها على الاكثر جزءا من القدرة الصناعية للدول الغربية المتطورة التي تستخدم اراضي البلدان النامية ومواردها الطبيعية والايدي العاملة فيها لا غير .

ويلاحظ اكبر قدر من تخلف البلدان الفقيرة في الميدان الحاسم من الانتاج الحديث ، في ميدان العلم والتكنيك . وقد احرزت البلدان النامية (ليس كلها ابدا) نجاحات كبيرة في ميدان اعداد كوادر الاخصائيين فقط ، بمن فيهم الباحثون العلميون ، مع ان مردود استخدام هذه الكوادر لا يزال قليلا نسبيا .

وتعطي المؤشرات المذكورة في الجدول رقم ٢ صورة اكمل عن الهوة الاقتصادية بين البلدان الغنية والفقيرة .

ان مؤشرات التخلف ومؤشرات الفقر مترابطة فيما بينها . ففي البلدان الاكثر فقرا تعلم في المدارس الثانوية في اواسط الثمانينات ٣١٪ فقط من الاطفال في سن الدراسة ، بينما انتشر التعليم الثانوي العام الكامل من زمان في البلدان المتطورة . ولكل ٥٣٧٥ فرد من السكان طبيب واحد ، بينما

جدول رقم ٢

(بالنسبة المئوية) فى اواسط الثمانينات
حصة البلدان النامية * فى بعض المؤشرات

السكان	المنتوج الوطنى الاجمالى	الانتاج الصناعى	القدرة العلمية التكنيكية * *
٧٥	٢٠	١٠	١

* العالم غير الاشتراكى .
* *حصة البلدان النامية فى العدد الاجمالى للبراءات .

يوجد فى الولايات المتحدة طبيب لكل خمسمائة شخص . ومتوسط الاعمار فى البلدان الفقيرة اقصر بكثير مما فى البلدان الغنية ، وهو بالنسبة للرجال اقصر ب١٣ عاما ، وللنساء اقصر ب١٨ عاما . ومن كل الف وليد فى البلدان الفقيرة لا يعيش عاما واحدا ٧٢ وليدا ، بينما نجد هذه النسبة فى البلدان المتطورة الغربية اقل ثمانى مرات (٩ اطفال فقط) .

ان مستوى تطور البلاد لا يمكن ان يقاس بمؤشر واحد . ففى عام ١٩٧١ اتخذت الجمعية العامة لهيئة الامم المتحدة قرارا بتحديد مجموعة البلدان الاقل تطورا بغية وضع اجراءات خاصة تهدف الى وقف استمرار اتساع الهوة بين مستويات تطور هذه البلدان وتطور السواد الاعظم من بلدان العالم الثالث . وادرج ضمن هذه المجموعة ٣٦ بلدا ، وكان معيار ادراج تلك البلدان يتكون من ثلاثة مؤشرات : مستوى المنتوج الوطنى الاجمالى بالنسبة للفرد الواحد من السكان لا يتجاوز ١٠٠ دولار فى العام (باسعار ١٩٦٨) ولا تتجاوز حصة الصناعة التحويلية فى المنتوج الداخلى الاجمالى ١٠٪ ، ولا يتجاوز مستوى التعلم بين السكان الراشدين ٢٠٪ .

وبموجب قرار الجمعية العامة لهيئة الامم المتحدة لسنة ١٩٧١ تعتبر البلدان الاقل تطورا هى الآتية : فى افريقيا - بينين وبوتسوانا وبوروندى وبوركينا فاسو وغامبيا وغينيا وغينيا بيساو وجيبوتى وجزر الرأس الاخضر وجزر القمر وليسوتو والملاوى ومالى والنيجر ورواندا وسان تومى وبرينسيبى والصومال والسودان وسيراليون وتنزانيا وتوغو واوغندا وجمهورية افريقيا الوسطى وتشاد وغينيا الاستوائية واثيوبيا (٢٦ دولة) . وفى آسيا والمحيط الهادى - افغانستان وبنغلاديش وبوتان والجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ولاؤوس وجزر مالديف ونيبال وساموا الغربية (٩ دول) ، وفى اميركا اللاتينية - هايتى . وفى بداية الثمانينات بلغ العدد الاجمالى لسكان هذه البلدان الاقل تطورا ، وبالتالى الاكثر فقرا ٢٩٠ مليون نسمة ونيفا ، اى ١٢,٧٪ من سكان العالم الثالث .

وتشكل البلدان الاقل تطورا قاع وحضيض العالم الثالث . فكل الصعوبات والمشاكل الملازمة للبلدان الفقيرة تبلغ هناك ذروتها ، ولا توجد الا اقل الامكانيات للتطور وتذليل التخلف ورفع مستوى حياة السكان .

٢ - النظامان الاقتصاديان الاجتماعيان والعالم الثالث

تنعت البلدان الفقيرة كذلك بالدول الفتية . وقد اكتسبت اغلبيتها الاستقلال السياسى فى اعقاب الحرب العالمية الثانية ، وبعضها اكتسب الاستقلال فى اواسط السبعينات ، بل وبعد ذلك . وكانت بلدان اميركا اللاتينية فقط قد احرزت الاستقلال فى عشرينات القرن الماضى . وبالتالى فان لدى جميع البلدان الفقيرة ماضيا مشتركا . فقد كانت لفترات متباينة مستعمرات للدول الغربية المتطورة اقتصاديا ، اى للبلدان الغنية .

وفى اواخر الحرب العالمية الثانية ، فى عام ١٩٤٥ ، كان فى العالم حوالى ٧٠ دولة مستقلة ، وفى الاراضى الشاسعة

لافريقيا وآسيا واميركا اللاتينية واوقيانيا كانت تنبسط مستعمرات بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الاميركية وبلجيكا وهولندا وبعض الدول الاوربية الاخرى . وخلال السنوات التى مرت على انتهاء الحرب العالمية الثانية ظهرت بدلا من المستعمرات حوالى ١٠٠ دولة متحررة مستقلة .

وصارت الدول المتحررة تسمى بالعالم الثالث ، لانها ظهرت فى وقت كان قد نشأ فيه على كوكبنا نظامان اقتصاديان اجتماعيان مختلفان ، تمثل احدهما دول يستند نظامها الاقتصادى الى الملكية الخاصة ونشاط ارباب العمل الخاص (البلدان الرأسمالية) وتمثل الآخر دول يستند نظامها الاقتصادى الى الملكية العامة لوسائل الانتاج (البلدان الاشتراكية) . اما مصطلح «العالم الثالث» فقد استحدثه فى المفردات الدولية العالم الفرنسى الفريد سوفى قبيل انعقاد مؤتمر باندونغ عام ١٩٥٥ للاشارة الى كل البلدان النامية التى تختلف من حيث الجوهر عن البلدان الرأسمالية المتطورة وعن الدول الاشتراكية .

ومن بين جميع الدول الموجودة فى العالم يستحيل ان نجد بلدين متماثلين بصورة تامة . فلكل بلد خصائصه . وبغية ايضاح سنن تطور جميع البلدان وفهم اسباب انقسامها الى غنية وفقيرة والاجابة عن السؤال عما اذا كان هذا الانقسام سنة تاريخية او صدفة وغلطة ، من الضرورى التجرد عن خصائص البلدان المنفردة والكشف عن السمات الجوهرية العامة الملازمة لكل مجموعة من هذه البلدان . فبدون استخدام طريقة التجريد لا يمكن ممارسة اى بحث علمى فى الميدان الاقتصادى . ولا يمكن ان تستخدم هنا الطرائق المنتشرة على نطاق واسع فى العلوم الطبيعية – الفيزياء والكيمياء وعلم الاحياء وغيرها ، مثل اجراء التجارب المختبرية والاستعانة بالاجهزة والتجريب . فالوسيلة الرئيسية للتحليل العلمى الاقتصادى هى التجرد عن الجوانب الثانوية الخارجية للظاهرة وايضاح جوهرها الداخلى .

وقد طرحنا اعلاه مفهوم «الهوة الاقتصادية» بين البلدان

الغنية والفقيرة وبينّا ان هذه الهوة تتجلى فى تشكيلة كاملة من مختلف المؤشرات ، وان اساسها هو الفارق الجوهرى فى مستويات تطور القوى المنتجة وفى طابع التكنولوجيا السائدة وفى انتاجية العمل . لكن البلدان تختلف عن بعضها البعض ليس فقط من حيث مستوى تطور القوى المنتجة ، فهى تختلف كذلك من حيث النظام الاقتصادى وطراز التنظيم الاجتماعى الذى يجرى فى اطاره استخدام القوى المنتجة عمليا وتطويرها لاحقا . وينقسم الاقتصاد العالمى الحديث من حيث طابع النظام الاقتصادى الى منظومتين اقتصاديتين اجتماعيتين – الرأسمالية والاشتراكية ، والى اقتصادين عالميين مترابطين فيما بينهما هما الاقتصاد الرأسمالى العالمى والاقتصاد الاشتراكى العالمى .

والبلدان الاشتراكية هى التالية : الاتحاد السوفييتى واقطار اوربا الشرقية – بولونيا والمانيا الديمقراطية وتشيكوسلوفاكيا والمجر ورومانيا وبلغاريا ويوغسلافيا والبانيا ، وكذلك كوبا فى اميركا اللاتينية ، والصين ومنغوليا والفيتنام وكوريا الديمقراطية ولاؤوس فى آسيا . ولهذه البلدان مستويات مختلفة من التطور الاقتصادى ، وهى تختلف فيما بينها اختلافا كبيرا من حيث احجام الدخل الوطنى للفرد الواحد من السكان ومن حيث المؤشرات الاخرى . وخلافا للرأسمالية التى اجتازت مرحلة تاريخية طويلة من التطور تبنى الاشتراكية فى البلدان المذكورة على امتداد فترة زمنية قصيرة نسبيا .

وقد نشأ فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى مركز محدد تماما ورفيع التطور من الناحية الاقتصادية (البلدان الغنية) وتحيط به اطراف ضعيفة التطور تتوقف عليه وتخضع لحاجاته فى نشاطها الاقتصادى (البلدان الفقيرة) .

وفى ميدان الاقتصاد العالمى ، كما فى جميع الميادين التى تدرسها العلوم الاجتماعية ، ما عدا ظواهر وعلاقات نموذجية معينة ، يوجد الكثير من الظواهر والعلاقات ذات الطابع الانتقالى والتى لا توجد بينها حدود دقيقة جدا ، ويمكن

ان تنسب الى هذه المجموعة او تلك بصورة اصطلاحية لا غير ، لانها تناسب هذه المجموعة فى مؤشرات معنية ، وتناسب مجموعة اخرى فى مؤشرات اخرى . ولذا فرغم وضوح تقسيم البلدان المدرجة ضمن الاقتصاد الرأسمالى العالمى الى بلدان غنية وفقيرة ، يوجد عدد غير كبير من البلدان التى تحتل مكانا وسطا بين هذه وتلك .

وتضم البلدان الرأسمالية المتطورة جدا ٢٤ دولة داخلة فى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية التى اسستها تلك البلدان فى عام ١٩٦١ : اوستراليا والنمسا وبلجيكا وبريطانيا واليونان والدانمرك واسبانيا وايطاليا وكندا ولوكسمبورغ وهولندا ونيو زيلنده والنرويج والبرتغال والولايات المتحدة الاميركية وفنلندا وفرنسا والمانيا الاتحادية والسويد واليابان وايرلندة وايسلندة وسويسرا وتركيا (وتعتبر الاخيرة من البلدان النامية) . والمجموع الاجمالى لسكان هذه البلدان حوالى ٧٤٠ مليون نسمة او ١٥٪ من مجموع سكان العالم ، و٢٥٪ من سكان العالم الرأسمالى .

وتعتبر من البلدان الرأسمالية المتطورة كذلك اسرائيل فى الشرق الاوسط وجمهورية جنوب افريقيا التى يبلغ سكانها ٣٢ مليون نسمة منهم حوالى ٥ ملايين نسمة فقط من البيض الذين يشكلون مجتمعا حديثا على الطراز الغربى ، فى حين ان اغلبية السكان من الافارقة الاصليين والملونين فى وضع شبيه بوضع سكان البلدان الاقل تطورا وذلك بنتيجة سياسة التفرقة والتمييز العنصرى .

ومن البلدان النامية دول العالم غير الاشتراكى الواقعة فى آسيا (ما عدا اليابان واسرائيل) وفى افريقيا (ما عدا جمهورية جنوب افريقيا) واميركا اللاتينية وجزر اوقيانيا . ويزيد عددها على ١٣٠ بلدا ويقيم فيها نصف سكان المعمورة (٧٥٪ من سكان العالم غير الاشتراكى) . وينتمى العدد الاكبر من البلدان النامية الى «مجموعة ٧٧» التى نشأت فى اطار هيئة الامم المتحدة عام ١٩٦٤ ، عندما كان عدد البلدان النامية ٧٧ بلدا . ومع احراز الاستقلال ازداد عدد البلدان الاعضاء

فى «مجموعة ٧٧» بعد ذلك التاريخ لكن التسمية ظلت على حالها (فى عام ١٩٨٧ ضمت هذه المجموعة ١٢٧ دولة) .

ان هذه الفوارق الشكلية بين البلدان المتطورة (الغنية) والنامية (الفقيرة) من حيث انتماء اغلبيتهـــا الى المجموعتين المذكورتين انمـــا تنطوى على فوارق اقتصادية واجتماعية جوهرية اكثر عمقا فيما بينها .

وفى البلدان المتطورة تشكل شبكة القوى المنتجة الحديثة الاساس المادى للنظـام الاقتصادى للبزنس الخاص الكبير (نشاط ارباب العمل) الذى يشغل فيه البزنس الخاص الصغير وقطاع الدولة مكانة خاضعة وغير كبيرة نسبيا . وتلعب الدور الحاسم الشركات الخاصة الكبرى التى يمارس العديد منهـا نشاطه فى اراضى بضعة بلدان ، بل وحتى كثير من البلدان . وتسمى هذه الشركات بالشركات فوق القوميـــة . والسمة المميزة لهذا النظـام الاقتصادى هى «النمط الواحد» الذى تحدده هيمنة الرأسمال الاحتكارى الكبير .

وفى البلدان النامية توجد قوى منتجة متنوعة للغاية من حيث طرازها التكنولوجى ومستواها ، واكثرها ، فى اغلب الحالات مؤسسات عتيقة وبدائية بالمقارنة مـع المؤسسات العصرية ، وصغيرة الحجم تستخدم العمل اليدوى فى الغالب ، وهى منظمة فى بنية اقتصادية متعددة الانماط . وفى ظروف «تعدد الانمـــاط» توجد فى وقت واحد (بنسب متباينة فى مختلف البلدان) اشكال اقتصادية متنوعة : القطاع العـــام وفروع الشركات فوق القومية التابعـة للبلدان الرأسمالية المتطورة والبزنس الخاص المحلى الكبير والمتوسط والانتاج البضاعى الصغير والانتاج العينى الصغير ، ناهيك عن مختلف الاشكال الانتقالية . ويجرى بدرجات متفاوتة من الشدة تطور الرأسمالية التى تحولت الى نظام موحد فى البلدان المتطورة .

ان هذا الموقف الذى يستند الى تقسيم البلدان الداخلة ضمن الاقتصاد الرأسمالى العالمى الى بلدان غنية وفقيرة من حيث مستوى تطور القوى المنتجـــة ومن حيث طابع النظام الاقتصادى انمـــا يختلف مبدئيـــا عن الموقف المنتشر فى

المطبوعات الاقتصادية الغربية والذى يقسم العالم كله الى «الشمال الغنى» و«الجنوب الفقير» وفقا لمؤشر واحد هو حجم الدخل الوطنى بالنسبة للفرد الواحد من السكان . فان هذا التقسيم يدرج ضمن «الشمــال الغنى» البلدان الرأسمالية والاشتراكية المتطورة المتعارضة الطراز والتى يختلف حجم وطابع علاقاتها الاقتصادية مع البلدان النامية اختلافا تاما .

ولا يأخذ هذا الموقف بعين الاعتبــار عاملا هامـا مثل الترابط المتبادل فى التطور الاقتصادى للشعوب فى سياق العملية التاريخية العالمية . وقد استمر هذا الترابط المتبادل فترة طويلة من تطور ذلك الجزء من العالم الذى كانت فيه البلدان النامية الحالية مستعمرات او شبه مستعمرات للدول الغربية . ولم تكن اية دولة اشتراكية متطورة حديثة تمتلك مستعمرات ابدا ، ولم ترتبط فى تطورها ارتباطا وثيقا بأية علاقات اقتصادية تذكر مع المستعمرات . واذا تذكرنا قول جواهرلال نهرو «ان كل مشاكل بلادنا المستقلة (الهند) حاليا قد ظهرت فى فترة السيطرة البريطانية» (٣) ينبغى ان نؤكد بان مسؤوليــة الكثير من الصعوبات الحاليــة فى الهند والمستعمرات السابقة الاخرى تقع على المستعمرين الانجليز وغيرهم وليس على الاتحاد السوفييتى والبلدان الاشتراكيــة الاخرى .

لقد انقسم العالم الرأسمالى الى بلدان غنية وفقيرة ليس رأسا وليس فى لحظة واحدة ، بل فى سياق التطور الطويل للاقتصاد الرأسمالى العالمى الذى يعتبر قانون تفاوت التطور واحدة من خصائصه .

٣ – تفاوت التطور الاقتصادى

لم يكن التطور الاقتصادى لمختلف البلدان قد جرى ابدا ، ولا يمكنه ان يجرى بصورة متساوية . فهو يتأثر بمختلف العوامل : الطبيعية والمناخية والسكانية والاجتماعية والتاريخية والثقافية والتكنولوجيــة والادارية والسياسية والداخليــة والخارجية . ويجرى التطور الاقتصادى فى كل بلد على حدة

بصورة متفاوتـــة ايضا على مر الزمن . ويشكل اقتران هذه التفاوتات سنة مشتركة عامـــة للتطور المتفاوت للبلدان والشعوب على انفراد وهذه السنة تحدد مجمل العملية التاريخية فى العالم .

وقد مرت فى التاريخ مرحلة نشأت فيها الحضارات الاكثر تطورا من الناحيتين الاقتصادية والثقافية فى آسيا وافريقيا واميركا الجنوبية ، اما اوربا واميركا الشمالية فكانت مساحات شاسعة منها فى حالة «همجية» وبدائية جدا من حيث مستوى تطور الناس المقيمين فيها . وكانت دلهى مدينة زاهرة كبرى ذات انتاج حرفى متطور وتجارة منتعشة وثروات كبيرة ، وقد اشتهرت بعلمائها وشخصياتها الحكومية ، فى حين لم تكن باريس قد ظهرت الى الوجود ، وكانت لندن فى طور النشوء كبلدة صغيرة بدائية الطراز .

وبمر القرون تغير الوضع العالمى جذريـا . وغدا اكثر المجتمعات تطورا من الناحية الاقتصادية هو المجتمـع الذى نشأ فى اوربا الغربية واميركا الشمالية واليابان ، وصار ورثة الحضارات القديمة العظمى فى حالة الاطراف الضعيفة التطور رغم وفرة الموارد الطبيعية والبشرية والتقاليد القديمة للثقافة المادية والروحية الرفيعة . وفى الآونة الراهنة نجد الحضارة العلمية التكنيكية الموحدة الناشئة للبشرية جمعاء تنمو من البنية الاقتصادية للمجتمع فى اوربا وليس فى آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية ، وهذا لا يقلل قيد انملة بالطبع من قيمة دور الشعوب غير الاوربية فى تاريـــخ البشرية وفى تطور المجتمع الاوربى نفسه وفى بناء حضارة المستقبل العلمية التكنيكية .

لمـــاذا استوعبت الحضارة الاوربيـــة بالذات ولا تزال تستوعب عناصر الثقافـــات من مختلف المناطق والشعـوب وتستخدمهـــا لنموهـــا الاقتصادى ولتحقيق الثورة العلمية التكنيكية ، فى حين بقيت الشعوب التى ولد عندها الكثير من تلك العناصر ، متخلفة وهى بمثابـة اطراف فقيرة للاقتصاد الرأسمالى العالمى ؟ فان اساس الرياضيات الحديثة ، مثلا ،

التى تشكل قاعدة نظرية ومنهجية للعلم والتكنيك الحديثين بمجملهما هو الحساب العشرى الذى ظهر فى الهند القديمة ووصل الى اوربا فى القرون الوسطى عن طريق الاقطار العربية وحل محل النظام الاوربى الاصلى للارقام الرومانية غير الصالحة لتطوير العلم بشكل حثيث . فالفلكى والعالم الرياضى الهندى الكبير اريابهاتا اثبت قبل الاوربيين بألف عام ان الارض تدور حول الشمس ووضع الاسس لبعض فروع الرياضيات .

ان الجواب على هذا السؤال يتسم بأهمية حاسمة لفهم سنن ظهور تقسيم البلدان الى غنية وفقيرة فى مرحلة معينة من تطور الاقتصاد العالمى . فحتى عندما بلغت الحضارات الكبرى فى مصر الفراعنة ووادى الرافدين والهند والشرق الاقصى ودول الانك والاتستيك فى القارة الاميركية اوج ازدهارها وكان الناس فى اوربا وشمال آسيا واميركا يعيشون فى ظروف مجتمع بدائى جدا لم تكن هذه البلدان مقسمة الى غنية وفقيرة . ولم يكن هذا التقسيم موجودا حتى الآونة الاخيرة نسبيا ، ولم يصبح من السمات الاكثر تميزا للاقتصاد الرأسمالى العالمى الا فى القرن الحالى .

هناك عدة اجوبة على هذا السؤال . فالاقتصادى الفرنسى موريس غيرنيه ، وهو من اعضاء النادى الرومانى * ، مثلا يطرح فى مكان الصدارة العوامل الطبيعية والجغرافية ، ويؤكد فى كتابه «العالم الثالث ثلاثة ارباع العالم» الصادر فى ١٩٨٠ بمثابة تقرير الى النادى الرومانى (٤) «ان العالم الثالث يقع فى المنطقة الاستوائية ، وهذا يوضح كل شىء بخصوصه» . ويعلق العالم الاقتصادى الانجليزى غ . جونس اهمية من الدرجة الاولى على الخصائص النفسانية القومية للسكان ويرى ان السبب الاول للتخلف الاقتصادى فى البلدان النامية هو افتقار سكانها الى روح البزنس الملازم للشعوب الاوربية (٥) .

الا ان تفاوت التطور ، كما يبين التاريخ ، يلازم البلدان

---

* النادى الرومانى منظمة دولية غير حكومية تاسست فى ١٩٦٨ وتمارس دراسة القضايا العالمية . وهى تضم حوالى ١٠٠ اقتصادى بارز من مختلف البلدان ينتخبهم اعضاء النادى انفسهم .

الواقعة فى مناطق طبيعية ومناخية متماثلة تقريبا ويلازم الشعوب التى تتجلى عندها ميول اقتصادية متشابهة .

وطوال مائة عام كاملة ، ابتداء من اواسط القرن الثامن عشر حتى اواسط القرن التاسع عشر كانت الاولوية فى التطور الاقتصادى بيد بريطانيا التى غدت «ورشة صناعية للعالم» ، فى حين كانت اوربا وسائر العالم بمثابة الاطراف المتخلفة ، والزراعية اساسا ، بالنسبة لبريطانيا . واعتبارا من النصف الثانى من القرن التاسع عشر بدأ التطور الاقتصادى العاصف فى اميركا الشمالية وفرنسا والمانيا وبعض البلدان الاخرى . وحرمت بريطانيا فى البداية من الاحتكار الصناعى العالمى ، ثم ازيحت الى المرتبة الثانية امام الولايات المتحدة الاميركية التى تطورت بسرعة . وصارت بريطانيا تتخلف سريعا عن الولايات المتحدة الاميركية ، ثم عن المانيا ليس فقط من حيث وتائر النمو ، بل ومن حيث بنية الاقتصاد . وظلت سائدة فيها الفروع التقليدية (التعدين والنسيج وبناء السفن وغيرها) ، فى حين تقدم منافسوها العصريون وطوروا الفروع الجديدة فى صناعة المكائن والصناعة الكيمياوية ، وذللوا التخلف السابق فى الفروع التقليدية ايضا .

وفى اواسط القرن العشرين ، وخصوصا فى السنوات الاولى بعد الحرب العالمية الثانية ، غدت الولايات المتحدة القوة المهيمنة بلا جدال فى العالم الغربى . ففى عام ١٩٥٠ تجاوزت حصة الولايات المتحدة الاميركية اكثر من ٦٠٪ من المنتوج الداخلى الاجمالى الذى تنتجه ستة بلدان رئيسية متطورة صناعيا (الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والمانيا الاتحادية وايطاليا واليابان) . ويتركز فى الولايات المتحدة الاميركية كل الاحتياطى الذهبى تقريبا للعالم الرأسمالى ، واحتل الدولار الاميركى مواقع النقد العالمى . ونشأ فى الولايات المتحدة فائض هائل من الرساميل التى اخذ اصحابها يوظفونها فى البلدان الاخرى وبذلك يرغمون عمال القارات الاخرى على العمل لتكوين الارباح لاجل الشركات الاميركية . وشغلت الولايات المتحدة مرتبة الاولوية كذلك فى التقدم

العلمى التكنيكى الذى غدا دوره حاسما فى الاقتصاد المعاصر .
الا ان تفاوت التطور الذى رفع الولايات المتحدة الاميركية الى ذرى الاقتصاد العالمى فى اواسط القرن العشرين قد تجلى خلال العقود التالية فى انه ادى الى تغيير جوهرى فى واقع الامور بين البلدان الرأسمالية المتطورة . فالمواقع الاميركية فى السوق العالمية صارت تضيق عليهــا البلدان الاوربية الغربية التى تضررت من الحرب واعادت بنـاء اقتصادهــا وتوحدت فى الجماعة الاقتصادية الاوربية (السوق المشتركة) وكذلك اليابـــان الذى فاقت كثيرا كل البلدان الرأسمالية الغربية ما عدا الولايات المتحدة . ان الجماعـــة الاقتصادية الاوربية هى منظمة تكاملية للدول الاوربية الغربية تأسست وفقا لمعاهدة روما التى وقعت فى ١٩٥٧ ، فى البداية من ستة بلدان هى فرنسا والمانيا الاتحادية وايطاليا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ ، التحقت بهــا فيما بعد (١٩٧٣) بريطانيـــا والدانمرك وايرلندة . وفى عام ١٩٨١ انضمت اليها اليونان ، وفى عام ١٩٨٦ انضمت اليها اسبانيا والبرتغال .
وفى منتصف الثمانينـــات ارتسمت فى المركز المتطور للاقتصاد الرأسمالى العالمى بوضوح ثلاث «قوى» تتنافس فيما بينها وتتطور بشكـــل متفاوت جدا : الولايات المتحدة الاميركية والجماعة الاقتصادية الاوربية واليابان . وفى داخل هذه القوى لوحظ مثل هذا التفاوت فى التطور . وان حصة كل من البلدان السبعة الاكثر تطورا فى العالم الرأسمالى فى منتوجها الداخلى الاجمالى معروضة فى الجدول رقم ٣ .
ازيحت بريطانيا حاليـــا الى المرتبة الخامسة فى سلم العالم الرأسمالى بعد ان كانت «الورشة الصناعية للعالم» . اما اليابان التى خرجت من الحرب العالميـــة الثانية مغلوبة على امرها واقتصادها مدمر وسكانها بؤساء فقد سبقت كل البلدان الرأسمالية ، ما عدا الولايات المتحدة الاميركية ، من حيث حجم الانتاج ، بل وتجاوزت الولايات المتحدة من حيث المنتوج الداخلى الاجمـــالى للفرد الواحد من السكان فى عام ١٩٨٦ (١٧ الف دولار مقابـــل ١٦ الف دولار فى الولايات

جدول رقم ٣

المنتوج الداخلى الاجمالى للبلدان السبعة
(معطيات سنوية متوسطة فى ١٩٨١ــ١٩٨٥)

	المجموع	الولايات المتحدة	اليابان	المانيا الاتحادية	فرنسا	بريطانيا	ايطاليا	كندا
مليار دولار باسعار ١٩٨٢	٦٧٩٥	٣٢٢٥	١١٩٠	٦٧٥	٥٤٥	٤٩٣	٣٥٢	٣١٥
بالنسبة المئوية الى الحاصل	١٠٠	٤٧	١٨	١٠	٨	٧	٥	٥

المتحدة) وشغلت مواقع الزعامة فى التقدم العلمى التكنيكى وملأت السوق الرأسمالية العالمية كلها بالبضائع الصناعية وارغمت الولايات المتحدة الاميركية على اللجوء فى عام ١٩٨٧ الى اجراءات استثنائية من «الحرب التجارية» مثل فرض الرسوم الجمركية على البضائع الصناعية اليابانية بنسبة ١٠٠٪ .

ولو قارنّا حصيلة تطور البلدان الغنية والفقيرة فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بوصف تلك البلدان منظومتين فرعيتين للاقتصاد الرأسمالى العالمى نجد اللوحة متناقضة للغاية ، الا ان تفاوت التطور فيها يتجلى بوضوح كبير .

فمن جهة حققت الدول الفتية ، التى احرزت الاستقلال ، نجاحات باهرة فى البناء الاقتصادى . وصار متوسط وتائر نمو منتوجها الداخلى الاجمالى يتجاوز عادة المؤشر المناسب فى مجموعة البلدان المتطورة . وغدت بلدان نامية كثيرة منطقة «للثورة الخضراء» التى اوجدت بقاعا للانتاج الزراعى العلمى الحديث ومكنت من تحقيق زيادة كبيرة فى المحاصيل الغذائية . فالهند ، مثلا ، حققت الاكتفاء الذاتى الكامل فى الواقع من الحبوب مع امكانية تصديرها فى بعض السنوات .

وسلكت بلدان نامية عديدة طريق التصنيع المكثف . ففى آسيا واميركا اللاتينية وحتى افريقيا نمت مراكز صناعية خاصة بتلك البلدان ، بل وحتى مناطق صناعية كاملة فى بعض تلك البلدان . فالهند المستقلة تصدر الآن على نطاق واسع ليس فقط الاقمشة والثياب ، بل وكذلك منتجات تعدين الحديد والصلب ومختلف الانواع الحديثة من الاجهزة الصناعية والمكائن والمقاييس التى تشتريهـــا منها الدول الصناعية المتطورة ايضا .

الا انه بسبب ازدياد وتائر نمـــو السكان كانت زيادة المؤشرات الاقتصادية ، بما فيهـا المنتوج الداخلى الاجمالى بالنسبة للفرد الواحد من السكان متواضعة للغاية .

ومن جهة اخرى لا تتقلص الهوة الاقتصادية بين البلدان المتطورة والبلدان النامية رغم النمو الاقتصادى المتسارع فى هذه الاخيرة ، بل هى ، على العكس ، فى ازدياد .

وبالاضافة الى الاسباب الاخرى يعزى هذا الوضع الغريب الى سببين اساسيين اولهمـــا الفرق فى البنية الفروعيـــة والتكنولوجية للنمو الاقتصادى فى البلدان المتطورة والنامية . فان متوسط وتائـــر نمو الانتاج فى البلدان المتطورة يخفى النمو السريع جدا للفروع والقطاعات الجديدة والحديثة جدا التى تجسد بالشكل الكامل عملية الثورة العلمية التكنيكيـة وبالتالى الزيادة الكبيرة فى المواصفات النوعية للمنتوج بدون زيادة كمية ملحوظة فى انتاجه احيانا . علما بانه جرى فى عدة حالات اثناء عملية نقل بعض الصناعات التقليديـة من البلدان المتطورة الى البلدان الناميـــة تقلص حجم انتـــاج واستهلاك بعض المنتجات القديمـة . ولوحظ اندفاع علمى تكنيكـى جديد ارسى الاسس لتطورات بنيويـــة اعمق فى المستقبل القريب . اما فى البلدان النامية فان جزءا كبيرا من نمو الانتاج يعود الى الفروع والمنتجات التقليدية ، ولذا حدث المزيد من التخلف التكنولوجى للعالم الثالث على خلفية نموه العام .

ثانيا – يعزى هذا الوضع الغريب الى ان ثمـــار النمو

الاقتصادى فى العالم الثالث لا تعود كلهـا اليه . ومن خلال آلية العلاقات الاقتصادية الدولية تستأثر البلدان المتطورة بجزء من المنتوج المستحصل فى البلدان الناميـة وبجزء من عائداته فتزيد من ارباح الشركات وتعزز القدرة الاقتصادية لمركز الاقتصاد الرأسمالى العالمى المتطور .

٤ – التمايز فى العالم الثالث

لقد غدا تفاوت التطور عاملا حاسما فى التحرك الاقتصادى للبلدان النامية . فقد شرعت هذه البلدان فى بناء اقتصادها ، بعد احراز الاستقلال ، فى ظروف غير متماثلة اطلاقا . وكانت الفوارق بين البلدان النامية فى البداية متنوعة تشمل مختلف جوانب الواقع .

اولا – فقـد كانت هذه البلدان ترزح تحت سلطـة المستعمرين لفترات مختلفة . وخلفت مرحلة الاستعمار تركة متباينة . وكانت لتلك المرحلة آثار متباينة فى ملامح هذا المجتمع او ذاك . وصار كل بلد دولة مستقلـة فى اوقات مختلفـة . فقد احرزت الهند الاستقلال فى عام ١٩٤٧ بعد حوالى ٢٠٠ عام من الاستعمار البريطانى . ولم يعلن استقلال جمهورية زيمبابوى الا فى عام ١٩٨٠ . ولا تزال هونغ كونغ حتى الآن من الممتلكات البريطانية ، ولا تزمع اعادتهـا الى جمهوريـة الصين الشعبيـة حسب المقرر الا فى اواسط عام ١٩٩٧ .

ثانيا – كانت هذه البلدان ، حتى لحظة تحررهـا ، على مستويات مختلفة من التطور الاقتصادى ، وكانت لها بنيـة اقتصادية غير متماثلة ، والسلطة السياسية فيها تعود الى قوى اجتماعية تتبنى آراء مختلفة ، تقدمية وغير تقدمية ، فيما يخص قضيـة اختيـار طرق التطور الاقتصادى والاجتماعى والتوجه السياسى لبلدانها .

ثالثا – تختلف بلدان العالم الثالث اختلافا شديدا عن

بعضها البعض من حيث مساحة اراضيها ، ولديها موارد طبيعية وثروات معدنية واراض زراعية غير متماثلة اطلاقا ، وتتواجد فى ظروف مناخية مختلفة ابتداء من الصحارى الجافة حتى المناطق الاستوائية الرطبة .

رابعا - يقيم فى بلدان العالم الثالث عدد من السكان غير متماثل اطلاقا . فالهند «العملاقة» من هذه الناحية والتى يتجاوز عدد سكانها ٧٥٠ مليون نسمة لا تقارن بعدد غير قليل من البلدان التى يقل سكان كل منها عن مليون نسمة ، واحيانا يبلغ عشرات من الآلاف (مثل جمهورية فانواتو الجزائرية وسكانها حوالى ١٧ الف نسمة ، اى ما يعادل سكان قرية هندية كبيرة) . وهى تختلف عن بعضها البعض اختلافا شديدا من حيث كثافة السكان وتركيبهم . وفى بعضها يعيش قسم من السكان حياة البداوة والترحل .

ان الفوارق الموجودة منذ البدء بين البلدان النامية لا تتقلص فى سياق نموها الاقتصادى ، بل تزداد على العكس ، ويزداد التمايز فى العالم الثالث اكثر فاكثر فى جميع المؤشرات والخصائص التى تميز بلدانه . وبالنتيجة تنشأ داخل العالم الثالث انماط مختلفة للبلدان النامية ذات قضايا خاصة بها ومصالح اقتصادية متباينة .

وتختلف بعض البلدان النامية اختلافا شديدا فيما بينها من حيث وتائر نمو المنتوج الداخلى الاجمالى . فالوتائر العالية فى بعض البلدان تسير جنبا الى جنب مع التقلص المطلق للانتاج فى بعضها الآخر . ويتجلى فارق اكبر فى مؤشرات المنتوج الداخلى الاجمالى للفرد الواحد من السكان . وتلاحظ فى كل بلد فوارق كبيرة فى المؤشرات الاقتصادية الاساسية لفترات زمنية معينة . وصارت معتادة التبدلات الشديدة فى اتجاهات التطور الاقتصادى والاجتماعى وفى الخطط والمشاريع الاقتصادية تبعا لتبدل السلطة السياسية . وبالنتيجة تظهر بين بعض البلدان النامية فوارق فى بعض المؤشرات اكبر حتى من الفوارق بين القسم المتطور من العالم الرأسمالى وبين العالم الثالث اذا اعتبرناه مجموعة واحدة .

فمن حيث المنتوج الداخلى الاجمـــالى بالنسبة للفرد الواحد من السكان تفوقت الامارات العربية المتحدة (٢١٩٢٠ دولارا فى عام ١٩٨٤) على الهند (٢٦٠ دولارا) بـ٨٤ مرة وعلى اثيوبيا (١١٠ دولارات) بـ١٩٩ مرة . وفى الوقت ذاته تتفوق الهنـد كثيرا على الامارات العربية المتحدة من حيـث مستوى التطور الصناعى ومن حيث القدرة العلمية التكنيكية .

ويشمل التمايز كل جوانب تطور المجتمع فى بلدان العالم الثالث . وبهذه المناسبة تخصص عدة مجموعات نموذجيـــة تضم عددا معينا من البلدان وفق معيار معين .

ومن حيث التوجه الاستراتيجى العام للتطور الاجتماعـى تبرز فى العالم الثالث بلدان التوجه الاشتراكـــى والبلدان السائرة على طريق التطور الرأسمالى والبلدان التى لم تحدد اختيارها بعد . وتضم كل مجموعة من هذه البلدان دولا ذات تخصص انتاجى متباين ومستوى تطورى غير متماثل ومؤشرات للانتاج مختلفة جدا بالنسبة للفرد الواحد من السكان .

ومن حيث تخصص الانتاج تشكل البلدان المستخرجـــة والمصدرة للبترول مجموعة خاصة ، وكذلك البلدان التـــى توسع الانتاج الصناعى بسرعة ، بما فيـه الانتاج التصديرى (البلدان الصناعية الجديدة) والبلدان الزراعية فى الغالـــب ذات التوجه التصديرى لمنتوجها الزراعى .

ومن حيث مستوى المشاركة فى الاقتصاد العالمى تقسم بلدان العالم الثالث الى البلدان التـــــى تسير على سياسة الاعتماد على النفس وتقييـــد الصلات الاقتصادية الخارجية ، وبلدان الانفتاح الاقتصادى التى تستثمر الرأسمال الاجنبى وتسعى الى توسيع تصدير بضائعها بكل الوسائل .

ومن حيث الدخل يقسم بنك الاعمار والتنمية الدولى كـل البلدان النامية (من حيث حجـم دخلها) الى اربع مجموعات : البلدان ذات الدخل الواطئ (فى عـــام ١٩٨٤ ما بين ١١٠ و٣٨٠ دولارا من المنتوج الوطنى الاجمالى للفرد الواحد من السكان ، اى بمعدل ٢٦٠ دولارا) والبلدان ذات الدخـــل المتوسط (ما بيـــن ٤٥٠ و١٦٢٠ دولارا ، بمعدل ١٢٥٠

دولارا) والبلدان ذات الدخل فوق المتوسط (ما بين ١٧٠٠ و٧٢٦٠ ، بمعدل ١٩٦٠) ، والبلدان الاغنى المصدرة للبترول (ما بين ٦٤٩و٢١٩٢٠ دولارا ، بمعدل ١١٢٥٠ دولارا) .

وبمر الزمن يزداد التمايز فى العالم الثالث . ولذا يطرح السؤال التالى : هل يمكن عموما اعتبار جميع البلدان النامية مجموعـة موحدة من الدول ؟ يعتقد الاقتصادى الفرنسى سان جيور فى كتابه «تعاضد العوالم . ضرورة التعاون بين الشمال والجنوب» الـذى هو عبارة عن تقرير مقـدم الى النادى الرومانى ، ان الموقف من العالـم الثالث كوحدة متجانسة مكونة من بلدان متشابهـة من حيث ثقافاتها واوضاعهـا الاقتصادية خاطئ جدا (٦) . وقد وردت ، مثلا ، اقتراحات بتخصيص البلدان المصـدرة للبترول واعتبارها عالمـا «رابعا» ، واعتبار البلدان الاقل تطورا عالما «خامسا» .

حقا ، فالفوارق فيما بين البلدان النامية تزداد . ولكن اذا توخينا الكشف عن اهم السنن التى تستوجب تقسيـم البلدان المساهمة فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى الى بلدان غنية وفقيرة فيجب ان نجد ، من وراء كل الفوارق المتزايدة ، العوامل الجوهرية التى تضعها فى موقف متماثل فى اطار هذا الاقتصاد .

وهناك عاملان اساسيان من هـذا النوع ، اولهما وحدة مكانتها فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى بمثابة اطراف تابعـة مستغلة غير كاملة الحقوق ، وتتطلب مصالحها الاقتصاديـة مواجهة هذا الاستغلال واحراز التكافؤ فـى السوق العالمية . وهذه الوحدة بالذات هى اساس المنهج الاقتصادى الموحـد الذى تطرحه البلدان النامية حيـن تطالب باعادة تنظيـم العلاقات الاقتصادية الدولية . والعامل الثانى هو وحدة مهماتها فى تذليل التخلف وتأمين التطور المتسارع المعتمد على نفسه والذى يمكن من حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعيـة الحادة التى خلفها الماضى الاستعمارى والتى تظهر باستمرار فـى سياق التطور الحديث الذى يتوقف على المركز المتطور .

ان البلدان النامية لا تتبارى مع البلدان المتطورة ولا تضع نصب عينيها مهمة اللحاق بها او بناء اقتصادها وفقا للاقتصاد الذى نشأ فى اميركا الشمالية واوربا الغربية واليابان . فلديها مشاكلها ، وشعوبها تقرر بنفسها ، وفقا لتصوراتها الخاصة عن نظام القيم الانسانية ومفاهيم المثال الاعلى الاجتماعى ، موديل النظام الاقتصادى والاجتماعى الذى تسعى اليه . ولكنها فى كل الاحوال يجب ان تذلل باسرع ما يمكن المجاعة وسوء التغذية وتتخلص من الفاقة وبؤس الفئات الواسعة من سكانها وتهيئ فى كل مكان ، بما فى ذلك الارياف ، ظروف الحياة الطبيعية للناس ، بما فيها تزويدهم بالمياه النقية بالكميات المطلوبة ، وكذلك الوقود والطاقة الكهربائية لسد الحاجات المنزلية وتأمين المساكن وان كانت بسيطة لمعيشة الاسرة وتهيئة امكانيات العمل المنتج والحصول على دخل كاف . ويجب الوقوف فى وجه الاوبئة وتخفيف آلام الناس من الامراض التى يستطيع الطب الحديث ان يقضى عليها ويجب تقليص وفيات الاطفال الى ادنى حد وتأمين الامكانية للجيل الناشئ كى يحصل على التعليم والاعداد المهنى اللازمين للعمل الطبيعى وللحياة فى المجتمع المعاصر ومحو الامية بين الراشدين من السكان وتصفية البطالة الواسعة التى تحكم على قسم كبير من سكان البلدان النامية بان يتحولوا الى «اناس نافلين» لا ضرورة لهم وتعيق الاستفادة المثمرة من القدرة الانتاجية لهذه البلدان من اجل التطور المتسارع .

ورغم اهمية الخصائص المقارنة فان ملامح المجتمع نفسه فى هذا البلد او ذاك من البلدان النامية تتسم بالاهمية الاولى فى تحديد درجة التخلف . فقد اكد الاقتصادى الفرنسى البرتينى «ان التخلف ليس هو فقط التأخر الاقتصادى الذى يقاس بالمؤشرات الاوطأ من مؤشرات البلدان المتطورة . . . وانما هو ايضا عجز معين عن التطور» (٧) .

ولعل اعقد مهمة هى تحديد او قياس التطور . فالبعض يخلطون احيانا بين التطور وبين النمو الاقتصادى ، ويقيسون مسيرة التطور بوتائر الزيادة السنوية للمنتوج الوطنى الاجمالى او الدخل الوطنى . وتدل خبرة مختلف البلدان النامية ، وبالدرجة الاولى البلدان التى شهدت فى مرحلة معينة وتائر عالية للنمو الاقتصادى على خطل هذا الخلط . ففى غضون مرحلة طويلة نسبيا (حتى اواخر السبعينات) تميزت ايران بوتائر عالية لزيادة المنتوج الوطنى الاجمالى ، حتى ظهر مصطلح «المعجزة الاقتصادية الايرانية» . الا ان الوتائر العالية للنمو الاقتصادى لم تمكن هذا البلد من تذليل التخلف وتأمين حل مرض لاعقد المشاكل الاقتصادية والاجتماعية . كما حدثت فى ايران هزات عادت بالبلاد القهقرى لمسافة بعيدة من حيث حالة الاقتصاد الوطنى ومن حيث اوسع مؤشرات الثقافة العامة للمجتمع مع ان الحرب الدموية الطويلة الامد ضد العراق ، تلك الحرب التى لا معنى لها قد ساعدت على ذلك بالطبع لدرجة هائلة .

وصار الاقتصاديون من مختلف الاتجاهات يقفون موقفا انتقاديا من «النمو الاقتصادى بدون تطور» . وهم يضمنون مفهوم التطور مواصفات نوعية وليس كمية فقط . وكانت من اكثر النظريات انتشارا منذ اواسط السبعينات نظرية «الحاجات الاساسية» (٨) ، التى تقول بان استراتيجية التطور الاقتصادى للبلدان الفقيرة يجب ان تخضع لمهمة تلبية الحاجات الاساسية للسواد الاعظم من السكان ، وهو الاكثر عوزا وفقرا . وبهذا الطريق ، كما يتصور اصحاب هذه النظرية ، يمكن تشغيل القوى المحركة للتطور الاقتصادى ويمكن ان يبدأ النمو المتسارع للاقتصاد كله . صحيح ان انصار هذه النظرية عجزوا عن الاجماع فيما يخص تحديد ماهية الحاجات الاساسية للناس .

ان نظرية «الحاجات الاساسية» هى رفض للنظريات القائلة بان هدف التطور يكمن فى الحد الاقصى من التراكم والتوظيفات وزيادة وتائر نمو الانتاج وتحديث الاقتصاد .

ويعكس هذا التضاد بين زيــادة الاستهلاك والحد الاقصى من التراكم فى النظريات الاقتصادية الترابط المتناقض القائم فعلا بين هاتين المقولتين الهامتين جدا من مقولات الواقـــع الاقتصادى . فالمنتوج الداخلى الاجمالى يستخدم جزئيا للانفاق على حياة المجتمع وافراده ، وجزئيا لتأمين مستلزمات تجديد الانتاج الموسع .

ويطلق مصطلح تجديد الانتاج على عملية الانتاج المتكررة دوما التى تنشأ فيها بدلا من وسائل الانتاج المستهلكـــة وسائل جديدة وتتوفر ظروف دائمة تؤمـن مستلزمات نمط اقتصادى اجتماعى معين من الانتاج . وهناك تجديـد الانتاج البسيط الذى يبقى فيه نطاق الانتاج على حاله عاما بعـــد عام ، وتجديد الانتاج الموسع الذى يزداد فيه حجم الانتاج عاما بعد عام .

جدول رقم ٤

بنية استخدام المنتوج الداخلى الاجمالى لعام ١٩٨٤ (بالنسبة المئوية)

البلدان	الاستثمارات الداخلية الاجمالية	الاستهلاك	
		الحكومى	الشخصى
البلدان الراسمالية المتطورة	٢١	١٧	٦٢
البلدان الاقل تطورا	٢٥	١٣	٦٤

تبين معطيات الجدول رقم ٤ ان بنية استخدام المنتوج الداخلى الاجمالى فى البلدان الغنية والفقيرة متماثلة تقريبا . ولكن بسبب الفارق الكبير فى احجام المنتوج الداخلى الاجمالى نفسه وخصوصا بالنسبة للفرد الواحد من السكان يحجـب التماثل فى بنية استخدامه اختلافات عميقة فى نتائجـــه

الفعلية . فان قسم المنتوج الداخلي الاجمالي المخصص للاستهلاك الشخصي في البلدان الفقيرة لا يكفي لتأمين مستوى معيشة يستجيب للظروف الحديثة القائمة فعلا ، اما القسم المتبقي تحت تصرف الدولة فلا يكفي لتأمين اداء وظائفها بشكل فعال ، لا سيما وانه غالبا ما يتبدد بلا جدوى وباسراف على النفقات الحربية غير المنتجة . والقسم الذي يرد الى رصيد التوظيفات الداخلية الاجمالية قليل جدا لا يكفي لتمويل تنمية اقتصادية قادرة ، ولو في المستقبل البعيد ، على تذليل التخلف .

وفي هذه الظروف يقيد توسيع احجام الاستهلاك الشخصي الضروري للسواد الاعظم من السكان امكانيات التطور الاقتصادي لامد بعيد ، اما توسيع القدرة الانتاجية الذي يمكن ان يعود بثمار بشكل امكانية زيادة الاستهلاك الشخصي في المستقبل فهو يؤدي الى خسائر معينة لدى السكان المضطرين الى تقييد استهلاكهم في الوقت الحاضر . وبغية فصم هذه الحلقة المفرغة يجب الجمع بين مصدرين للاموال من اجل التراكم : الاموال الداخلية الناشئة عن طريق تعبئة الموارد بدون تقليص الاستهلاك لدى فئات السكان الواسعة مع مراعاة التوفير الصارم والحكمة العقلانية في استثمار هذه الموارد وزيادة مردود التوظيفات ، والاموال الخارجية المقترضة من البلدان الاخرى بشروط مقبولة لا تسيئ الى السيادة الوطنية للبلد المقترض ، والتي توظف في فروع الاقتصاد الوطني ذات الاولوية باشراف ورقابة الدولة . وتضطر البلدان الفقيرة الى الاقتراض من اجل التنمية ، وهذا يوضح السبب في كون المبلغ الاجمالي للتوظيفات والاستهلاك فيها اكبر من الاحجام العامة لمنتوجها الداخلي الاجمالي (راجع الجدول رقم ٤) .

وخلافا لذلك ينشأ في البلدان الغنية فائض نسبي من تراكم الرساميل التي لا تجد هناك مجالا لاستثمار مربح . ان معدل مستوى استهلاك السكان اعلى بكثير مما في البلدان النامية ، لكن الاستهلاك موزع بمنتهى التفاوت بين مختلف

فئات المجتمع . ففى كل بلد من البلدان الغنيـة فقر وبؤس غير قليل ، ويعانى قسم من السكان من المجاعة ولا يمتلكون الامكانية للانتفاع من الخيرات التى تشكل ميدانا طبيعيـا لمعيشة العائلة الحديثة ، وهم محرومون من العمل ومـن المأوى .

ان الانقسام الاجتماعى فـى البلدان الغنية (البلدان الرأسمالية المتطورة) والتفاوت فى الاموال والفوارق الشديدة فى مستويات الحياة وفى حجم وبنية الاستهلاك – كل ذلـك سنة من سنن المجتمع الـذى يستند الى البزنس الخاص والمقسم الى مالكـى الرأسمال والشغيلة الذين تتعارض مصالحهم مع مصالح اولئك .

ان تقسيم الاقتصاد الرأسمالى العالمى الى بلدان غنيـة وفقيرة هو كذلك نتيجة حتمية لنشاط مالكى الرأسمال الذى يلازمه بالفطرة التوسع الدائم الذى لا يعبأ بحدود الدول .

وتظهر المزاحمة من كل بد بين ارباب العمـل الخاص ، ويمكنهم النجاح فيها من توسيع ميدان نشاطهم عـلى حساب الآخرين الذين يفقدون مواقعهم او يتعرضون حتى للافلاس . وتشغل مواقع حاسمة فى الاقتصاد الشركات الكبرى التـى يبسط العديد منها نشاطه عـلى اراضى البلدان الاخرى . وتغدو الامتيازات الملازمة للشركات الكبرى فى العصر الراهن للثورة العلمية التكنيكية كبيرة بخاصة نتيجة لامكانياتها فى امتلاك احـدث المنجزات العلميـة ووضع واستخدام التكنولوجيا الحديثة جدا . وان الاحتكارات الكبرى لا تهيمن على ميدان الانتاج فقط ، فهـى تسيطر كذلك على ميدان التداول ليس فى بلدانها فحسب ، بـل وعلى نطاق السوق الرأسمالية العالمية كلها .

وتقف فى وجه هذه الشركات الكبرى التى تشكـل نواة القدرة الاقتصادية للبلدان الغنية اقتصادات البلدان النامية الضعيفة من الناحية الاقتصادية وغير المتكاملة بقدر كاف حتى فى حدودها الوطنية ، ويتميز القسم الاكبر من هذه البلدان باحجام صغيرة جدا من حيث عدد السكان ، والاكثر من ذلك

بحجم السوق الداخلية ونطاق الاقتصاد الوطنى . وهكذا نجد فى السوق الرأسمالية العالمية شركاء غير متساوين ابدا ، وان قوانين الاقتصاد السوقى نفسها تؤدى بتسلط حديدى الى عواقب لا جدال فيها لهذا التفاوت ، اى التركز المتزايد للثروة الاجتماعية فى المركز المتطور القوى اقتصاديا بغض النظر عن بلدان الاقتصاد الرأسمالى العالمى التى تنشأ فيها تلك الثروة .

وتضاف الى لوحة التفاوت الاقتصادى السياسة الاقتصادية الخارجية التى تسير عليها حكومات البلدان الغنية والتى تهضم المصالح الاقتصادية المشروعة للبلدان النامية .

وفى المركز المتطور للاقتصاد الرأسمالى العالمى تتوحد قوة الشركات الكبرى مع قوة سلطة الدولة التى توجد تحت تصرفها عتلات متنوعة فعالة اقتصادية وغير اقتصادية للتأثير على الموقف داخل بلدانها وعلى شروط مشاركة هذه البلدان فى العلاقات الاقتصادية الدولية . وتعمل حكومات البلدان الغنية بنشاط خاص فى الميدان الاقتصادى فى فترات الازمات المختلفة ، حيث تتعطل آلية السوق وتحتاج الشركات الكبرى الخاصة الى اجراءات دعم اضافية .

ان السياسة الاقتصادية الخارجية التى تسير عليها حكومات البلدان الغنية تهدف الى تعزيز وتخليد التفاوت الناشئ فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى . ويستخدم على نطاق واسع ، بمثابة عتلات وركائز لهذه السياسة ، التمييز والتقييدات وطرائق الشانتاج والعنف الاقتصاديين التى تتخذ احيانا اشكال التخريب وحتى الارهاب الاقتصادى الحكومى الدولى . وتجرى محاولات كثيرة للتدخل فى الشؤون الداخلية للبلدان النامية ، وهى محاولات تهضم السيادة الوطنية وتعرقل تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والتطور الاجتماعى فى هذه البلدان . وبالنتيجة يضاف الى التفاوت الاقتصادى الذى تجابهه البلدان النامية فى منظومة الاقتصاد الرأسمالى العالمى عدم التكافؤ الذى تشدده سياسة «فرق

تسد» التقليدية التي تطبقها القوى المهيمنة على هذا الاقتصاد .

وتفعل فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى عوامل موضوعية وذاتية واقتصادية وسياسية جبارة تحدد انقسامه الحتمى ، وليس الصدفى ، الى بلدان غنية واخرى فقيرة . ان انتماء اكثر من نصف سكان المعمورة الى البلدان الفقيرة ليس غلطة تاريخية ، بل نتيجة نابعة من جوهر النظام الاقتصادى المستند الى البزنس الخاص وسيطرة الشركات الخاصة الكبرى ، نتيجة للتطور الطويل للدول المترابطة بعلاقات اقتصادية متنوعة ، والمتواجدة على درجات ومستويات تطورية مختلفة .

ولن تتمكن البلدان النامية من التخلص من حالة الفقر الا بنتيجة تذليل التخلف . ولذا فان التقدم الاقتصادى والاجتماعى يمثل بالنسبة لها ضرورة ملحة ليس من اجل «اللحاق» بالبلدان الغنية ، كما اسلفنا ، او محاكاة بنيتها الاقتصادية ونمط حياتها الاجتماعى ، بل لاحراز التكافؤ وتأمين حماية مصالحها الاقتصادية فى ميدان العلاقات الاقتصادية الدولية ، والخروج من حالة الفقر وحل المشاكل العويصة التى تؤثر على المصالح الحيوية لشعوب آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية .

ويعزى ابراز عدة دول صغيرة نسبيا وذات دخل كبير ومؤشرات رفيعة للمنتوج الداخلى الاجمالى بالنسبة للفرد الواحد من بين البلدان النامية ، اول ما يعزى الى الاقتران الفريد للظروف الملائمة جدا لحياتها والتى نشأت فى فترة قصيرة معينة فى السوق العالمية والنجاحات فى هجوم البلدان النامية المشترك الحازم فى قطاع ضيق نسبيا من مجابهتها ضد الشركات الغربية (فى سوق البترول العالمية) ، وثانيا ، يعتبر استثناء من القاعدة العامة لكنه يؤكد تلك القاعدة . فليس ممكنا فى الواقع بالنسبة للسواد الاعظم من البلدان الفقيرة ، وخصوصا اقلها تطورا ، تكرار التجربة القصيرة لاغنى البلدان المصدرة للبترول التى واجهت من

جديد وضعا اقتصاديا معقدا فى اواسط الثمانينات او القليل من الدول الصناعية الجديدة التى غدت مرحلة نموها السريع فى طى الماضى ايضـــا من حيث الاساس . وهكذا تتلخص المهمة فى ان يتمكن العالم الثالث كله من تذليل تخلفـــه الاقتصادى الحالى .

ويتطلب رسم طرق تذليل التخلف بالدرجة الاولى ادراك اصل هذا التخلف وتحليل المنشأ التاريخى للتخلف الاقتصادى فى البلدان النامية .

اسئلة للمراجعة

– ما هـــو المنتوج الوطنى الاجمالى وبـمَ يختلف عن المنتوج الداخلى الاجمالى ؟

– ما هى المؤشرات الاساسية التى تدل على التخلـــف الاقتصادى للبلدان الفقيرة ؟

– ما هى المعايير التى تستخدمها هيئة الامم المتحدة فى تحديد مجموعة البلدان الاقل تطورا ؟

– مـــا هى اسباب التفاوت فى التطـــور الاقتصادى للبلدان ؟

– ما هى عوامل التمايز فى العالم الثالث ؟

– ما هى العوامل التى تحكم على العالم الثالث بالتخلـف الاقتصادى ؟

مواضيع للمناقشة

– الثروة والتطور .

– التصنيع والتطور الزراعى : بديل ام تعاضد ؟

– الراسمالية والاشتراكية والعالم الثالث .

الفصل الثانى

منشأ التخلف الاقتصادى

ان مسألة متى حدث انقسام البلدان الى غنية وفقيرة وما هى الاسباب التى جعلت شعوب آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية فى حالة التخلف الاقتصادى (بدرجة اكبر او اقــل) بالمقارنة مع دول اميركا الشمالية واوربا الغربية واليابان ذات اهمية بالغة بالنسبة لفهم الخصائص الحالية للاقتصاد العالمى ورسم طرق تذليل تخلف السواد الاعظم من سكان العالم .

ورغم كل الفوارق فى المصائر التاريخية لشعوب آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية فلها شيء مشترك واحد هو انها جميعا تقريبا كانت فى غضون امد طويل او قصير (ما بين حوالى خمسمائة عام فى بعض البلدان وعشرات السنين فى البعض الآخر) تحت سيطرة دول اوربية غربية معينة (وتحت سيطرة الولايات المتحدة الاميركية منذ اواخر القرن التاسع عشر) وضمن ممتلكات الامبراطوريات الاستعمارية .

كانت البرتغال اول من استولى على اراضى الغير فــى القارة الافريقيـــة منذ القرن الخامس عشر . وعقب رحلـــة كولومبوس الشهيرة التى استغرقت ثمانية شهور وقطـــع خلالها المحيط الاطلسى ، رفعت اسبانيا علمها فى اراضى الساحل الاميركى . وفى عام ١٤٩٤ رسم بابا روما الاسكندر السادس خطا عموديا على خارطة العالم آنذاك واعلن ان كل الاراضى الواقعة شرقى هذا الخط من ممتلكات البرتغال ، وكل الاراضى الواقعة غربيه هى من ممتلكات اسبانيـــا

وشهدت القرون التالية الكثير من حروب الغزو التى شنتها الدول الاوربية من اجل المستعمرات فى جميع القارات ، وهى حروب نشبت فيما بينها ، وكذلك ضد شعوب ما وراء البحار التى كانت تذود عن استقلالها . وعلى تخوم القرنين التاسع عشر والعشرين انتهى بالكامل تقريبا اقتسام اراضى العالم بين الدول-الامبراطوريات الاستعمارية التى اندلعت بينها الحروب من اجل اعادة تقسيم العالم المقسم .

وفى عام ١٩١٤ كان سكان المستعمرات من بين سكان العالم البالغ عددهم ١,٨ مليار كالآتى (بالملايين) :

بريطانيا	٣٩٤	بلجيكا وهولندا واسبانيا والبرتغال (معا)	٤٥
فرنسا	٥٦	المانيا	١٢
اليابان	١٩	الولايات المتحدة الاميركية	١٠

كانت الامبراطورية الاستعمارية البريطانية قبيل الحرب العالمية الاولى تضم المستعمرات التالية : فى اوربا - ايرلندا وجبل طارق ومالطة ، وفى افريقيا - نيجيريا وساحل الذهب وسيراليون وغامبيا وموريشيس وصومالى لاند واوغندا وكينيا وزنجبار ونياسالاند وروديسيا وسوازيلاند وباسوتولاند وبيتشواناالاند والسودان وجزر سيشيل ، وفى آسيا - الهند وبورما وسيلان والملايو وقبرص وساراواك وبرونى وبورنيو الشمالية وعدن ، وفى اميركا - هندوراس البريطانية وغوياتا البريطانية وجامايكا وترينيداد وتوباغو وبربادوس وعدد من الجزر الاخرى فى البحر الكاريبى وفى المحيطات الاطلسى والهندى والهادى . وكان الغزاة يتباهون «بان الشمس لا تغيب مطلقا فى الامبراطورية البريطانية» .

وكانت الامبراطورية الاستعمارية الفرنسية تضم قسما كبيرا من اراضى افريقيا والهند الصينية وعددا من الممتلكات الاخرى فى آسيا وعدة مستعمرات فى اميركا الجنوبية والكثير من الجزر فى مختلف المحيطات . وكانت الكونغو من اكبر مستعمرات بلجيكا فى افريقيا ، كما كانت اندونيسيا من اكبر مستعمرات هولندا فى آسيا . وكانت المانيا تمتلك تنجانيقا والكاميرون وتوغو وناميبيا فى افريقيا وعددا آخر

من المستعمرات . واستولت اليابان على كوريــا . وكانت الامبراطورية الاستعمارية البرتغالية تضم انغولا وموزمبيق وغينيا وعددا من الممتلكات الاخرى . كما احتفظت اسبانيا سلطتها على بقايا من اوسع امبراطورية استعمارية فــى الماضى . وبنتيجة الحرب ضد اسبانيا استولت الولايــات المتحدة الاميركية فى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين على الفليبين وكوبا وبورتوريكو وفرضت علاقــات التبعية على عدد من بلدان اميركا اللاتينية مع الابقــاء على الاستقلال السياسى الشكلى .

١ – آسيا وافريقيا واميركا واوربا قبيل الاستعمار

تاريخ المجتمع البشرى المعروف حاليا عمره بضعة آلاف من الاعوام . اما تقسيم العالم الى بلدان غنية وفقيرة فقد بدأ فى وقت غيــر بعيد نسبيــا ، وهــو يرتبط بظهــور الامبراطوريات الاستعمارية ونشوء الاقتصاد الــرأسمالى العالمى وتكوين نظام الاستغلال الدولى . فقد اغتنت البلدان التى كانت تمتلك مستعمرات او توفرت لها امكانية تطوير اقتصادها باقامــة علاقات اقتصادية وثقى مع الــدول الاستعمارية او كانت لديها بنية متماثلة وقوى منتجة ذات مستوى يشبه ما لدى تلك الدول . واعد المصير الفقر والبؤس للشعوب المستعمرة والتابعة التى اعترضت طريق تقدمهــا الاجتماعى عوائق خطيرة مثل سيطرة المستعمرين الذيــن وجهوا النشاط الاقتصادى للمستعمرات بشكل يلبى حاجات الدول الاستعمارية (المتروبولات) .

لقد ظهرت فى آسيا وافريقيا واميركا فى اوقات مختلفة حضارات متقدمة بالنسبة لعصرها . وجمع الناس خبرة فــى تسيير الاقتصاد بمراعاة الخصائص الطبيعية والمناخيــة للاماكن التى تقيم فيها . وجرى تطورها بصورة مستقلة مع ان العلاقات الاقتصادية الدولية كانت من قديم الزمان تشمل مساحات هائلة . كانت السفن المحملة بالبضائع تمخر البحار

وكانت الانهار شرايين هامة للنقل ، وكانت قوافل التجار تجتاز الصحارى والجبال والبقاع الخالية من السكان وكذلك الاراضى المأهولة . صحيح ان الحروب المتكررة وغزو اراضى الغير قد خربت مساحات شاسعة ، واتلف الناس ظروف معيشتهم ، بما فى ذلك عن طريق نشاطهم الاقتصادى الذى لا يندر ان يلحق ضررا جسيما بالبيئة الطبيعية المحيطة بهم . ولم يبق من بعض الحضارات الكبرى القديمة الا الاساطير او الآثار المادية المطمورة فى الارض . الا ان الاقتصاد الواحد الذى يشمل العالم كله لم ينشأ الا بانتقال الدول ، التى نشأت فى اوربا الغربية واستند اقتصادها الى العلاقات الرأسمالية ، الى الغزوات الاستعمارية لاراضى ما وراء البحار . وفى سياق هذا النهب والغزوات دمرت بالقوة تلك الحضارات التى كانت قائمة حتى ذلك الحين فى الاراضى المغتصبة ، وفرض على شعوبها بالقوة نمط التطور التابع الذى يتلخص جوهره فى ان تكوين وتغيير بناها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها (بما فيها التطور الاقتصادى) قد تحولا الى دالة تتوقف على حاجات ومصالح الطبقات الحاكمة فى الدول الاستعمارية .

وكانت منتشرة لدى العديد من شعوب آسيا وافريقيا واميركا قبيل الاستعمار الزراعة الصغيرة (العائلية) مع انتشار الملكية المشاعية للارض وليس الملكية الخاصة ، على نطاق واسع ، مع نشاط الدولة الاقتصادى الكبير لشق وصيانة شبكات الرى التى تؤمن مستلزمات الزراعة الاروائية . وازدهر الانتاج الصغير على اساس الحرف والصنائع . وتعرض شغيلة الارياف والمدن الى استغلال بشع ، وكان الحكام يتمتعون بسلطة غير محدودة ، والمجتمع يتسم بالتمايز المالى والاجتماعى والسياسى ، والسكان ينقسمون الى طوائف ومراتب فى اماكن كثيرة . وكان نظام القوى المنتجة ذا طابع جامد ولا يتميز بالقدرة على التقدم التكنيكى . وفى الظروف الطبيعية والمناخية المتماثلة فى آسيا وافريقيا واميركا نشأ نظام متماثل وحيد الطراز

للتسيير الاقتصادى (مع وجود خصائص متميزة طبعا) .

وفى الاراضى الشاسعة غير الصالحة للزراعة الحضرية انتشر الرعى البدوى الاقل قدرة على التقدم الاجتماعى .

ورغم وجود العلاقات التجارية الدولية التى تنقل بعض البضائع بفضلها الى مسافات بعيدة (الاقمشة الحريرية الصينية وصلت مثلا الى الطرف الغربى من اوربا) ، ورغم وجود التجارة الداخلية (كانت الاسواق الصاخبة من المعالم الثابتة فى كل مدينة شرقية ، وكان التجار يعتبرون فى كل مكان من اغنى فئات المجتمع) كان الاقتصاد العينى يسود آسيا وافريقيا واميركا بشكل مطلق . وكان القسم الاكبر من المنتوجات يستهلك فى اماكن انتاجه ، وتنتزع الطبقات الاستغلالية فائض المنتوج – وفى الغالب المنتوج الضرورى – الذى ينتجه الشغيلة ، وذلك بوسائل الاكراه غير الاقتصادية وليس عن طريق البيع والشراء .

ومعروف ان المنتوج الذى ينتجه الشغيلة فى اى مجتمع يقسم الى المنتوج الضرورى والمنتوج الزائد . وان المنتوج الضرورى هو جزء من المنتوج الذى ينتجه الشغيل ويبقى فى حوزته ويستخدم للاستهلاك فى عائلته . اما المنتوج الزائد فهو جزء مما ينتجه الشغيل ويستخدم لتكوين رصيد التراكم وسد الحاجات العامة وتلبية حاجات الطبقات الاستغلالية هناك حيث ينقسم المجتمع الى استغلاليين ومستغلين . وعلى حساب المنتوج الزائد يجرى كذلك تمويل النفقات الحربية .

وفى اوربا الغربية ، خلافا لمناطق العالم الاخرى ، جرت فى مرحلة معينة من التطور عملية مكثفة لانحلال الاقتصاد العينى (الطبيعى) وازدياد التقسيم الاجتماعى للعمل وتكوين الانتاج البضاعى والتراكم السريع للرأسمال التجارى (وكذلك المرابى) . وكانت الطبقات الاستغلالية فى اوربا الغربية التى تتميز بمناخ بارد وموارد طبيعية محدودة ، وكذلك بتخلف القاعدة الانتاجية بالمقارنة مع بعض البلدان الشرقية ، قد سعت الى الحصول على مختلف البضائع من الشرق – التوابل

والحرير والاقمشة الناعمة الاخرى والشاى والعاج والنيلة والاحجار الكريمة والمعادن والمصوغات وغيرها من المصنوعات الحرفية والسجاد والآنية وهلمجرا ، ولذا تطورت التجارة كثيرا ، لا سيما التجارة الدولية فيما بين البلدان الاوربية الغربية نفسها ، وكذلك مع الشرق ، واكتسب الرأسمال التجارى ومعه طبقة الرأسماليين التجاريين والماليين (التجار واصحاب البنوك) اهمية كبيرة فى حياة المجتمع الاقتصادية .

كما ظهرت العلاقات الرأسمالية الجديدة فى ميدان الانتاج ، فى الصناعة اولا ، حيث فسخت الحرف التقليدية ودمرت طوائف الحرفيين فى مدن القرون الوسطى ، ثم فى الزراعة ، حيث صفت طبقة الفلاحين الصغار الكبيرة وانشأت نظام المزارعين فى الزراعة وتربية الماشية .

وفى الوقت الذى كان فيه سائر العالم غارقا فى حالة الابقاء التقليدى على الاشكال الاقتصادية الثابتة حدثت فى اوربا الغربية عملية عاصفة لتراكم الرأسمال الاولى الذى يتلخص جوهره فى حرمان المنتجين المباشرين من وسائل الانتاج وتركيز هذه الوسائل فى الملكية الخاصة للرأسماليين من ارباب العمل . وكان اقتران هذه العملية مع انتقال القدرة الاقتصادية ، ثم السلطة السياسية من الطبقات الاستغلالية الاقطاعية القديمة الى ايدى طبقة جديدة هى البرجوازية واحدا من العوامل المحفزة لازدياد عدوانية الغزاة الاوربيين لدرجة كبيرة الذين دفعتهم الى الحملات على ما وراء البحار القوى الجبارة النابعة من خاصية التطور الاقتصادى والسياسى لمجتمع اوربا الغربية .

وصار الاستيلاء على الاراضى فى آسيا وافريقيا واميركا ونهب ثروات الشعوب الاخرى بلا حياء وتحويل الاحرار الى عبيد وبعث تجارة الرقيق جزءا لا يتجزأ من التراكم الاولى للرأسمال فى اوربا الغربية .

وكان لتطور الرأسمالية فى اوربا الغربية وتقدمها السريع على طريق بناء النمط الحضارى الجديد — المجتمع

الرأسمالى – تأثير تدميرى على الحضارات التى تعرضت فى اميركا وآسيا وافريقيا لتوسع القوى العدوانية التى حركتها عملية التراكم الاولى للرأسمال .

٢ – تدمير حضارات العالم الجديد

هبط الغزاة الاسبان على سواحل قارة لم تكن معروفة للاوربيين آنذاك ، عندما كان الشكل السائد للرأسمال فى اكثر بلدان اوربا الغربية تطورا هو الرأسمال التجارى والمالى ، اما فى اسبانيا نفسها فقد كانت الاقطاعية محتفظة بمواقعها الراسخة . وكان هذا الواقع قد حدد بالاساس اشكال استخدام المستعمرات الاسبانية فى العالم الجديد لصالح مختلف الطبقات السائدة فى اوربا وعواقب الاستعمار بالنسبة للشعوب التى وجدت نفسها تحت نير الغزاة الاجانب . كان الشكل الاول للاستثمار الاقتصادى للاراضى المغتصبة هو النهب السافر للسكان المحليين الذى اقترن بالعنف الوحشى والابادة الجسدية للناس وتدمير المدن واتلاف البنية الانتاجية المحلية . وكان الغزاة الاسبان لا يريدون سوى الذهب . ومن اجل الذهب اجتاحوا مساحات شاسعة من الاراضى المغتصبة دون ان يهتموا بصيانة الحضارة المادية التى اكتشفوها هناك . واسفر سيل الذهب والفضة المنهوبين من العالم الجديد عن ثورة فى الاسعار فى اوربا تجلت فى ارتفاع اسعار كل البضائع عدة مرات . وبالنتيجة حصل تطور الرأسمالية على حوافز اضافية وجرى اثراء البرجوازية النامية بسرعة وافلاس الكثيرين من الاقطاعيين واملاق اوساط واسعة من السكان الكادحين . وفى هذه الظروف غدت المستعمرات فى العالم الجديد ملاذا للاقطاعيين الاسبان الذين لم يبق لهم مكان فى وطنهم .

والشكل الثانى للاستثمار الاقتصادى للاراضى المغتصبة فى العالم الجديد هو تكوين شبه للبنية الاقتصادية التى ولى زمانها فى اوربا وحلت محلها الرأسمالية التى تؤمن التقدم

التكنيكى السريع من قبل الاقطاعيين الذين نزحوا الى هناك من اسبانيا (ومن البرتغال) .

وبنتيجة هذا الاستثمار نشأت بدلا من الحضارات المدمرة فى العالم الجديد الحضارة الاميركية اللاتينية المتميزة التى تشابكت فيها بشكل غريب حطام وكسر الحضارة ما قبل الاستعمارية للشعوب المغلوبة والتى دمرها الاسبان والاشكال الاكثر تخلفا بالنسبة لذلك الزمان للحياة الاجتماعية الاوربية . وطرد السكان المحليون بالقوة من الاراضى العائدة لهم من قديم الزمان ، وابيدوا جزئيا . واستولى كبار الغزاة الاسبان على مساحات شاسعة من الاراضى (فان ملكية الارض غدت الشكل الاساسى للثروة فى ظل النظام الاقطاعى) وبعثوا فى ضياعهم نظام العبودية (واستخدموا بمثابة عبيد حشود الزنوج من مختلف الجماعات الاثنية الذين جلبهم قسرا تجار الرقيق الاسبان والبرتغاليون) .

وبذلك نشأ نظام اجتماعى تميز بمنتهى الخمول والعجز عن تحقيق اى تقدم تقنى واقتصادى يذكر ، وزادت من ركود ذاك النظام السلطة السياسية التى مارستها اسبانيا والبرتغال حيال مستعمراتهما فى اميركا اللاتينية والجزية المتزايدة دوما التى فرضتها الدول الاستعمارية على المستعمرات . وكانت تنقل من المسمتعمرات الى اوربا بكميات متزايدة منتجات عمل العبيد كالسكر من مزارع قصب السكر والتبغ والقطن والمعادن الثمينة وغيرها مما يستخرجه العبيد فى المناجم العائدة للمستعمرين . وكانت تصل من اوربا الى المستعمرات بالاساس حاجيات الابهة لوجهاء المجتمع الاستعمارى وبعض البضائع الاستهلاكية والاسلحة ، وليس التكنيك ووسائل الانتاج التى يمكن ان يغدو تنظيم انتاجها اساسا لتطوير المستعمرات نفسها اقتصاديا . والاكثر من ذلك كانت سلطات الدولة الاستعمارية تمنع اى بناء صناعى فى المستعمرات وايجاد اشكال عصرية للاقتصاد هناك .

9—1750

وقد حكم هذا النظام على اميركا اللاتينية بمرحلة طويلة من الركود الاقتصادى الذى لا تزال عواقبه بادية حتى الآن فى الكثير من النواحى ، واوجد اساسا للتخلف الذى لا يمكن تذليله بالكامل الآن ايضا مع ان بلدان اميركا اللاتينية احرزت الاستقلال السياسى قبل اكثر من ١٥٠ عاما .

ان تدمير حضارة العالم الجديد وتحويل اميركا الجنوبية والوسطى وقسم من اميركا الشمالية الى مستعمرات اسبانيا والبرتغال لم يؤمنا تسريع التطور الاجتماعى فى هاتين الدولتين الاستعماريتين . بالعكس ، فقد اديا الى تباطؤ هذا التطور على الاكثر ، لانهما وفرا الامكانية للطبقات المسيطرة كى تواصل معيشتها الطفيلية على حساب نهب الشعوب المستعمرة . فالذهب والفضة وكذلك الثروات المادية الاخرى التى كانت تبتزها اسبانيا والبرتغال من مستعمراتهما لم تبق باغلبها فى هذين البلدين ولم تستخدم لتنمية الاقتصاد واجراء التحويلات الاقتصادية وتأمين التقدم التكنيكى فيهما . فقد مرت تلك الثروات بالترانسيت من خلال اراضيهما وانتقلت ، مقابل البضائع الصناعية وغيرها ، الى ايدى ارباب العمل الرأسماليين فى البلدان الاوربية التى كانت تتطور بسرعة مثل هولندا فى فترة معينة ، وبريطانيا وفرنسا فى فترة اخرى . وهكذا غدت ثروات العالم الجديد مصدرا لتراكم الرأسمال الاولى فى البلدان الاوربية الغربية التى كانت تتطور فيها الرأسمالية بشكل مكثف جدا والتى كانت لهذا السبب بحاجة الى كميات كبيرة من الاموال من الخارج .

وكان مصير آخر ينتظر الاراضى فى العالم الجديد التى اصبحت موضوعا للتوسع الاستعمارى من قبل الدول الاوربية الغربية الاكثر تطورا مثل بريطانيا وفرنسا حيث غدت الرأسمالية ، وليس الاقطاعية ، النظام الاقتصادى الحاسم . وغدا تشكيل نمطين من البنية الانتاجية الشكل الرئيسى للاستثمار الاقتصادى للاراضى التى استولى عليها المستعمرون من هذه البلدان فى اميركا الشمالية . ففى المستعمرات

الجنوبية اسس المستعمرون مزارع للمحاصيل الخام المخصصة للتصدير الى الدول الاستعمارية من اجل معالجة القطن وقصب السكر والتبغ فى المؤسسات الرأسمالية . وكان العبيد الذين جلبوا من افريقيا ، اجداد الزنوج الحاليين فى الولايات المتحدة الاميركية ، هم قوة العمل الرئيسية فى هذه المزارع .

واستخدمت الاراضى فى المستعمرات الشمالية بالاساس لانشاء استثمارات المزارعين من قبل المهاجرين الاوربيين الذين غدوا «اناسا نافلين» فى اوربا الغربية بسبب تطور الرأسمالية هناك . وكانت ظروف التطور الاقتصادى فى مستعمرات «المهاجرين» هذه افضل حتى مما فى الدول الاستعمارية ، لان المستعمرات لم تواجه الكثير من العوائق التى يواجهها هذا التطور بشكل مخلفات وحواجز اقطاعية ظلت باقية فى اوربا بهذا القدر او ذاك . صحيح ان السلطة السياسية للدول الاستعمارية على المستعمرات كانت العائق الرئيسى للتطور . فقد كان على سكان المستعمرات ان يدفعوا ضرائب باهظة الى الملك وكانوا محرومين من حرية البزنس . وقد منعوا منعا باتا من الكثير من انواع النشاط الاقتصادى ، بما فى ذلك بناء الفروع الاساسية من الصناعة وايصال التكنولوجيا الحديثة بالنسبة لذلك الزمان الى المستعمرات وكذلك العديد من انواع وسائل الانتاج . وبعد ان احرزت مستعمرات المهاجرين الاستقلال السياسى وتحولت الى دول مستقلة تهيأت لها امكانيات التطور الاقتصادى المتسارع الذى جعلها تغدو بلدانا رأسمالية متطورة تتفوق على متروبولياتها السابقة من حيث مستوى التطور .

وقد حمل هذا الاستثمار الاقتصادى لمستعمرات المهاجرين مصيرا مأساويا خاصة للسكان الاصليين فى اميركا الشمالية . فقد طرد بالكامل تقريبا هؤلاء السكان الاصليون بغض النظر عن خصائصهم الاثنوغرافية واشكال اقتصادهم من اراضيهم للسكن الدائم . وقد ابيد السواد

الاعظم منهم فى آخر المطاف . وهكذا تشبعت الحضارات الحديثة التكنولوجية الرفيعة التى ظهرت فى اراضى المستعمرات السابقة بعظام ودماء ملايين عديدة من السكان الاصليين للاراضى التى استولى عليها الاوربيون ، ناهيك عن ملايين العبيد الافارقة من جميع القبائل ومختلف تلاوين البشرة السوداء .

وبالنتيجة صار العالم الجديد نفسه يمثل فى الوقت الحاضر جزءا من العالم مقسما الى بلدان غنية مثل الولايات المتحدة الاميركية وكندا وفقيرة هى البلدان الواقعة فى اميركا الوسطى واميركا الجنوبية وجزر البحر الكاريبى . ومن بين هذه البلدان الاخيرة اختارت كوبا الاشتراكية طريقا خاصا للتطور وصارت من اسرة الدول الاشتراكية .

ومن حيث عدد من المؤشرات الاقتصادية تقترب بعض بلدان اميركا اللاتينية الاكثر تطورا (البرازيل والارجنتين والمكسيك) من مستوى بعض دول اوربا الغربية كاليونان والبرتغال التى تعتبر من البلدان الغنية ، وهذا يشير الى ميوعة الحدود ، بقدر ما ، بين مجموعتى البلدان الغنية والفقيرة ووجود بلدان ذات نمط انتقالى ، لكنه لا يدل على انعدام الفوارق بين هاتين المجموعتين فى اطار الاقتصاد الرأسمال العالمى .

٣ – استنزاف افريقيا

كان استعمار افريقيا من قبل الدول الاوربية قد بدأ من الحملات البرتغالية الاستعمارية الاولى على امتداد الساحل الغربى لهذه القارة فى اواخر القرن الخامس عشر ، واستمر اكثر من اربعة قرون . وخلال هذه الفترة الطويلة مر تطور الرأسمالية فى اوربا بمراحل مختلفة كانت الموارد الافريقية تبتز خلالها وتستثمر باشكال مختلفة .

كان الشكل الاول لاستثمار افريقيا الاقتصادى من قبل المستعمرين البرتغاليين هو القبض على الناس من اجل استخدامهم بمثابة عبيد فى الدولة الاستعمارية نفسها اولا ،

ثم على نطاق اوسع بكثير فى مستعمرات العالم الجديد . واستخدم المستعمرون البرتغاليون جميع السبل لملء سفنهم «بالبضاعة الحية» . واستخدمت على نطاق واسع ، وخصوصا فى المرحلة الاولى ، الهجمات المباغتة على القرى الافريقية وتكبيل اهاليها بالسلاسل والقيود وقتل كل من يبدى مقاومة . وكانوا يحرقون القرى عادة ، ويدمرون استثمارات مناطق كاملة . واستخدمت المشروبات الكحولية التى لم يكن يعرفها السكان الافارقة سابقا ، وبواسطتها نقل هؤلاء المخدوعين من اراضيهم الاصلية الى الابد . واشرك البرتغاليون ، ثم تجار الرقيق من مختلف البلدان ، فى هذا البزنس اللاانسانى بعض شيوخ العشائر الافريقية وحكام المقاطعات . وكان الشيوخ والحكام (الوسطاء) الذين باعوا ضمائرهم يشنون مع فصائلهم غارات فى اعماق افريقيا ليزيدوا من العبيد من بين الافارقة المقيمين فى المناطق النائية داخل هذه القارة .

لقد اجتاح المستعمرون افريقيا وحرموها من الاساس الاولى للتطور الحضارى — السكان . ودفعت افريقيا هذا الثمن الغالى فى تأسيس المزارع لاجل المستعمرين الاوربيين فى العالم الجديد . وكانت الخسائر البشرية الافريقية رهيبة فظيعة من حيث العدد ، لا سيما اذا اخذنا بعين الاعتبار الطرق القاسية لتجارة الرقيق . كان عدد كبير من الناس يهلكون اثناء القبض على العبيد ، وبعد ذلك لا يبقى على قيد الحياة الا واحد من كل اربعة افارقة يقبض عليهم تجار الرقيق ، حيث يرسل الى مزارع العالم الجديد . اما الباقون فيهلكون فى الطريق : فى افريقيا نفسها عندما ينقلونهم من المناطق الداخلية النائية الى السواحل ، ثم فى السفن بسبب الظروف التى لا تطاق والامراض ، واثناء الصدامات الحربية فيما بين تجار الرقيق انفسهم . وبلغ ما نقله تجار الرقيق من افريقيا طول الوقت ، حسب المعطيات الحديثة ، ما لا يقل عن ١٠٠ مليون شخص ، فى حين كان مجموع سكان بريطانيا فى القرن الثامن عشر حوالى خمسة ملايين نسمة .

وفيما بعد انضم الى المستعمرين البرتغاليين الذين استنزفوا افريقيا تجار الرقيق الاسبان والانجليز والفرنسيون وغيرهم . وفى نهاية القرن الثامن عشر استخدم تجار مدينة ليفربول الانجليزية وحدها ، مثلا ، ١٣٢ سفينة لتجارة العبيد . وفرضت على افريقيا بالقوة المشاركة فى تراكم الرأسمال الاولى فى اوربا . فى حين كانت الخسائر وحدها من حصة افريقيا – فقدان قسم كبير من السكان وتدمير الاقتصاد . اما البلدان الاوربية فقد حصلت على منافع مزدوجة . فهى عندما ارسلت تجار الرقيق الى افريقيا حصلت على مبالغ ضخمة من النقود مقابل العبيد الذين نقلوا من افريقيا ، وكان بوسعها ان تنفق هذه النقود لاغراض التطور الاقتصادى السريع . وبالاستفادة من محصول المزارع الذى انتجه العبيد الافارقة امنت تلك البلدان النمو السريع للصناعة الرأسمالية والتجارة فى اوربا .

وكانت السواحل الغربية فى افريقيا اول ما تعرض للنهب والتخريب ، وبعدها جاء دور السواحل الشرقية ففى السواحل الشرقية لافريقيا وجد الغزاة البرتغاليون مدنا باهرة ذات بنايات حجرية متعددة الطوابق وموانئ زاهرة . وكانت الشعوب الافريقية المقيمة فيها لا تقل حضارة وثقافة عن سكان البلدان الاوربية ، بل وارقى منهم من نواح كثيرة . وكانت هذه الحضارة تتعرض لضربات قاضية من قبل اول فصائل المستعمرين الاوربيين .

وبسبب التطور العاصف للصناعة الرأسمالية فى اوربا (اولا فى بريطانيا التى لعبت حوالى ١٠٠ عام دور «ورشة العالم» ، ثم فى بلدان اخرى) اخذت تكتسب اهمية متزايدة بالطراد للمستعمرين الموارد الطبيعية فى افريقيا : الاراضى الخصبة الصالحة لغرس المزروعات الصناعية والاستوائية الاخرى ، والثروات المعدنية القيمة (واغلبها من فلزات المعادن غير الحديدية والذهب والماس والخامات الكيمياوية) . وعندما اقتسم المستعمرون الانجليز والفرنسيون والبلجيكيون والبرتغاليون وغيرهم اراضى القارة فيما بينهم

حولوا هذه الموارد الافريقية الى ملكية لهم وحرموا شعوب افريقيا من ثرواتها الوطنية .

وكان اقتصاد قارة بكاملها موجها لتلبية حاجات التطور الاقتصادى فى الدول الاستعمارية . وقد ادرج هذا الاقتصاد ضمن النظام العالمى للتسيير الاقتصادى الرأسمالى على اساس الخضوع وعدم التكافؤ . وكان الاقتصاد الرأسمالى فى الدول الاستعمارية بحاجة الى تحطيم الاساس التقليدى للاقتصاد الافريقى ، وهو اقتصاد عينى طبيعى ، وتحويله الى قاعدة للعلاقات البضاعية النقدية . وجرى ذلك باستخدام اقسى انواع العنف .

وكانت بواكير الاقتصاد السوقى ومختلف اشكال النقود (رمل الذهب والقضبان النحاسية والصدف وغيرها) موجودة فى افريقيا قبل استعمارها بامد طويل ، لكنها كانت تلعب دورا ثانويا فى الاقتصاد ذى الطابع العينى . وكانت تخدم هذا الاقتصاد وتساعد الافارقة فى ممارسة عملية تجديد الانتاج باستمرار ، عن طريق تزويدهم ببعض المنتوجات الضرورية التى ما كانوا قادرين على صنعها بانفسهم . ولم يكن وجودها ينسف الانتاج الافريقى التقليدى ، رغم طابعه الراكد ، لكنه قادر على تأمين مستلزمات الحياة المعتادة للكثير من الجماعات الاثنية والقبائل والكيانات الدولية العائدة لافريقيا والتى تعود افريقيا اليها .

واستدعى الاستعمار ايجاد نظام للعلاقات البضاعية النقدية فى الاقتصاد الافريقى غير ناشئ بصورة طبيعية فى سياق التطور الداخلى لهذا الاقتصاد ، بل غرس فيه من الخارج بصورة مفتعلة ونسف اسس الانتاج العينى الافريقى التقليدى . ولم يؤد تكوين النظام البضاعى النقدى على طراز المستعمرة الى تطوير عناصر العلاقات التى نشأت بالضرورة فى افريقيا سابقا ، بل عمل على تصفيتها وأحل محلها انظمة اوربية الطراز غريبة على افريقيا . وسرت فى افريقيا نقود الدول الاوربية الاستعمارية وكذلك نقود «مستعمرات»

خاصة تصدرها بنوك الدول الاستعمارية بدون اى ارتباط بالتأمين لحاجات الاقتصاد الافريقى التقليدى .

وقد ساعد استخدام النقود الاوربية فى افريقيا المستعمرين فى استثمار الاراضى العائدة الى الافارقة وتحويل السكان الاصليين المحرومين من الاراضى الى مستأجرين فى البداية ثم الى عمال مأجورين .

وكان فرض الضرائب لصالح الادارة الاستعمارية مع تسديدها بالنقود الاوربية حتما قد ادى الى افلاس الاقتصاد الافريقى التقليدى على نطاق واسع بقدر لا يقل مفعولا ، بل هو اكثر مفعولا من تدمير الاقتصاد سابقا بنيران وسيوف تجار الرقيق .

وكان التداول النقدى فى المستعمرات ينظم بالكامل من قبل الدول الاستعمارية وغدا جهازا للتسيير على السياسة الاقتصادية العامة فيها للاوساط الحاكمة فى الدول الاستعمارية ، وهى سياسة تهدف الى استخدام الموارد الطبيعية والايدى العاملة الافريقية لصالح تطوير البلدان الاوربية على حساب حرمان شعوب القارة الافريقية من اية امكانية للتطور الاقتصادى المستقل .

وبنتيجة هذا النشاط الاستعمارى نسفت اسس التسيير الاقتصادى الافريقى التقليدى ، ولم تحل محلها اشكال اكثر تقدمية يمكن ان تساعد افريقيا في تذليل التخلف . ونشأ نمط خاص من الاقتصاد ، هو نمط المستعمرة الموجه بالكامل لخدمة اقتصاد الدول الاستعمارية والذى يغلق الباب امام تطوير انتاج يستجيب للحاجات الوطنية الفعلية للسكان الافارقة .

وكما كان تجار الرقيق يستخدمون وسطاء من الافارقة انفسهم للقبض على العبيد الافارقة صنع المستعمرون الاوربيون لانفسهم ، فى اثناء الاستثمار الانتاجى للموارد الطبيعية والبشرية فى افريقيا ، سندا اجتماعيا محليا بشكل وسطاء وسماسرة يساعدونهم فى استثمار الشغيلة من ابناء بلدهم . وغدا من النتائج الحتمية للاستعمار تكوين

فئة طفيلية من البرجوازية المحلية السمسرية (الكومبرادورية) التى لم يساعد نشاطها على تطوير الاقتصاد الوطنى بل ساعد المستعمرين فى نهب الثروات الوطنية من المستعمرات .

واكتسبت البنية الانتاجية نفسها فى الاقتصاد افريقيا طابعا وحيد الجانب ووحيد المنتوج عادة ، مع الافراط فى تطوير الفروع التى تخدم الدول الاستعمارية الاوربية وركود الفروع التى تخدم السكان الاصليين وانعدام الانتاجات الضرورية فى الواقع للتطور التقدمى المستقل القادر على تذليل التخلف .

وجرى تحويل المستعمرات الافريقية كذلك الى مصادر «للحوم المدافع» تزود جيوش الدول الاستعمارية الاوربية المتحاربة . وقتل افارقة كثيرون فى سوح القتال ابان الحرب العالمية الاولى ، واراقوا الدماء فى سبيل مستغليهم .

وقسم الاستعمار افريقيا اخيرا ، بحدود مفتعلة ، الى مستعمرات للدول الاوربية دون الاخذ بعين الاعتبار انتشار واقامة الشعوب الافريقية وللحدود الاثنوغرافية والصلات الاقتصادية التى نشأت تاريخيا فى عهد ما قبل الاستعمار ، الامر الذى اوجد عوائق اضافية امام النضال فى سبيل تذليل الصعوبات الكثيرة فى المستقبل .

٤ – تخريب آسيا

كانت فى آسيا اكبر البلدن المكتظة بالسكان ذوى الثقافات العريقة الرفيعة ومراكز الحضارات الكبرى وسلطة الدولة المركزية . وابدت الدول الآسيوية مقاومة عنيدة جدا للمستعمرين الاوربيين ، فنشأ الاستعمار فى آسيا فى وقت متأخر عما فى اميركا وافريقيا . وتمكنت بعض البلدان الآسيوية ، وبالدرجة الاولى اليابان ، من الحيلولة دون احتلال المستعمرين لاراضيها . وذلك احد الاسباب التى جعلت اليابان تغدو من اكثر دول العالم تطورا ، حيث تختلف عن البلدان الآسيوية الاخرى بدخولها مجموعة اغنى دول العالم الرأسمالى .

كانت الهند اكبر مستعمرة نموذجية فى آسيا طوال قرنين من الزمان ، حيث استعمرتها بريطانيا فى عام ١٧٥٧ عندما انتصرت قوات شركة الهند الشرقية على الجيش البنغالى فى معركة بليسى . وفى تلك الفترة بدأت الثورة الصناعية فى بريطانيا ، اى نقل الانتاج الصناعى من العمل اليدوى الى العمل الآلى . وهذا هو ما حدد اشكال الاستثمار الاقتصادى للمستعمرات البريطانية خلافا لمستعمرات الدول الاوربية الاخرى ، كما حدد عمق وطابع عواقب الاستعمار بالنسبة للتطور الاقتصادى فى الهند .

وعلى امتداد التاريخ الطويل مرت شعوب آسيا بفترات كثيرة من المحن والمصائب المرتبطة بالكوارث الطبيعية (مثل الجفاف والقحط والزلازل وغيرها) والمجاعة ، وبغارات الغزاة الاجانب والحروب القبلية وقساوة الحكام والتعصب الدينى . الا ان كل تلك المصائب مهما كانت عواقبها معقدة وعاصفة وتدميرية بالنسبة لسكان هذه البلدان ، لن تمس بنيتها الاجتماعية الا بصورة سطحية قبل تحويل البلدان الآسيوية بالعنف الى مستعمرات اوربية . اما بريطانيا بتحكمها فى اقتصاد المستعمرات الآسيوية فقد نسفت اساس وجود هذه المجتمعات .

كان نظام الدولة فى آسيا يستند من قديم الزمان الى ثلاثة اعمدة اساسية : نظام الضرائب والمالية التفصيلى الذى يستخدمه الحكام وسيلة لنهب شعوبهم ، والنظام العسكرى ذى التنظيم الصارم الذى تستخدمه الطبقات المسيطرة لنهب الشعوب الاخرى والحفاظ على سلطتها فى دولها ، والنظام المعقد الذى ترتبه الدولة للاعمال العامة اساسا فى بناء وصيانة منشآت الرى . فالارواء الاصطناعى بالذات هو الشرط الالزامى هناك لانتاج المنتوجات بالكميات اللازمة لحياة السكان الذين يتميزون بالكثافة الكبيرة .

وسيطر المستعمرون البريطانيون على نظام الضرائب والمالية وحولوه الى مضخة تضخ الثروات من المستعمرات لصالح الطبقات المهيمنة فى بريطانيا . واخضعوا القوات

المسلحة فى المستعمرات واستخدموها فى مصالحهم السياسية وصفوا فى الواقع نظام الاعمال العامة ، مما ادى الى اهمال شبكات الرى .

وادخل المستعمرون البريطانيون فى الاراضى المغتصبة النظام الاوربى للملكية الخاصة للاراضى ودمروا بذلك المشاعة الريفية التقليدية التى كانت تشكل اساس النظام الاجتماعى والانتاج الزراعى . وحرم قسم كبير من سكان الريف من موارد الرزق الاصلية ، وصارت المجاعة ظاهرة مزمنة فى المستعمرات البريطانية فى آسيا .

وانشأ المستعمرون فى الوقت ذاته مزارع شاسعة للمحاصيل الزراعية التى تغرس من اجل تصديرها الى بريطانيا ، وبالدرجة الاولى القطن والشاى وكذلك نباتات المطاط وغيرها .

وفرض المستعمرون البريطانيون على الهند الاقتصاد الاقطاعى ، وبذلك اوجدوا سندا اجتماعيا لهم فى الريف وقطعوا الطريق فى الوقت ذاته على التطور التقدمى للزراعة فى الهند . وارتبطت عملية تجريد الفلاحين من الاراضى بسياسة المستعمرين الاقتصادية .

وبعد ان حول المستعمرون البريطانيون الهند ومستعمراتهم الاخرى الى مصادر للخامات لاجل صناعة المعامل البريطانية استخدموا تلك المستعمرات بمثابة سوق للمعامل الانجليزية . وحرم الحرفيون الهنود وكل الصناعة فى مدن وقرى هذه المستعمرة من اية حماية دون المزاحمة الفتاكة من جانب البضائع الارخص التى تنتجها المعامل الانجليزية بواسطة المكائن .

ومن سالف الزمان كانت اوربا تستورد الاقمشة الرائعة التى ينسجها الحرفيون الهنود . وكان النساجون الريفيون يسدون حاجة اهالى الريف الى الالبسة بواسطة المغازل اليدوية والمناسج اليدوية . اما معامل النسيج الانجليزية فقد ازاحت فى البداية المنسوجات القطنية الهندية من الاسواق الاوربية ، ثم اخذت تغمر الهند بالمنتوج الانجليزى .

وفى اقل من عشرين عاما ، من سنة ١٨١٨ الى ١٨٣٦ ازداد تصدير الغزول من بريطانيا الى الهند بـ٥٢٠٠ مرة . وفى عام ١٨٢٤ بلغ تصدير الموسلين الانجليزى وحده الى الهند مليون ياردة تقريبا ، وفى عام ١٨٣٧ تجاوز ٦٤ مليون ياردة . وخلال هذه الفترة تقلص سكان مدينة داكا البنغالية ، وهى من المراكز الرئيسية للانسجة فى المستعمرة ، من ١٥٠ الف نسمة الى ٢٠ الفا . وكان ركود المدن هذا فى المستعمرات من اسوأ نتائج السيطرة البريطانية .

ولم يقتصر تخريب آسيا على تدمير اسس نظامها الاقتصادى ما قبل الاستعمارى . فقد عمد المستعمرون الى ايجاد انماط جديدة من العلاقات الاقتصادية واستخدام وسائل مادية جديدة فى مجتمع المستعمرة يمكن بواسطتها تشديد استغلال السكان المحليين ومضاعفة نهب الثروات الطبيعية الوطنية .

واخذت التكنولوجيا تتوارد على المستعمرات من بريطانيا التى استند فيها الانقلاب الصناعى الى الآلات البخارية بالدرجة الاولى . وانطلاقا من الرغبة فى زيادة كمية الخامات المستوردة من الهند الى بريطانيا (القطن بالدرجة الاولى) ، وكذلك تقليل كلفة نقلها الى الموانئ اخذ المستعمرون البريطانيون يمدون السكك الحديدية فى هذه المستعمرة وينقلون اليها القاطرات والعربات وغير ذلك من التجهيزات ، وكذلك يمدون خطوط التلغراف . وتطلب استخدام المكائن البخارية فى السكك الحديدية ، وفى المؤسسات الصناعية بعد ذلك ، تنظيم استخراج الفحم الحجرى ، وحفز تطوير الفروع الاقتصادية الاخرى الجديدة بالنسبة للهند . وفى ظل المستعمرة اخذت تنمو طبقة جديدة فى الهند ، هى البرجوازية الوطنية ، وازداد بسرعة عدد العمال الاجراء . وصار عدد متزايد من الهنود المنتمين الى فئات السكان العليا يغترفون من مناهل العلم الاوربى ويحصلون على التعليم فى الجامعات البريطانية . وانتشرت اللغة الانجليزية فى الهند ، حيث هيأت الامكانية للتخاطب الاسهل بين الشعوب المقيمة فى

شبه القارة الهندية والتـــى يتكلم كل شعب منها بلغتـه الخاصة .

وهكذا كانت نتائج السيطرة الاستعمارية البريطانية فى الهند مزدوجة : فالعواقب التدميرية اقترنت الى النتائـــج البنّاءة . الا ان هذه وتلك ادت الى افلاس السواد الاعظم من السكان الهنود ، رغم اثراء فئات المجتمع الهندى التـــى مارست الوساطة بين المستعمرين والشغيلـــة المحليين - ابتداء من الامراء المحليين الخاضعين للسلطة البريطانيـــة العليا وكذلك حكام مقاطعات المستعمرة الهائلة وموظفـــى الادارة الاستعمارية وانتهاء بالاقطاعيين والتجار وغيرهم مـن ممثلى البرجوازية الوطنية الكومبرادورية وقادة الجيش ومدراء الشرطة . وبفضل تطبيق سياسة الامبراطورية المنشـــودة «فرق تسد» وايجـاد الانقسام الجديد فى المجتمع الهنـــدى التقليدى تمكن المستعمرون البريطانيون من جعل بريطانيـا تحتفظ بالهند فى نير العبودية الاستعمارية بمساعدة الجيش الهندى نفسه الذى يعيش على حساب الهند نفسها .

لقد قطع الاستعمار فى آسيا ، كما فى سائر انحاء العالم الاخرى ، التطور الطبيعى للمجتمعات المحلية وحطم الاساس الانتاجـــى التقليدى والبنية الاقتصادية الاجتماعية وحـــرم الشعوب من الاستقلال السياسى وهيأ ، الى جانب ذلك ، ظروفا جديدة ربطت هذه المجتمعات باوربا الغربية التى اخـــذت تتطور فيها بسرعة الرأسمالية ، لكنها حالت دون مشاركـة المستعمرات نفسها فى هذا التطور . ولذا لم يكن الاستعمار محنة قاسية فقط ومصيبة طويلة الامد جـــدا على الشعوب الاصلية فى آسيا وافريقيا واميركا ، بل واحد العوامـــل الاساسية التى قطعت عليها طريق التطور الاقتصادى وحكمت عليها بالتخلف وولدت التقسيم الراهن للعالم الرأسمالى الى بلدان غنية وفقيرة .

ان الدور التحويلى للاستعمار الذى هز المجتمع التقليدى فى الاراضى المغتصبة لـــم يهيئ فى افضل الاحوال الا مقدمات محتملة لتذليل التخلف بعد ان تحرز المستعمرات الاستقلال

السياسى والاقتصادى ، لكنه شدد هذا التخلف على امتداد فترة طويلة من السيطرة الاستعمارية .

ان التخلف مفهوم نسبى . وتحدده ليس فقط حالة اقتصاد البلدان الفقيرة ، بل ومدى سرعة ابتعاد البلدان الغنية عنها فى تطورهـا الاقتصادى . ولذلك فالهوة الاقتصادية بين البلدان الغنيـة والفقيرة ، اى التخلف النسبى للبلـدان الفقيرة ، ستتسع حتى اذا ازدادت قواها المنتجة ، ولكن اذا كان استخدامهـا سيظل خاضعـا لمصالح اقتصاد البلدان الغنية . لقد ارسى النظـام الاستعمارى اساس هذا النمط بالذات من العلاقات الاقتصادية الدولية .

٥ – نظام الاستغلال الاستعمارى

لم يكتف الاستعمار بتشويه بنية الاقتصاد الوطنى فى البلدان المستعمرة ، حيث قطع بصورة مفتعلة عملية تطورها الطبيعى واخضع اقتصادها لحاجات التطور الرأسمالى للدول الاستعمارية . فقد هيأ كذلك جهازا دائميا لاحالـة المنتوج الزائد الذى كانت تنتجه المستعمرات الى الدول الاستعمارية ، وفى نتيجة ذلك ازداد صندوق التراكم فى اوربا على حساب تقلصه بالقدر نفسه فى آسيا وافريقيا واميركا .

ان تدخـل المستعمرين بالعنف قد هـز المجتمعـات المستعمرة هزا عميقا وغدا عاملا حاسما فى تطورها اللاحق . وكان نشوء الاساس الاقتصادى للتخلف وتقسيم البلدان الى غنية وفقيرة نتيجة من نتائـج السيطرة السياسية للغزاة الاجانب .

وفى ظل الحضارات ما قبل الاستعمارية كان الشغيلـة (الفلاحون والحرفيون) عرضة الى الاستغلال من جانب الطبقات المسيطرة . لكن المستعمرين لم يكتفوا بالاستئثار بقسم كبير من نتائـج هذا الاستغلال ، بل صاروا يستخدمون طرائق جديدة للتسيير الاقتصادى تتميز بالقساوة اللاانسانية وتؤدى احيانا الى هلاك العاملين انفسهـم ، فوسعوا بذلك نطاق

الاستغلال الى حد بعيد . وارغمـوا السكان المحليين على استثمار الثروات الطبيعية فى بلدانهم بشكل وحشى ليس من اجل استخدامهـا المنتج محليا ، بل لتصديرهـا الى الدول الاستعمارية بدون تعويض مناسب .

وكان السائد فى العلاقات بين المستعمـرات والدول الاستعمارية مسيل الثروات المادية من جانب واحد . فان قيمة البضائع التى كانت تقدمها المستعمرات الى الدول الاستعمارية ارتفعت دوما عن قيمة البضائع المتجهة فى الطريق المعاكس .

وكانت اهم نتيجة للاستعمار بالنسبة للتطور الاقتصادى فى اراضى ما وراء البحار المغتصبة من قبل الاوربيين ، والتى تحدد حتى الآن العوامل الهامة للوضع الاقتصادى فى البلدان الفقيرة حاليـا ، هى اجتذاب البلدان التى كانت فى السابق مستقلة اقتصاديا عن العلاقات الخارجية ، وجرها بالقوة الى التبادل الاقتصادى العالمى غير الناجم عن حاجات تطورهـا والجارى بشروط غير نافعة بالنسبة لهـا . وقد استخدمت البرجوازية الاوربية الناشئة الاستعمار لاجل تكوين السوق الرأسمالية العالمية بسرعة ، لان من غير الممكن بدون هذه السوق تحقيق الانقلاب الصناعى فى اوربا الغربية وتصنيعها . ويوجد اوثق ترابط داخلى عضوى بين الاستعمـار واشراك البلدان المغتصبة بالقوة فى العلاقات الاقتصادية العالمية من جهة وبين التعجيل فى تطور اوربا اقتصاديا وظهور الانتاج الصناعى (المعملى) والتصنيع الرأسمالى فيها من جهة اخرى .

لقد بدأ التصنيـع اعتبارا من اختراع واستخدام اولى المكائن الصناعية فى النسيج فى بريطانيا . الا ان ظهور معامل النسيج فى الجزر البريطانية لم يكن ممكنـا بدون تأمين ارساليات دائمية واسعة النطاق من الخامات الاساسية اللازمة لها (القطن) وبدون اسواق التصريف المناسبة القادرة على استيعاب منتوج هذه المعامل . ولم يكن هذا وذاك موجودين فى الجزر البريطانية نفسها . فالقطن لا ينمو هناك ، والسكان المحليون قليلون جدا وفقراء وعاجزون عن ابداء طلب مقتدر يكفى لتصريف منتوجات معامل النسيج . امـا المستعمرات

4*

فكانت تقدم القطن ، واليها كان يرسل قسم كبير من انسجة المعامل . واجتذبت المستعمرات الواقعة فى مختلف القارات الى الجهاز الاقتصادى الموحد الذى تشكل الصناعة الرأسمالية فى الدول الاستعمارية نواته . وظهر نظام الترابطات الفعلية على النطاق العالمى والذى تشغل فيه كل مستعمرة مكانها الذى تحدده مصالح الدول الاستعمارية .

وكانت القاعدة الاولية لنشوء نظام العلاقات الشامل هذا الذى لم يتأسس رسميا فى اى مكان او زمان هى ما يسمى «بالمثلث الاسود» الذى شمل رحاب المحيط الاطلسى وسواحله . كانت قمة «المثلث الاسود» اعتبارا من بداية القرن الثامن عشر هى اوربا الغربية ، وبالاساس الموانئ البحرية فى بريطانيا . فمن هناك ، من ميناء ليفربول ، مثلا ، كانت السفن الشراعية المحملة بالمصنوعات الرخيصة وشراب الروم واحتياطى الاغذية المنخفضة النوعية مع فصائل مسلحة من صيادى «البضاعة الحية» تتوجه جنوبا صوب سواحل افريقيا . وفى مقابل شحنتها تستلم وجبة من العبيد السود وتواصل طريقها الى الغرب ، الى سواحل اميركا ، ومقابل الافارقة الذين تنقلهم الى المستوطنين المزارعين تستلم الذهب والقطن والسكر والتبغ وغيره من بضائع المستعمرات . ويسير بها طريق «المثلث الاسود» الى نهايته ، الى الموانئ التى بدأت منها رحلتها الطويلة ، فتوصل اليها السكر لصنع نبيذ الروم والقطن لمعامل النسيج والذهب لاجل التوظيفات الصناعية الجديدة فى الدولة الاستعمارية . وظلت سلسلة «المثلث الاسود» تعمل بلا انقطاع امدا طويلا ، ما دام بحاجة اليه تحقيق التراكم الاولى للرأسمال فى اوربا .

ولكن بقدر نمو القدرة الصناعية فى بريطانيا اضيفت الى «المثلث الاسود» خطوط جديدة جرت الى شبكة الاستغلال الاستعمارى المشتركة شعوب جديدة تقطن اراضى بعيدة عن المحيط الاطلسى ، وبالدرجة الاولى شبه قارة هندستان . فالسفن البريطانية المحملة بانسجة المعامل تلتف حول الطرف الجنوبى من افريقيا وتنقل حمولتها الى المستعمرات البريطانية

فى آسيا ، بما فيها الهند . وكان سيل هذه الانسجة ، كما اسلفنا ، قد ادى الى افلاس النساجين الهنود وعاد بارباح طائلة على اصحاب معامل النسيج البريطانية . وفى طريق العودة من الهند الى بريطانيا كانت السفن تنقل مختلف الثروات ، بما فيها الخامات الزراعية لاجل الصناعة البريطانية.

وبصورة غير مرئية ، ولكنها واقعية تماما ، ارتبطت افريقيا والمستعمرات الاوربية فى اميركا والهند فيما بينها بوساطة المستعمرين الاوربيين الذين ابتزوا ارباحا طائلة من هذه الروابط . وفى آخر المطاف عانى النساجون الهنود من النتائج الفاجعة للعمل العبودى الذى مارسه فى المزارع الاميركية عبيد افريقيا الذين جلبهم المستعمرون واستغلوهم ابشع استغلال .

ان عواقب «التهجير العظيم للشعوب» الذى مارسه المستعمرون بالعنف فى حينه لا تزال حتى اليوم تؤزم الوضع الاقتصادى والسياسى والاجتماعى فى العديد من البلدان الفقيرة . فان السكان الكثيرين من اصل هندى الذين نقل المستعمرون البريطانيون اجدادهم فى عهود الاستعمار بمثابة ايدى عاملة رخيصة الى جزيرة سيلان (سكان سرى لانكا التميليين) والى المستعمرات البريطانية فى الهند الغربية (غايانا الحالية والبلدان الاخرى) والى افريقيا واجهوا ظروفا صعبة من الناحيتين الاثنية والقومية ، مما خلق مشاكل اضافية عويصة لعدد من البلدان الفقيرة التى تعانى اكثر من ذلك من تركة تعود جذورها الى الماضى الاستعمارى .

وبحكم الطابع الاستعمارى المتميز لادراج شعوب آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى وجدت نفسها مترابطة فيما بينها من خلال الدول الاستعمارية التى كانت تابعة لها ، ومنفصلة عن بعضها البعض بصورة مفتعلة فى الوقت ذاته . فالمستعمرات المتجاورة التى تقطنها فى الغالب نفس المجموعات القومية الاثنية التى كانت تشكل فى الماضى مجتمعا واحدا قد تفرقت بحدود مفتعلة اذا كانت تنتمى الى امبراطوريات استعمارية مختلفة .

ان الضرر الاقتصادى العام الذى لحق بشعوب آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية خلال فترة الاستعمار كلها يستحيل حسابه . الا ان التقديرات الموجودة تشير الى ان نطاقه هائل . ففى عام ١٩٠١ اصدر العالم الانجليزى و . ديغبى كتابا جاء فيه ان بريطانيا ، خلال الفترة ١٧٥٧-١٨١٥ التى اتسمت بأهمية حاسمة للتطور الاقتصادى فيها ونشوء الرأسمالية الانجليزية وتصنيع البلاد ، استلمت من الهند بدون تعويض مناسب ثروات بمبلغ ٥٠٠-١٠٠٠ مليون جنيه استرلينى (١) . ويمكن الحكم على حجم هذا المبلغ من كون الرأسمال الاجمالى لجميع الشركات المساهمة العاملة فى الهند فى اواخر القرن التاسع عشر بلغ ٣٦ مليون جنيه استرلينى . وتفيد بعض الحسابات ان بريطانيا فى بداية القرن العشرين استأثرت بحوالى ١٠٪ من الدخل الوطنى للهند بهذا الشكل او ذاك ، وابتزت فى الواقع حصة الاسد من المنتوج الزائد الذى كان يمكن ان يشكل رصيد التراكم فى هذه المستعمرة البريطانية . علما بان المقصود هنا هو الاموال التى انتزعت مباشرة ولا تتضمن خسائر الهند من تناسب الاسعار غير الملائم لها والتى فرضها التجار الانجليز على البضائع التصديرية والاستيرادية (٢) .

يقول روميش دات الذى كان فى زمن ما موظفا كبيرا فى الادارة البريطانية فى الهند فى كتابه الاساسى «ان مصادر الدخل الوطنى فى الهند تقلصت فى فترة الحكم البريطانى . ففى القرن الثامن عشر كانت الهند بلدا صناعيا وزراعيا كبيرا ، وكانت مصنوعات النساجين الهنود تتوارد على اسواق آسيا واوربا . وقد طبقت شركة الهند الشرقية والبرلمان البريطانى قبل مائة عام سياسة تجارية انانية والحقا ضررا بالصناعيين الهنود وشجعا الصناعة النامية فى بريطانيا . وفى العقد الاخير من القرن الثامن عشر وفى العقود الاولى من القرن التاسع عشر كانت سياستهما ثابتة فى تحويل الهند الى تابع لصناعة بريطانيا وارغام الشعب الهندى على زراعة الخامات فقط وارسالها الى معامل النسيج والمؤسسات الاخرى للصناعة

التحويلية فى بريطانيا . وطبقت هذه السياسة بحزم صارم وكانت لها عواقب فتاكة . فقد صدرت اوامر بارغام الحرفيين الهنود على العمل فى مؤسسات شركة الهند الشرقية ، ومنحت التشريعات الموظفين التجاريين سلطة هائلة على القرى وعلى طوائف النساجين الهنود ، وفرضت قيود جمركية ازاحت الاقمشة الحريرية والقطنية الهندية من السوق البريطانية ، بينما صارت البضائع الانجليزية تصدر الى الهند بدون رسوم او بدفع رسوم زهيدة . . . وكان اختراع ماكنة النسيج الميكانيكية فى اوربا آخر ضربة فى انجاز انحطاط الصناعة الهندية ، وعندما اخذت هذه المكائن تنصب فى الهند فى السنوات التالية اخذت بريطانيا تعامل الهند من جديد باجحاف وبغير نزاهة . وفرضت على الانسجة القطنية فى الهند ضريبة . . . خنقت المؤسسات الهندية الجديدة التى استخدمت المكائن البخارية . وتعتبر الزراعة الآن المصدر الوحيد المتبقى فى الواقع للثروة الوطنية فى الهند . . .

ولكن الحكومة البريطانية تستقطع ضريبة ارض تعادل تقريبا المبلغ الاجمالى للريع المجدى اقتصاديا الآن ، وهذا يشل الزراعة ويعيق التوفير ويبقى المزارع فى فقر مدقع ويكبله بالديون . . . وفى الهند تتدخل الدولة عمليا فى تراكم الثروة المستحصلة من الارض وتستولى على مداخيل المزارعين . . . ويبقى الفلاحون فقراء دوما . والدولة فى الهند لا تساعد على تطوير الفروع الجديدة او بعث الفروع القديمة لصالح الشعب . . . كل ما تم الحصول عليه فى الهند عن طريق الضرائب الباهظة كان ، بعد دفع مخصصات الادارة ، يتوارد على اوربا بهذا الشكل او ذاك وفى الحقيقة يجرى تسميد اراضى الغير بالدم الذى ينزف من جراح الهند» (٣) .

وكما هو الحال فى المستعمرات البريطانية الاخرى عملت الادارة البريطانية باصرار ، شأن الادارة الاستعمارية فى الدول الرأسمالية الاخرى ، على تحطيم اسس المجتمع الهندى وتقطيع اوصاله . وادت سياسة المستعمرين الضرائبية والزراعية الى تخريب الاقتصاد الريفى الهندى وفرضت عليه الملاك العقاريين

والمرابين الطفيليين . وكانت سياستهم التجارية فتاكة بالنسبة للحرف والصنائع الهندية وقد ادت الى نشوء احياء اكواخ فى المدن الهندية تزدحم فيها ملايين العاطلين عن العمل والمعدمين المرضى الجائعين . وكانت سياستهم الاقتصادية تخنق الصناعة الوطنية فى المهد وتساعد على ظهور الكثير من المضاربين وصغار السماسرة والعملاء وغيرهم من المحتالين الذين يكسبون المال بالتطفل دون ان ينتجوا شيئا ، ويستأثرون بفتات الاموال من السكان الكادحين المعدمين اصلا .

ومن خلال قنوات الاستغلال الاستعمارى كانت الثروات بمختلف اشكالها المادية – ابتداء من الذهب والاحجار الكريمة والتحف الفنية لحضارات الماضى العظيمة وانتهاء بالخامات لاجل الصناعة المعملية والبضائع النادرة ذات الصنع الشرقى – تجمع من ابعد ارجاء الامبراطوريتين البريطانية والفرنسية وغيرهما فى الاراضى غير الواسعة للدول الرأسمالية وتحولها الى بلدان غنية .

ان اهم ما كان يحدد اسلوب اعادة توزيع الموارد فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى لصالح بعض البلدان ولضرر بعضها الآخر ليس شكل التبعية السياسية نفسه ، بل طابع العلاقات الاقتصادية الفعلية . فقد كانت مستعمرات فعلية ايضا (وشبه مستعمرات) بعض البلدان التى ظلت من الناحية الرسمية دولا مستقلة (مثل الكثير من بلدان اميركا اللاتينية بعد الاستقلال السياسى الذى احرزته فى بداية القرن الـ١٩) ، لكنها من الناحية الاقتصادية دول تابعة وهدف لنشاط الرأسماليين الاجانب وعرضة للاستغلال الاستعمارى الصرف .

ان تجربة التطور الاقتصادى للبلدان النامية بعد التحرر من التبعية الاستعمارية تؤكد ان اصل التخلف الاقتصادى مرتبط بالاستعمار . فان كل مؤشرات هذا التطور تدل على ان التحرر السياسى بالذات غدا الحد الفاصل بين الركود الطويل الامد والتعجيل الشديد فى التطور الذى تتوقف الفوارق فى كثافته فى مختلف البلدان لدرجة كبيرة على الفارق فى طول

امد الاستغلال الاستعماري وعمق تأثيره على الاقتصاد الوطني .

ان كل البلدان الفقيرة حاليا لا تزال حتى الآن ، وان بدرجات مختلفة ، تعاني من تأثير ماضيها ، ماضي المستعمرة ، الذي يقيد تطورها . وليس من السهل التخلص من تركة هذا الماضي ، لانها تحدد لدرجة كبيرة السمات الخاصة بالبنية الاقتصادية الاجتماعية لهذا المجتمع والتي تختلف اختلافا جوهريا عن البنية الناشئة في البلدان الغنية . ولقد كون ماضي المستعمرة بالاساس آلية تجديد التخلف في البلدان النامية ، تلك الآلية التي غدت في الوقت الحاضر عاملا داخليا هاما يقيد تطورها ويعيق تذليل التخلف .

اسئلة للمراجعة

- متى بدأت الدول الاوربية بغزو المستعمرات ؟
- ما هو تأثير المستعمرين على الحضارات التي كانت موجودة سابقا في العالم الجديد ؟
- ما هي الاشكال التي استخدمها المستعمرون الاوربيون في استغلال افريقيا اقتصاديا ؟
- كيف نشأ نظام الاستغلال الاستعماري ؟
- ما هو الدور الذي لعبته المستعمرات في الانقلاب الصناعي الذي جرى في بريطانيا من منتصف القرن الثامن عشر حتى منتصف القرن التاسع عشر ؟
- ما هو «المثلث الاسود» ؟
- هل كان الاستعمار حتمية تاريخية لا مفر منها ؟

مواضيع للمناقشة

- الدور التاريخي للاستعمار .
- نشوء الاقتصاد الرأسمالي العالمي .
- التناقضات بين الدول الاستعمارية والمستعمرات .

الفصل الثالث

العوامل الداخلية للتقدم الاقتصادى

رغم تزايد اشتراك جميع بلدان العالم فى العلاقات الاقتصادية الدولية وشيوع الطابع الاممى فى الاقتصاد العالمى ، يعود الدور الحاسم فى التطور الاقتصادى لكل بلد الى العوامل الداخلية التى تؤمن التقدم الاقتصادى او تعيقه . وعلى طابع البنية الاقتصادية الداخلية تتوقف خصائص مشاركة البلد فى التبادل الدولى وكذلك امكانيات الاستفادة الفعالة من نتائج هذه المشاركة لاجل تطويره . فالعوامل الداخلية بالذات هى التى تحدد فى آخر المطاف قدرة البلد على الاستيعاب ، اى حجم الموارد المالية والمادية التى يمكن ان تستثمر فيه بشكل منتج خلال عام ، بغض النظر عما اذا كانت تلك الموارد ناشئة فيه ام مجلوبة من الخارج (١) .

وقد تجلى المفعول التقييدى للقدرة الاستيعابية الواطئة على التطور الاقتصادى باوضح شكل فى النصف الثانى من السبعينات فى البلدان النامية المصدرة للبترول التى استلمت موارد مالية هائلة بنتيجة زيادة مبيعات البترول فى السوق العالمية وارتفاع اسعار البترول رأسا . وكان بوسع استثمار هذه الموارد المالية بشكل منتج ان يساعدها فى حل كل مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية وفى الانتقال من فئة البلدان الفقيرة الى فئة البلدان الغنية ، اى الى عالم الدول المتطورة . الا ان هذه الدول عجزت عن استثمار الاموال التى استلمتها استثمارا كاملا ، واودعت قسما كبيرا منها فى بنوك البلدان الغربية او انفقتها على اقتناء السندات فى بلدان اخرى او على شراء الاراضى هناك .

ان العوامل الداخلية للتقدم الاقتصادى التى تحدد ، فيما تحدد قدرة البلد الاستيعابية ، تفعل فعلها بنتيجة عمل البنية الاقتصادية والاجتماعية التى تعتبر اجزاؤهـا الاساسية هى نظام القوى المنتجة ومجمل العلاقات الاقتصادية الاجتماعيـة ونظام الدولة .

١ – نظام القوى المنتجة

ان القوى المنتجة فى المجتمع هى مجموع العوامل المادية والبشرية التى تجرى فى تفاعلها عملية انتاج الخيرات المادية والروحية والخدمات اللازمة للمجتمع . ومن القوى المنتجة وسائل الانتاج ، وبالدرجة الاولى وسائل الانتاج ، اى كل الادوات والاجهزة والمستلزمات اعتبارا من اليدوية البدائية (المعول والمجرفـة والمطرقـة والخ) وحتى الميكانيكيـة والاوتوماتيكية المعقدة (المخارط ذات الادارة الاوتوماتيكيـة بالكومبيوتر والروبوتات والمفاعلات الذرية واجهزة المصانع البتروكيمياوية الحديثة وهلمجرا) وكذلك الناس ذوو المهارات المناسبة الذين يشغلون وسائل الانتاج هذه بعملهم .

ان مجمل تاريخ الحضارة البشريـة هو عبارة عن تطور القوى المنتجة فى المجتمع ، وهو تطور كان فى غاية البطء فى البداية ، ثم تسارع حتى اكتسب فى الآونة الراهنة شكل الثورة العلمية التكنيكية .

والثورة العلمية التكنيكيـة تحول نوعى جذرى للقوى المنتجة على اساس تحويل العلم الى عامل حاسم فى تطور القوى المنتجة ، وقد بدأ فى منتصف القرن الحالى . والاتجاهات الرئيسية للثورة العلمية التكنيكية هى الاتمتة المجموعيـة للانتاج والمراقبة والادارة على اساس استخدام الكومبيوترات على نطاق واسع واستهلاك الانواع الجديدة من الطاقة ، وفى مقدمتها الطاقة الذريـة ، وايجاد انواع جديدة من المواد التركيبية وايجاد الصناعة البيولوجية والاستخدام المجموعى لاحدث منجزات العلم والتكنيك فى مختلف فروع الاقتصاد وفى الحياة المعيشية . ومن الاجزاء الاساسية للثورة العلميـة

التكنيكية «الثورة الخضراء» التى تؤمن زيادة كبيرة وسريعة فى نسبة مردود الحبوب وزيادة انتاج الحبوب فى العديد من البلدان النامية .

والحافز الرئيسى لتطوير القوى المنتجة هو طموح الناس الى زيادة انتاجية عملهم وزيادة حجم الانتاج ، وبالتالى توسيع امكانيات الاستهـــلاك وتقليل تكاليف الانتاج . ويغدو هذا الطموح شديدا بخاصة بتأثير المزاحمة التى يمكن ان يضطر فيها المنتج المتخلف فى قضية زيادة انتاجية العمل الى ترك ميدان النشاط عموما ، اما الذى يحتل مكان الصدارة فتتهيأ له امكانيات اضافية لزيادة دخله وتوسيع استثمارته .

وتتوقف انتاجية العمل على ثلاثـــة عوامل اساسية هى التكنولوجيـــا ، وتأهيل العاملين وتنظيم عملية الانتـــاج ، والظروف الطبيعيـــة (وخصوصـــا فى الزراعة والصناعـــة الاستخراجية) . ولذا تلاحظ اكبر انتاجية للعمل فى كل مرحلة تطورية حيثما تمارس هذه العوامل الثلاثـة افضل تأثير على الانتاج . وفى الوقت الحاضر تختلف البلدان الغنية والفقيرة عن بعضها البعض اختلافـــا كبيرا من حيث مستوى انتاجية العمل . فهى فى البلدان الغنية اعلى بكثير ممـــا فى البلدان الفقيرة . ونجد انتاجية العمل فى البلدان الفقيرة عالية فقط عندما تلعب العوامل الطبيعية الدور الحاسم فى الانتـــاج فى فروع الزراعة الاستوائية وفى استخراج المعادن من المناجم الغنية جدا وذات الموقع الملائم .

ويعمل فى الزراعة على العمـــوم ، فى الولايات المتحدة الاميركية مثلا ، حوالى ٢٪ من الايدى العاملة ، بينما يعمل فيها فى بعض البلدان الاقل تطورا ٩٠٪ . علما بان الولايات المتحدة الاميركية تصدر قسما كبيرا من منتوجهـــا الزراعى ، بينما تستورد البلـــدان الاقل تطورا كميات كبيـــرة من الاغذية . ان انتاجيـــة العمل فى زراعة الولايـــات المتحدة الاميركية اعلى بـ١٠٠–١٥٠ مرة مما فى بعض الدول الافريقية التى هى اضعف دولها تطورا . وتعود انتاجية العمل الكبيرة فى زراعة الولايات المتحدة والبلدان الغنية الاخرى الى اقتران

الظروف الطبيعية الملائمة مع الاساليب العلمية لتسيير الاقتصاد على اساس هندسى زراعى حديث من قبل اخصائيين مؤهلين لدرجة كبيرة .

ويستند التقدم التكنيكى ونمو انتاجية العمل الى التقسيم الاجتماعى للعمل ، وهو التقسيم الذى يجرى تعميقه باستمرار ، اى الى تخصص الانتاج . ولهذا السبب يغدو التقدم التكنيكى فى الاقتصاد العينى مستحيلا فى الواقع . فهذا الاقتصاد يتجمد على مستوى تكنولوجى بعينه لامد طويل .

وقد ادى تفرد التطور التاريخى فى اوربا الغربية الى النشوء البطىء فى البداية ثم الاسرع فاسرع لعملية تقسيم العمل بين المنتجين المنفردين (التقسيم الاجتماعى للعمل) وكذلك فى داخل المؤسسات الرأسمالية الكبيرة المستندة فى بادىء الامر الى تكنولوجيا العمل اليدوى - المانيفاتورات (التقسيم التكنولوجى للعمل) . وحول تعميق التقسيم التكنولوجى للعمل عملية الانتاج المعقدة جدا فى صنع المنتوجات الصناعية الى سلسلة من العمليات البسيطة المتعاقبة التى يمكن فيها استبدال العمل اليدوى باعمال ابسط المكائن . وبدلا من ادوات العمل اليدوية اخذ العامل يعمل بواسطة الماكنة وازدادت انتاجية عمله عدة مرات . ويشكل استبدال العمل اليدوى بانتاج البضائع بواسطة المكائن مضمون التصنيع الذى بدأ فى بريطانيا فى منتصف القرن الثامن عشر فى فترة سبقت البلدان الاخرى بكثير ، وبعد ذلك ظهر التصنيع فى دول اوربا الغربية الاخرى . اما البلدان النامية (ليس جميعها بالطبع) فقد شرعت بالتصنيع بعد الحرب العالمية الثانية .

وبالنتيجة نشأ فى العالم فارق جوهرى بين البلدان الغنية والفقيرة من حيث مستوى تطور القوى المنتجة . ففى البلدان الغنية يستند نظام القوى المنتجة الى التكنولوجيا الحديثة العالية الانتاجية ، وتطبق عمليا احدث المنجزات العلمية وتتجدد دوما تجهيزات المعامل والمصانع وتظهر انواع وفروع جديدة للانتاج تتميز بالسعة العلمية الكبيرة .

اما فى البلدان الفقيرة فيتميز نظام القوى المنتجة بالتنوع

الشديد جدا ، فهناك تستخدم فى وقت واحد تكنولوجيات تعود الى عصور تاريخية مختلفة - من ادوات العمل اليدوية البدائية (المعول والمحراث الخشبى فى الزراعة والمطرقة فى يد الحرفى) والى احدث المكائن والكمبيوترات وبعض انواع التكنولوجيا ذات السعة العلمية الكبيرة . الا ان الاغلبيـــة الساحقة من العاملين تستخدم ادوات العمل اليدوية ، وتأهيلهم غير كبير ، وانتاجية العمل واطئة جدا بالمقارنة مع المستوى العالمى ومع مؤشرات البلدان الغنية .

ان القدرة المتطورة لنظام القوى المنتجة تمثل اهم عامل للتقدم الاقتصادى وتساعـــد على تكييف الاقتصاد بسرعة وبصورة مناسبـــة الى ظروف التطور الداخلية والخارجيـــة المتغيرة ، وتساعد على حل المهمات التى تواجهه . وبالعكس يغدو التنوع الكبير فى نظـــام القوى المنتجة الذى تسوده ادوات العمل اليدوية العتيقة ويفتقر كثيرا الى الايدى العاملة المؤهلة والاخصائيين التكنيكيين عائقا جديـــا امام التقدم الاقتصادى يخلق الصعوبات للبلدان الفقيرة فى حل مهماتها الملحة فى ميدان التنمية الاقتصادية .

٢ - البنية الاقتصادية والاجتماعية

الانتاج يتم من اجل الاستهـــلاك ، اى لتلبية الحاجات الاجتماعية . والحاجات الاجتماعية هى مجمل الحاجات التى تظهر فى المجتمع المعنى فى مرحلة معينة من تطوره وتضم حاجات الافراد والعوائل كأعضاء فى المجتمع وحاجات مجموعات من الناس وفئات اجتماعيـــة وطوائف محلية ومنظمات قوميـــة ومؤسسات انتاجية ، والدولة بأسرها .

ويتواجد بين الانتاج والاستهلاك صعيـــدان آخران من اصعدة الحركة الاقتصادية ، وهما التوزيع والتبادل . وينعدم هذان الصعيدان فى الاقتصاد العينى البدائى الصغير ، حيث يستهلك داخل الوحدة الانتاجية كل ما تنتجه تلك الوحدة .

وحتى فى الاقتصاد العينى الذى يستهلك قسم من منتوجه خارج الوحدة الانتاجية تنشأ علاقات التوزيع .

وهكذا فالصيغة التامة للعمليـــة الانتاجية باوسع معنى الكلمة (اى مجمل النشاط الاقتصادى فى البلاد) تضم اربعة اصعدة : الانتاج والتوزيع والتبادل والاستهلاك .

فى الصعيد الاول (الانتاج) تعمل القوى المنتجة فى مختلف اشكال تنظيمها . ويحدد هذه الاشكال بالدرجة الاولى طابع القوى المنتجة ، ويجب ان تتناسب تلك الاشكال مع القوى المنتجة . ويعتبر الانتاج الفردى او العائلى واحدا من اقدم اشكال هذا التنظيم . وفيه تستخدم وسائـــل الانتاج التى يمكن ان يستخدمها شخص واحد او جماعة صغيرة من الناس . ويمكن ان تكون ادوات العمل مختلفة من حيث مستواها التكنولوجى — الادوات اليدوية البدائية ، والمكائن الحديثة المعقدة والغالية الثمن والتى تديرها اجهزة الكومبيوتر ، او الاجهزة الوسطية الطراز . ثم ان انتاجية العمل متباينة فى مختلف انواع الانتاج الفردى او العائلى .

وتختلف درجات ارتباطهـــا بالسوق . فالانتاج الفردى (العائلى) يمكن ان يتسم بطابــع عينى بالكامل ، ويمكن ان يخصص قسما متباينا من محاصيله لاجل البيع (الانتاج شبه البضاعى) ، ويمكن ان يكون بضاعيا مخصصا بالكامل للبيع . وكقاعدة عامة يعتبر الانتـــاج الفردى (العائلى) الذى يتكون اساسه التكنيكى من ادوات العمل اليدوية البدائية ويتميز بانتاجية العمل الواطئة انتاجا عينيا او شبه بضاعى . ولدى استخدام التكنولوجيا الحديثة العالية الانتاجية لا بد وان يغدو الانتاج الفردى (العائلى) بضاعيا .

ان الانتاج الفردى (العائلى) فى البلدان الغنية والفقيرة حاليا منتشر على نطاق واسع ، الا ان هناك فوارق جوهرية بين البلدان فى هذا المجال .

ففى البلدان الغنية لا يشكل هذا الانتاج اساس القدرة الانتاجية . فمن حيث عدد العاملين فيـه ، ومن حيث حصته خصوصا فى المنتوج الداخلى الاجمالى يشغل هذا الانتاج مكانة

متواضعة جدا ، بينما نجده سائدا من الناحية الكمية فى البلدان الفقيرة ، حيث يعمل فيـــه عادة السواد الاعظـم من السكان القادرين على العمل .

وهو فى البلدان الغنية منتشر اساسا فى فروع كالزراعة والخدمات (وخاصة اعمال التصليح والتجارة الصغيرة) بينما ينعدم فى الواقع فى الصناعة التى تشكل اساس الاقتصاد الوطنى . اما فى البلدان النامية فهو ينتشر فى كل مكان ، حيث يسيطر على الزراعة ويشغل مرتبة هامـــة فى الصناعة (الصناعة الصغيرة) ويسود ميدان الخدمات .

وهو فى البلدان الغنية يستند عادة الى التكنولوجيـــا العصرية ، بينمـــا يبقى الاقتصاد الصغير مع ادوات العمل اليدوى هو السائد فى البلدان الفقيرة .

ان انواع الانتاج الفردى (العائلى) السائدة فى البلدان الناميـــة تلعب على الاكثر دور العوامل التى تعيق التقـدم الاقتصادى وليس التى تشجعه ، وذلك لان قسما كبيرا من هذا الانتاج يتسم بطابع عينى او شبه بضاعى ، واغلبيته تتكون من مؤسسات قليلة الانتاجية وتعتمد على التكنولوجيا اليدوية البدائية .

ومع ذلك يؤدى هذا الانتاج فى البلدان الناميـــة دورا اجتماعيا هاما للغاية ، ولذا يحظى عادة بدعم الدولة وهيئات الادارة المحلية . وله حصة كبيرة فى المنتوج الداخلى الاجمالى فى البلدان النامية ، وذلك اساسا بشكل سلــع الاستهلاك لقسم كبير من السكان . وهو يشكل كذلك الميدان الاساسى للعمالة ، وهذا هام بخاصة فى ظروف البطالة التامة والجزئية الواسعة والمتزايدة دوما .

ان هذا الدور المتناقض للانتـــاج الفردى (العائلى) فى البلدان النامية – بوصفه ميدانـــا ضروريا للاقتصاد وعاملا يحافظ على التخلف فى الوقت ذاته – هو مبعث تعقد مهمات التعجيل بالتقدم الاقتصادى فيهـــا ، ويؤدى الى خصومات اجتماعية اضافية .

وفى نفس الوقت يتشبع الانتاج الفردى (العائلى) بدوره بتناقض داخلى يجعله متزعزعا للغاية . وهو يعانى من التأثير التدميـــرى المتزايد باطراد من جانب العوامل الخارجيـــة - الاشكال الاخرى لتنظيم القوى المنتجة . فالانتاج العينى يندرج تدريجيا فى العلاقات السوقية ويغدو شبه بضاعى ، وتزداد الصبغة البضاعية للانتاج الصغير باطراد ، بينمـــا يتعرض الانتاج البضاعى الى تأثير القوى السوقية . فهو بحكم السنن التطورية الملازمة له بالفطرة يتحول على الاغلب الى البزنس الرأسمالى الخاص . علما بان قسما كبيرا من الاستثمارات الصغيرة يتعرض للخراب ويختفى من الميدان الاقتصادى ، وتحل محلها الاستثمارات الرأسمالية المتنامية .

وفى الظروف الراهنة يعانى الانتاج الصغير فى البلدان النامية كذلك من المزاحمة المتزايدة من جانب الانتاج الكبير ، سواء الوطنى او الاجنبى ، الذى يدخل ميادين النشاط التى كان الانتاج الصغير يسيطر عيلها دون منازع فى السابق ، فى عهود الاستعمار .

ان النظام الاقتصادى للانتاج الصغير (الفردى والعائلى) يتحدد بملكية المنتج نفسه لوسائل الانتاج المستعملة وكذلك بالعمل الشخصى لمالك وسائل الانتاج (او عمل افراد عائلته) . ان المنتج الصغير ، وكذلك منتج البضائـــع الصغير ، فى البلدان النامية هو فى الغالب مالك لوسائل الانتاج وشغيل فى الوقت ذاته . وان ازدواجية وضعه هذا كشخصية اجتماعية انما تحدد انتماءه الى طبقة خاصة تسمى بالبرجوازية الصغيرة . وتضم البرجوازية الصغيرة الفلاحين الذين يمتلكون استثمارات خاصة بهم يعملون فيها بانفسهم دون ان يستلموا اية اجور ولا يدفعون تلك الاجور لاحد ، وكذلك الحرفيين المستقلين فى المدن والارياف وصغار الباعة وغيرهم من المالكين الصغار المستقلين فى جميع ميادين الاقتصاد والذين يعملون بانفسهم او مع افراد عوائلهم .

وتتميز البرجوازية الصغيرة بتجديد الانتـــاج البسيط

الذى يتكون كل المنتوج تقريبا فيه من المنتوج الضرورى . اما المنتوج الزائد الذى يستحصل فيه فهو ينتزع منه باساس ، حيث يقع فى حوزة الدولة بشكل ضرائب ، ويمكن جزئيا ان يتخذ شكل ريع الارض (بدل ايجـار الارض اذا كان الفلاح يسير استثمارته فى ارض مستأجرة من مالك عقارى او ايجار بناية الورشة اذا كان الحرفى قد افتتحها ليس فى منزله ، بل فى بناء يعود الى مالك عقارى ، او ايجاد الحانوت اذا كان البائع يستأجره) وكذلك ينتزع بالفائدة المئوية لقاء القروض المستلمة من البنوك او من المرابين .

ان الشكل السائد لتنظيـــم القوى المنتجة الحديثة هو الانتـاج الكبير الذى يتكون اساسه التكنولوجى من الاجهزة المعقدة العالية الانتاجية والتى تحتاج الى توظيفات كبيرة . وهذا الانتاج الكبير الذى يشكل اساس الاقتصاد الوطنى فى البلدان المتطورة تمثله مؤسسات متنوعة من حيث نمطهـــا الاقتصادى والاجتماعى . وفى البلدان الغربية يعتبر النمط السائد هو البزنس الرأسمالى الخاص : فالمؤسسات الكبيرة هى ملكية لاشخاص منفردين او لعدد غير كبير من الشركاء او الشركات المساهمة التى يمتلكها اولئك الذين وظفوا فيها رساميلهم عن طريق شراء اسهمها . ويوجد عدد غير كبير من المؤسسات ضمن القطاع العام حيث تعود ملكيتها الى الدولة . وفى البلدان الاشتراكية يجرى الانتاج الكبير بغالبيتـه فى مؤسسات الدولة ، كما يجرى باحجام محدودة فى الاتحادات التعاونية للشغيلة .

وفى البلدان النامية يتميز النظام الاقتصادى الاجتماعى للانتاج الكبير الذى يحتل مكانة فى الاقتصاد الوطنى اقل بكثير مما فى البلدان المتطورة الرأسمالية والاشتراكية بكونه متنوعا للغاية . وتمثله مؤسسات عائدة الى البرجوازية المحليـــة بشخص المالكين الخاصين المنفردين من ارباب العمل الذين يمارسون نشاطهم بصورة فرديـــة او بالمشاركة او بشكل شركات مساهمة ، والى شركات الدولـة الكبيرة والرأسمال

الاجنبي والشركات المختلطة التي تمثل الرأسمال الخاص (الوطني او الاجنبي) والدولة .

ان تعقد البنية الاقتصادية والاجتماعية للانتاج الكبير في البلدان النامية يجعل مشاركته في التقدم الاقتصادي متناقضة للغاية .

وعلى **الصعيد الثاني (التوزيع)** تنشأ المداخيل الاساسية لمختلف المشاركين في الانتاج الاجتماعي والنشاط الاقتصادي ، وتتحدد حصة كل منهم في المنتوج الوطني الاجمالي . ولما كان طابع استخدام المنتوج يتوقف لدرجة كبيرة على طابع وحجم المداخيل ، يغدو التوزيع حلقة هامة جدا يتوقف على عملها التقدم الاقتصادي للبلد او اشتداد تخلفه .

ويحصل الملاك العقاريون على دخل بشكل ريع الارض (الريع العقاري) . وهو جزء من المنتوج الزائد الذي ينتجه المجتمع ويستأثر به مالكو الارض بدون اية مشاركة منهم في عملية الانتاج ، وذلك لمجرد انهم يحملون لقب المالكين . ويستخدم ريع الارض بالاساس في استهلاك الملاك العقاريين ، ولذا فهو لا يساعد على تطوير الانتاج . وكلما ازدادت حصة المنتوج الزائد في المجتمع والتي تتخذ شكل الريع تتجلى فيه بقدر اكبر اتجاه الركود ويضعف التقدم الاقتصادي .

ويتخذ دخل الرأسماليين ، ارباب العمل ، شكل الربح الناشئ عن المنتوج الزائد الذي ينتجه العمال . ويستخدم جزء من الربح في استهلاك الرأسماليين ، ويستخدم جزء آخر لتوسيع الانتاج وللتراكم . وعلى مقدار التراكم وعلى مردود استخدام الاموال المخصصة للتراكم يتوقف لدرجة كبيرة سير التقدم الاقتصادي .

ان ارباح الرأسماليين ، ارباب العمل ، هي واحد من مصادر رصيد التراكم الذي تشارك في تكوينه مداخيل فئات السكان الاخرى والاموال الموجودة تحت تصرف المؤسسات الانتاجية والدوائر ، بما فيها الدولة الوطنية ، والمصادر الخارجية لتمويل التنمية الاقتصادية . لكن الدور الرئيسي في

التراكم فى المجتمع المعاصر يعود بالذات الى المنتوج الزائد الذى يستأثر به الرأسماليون ارباب العمل . وتختلف البلدان الغنية والفقيرة عن بعضها البعض من حيث مقدار معدل الربح (نسبة الربح الى الرأسمال الموظف) ومن حيث نسب انقسام الربح الى دخل شخصى لارباب العمل والى جزء مخصص للتراكم ، وكذلك من حيث كيفية استخدام الجزء المخصص للتراكم من الارباح . وهذا الفارق هـو احد اسباب الاختلاف فى التطور الصناعى وفى مدى التقـدم الاقتصادى فى هذه البلدان او تلك .

ويحصل الاشخاص العاملون فى قطاعات الاقتصاد الحديثة على دخل بشكل اجور (العمال الاجراء فى المؤسسات الخاصة ومؤسسـات الدولـة والمؤسسات المختلطـة) ورواتب (المستخدمون فى مختلف الفروع ، ومنهم العاملون فى الميدان الاجتماعى وجهاز الدولة) . وتنفق الاجور والرواتب فى الغالب على الاستهلاك ، ويخصص قسم غير كبير نسبيا منها للادخار فيعود الى رصيد التراكم الوطنى .

ويتأثر التقدم الاقتصادى لدرجة معينة بخصائص حجم وحركة مداخيل العاملين فى القطاعات الحديثة للاقتصاد وطرق استخدامها .

ومن خصائص البلدان النامية المستوى الاوطأ بكثير لاجور العمال ورواتب السواد الاعظم من المستخدمين بالمقارنة مع البلدان الغنية . وبالاضافـة الى ذلك تتميز البلدان النامية بوجود فارق كبير بين مداخيل الاجراء المتواجدين على درجات واطئة من السلم الاجتماعى ومداخيل المنتمين الى قمة البنية الاجتماعية .

ويلاحظ التأثير السلبـى لهذه الخصائص على التقدم الاقتصادى باتجاهين اساسيين . اولا ، يؤدى المستـوى الواطئ لاجور العمال ورواتب السواد الاعظم من المستخدمين ، بمن فيهم الاخصائيون ، الى تباطؤ تطور واكمال اهم قوة منتجة فى المجتمع – الشغيلة . فعلى احجام الاجور والرواتب تتوقف الحالة البدنية للشغيل وصحته ومعنوياته ، الامر الذى يؤثر

فى آخر المطاف على قدرتـــه فى العمل وعلى مردود عمله . وتتوقف على احجـــام الاجور والرواتب كذلك امكانية زيادة تأهيل العاملين دوما ورفع مستواهم الثقافى ودورهم فى عملية التقدم الاقتصادى . وعلى تنظيـــم الاجور والرواتب تتوقف فاعلية الحوافز المادية للعاملين لكى يزيدوا من مردود عملهم ويبدوا مبادرة ابداعية ويبحثوا عن طرائق العمل الاكثر حكمة وعقلانية .

ثانيا – الفارق الكبير فى مستويات المداخيل يولد بنية خاصة للطلب المقتدر لا تشجع تطوير انتاج الكثير من الانواع العصرية للبضائع الاستهلاكية فى البلدان النامية وتؤدى الى زيادة مفرطة فى استيراد الســـلع الاستهلاكية من البلدان الغنية .

اما الادخارات التى يمارسها باساس كبار الاثرياء فى البلدان النامية ، بمن فيهم نخبة المستخدمين الذين يستلمون رواتب ضخمة ، فهى فى الغالب لا ترفد رصيد التراكم الوطنى بل تتجه الى البلدان الغنية بطرق مشروعة او غير مشروعة وتودع فى البنوك الغربية او تنفق على شراء اسهم الشركات الغربية وسندات الدولة فى البلدان الغربية .

وعلى الصعيد الثالث (التبادل) يجرى انتقــال المنتوجات من مكان انتاجها الى مكان استهلاكها وما يناسب ذلك من تحرك النقـــود التى تخدم التداول البضاعى وتستخدم فى مختلف انواع المدفوعات . ويجرى فى سياق التبادل كذلك تحديد اعادة توزيع مداخيل المشاركين فى الحياة الاقتصادية . وتؤثر التناقضات والصعوبات التى تظهر فى هذا المجال تأثيرا جديا على سير الانتاج : فالاخلال فى تصريف المنتوج فى المجتمع الرأسمالى يؤدى الى حلول ازمة اقتصادية وتباطؤ نمو الانتاج وحتى الى تقليصه .

ولئن كان المنتوج كله فى الواقع يمر بمرحلة التبادل فى البلدان الغنية ، ففى البلدان النامية لا يمر بهذه المرحلة جزء من المنتوج ، وهو بالذات ما ينتج فى الاقتصاد العينى او يستهلك محليا فى الاقتصاد شبه البضاعى .

وتمارس خصائص عملية التبادل تأثيرا على سير التقدم الاقتصادى فى البلاد . وتتسم بأهمية كبيرة اثناء ذلك خاصية تكوين اسعار البضائع والخدمات ، وتفرد تداول كمية النقود ومدى استجابة بنى الانتاج والطلب المقتدر .

ان عملية التبادل تخدمها المؤسسات والدوائر المختصة (الشبكة التجارية والبنوك) ، وتلعب شبكة النقليات ووسائط المواصلات دورا هاما للغاية . ان الهياكل الارتكازية هذه التى تخدم عمليـــة التبادل انمـــا هى عامل جوهرى للتقدم الاقتصادى . وتمتلك البلدان الغربية المتطورة شبكة نقليات متشعبـــة ومزودة باجهزة عصرية عاليـــة الانتاجية (السكك الحديدية وطرق السيارات والطرق المحلية المعبدة الصالحة لكل انواع الطقس وحظائر كبيرة لسيارات جيدة وخطوط جوية وانابيب للنقل وهلمجرا) ، وبفضــــل ذلك تتهيـأ للاقتصاد الوطنى كله امكانية العمل بلا انقطاع وايصال البضائع بسرعة الى المستهلكين وبدون خسائر تذكر .

اما فى البلدان النامية فان عدم تطور شبكة النقل هو احد العوامل التى تعيق التقدم الاقتصادى وحل طائفة من القضايا الاجتماعية الملحــة . فبسبب انعدام الطرق الجيدة ووسائل النقل وقلة المستودعات المجهزة جيدا (بما فى ذلك اجهزة التبريد) تزداد هناك خسائر المحاصيل الزراعية ، بما فيها المواد الغذائية ، فى حين يوجد عدد كبير من الناس الذين يعانون من سوء التغذية .

وان نظام الائتمان المتطور الذى يمتلك بنوكا وفروعا تشمل كل اراضى البلاد يساعد على تعبئة الموارد الماليـــة بسرعة لايجاد او توسيع الانتاجات التى تحتل مكان الصدارة والاولوية فى الفترة المعنية . اما نشاط المرابين فى البلدان النامية فهو على العكس يعيق التقدم الاقتصادى بصورة خطيرة ويتعارض مع مبادئ العدالة الاجتماعية ، بل ويحرم الاقتصاد الوطنى من فرص تعبئـــة الموارد الماليـة لاجل التنميـــة الاقتصادية .

ولا يندر ان يتدخل فى عملية التبادل مختلف الوسطاء

الذين يسيئون التصرف ويمارسون النشاط غير النزيه من اجل الاثراء السريع ، مما يترك اثرا سلبيا على التطور الاقتصادى العام فى البلاد .

والصعيد الرابع (الاستهلاك) هو خاتمة العملية كلها . فالذى يستهلك هو ما يتم انتاجه ما عدا الخسائر التى تقع فى الفترة بين الانتاج والاستهلاك .

ومن حيث ارتباط الاستهــلاك بالتقدم الاقتصادى يقسم رصيد الاستهلاك الى الاستهلاك الشخصى والاستهلاك الانتاجى ، كما يشغل الاستهلاك العسكرى مكانا خاصا .

ويشمل الاستهلاك الشخصى كل ما يستخدم لادامة حيــاة السكان وتلبية حاجاتهم المادية والروحية .

ومن حيث استهلاك المنتوجات الاساسية بالنسبة للفرد الواحد من السكان نجد البلدان النامية عموما متخلفة كثيرا عن الدول المتطورة . ويعانى قسم كبير من سكانها من الجوع والفقر والحرمان من الخدمات الطبية ومن التعليم . وتمثــل الزيادة الكبيرة فى الاستهلاك الشخصى بالنسبة لهذه البلدان ضرورة ملحة . زد على ذلك ان حجم الاستهلاك بالنسبة للفرد الواحد من سكــان كل بلد يختلف اختلافا جوهريــا حسب الجماعات المختلفة . فان المجاعة والفقر عند قسم من السكان يتجاور مع الوفرة والابهة المفرطة عند قسم آخر من السكان هو الاقل عدديا .

ان التفاوت فى ميدان الاستهلاك يلازم البلدان المتطورة فى العالم الرأسمالى ايضا . فحتى فى اغنى البلدان يوجد عدد غير قليل من المشردين والبؤساء والجياع الذين لا يستجيب مستوى الاستهلاك عندهم للحاجات الفعلية للانسان المعاصر .

ان الترابط بين الاستهلاك والانتاج معقد ، فاحدهمــا يشترط الآخر . الانتاج يخلق الاستهلاك . لكن الاستهلاك ، بدوره ، يؤثر تأثيرا فعالا على الانتاج فيحفزه او ، بالعكس ، يقيده . وتتجلى التناقضات بين الانتاج والاستهلاك فى ان كل ما يُنْتَج لا يستهلك بالكامل ، وفى ان كل حاجات الانتاج الناشئة لا تلبى بالكامل . وفى البلدان النامية يبدو التناقض

بين الانتاج والاستهلاك بحدة كبيرة ، ففى الوقت الذى يتجه فيه الاستهلاك اكثر فاكثر صوب معايير العالم الغربى ، يغدو الانتاج ، حتى عندما يحاول الاستجابة لمتطلبات المستهلك هذه ، غير متناسب مع معايير الاستهلاك هذه . وبالنتيجة يزداد استيراد السلع الاستهلاكية من الدول الغربيـــة الى البلدان النامية ، فى حين تبقى القدرات الانتاجية الوطنية فى هذه البلدان دون ان تعمل بكامل قواها . وفى هذه الظروف يغدو التناقض بين الانتاج والاستهلاك الذى هو ، عادة ، حافز من حوافز التقدم الاقتصادى ، عائقـــا فى طريق هذا التقدم .

ومن الاستهلاك الانتاجى استخدام جزء من المنتوج بشكل وسائل الانتاج لاجل صنع منتوجات اخرى وتقديم الخدمات . فبهذه الصورة تستهلك الخامات والوقود والطاقة والمكائن والاجهزة ومواد البناء وخدمات نقل الشحنات وهلمجرا .

ويؤدى الاستهلاك الانتاجى متطلبات عمليـــة الانتاج ، وبالتالى امكانيات تأمين الاستهلاك الشخصى . ولذا فان كلا هذين النوعين من الاستهلاك مترابطان فيما بينهما ، فضلا عن ارتباطهما بالانتاج .

ويمثل الاستهلاك العسكرى (الحربى) مستقطعا صافيا مـن المنتوج الوطنى الاجتماعى . فالاسلحـــــة والمواد الحربية لا يمكن ان تلبى حاجات السكان ولا يمكن استخدامها كوسائـــل للانتاج . وكلما ازدادت حصة المنتوج المخصصة للتسلـــح ازدادت تقييدات التقدم الاقتصادى . (راجع فى الفصـــــل الحادى عشر العواقـــــب الاقتصادية والاجتماعيـة لعسكرة الاقتصاد) .

ان الجزء المتبقى من المنتوج الداخلى الاجمالى ، بعـــد التعويض عن وسائـــــل الانتاج المستهلكة اثناء صنع هذا المنتوج ، يشكل الدخل الوطنى للبلاد . ويستخدم الدخـــل الوطنى للاستهلاك والتراكـم . ويتوقف التقدم الاقتصادى ، اولا ، على حجم الدخل الوطنى ، وثانيا ، على نسب تقسيمـــه الى رصيد الاستهلاك ورصيد التراكم . ويطلق مصطلح معدل

التراكم على حصة التراكم فى الدخـــل الوطنى . وكلما ازداد معدل التراكم ، مع تعادل الظروف الاخرى ، يتطور الاقتصاد بصورة اسرع ويتنشط التقدم الاقتصادى .

وخلال سنوات التطور المستقل ازداد معدل التراكم فـــى جميع البلدان المتحررة ، وهو فى الوقت الحاضر يضاهـــى المعدل الملازم للدول المتطورة (مع انـــه يختلف باختلاف البلدان) .

الا ان ازدياد معدل التراكم يقيد حتما حصة الدخل الوطنى التى تستخدم لاجل الاستهلاك . وفـــى البلدان النامية ذات مستوى الاستهلاك الواطئ جدا بالاصل والتى تواجه مهمة رفع المستوى المادى لحياة السكان وثقافتهم تستدعى الحاجـــة زيادة الاستهلاك والتراكم فى وقت معا ، وتلك مهمة مستحيلة فى ظل الاحجام الصغيرة نسبيا للانتاج بحساب الفرد الواحد من السكان . وفى كل مرحلة من التطور يتعين تحديد اولويات جديدة ووضع التناسب الافضل بيـــن رصيدى الاستهلاك والتراكم . ان الضرورة الفاجعة لتخصيص جزء من الدخـــل الوطنى لاغراض الدفاع تقيد بقدر اكبـــر رصيد الاستهلاك وامكانيات التراكم .

وتتطلب مصالح زيادة رصيـــد التراكم بالدرجة الاولى تقييد الافراط فى الاستهلاك لـــدى فئات السكان ذوى الامتيازات . اما الاستهلاك عند السكان عموما فان نموه مـــن جهة يحفز توسيع الانتاج ، مع انه يقيـــد امكانيات زيادة التراكم فى اللحظـــة المعنية ، وذلك لانه يجســد اتساع الحاجة الاجتماعية الى نتائجه . ومن جهة اخرى فان نموه مقيـد بزيادة معدل التراكم من خلال تقليص حصة الدخل الوطنـــى المخصصة للاستهلاك . الا ان زيادة معدل التراكم عندمـــا تؤمن زيادة حجم المنتوج الداخلى كله ، بما فيه الدخـــل الوطنى ، انما تمكن فـــى آخر المطاف زيادة حجم الاستهلاك بمر الزمن .

٣ – بنية فروع الاقتصاد

وفقا لنوعى الاستهلاك – الشخصى والانتاجى – يقسم الانتاج الاجتماعى الى فئتين اساسيتين هما انتاج وسائل الانتاج وانتاج السلع الاستهلاكية . ويشغل الانتاج العسكرى مكانة خاصة فى بنية الاقتصاد (راجع الفصل الحادى عشر) .

وتوجد بين هاتين الفئتين صلات اقتصادية وثقى ، ولا يجرى تطورهما بلا انقطاع الا بالالتزام بالتناسب الصارم بين الاقسام المترابطة المشاركة فيها : فالنوع المنتج لوسائل الانتاج يسد حاجته اليها وحاجة النوع المنتج للسلع الاستهلاكية الذى يصنع بدوره منتوجا يستهلكه المساهمون فى الانتاج فى فروعهم ، وكذلك المرتبطون بانتاج وسائل الانتاج .

ان تقسيم الانتاج الاجتماعى الى فئتين يجرى ليس فقط وفقا للحدود بين فروع الاقتصاد ، بل وكذلك وفقا للارتباط داخل الفرع الواحد . والاكثر من ذلك ان بعض المنتوجات يمكن ان تلعب دورا بديلا بوصفها وسائل انتاج وسلع استهلاك . فالسكر مثلا ، يمكن ان يكون مادة للاستهلاك ومادة خاما لمختلف الانتاجات .

وتختلف البلدان الغنية والفقيرة عن بعضها البعض اختلافا جوهريا من حيث بنية فروع الاقتصاد . ففى البلدان النامية (ما عدا استثناءات نادرة) نجد للزراعة وفروع الصناعة الاستخراجية نسبة اعلى مما فى البلدان المتطورة ، وذلك من حيث عدد العاملين فيها ومن حيث حصتها فى المنتوج الداخلى الاجمالى . وبالتالى نجد نسبة اقل للصناعة التحويلية واغلبها الصناعة الغذائية والصناعة الخفيفة . ولم تتطور الصناعة الثقيلة حتى الآن الا فى عدد قليل من البلدان الفقيرة ، علما بانها ممثلة اساسا فى الانواع البسيطة نسبيا من المصنوعات المعدنية والمكائن والتجهيزات .

ويعون دور المحرك الرئيسى للتقدم الاقتصادى الى الصناعة ، وخصوصا فروعها الجديدة التي تستوعب طاقات

علمية كبيرة ، وهى معدومة كليا فى البلدان النامية او توجد باكورات لها فقط . زد على ذلك ان عددا كبيرا من مؤسسات الفروع الصناعيـــــة الحديثة فى البلدان الناميـة يعود الى الرأسمال الاجنبيـــى ، اى انه على الاكثـــر جزء من القدرة الانتاجية للبلدان الغنية موجود فى اراضى البلدان الفقيرة .

وفى المرحلة الراهنة من تطور القوى المنتجة العالمية ، حيث تشير عشرات الملايين من التسميات الى عدد مختلـــف المنتوجات ، لا سيما وانها تتجدد دومـــا ، لا يستطيع اى بلد ، حتى وان كان اكبر بلد متطور ان يمتلك فى اراضيه كل انواع الانتاج الحديث بلا استثناء . وكلمـــا كان البلد اصغر تغدو محدودة فروع الاقتصـــاد ومسميات مصنوعات الانتاج الوطنى . لكن التقدم الاقتصادى يؤمنـــــه التعاون الاقتصادى الانتاجى مع البلـــدان الاخرى واستجابة الانتاج الوطنى للمستوى العلمى والتكنيكى ومستوى الجودة فـــى البلدان المتقدمة .

ويمثل الاقتصاد الوطنى فى البلد مجمل الفروع المختلفة المنظمة فى آلية اقتصادية واحدة . ويعود اهم دور فى هذه الآلية للصلات الداخلية التى تؤمن درجة رفيعة من التكامـــل فى كل فرع وكل وحدة انتاجية داخل الفرع ضمن المنظومـة العامة للانتاج الوطنى . وكلما ارتفعت درجة هذا التكامـــل امكن بشكل اكمل تأمين ظروف التقدم الاقتصادى . وفـــى البلدان النامية نجد درجة التكامل الداخلى للاقتصاد الوطنـى عادة اوطأ بكثير مما فى البلدان المتطورة . واول ما يعيـــق هذا التكامل وجود وعمل قطاعين اقتصاديين مختلفين نوعيـا من حيث النمط ومستوى التطور ، وهمـــا القطاع العصرى والقطاع التقليدى اللذان تتميز العلاقة بينهما بالتعقد واختلاف الاهمية . ولما كان كل منهما يؤدى وظيفته الاجتماعية فـــى المجتمع النامى فمن الضرورى تأمين الالتقاء بينهمـا على نحو يجعل القطاع التقليدى الذى لا بد من الابقاء عليه فـــــى المستقبل القريب يتمكن من تحقيق الامكانيـــات الكامنة فيه للمشاركة فى التقدم الاجتماعى ومن تعبئة الوسائل والاموال

لتنفيذ البرامج الرامية الى تذليل تخلف البلدان الفقيرة .

وتتأثر بنية فروع الاقتصاد الوطنى فى البلدان النامية ، وهى بنية متخلفة بالمقارنة مع الدول المتطورة وذات تكامل ضعيف وموزعة على قطاعين عصرى وتقليدى ، بتعدد نماذج الاشكال الاقتصادية المتعايشة معا فى وقت واحد ، اى بتعدد انماط الاقتصاد الذى تمثله اشكال اقتصادية عائدة الى عصور تاريخية مختلفة . ويبقى الاقتصاد العينى الصغير الاكثر بدائية مع نمط الحياة العشائرى لدى جزء من السكان فى البلدان التى تنتشر فيها بسرعة فى الوقت ذاته الصبغة البضاعية للانتاج وتعمل المؤسسات الرأسمالية الكبيرة ، بما فيها الاحتكارية ، وتتواجد فروع اكبر الشركات العالمية وينمو القطاع العام . ويمتلك كل من هذه الانماط قدرات متباينة للتقدم الاقتصادى وللاستفادة من نتائجه .

وتمارس تأثيرا جوهريا على التقدم الاقتصادى فى البلدان النامية خاصية العمليات الديموغرافية السكانية الجارية فيها والتى اتخذت شكل «الانفجار السكانى» . فان متوسط الزيادة السنوية للسكان فى البلدان النامية يتجاوز ٢٪ ، وفى بعضها ٣٪ ، فى حين نجد هذا المتوسط فى البلدان المتطورة مستقرا – ٧ر٠٪ وتشكل المواليد بالمتوسط ٤٢–٤٨ وليدا لكل ١٠٠٠ من السكان مقابل ١٤ وليدا فى البلدان المتطورة .

ويجسد «الانفجار السكانى» تقلص الوفيات بشكل جوهرى سريع فى البلدان النامية ، دون ان يقابله تقلص فى المواليد . ويتجلى فيه اجتماع التقدم والتخلف فى هذه البلدان . وقد تحقق تقلص الوفيات بنتيجة الانتشار السريع للوسائل العصرية للطب والصحة والنظافة التى ازدادت بفضلها مناعة الاطفال الصغار ، وخصوصا الرضع ، وبنتيجة السيطرة الفعالة على الامراض المعدية ودرء تفشى الاوبئة الخطرة . وقد ساعد ازدياد وتائر تطور الزراعة واتساع نطاق التموين الغذائى للسكان باستخدام الهندسة الزراعية العصرية على اطالة متوسط الاعمار لدرجة كبيرة فى فترة

قصيرة . فان تقلص الوفيات الذى استغرق في البلدان الاوربية ١٠٠–١٥٠ عاما قد حدث فى بعض البلدان النامية فى غضون ١٥ عاما .

اما بقاء المستوى العالى للمواليد فهو يتوقف بالكامل على تخلف البلدان النامية : المستوى المادى الواطئ لحياة السكان وبنية العمالة العتيقة وانخفاض مستوى التعليم والثقافة واللامساواة بين المرأة والرجل فى المجتمع ومحدودية مشاركة المرأة في الانتاج الاجتماعى وانتشار التقاليد الدينية والعشائرية المتنفذة وغيرها وعدم توفر وسائل منع الحمل بالنسبة لفئات واسعة من السكان في المدن والارياف .

وتمارس الوتائر العالية لنمو السكان تأثيرا يعقد التنمية والتقدم الاقتصادى فى البلدان النامية . فالانفجار السكاني يفرض «جزية» على المجتمع كله ، بما فى ذلك رصيد التراكم . ونتيجة لوتائر ازدياد السكان العالية فى البلدان النامية تنشأ بنية خاصة للسكان يشغل فيها الاطفال نسبة كبيرة للغاية – اكثر من ٤٠٪ بالمتوسط من مجموع سكان البلدان النامية ، و٥٠٪ فى بعضها بالمقارنة مع ٣٠٪ في البلدان المتطورة . وبالمقابل يشغل نسبة اقل السكان الذين هم فى سن العمل – بالمتوسط اكثر من ٥٠٪ بقليل في البلدان النامية ، مقابل ٦٧٪ فى البلدان المتطورة . وبالتالى فحتى فى ظل الظروف المتعادلة نجد فى البلدان النامية ، بحكم خصائص العمليات السكانية نفسها ، نسبة اعالة ارفع بكثير مما فى البلدان المتطورة ، وهى نسبة تلعب دورا جوهريا فى عملية التنمية الاقتصادية . فهذه النسبة العالية فى كل اسرة تعنى تقييد امكانيات رفع مستوى معيشة افرادها وتجميد نمط الحياة الملازم للمجتمع المتخلف .

تخلق نسبة الاعالة الرفيعة ايضا تعقيدات للمجتمع ككل فى سياق تحقيق التقدم الاجتماعى والاقتصادى ، وذلك لان التناسب الناشئ فى البلدان النامية بين عدد المساهمين فى استهلاك الدخل الوطني وبين منتجيه يقيد امكانيات نمو هذا

الدخل . وفي رصيد الاستهلاك نفسه نجد حصة اقل نسبيا لاغراض التطور الاجتماعى والثقافى لان اموالا متزايدة تنفق على دعم المستوى القائم الواطئ جدا لمعيشة السواد الاعظم من السكان الذين يتزايدون بسرعة .

ويؤدى «الانفجار السكانى» الى الارهاق فى ميدان الهياكل الارتكازية الاجتماعية ويعقد مشكلة الاغذية ويخلق الصعوبات امام حماية البيئة الطبيعية من الاضرار التى يلحقها بها الانسان بنتيجة نشاطه الاقتصادى .

وتتفاقم العواقب السيئة لوتائر نمو السكان العالية باشتداد مشكلة العمالة التى تتسم فى البلدان النامية بسعة نطاقها وتعقدها . فاذا كان الاطفال قبل سن العمل ، يشكلون نسبة عالية بين السكان فى الفترة المعنية فهم ينتقلون سنويا باعداد كبيرة الى سن العمل ويحتاجون الى الانخراط فى العملية الانتاجية الاجتماعية . ولما كان ازدياد عدد السكان فى سن العمل يتجاوز كثيرا توسيع عدد اماكن العمل ، ولا يستجيب اعداد الايدى العاملة الشابة نوعيا لحاجات الانتاج فى الغالب ، فقد ارتسم فى العالم الثالث اتجاه ثابت لازدياد عدد العاطلين عن العمل بشكل بطالة مسجلة رسمية وبشكل بطالة خفية لاشباه العاطلين او من يسمون بالعاملين جزئيا . ويؤدى تفاقم مشكلة العمالة الى تعقيد خطير فى حل مهمة تذليل التخلف ويعيق التقدم الاقتصادى والاجتماعى فى البلدان النامية ، ويغدو واحدا من اسباب الافراط فى ازدياد عدد سكان المدن الذى يعقد بدوره المشاكل الاقتصادية والاجتماعية فى آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية .

وفى البلدان النامية عموما نجد التأثير الكبير جدا للعمليات العفوية الجارية فى الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع ولا تخضع للتحكم الواعى . ولهذا السبب لا يبلغ الكثير من الاصلاحات والتدابير الرامية الى تحقيق التقدم الاقتصادى هذا الهدف او يولد تعقيدات مفاجئة غير متوقعة تجعل النتائج غير ذات قيمة .

٤ – دور الدولة الاقتصادى

فى الظروف الراهنة تعتبر الدولة اهم عامل للتقدم الاقتصادى فى جميع البلدان . وعلى التوجه الاقتصادى والاجتماعى للدولة ، وهو توجه متباين فى مختلف الدول ، وعلى فاعلية نشاط الدولة فى تحقيق توجهها ، يتوقف لدرجة كبيرة سير التقدم الاقتصادى وكذلك تأثيره على المجتمع وعلى مختلف المساهمين فيه .

فالدولة تحدد بالدرجة الاولى الاساس الحقوقى لعمل الجهاز الاقتصادى فى البلاد . وهذا الاساس الحقوقى فى البلدان الرأسمالية هو حرية البزنس الخاص الذى تدعمه الدولة نفسها الى اقصى حد . وتساعد الدولة ، مثلا ، البزنس الخاص عندما يكون عاجزا او قليل المردود ولا يندر ان توزع الخسائر التى تلحق به على المجتمع كله . وتتحمل الدولة كذلك عبء اداء الوظائف الضرورية للمجتمع ، بما فيه البزنس الخاص نفسه ، وغير المرتبطة بالحصول على الارباح ، ولذا لا تحظى باهتمام الشركات الخاصة . وتتمسك الدولة فى هذه البلدان بمبدأ عدم التدخل فى شؤون البزنس الخاص ، ولا تتخذ الاجراءات الطارئة الا عندما يشكل سوء تصرف رجال الاعمال او الشركات خطرا على مصالح نظام البزنس الخاص بحد ذاته . ومن تلك الاجراءات ، مثلا ، نشاط الدولة المضاد للاحتكارات والذى تلجأ اليه بين حين وآخر فى بعض البلدان الغربية .

اما فى البلدان الاشتراكية فالدولة نفسها تدير الاقتصاد وتضطلع باداء الوظائف التى تؤمن التقدم الاقتصادى . ومن المبادئ الحاسمة لنشاطها فى هذا المجال تأمين السبل المتساوية لكل افراد المجتمع للمشاركة فى النشاط الرامى الى تحقيق التقدم الاجتماعى وللاستفادة من نتائجه . ويتوقف التنفيذ الفعلى لهذا المبدأ على فاعلية تنظيم جهاز الدولة وعلى عمله .

فى العالم النامى تلتزم مختلف البلدان بتوجهات متباينة

للدولة التى تؤدى وظيفتها ، تبعا لذلك ، بشكل متباين ، بوصفها القوة الاجتماعية الاساسية التى تؤمن التقدم الاقتصادى . ففى جميع هذه البلدان يبدو الدور الاقتصادى للدولة اهم بكثير مما فى البلدان الغربية المتطورة ، وذلك بحكم شحة موارد التنمية وتعدد انماط الاقتصاد والضعف النسبى للبزنس الرأسمالى الخاص ، وكذلك بالارتباط بضرورة استخدام عناصر التخطيط فى الاقتصاد .

فان جميع البلدان النامية فى الواقع تضع خططا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تنطلق من نظريات واولويات معينة ، وتنظم تنفيذ هذه الخطط (وليس هذا التنفيذ ناجحا على الدوام) . وكل خطة هى تجسيد عملى للاستراتيجية العامة للتقدم الاقتصادى التى يتبناها البلد ، وهى تنص على تنفيذ هذه البرامج او تلك لبلوغ اهداف الخطة ، وتدعمها مخصصات مالية معينة . ولذا يتوقف سير التقدم الاقتصادى لدرجة كبيرة على فاعلية التخطيط الحكومى .

ويشمل القطاع العام فى البلدان النامية قسما من الاقتصاد اكبر بكثير مما فى البلدان الغربية المتطورة . علما بان القطاع العام يشمل ، عادة ، المؤسسات او الفروع الجديدة التى هى مرتكزات التقدم التكنيكى والاقتصادى فى الاقتصاد كله . وعندما تقوم الدوائر الحكومية المعنية بادارة القطاع العام (المؤسسات المؤممة) تمارس تأثيرها ليس فقط على النشاط الاقتصادى لمشاريع الفروع الحديثة التى يمثلها القطاع العام ، بل وعلى مجمل سير التقدم الاقتصادى فى البلاد (راجع الفصل الثامن) .

وفى البلدان الغربية المتطورة تشكل الشركات الخاصة ، بدعم ومشاركة الدولة ، اساس القدرة العلمية التكنيكية ، اما فى البلدان النامية فان تكوين القدرة العلمية التكنيكية الوطنية يقع بالكامل فى الحقيقة على كاهل الدولة التى تضع ايضا السياسة العلمية التكنيكية الوطنية . وهذه السياسة ناتجة عن المهمات الاستراتيجية العامة للتطور الاقتصادى والاجتماعى وتتسم بطابع التوجه السياسى للحكومة . ولوضع

السياسة العلمية التكنيكية الوطنية تتشكل منظمات حكومية مختصة تتكون منها الاركان المركزية للقدرة العلمية التكنيكية للبلاد والتى تنسق نشاط سائر الاجزاء المكونة لهذه القدرة .

وتبنى الدولة شبكة مؤسسات البحث العلمى : المعاهد والمختبرات ومحطات الابحاث العلمية ، وتمول نشاطها وتوجه برامج عملها لصالح البلد .

ان «الثورة الخضراء» التى مكنت الهند ، مثلا ، تحقيق الاكتفاء الذاتى من الاغذية كانت ناجحة لان الدولة هى القوة المحركة لها . فقد مكنت الدولة مزارعى البلاد من الحصول على اصناف عالية المردود من القمح والذرة والرز ، وشيدت خزانات المياه والقنوات والمحطات الكهربائية وساعدت على تزويد الزراعة بالاسمدة ووسائل حماية النبات وانشأت نظام تسليف الزراعة .

ولذلك فان الامكانيات المادية لتحقيق التقدم الاقتصادى امتن فى البلدان النامية التى تؤدى فيها الدولة بمزيد من الهمة وظيفتها التنظيمية فى ميدان الاقتصاد .

والعامل الرئيسى للتقدم الاقتصادى هو الكوادر الوطنية القادرة على توجيه التطور الاقتصادى والاجتماعى لبلدانها صوب هذا التقدم وتأمين تحديث كل جوانب حياة المجتمع — ابتداء من القوى المنتجة حتى ميدان الثقافة . ويوجد نقص كبير فى هذه الكوادر فى البلدان النامية . ويعتبر اعداد هذه الكوادر ايضا من صلاحيات الدولة . علما بان البلدان النامية مضطرة الى بناء نظام للتعليم يشمل البلد كله ويكون قادرا على اعداد الجيل الناشئ للمشاركة الكاملة فى الحياة الاجتماعية الحديثة الطراز . وفى الوقت ذاته تضطر الدولة الى سد الثغرات التى خلفها الاستعمار وممارسة محو الامية بين السكان الراشدين . ولا تتحمل البلدان الغنية مثل هذه النفقات الاضافية ، فقد تم فيها سابقا محو الامية بالكامل فى الواقع .

وتنظم الدولة وتمول اعداد الاخصائيين من جميع المستويات — ابتداء من العمال المؤهلين ، للعمل فى

مؤسسات الدولـــة بالدرجة الاولى ، وانتهـــاء بالعلماء والمهندسين والاطباء والمعلمين والخ . والدولة تساعــــد كذلك الشركات الخاصة التى تنفذ برامج اعداد كوادر العمال والاخصائيين المؤهلين .

وخلال فترة قصيرة نسبيا بعـــد التحرر حققت البلدان النامية نتائج فى اعداد كوادر الاخصائيين الوطنية ، بما فى ذلك كوادر مؤسسات البحـــث العلمى . لكنها اضطرت الى مواجهة مشكلة عويصة هى «تسرب الادمغة» الى الغرب ، وهى تنسف جهود البلدان النامية الراميـــة الى تذليل تخلفها . ويتوقف على الدولة بدرجة غير قليلة مردود استخدام كوادر الاخصائيين ، وهو فى الظروف الحالية مردود اقل كثيرا مما فى البلدان المتطورة .

ولما كانت الدولة تؤدى دور اهم عامل للتقدم الاقتصادى فان هذا التقدم نفسه يتوقف لدرجة كبيرة على استجابة نظام الدولة وجهاز الدولة للمتطلبات التى تبديها الظروف الحالية للتطور الاجتماعى . ولذا تستدعى الضرورة تحسينا متواصلا لبنية نظام الدولة وتزويده بكوادر مؤهلة ونزيهة وذات ميول وطنية .

فان قلة تأهيل موظفى الدولة تؤثر تأثيرا سلبيا للغاية على التقدم الاقتصادى ، وخصوصا الموظفين الذين يشغلون مناصب مسؤولة فى الدوائر التى يرتبط نشاطها ارتباطـــا مباشرا بالمسائل التكنيكية والادارية والاجتماعية والثقافية . وتعيق هذا التقدم ظواهر الفساد واختلاس اموال الدولة التى تلاحظ فى بعض البلدان وسعى بعض موظفى الدولـة ومدراء المؤسسات الانتاجية الحكومية الى الاستفادة مـــن مناصبهم للاثراء الشخصى وظهـــور فئة اجتماعية هى مـــا يسمى «بالبرجوازية البيروقراطية» .

ان التاريـــخ الاقتصادى لبعض البلدان الناميـة ملىء بالانعطافات الحادة فـــى استراتيجية التطـــور الاقتصادى والاجتماعى ، وهى مرتبطة بالانقلابات الحكوميـــة وانتقال السلطة السياسية الى ايدى قوى اجتماعية ذات مواقـــف

ايديولوجية تختلف عن مواقف القوى التى كانت تتزعم الدولة سابقا . ومن الممكن ان فكرة التقدم الاقتصادى نفسها تتدهور سمعتها بتنفيذ مشاريع كبيرة لا مبرر لها من الناحية الاقتصادية ، مع انها تستند الى استخدام احدث تكنولوجيا ، لكنها تهدف الى التباهى وليس الى بلوغ الاهداف الفعلية للاقتصاد الوطنى ، كما تتدهور سمعة هذه الفكرة بالمردود الواطئ للمؤسسات الانتاجية المعاصرة ، بما فيها مؤسسات القطاع العام .

وبالاضافة الى صعوبات الاقامة والتطور غالبا ما تعانى الدولة فى البلدان النامية من الضغوط الخارجية من جانب المراكز المتطورة للاقتصاد الرأسمالى العالمى الساعية الى التأثير على توجهها فى صالح تلك المراكز .

ان التفاعل المعقد المتباين للعوامل الداخلية الاساسية للتقدم الاقتصادى فى البلدان النامية يتعرض لتأثير دائمى متزايد من جانب العوامل الخارجية التى نبدأ فى تناولها اعتبارا من الفصل التالى .

اسئلة للمراجعة

– ما هى القوى المنتجة فى المجتمع ؟
– ما هى العوامل الاساسية لتحديد انتاجية العمل ؟
– ما هو الدور الذى يلعبه التقسيم الاجتماعى للعمل ؟
– ما هى خصائص نظام القوى المنتجة فى البلدان النامية ؟
– ما هى البنية الاقتصادية والاجتماعية فى البلدان النامية ؟
– ما هو الفارق بينها وبين البنية فى البلدان الغربية المتطورة والدول الاشتراكية ؟
– ما هو الدخل الوطنى ؟

مواضيع للمناقشة

– تلبية الحاجات الاجتماعية فى ميادين الانتاج والتوزيع والتبادل والاستهلاك .
– تأثير العمليات الديموغرافية على التطور الاقتصادى .
– تأثير الدولة ومؤسساتها على التقدم الاقتصادى .

الفصل الرابع

التقسيم الدولى للعمل والتجارة العالمية

تعتبر التجارة العالمية التى تشارك فيها بهـذا القدر او ذاك جميع دول العالم بلا استثناء الشكـل الاساسى للعلاقات الاقتصادية بين مختلف البلدان وبالتالى العامل الخارجـى الرئيسى الذى يؤثر على تطورها .

ان جذور تاريـخ التجارة العالمية تمتـد الى الماضى السحيق . لكن التجارة العالمية اكتسبت الآن فقط نطاقـا واهمية لكل بلد ولكل شعب بحيـث تتوقف احوال الناس اليومية فى اية قارة من القارات على ادنى تعقيد يظهر فـى السوق العالمية .

وفى ميدان التجارة العالمية بالذات يتجلى باكبر الوضوح الفارق فى اوضاع البلدان الغنية والفقيـرة ، وتتصادم بحدة كبيرة مصالحها الاقتصادية ، وتكمـن اسباب التناقضات العميقة وترتسم اسس الاستغلال الدولى .

وتعنى المشاركة فى التجارة العالمية بالنسبة لكل بلـد ظهور فرع خاص فى اقتصاده هو التجارة الخارجية التـى تشغل مكانـة خاصة فى الاقتصاد الوطنى وتتميز ببنيـة تأسيسية خاصة بها وتخضع لقوانينها الخاصة وترتبط فـى الوقت ذاته بسائـر فروع الاقتصاد الوطنى وبالسوق العالمية . كل ذلك يجعل دراسة التجارة العالمية وتحديد مكانة الدول المنفردة فيها مهمة ذات شأن كبير فـى المنهج العام لا قتصاد البلدان الغنية والفقيرة .

وتستند التجارة العالمية الى التعمق المتواصل للتقسيم الدولى للعمل .

١ – التقسيم الدولى للعمل

ظهرت بوادر التقسيم الدولى للعمل منذ ان تخصصت مختلف القبائل والعشائر والمشاعات بسبب الفوارق في الظروف الطبيعية وتوفر الموارد بانتاج مصنوعات خاصة فضلا عن تأمين حاجاتها المعيشية بانتاج المنتوجات الاساسية لاستهلاكها وصارت تبادل تلك المصنوعات الخاصة بمصنوعات اخرى مع غيرها من القبائل والمشاعات .

وبالتدريج غدا التخصص الانتاجى خاصية دائمية للاقتصاد ، لانه يستند الى اساس متين جدا هو الفوارق فى الظروف المناخية والطبيعية للبقاع التى تقيم فيها جماعات السكان المنظمة فى وحدات اقتصادية مناسبة . وفى سياق تطور البنية التنظيمية للمجتمع العالمى للناس وتقسيمهم الى دول منفصلة تحول هذا التخصص الى تقسيم دولى للعمل بكل معنى الكلمة ، وهو تقسيم يمكن تعريفه بانه شكل للعلاقات الاقتصادية بين الدول يستند الى الروابط الانتاجية المشروطة بانتاج منتوجات مختلفة فى كل منها من حيث خواصها الطبيعية ، اى انه يستند الى تخصصها الانتاجى .

ان التقسيم الدولى للعمل هو الاساس لوجود ونمو السوق العالمية بوصفها ميدانا للتداول البضاعى بين الدول ، ومسرحا تجرى فيه مأساة التجارة العالمية .

ومع تطور الاقتصاد العالمى ، وخصوصا بنتيجة التصنيع الذى جرى فى بادئ الامر فى بريطانيا ، صارت العوامل الحاسمة للتقسيم الدولى للعمل تتمثل ليس فى خصائص الظروف المناخية والطبيعية لمختلف البلدان ، مع انها لا تزال تلعب دورا هاما فى تخصصها الانتاجى ، بل فى الفوارق فى مستوى التطور الاقتصادى ، والصناعى قبل كل شيء ، فى الدول المنفردة . وانقسم العالم الى دول متطورة صناعيا واخرى زراعية خامية . وشكلت الدول الاولى عالم البلدان الغنية وشكلت الثانية عالم البلدان الفقيرة . ان تخصص بعض البلدان بانتاج الخامات وتخصص بعضها الآخر بصنع

المنتوج الجاهز هو الآن المضمون الرئيسى للتقسيم الدولى للعمل .

وفى ظل تنوع العدد الكبير من الدول القائمة حاليا يغدو تقسيم العمل هذا معقدا للغاية . فمن جهة يوجد بين الدول الصناعية المتطورة والبلدان الزراعية الخامية المتخلفة عدد كبير من البلدان التى تشغل مكانة وسط ، فهى صناعية زراعية وزراعية صناعية ، لكن ذلك لا يعنى اطلاقا زوال الفوارق الانتاجية فيما بينها . ومن جهة اخرى يتعمق التقسيم الدولى للعمل ايضا داخل المجموعات المتشابهة الطراز من البلدان ، اى يزداد التخصص الانتاجى للدول المتطورة صناعيا ويتسع بالتالى نطاق التبادل بينها ، ويزداد باطراد تخصص البلدان الزراعية الخامية ، ولذا تنخرط بقدر متزايد فى التبادل الدولى للبضائع الزراعية والمعدنية الخامية . فالبلد الزراعى الآن لا يبيع فقط البضائع الزراعية ، بل يشترى بنفسه البضائع الزراعية ، بما فيها التى تحل محل انتاجه هو .

ان تصنيع البلدان النامية يغير مكانتها فى التقسيم الدولى للعمل . فالكثير منها يتحول من بلدان زراعية الى صناعية زراعية او صناعية خامية . ويزداد بذلك اعتماد اقتصادها على التجارة الخارجية وعلى حالة السوق العالمية .

وتزداد الفوارق بين البلدان النامية من حيث تخصصها الانتاجى . وفى هذا المجال تبرز بين البلدان النامية مجموعات معينة من الدول ذات تخصص انتاجى متميز ، وهى البلدان المصدرة للبترول (اعضاء الاوبيك * وعددهم ١٣ ، وبعض البلدان غير الداخلة فى هذه المنظمة) والدول الصناعية الجديدة (وهى البلدان والاقاليم ذات التوجه التصديرى

---

* تضم الاوبيك (منظمة البلدان المصدرة للبترول) التى تاسست فى عام ١٩٦٠ الدول التالية : ايران والعراق وفنزويلا والكويت والعربية السعودية وقطر واندونيسيا وليبيا والامارات العربية المتحدة والجزائر ونيجيريا والاكوادور وغابون .

الواضح للفروع الجديدة فى الصناعة التحويلية - سنغافورة وكوريا الجنوبية وتايوان وهونغ كونـــغ ، والبلدان الكبيرة ذات الانتاج الصناعى النامى بسرعة لاجل السوق الداخلية - الهند والبرازيل والمكسيك وهلمجرا) ، والبلـــدان المصدرة الاساسية للخامات المعدنية (زائير وزامبيا وغايانا وغينيـــا وبوليفيا وجامايكا وغيرها) والبلدان المتخصصـــــة بانتاج المحاصيل الزراعية التصديرية ، والبلدان ذات الحصــــة التصديرية غير الكبيرة من المنتوج الداخلى الاجمالى (الحصة التصديرية (كوتا) هى نسبة المقدار التصديرى الى المنتوج الداخلى الاجمالى ، وهى تعبر عن درجة تخصص الانتاج فـــى البلاد . وهذه الدرجة كبيرة فى البلدان الصغيرة وهى تزداد بارتفاع مستوى التطور الاقتصادى للبلد) .

وفى كل مجموعة من مجموعات الدول النامية هذه تبرز عدة بلدان هى المنتج الاساسى لمنتوج معين . وفى الجدول رقم ١ اوردنا معطيات عـــن المنتجين الاساسييـــن للخامات المعدنية ، وفـــى الجدول رقم ٢ معطيات عن المنتجيـــن الاساسيين للبضائع الزراعية .

ويشكل التخصص الانتاجى للبلدان المنفردة والبنيـــة البضاعية للتبادل الاقتصادى بينها فارقا جوهريا فى مكانتها فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى . ومزايا هذا التبادل دوما من نصيب البلدان المتخصصة فى صنـــع المنتـــوج الجاهز ، وخصوصا الصناعى المعقد تكنيكيا والذى يتطلب مجهودا علميا كبيرا . اما البلدان التى تتخصص فـــى انتاج الخامات او المصنوعات البسيطة منها فهى تحصل عادة من مشاركتها فـــى هذا التبادل على منفعة اقل ، واحيانا تتكبد خسائر مباشرة .

ولذا تسعى جميع البلـــدان الى «تزويق» صادراتها ، اى الى زيادة السلع الصناعية الجاهزة فى البنية البضاعية والى المعالجة الاكمل للخامات فى اراضيها والى تصفية التوجـــه الزراعى الخامى للانتاج والتجارة .

وقد نشأ التقسيم الدولى للعمل فى البداية بشكل تخصص البلدان فى فروع انتاجية معينة . ويتجلى هذا التخصص فـــى

تركز فروع انتاجية بعينها فى بعض البلدان وتوجه تلـــك الفروع صوب السوق الخارجية (العالمية) مع انعدام او ضعف تطور طائفة من الفروع الاخرى التـــى تستورد تلك البلدان منتجاتها من الخارج .

جدول رقم ١

البلدان النامية المنتجة الاساسية للانواع الرئيسية من الخامات المعدنية (١٩٨٢)

انواع الخامات	البلدان	الانتاج بآلاف الاطنان	النسبة المئوية الى الانتاج العام للبلدان النامية
النحاس	شيلى	١٢٤١	٣٨
	زامبيا	٥٨٤	١٨
	زائير	٥٠٣	١٦
البوكسيتات	غينيا	١٠٩٠٨	٣٨
	جامايكا	٨٣٨٠	٢٩
	البرازيل	٤١٨٦	١٥
	سورينام	٣٠٥٩	١١
فلزات المنغنيز	غابون	١٦٦٧	٣٠
	الهند	١٥٨٦	٢٩
	البرازيل	١٤٣٣	٢٦
فلزات القصدير	ماليزيا	٤٠	٣١
	اندونيسيا	٢٨	٢٢
	بوليفيا	٢٥	١٩
	تايلاند	٢٠	١٥
اليورانيوم	ناميبيا	المعلومات غير متوفرة	
	غابون	المعلومات غير متوفرة	
	النيجر	المعلومات غير متوفرة	

جدول رقم ٢

البلدان النامية المنتجة الاساسية لبعض انواع البضائع الزراعية (١٩٨٢)

انواع البضائع	البلدان	الانتاج بآلاف الاطنان	النسبة المئوية الى الانتاج العام للبلدان النامية
	الهند	٦١٢٠	٣٢
	البرازيل	٢٦٤١	١٤
القطن	الباكستان	٢٦٠٠	١٤
	تركيا	٢٣١٠	١٢
	مصر	١٨٧٥	١٠
	البرازيل	٣٥٠	٢٣
	كوت ديفوار	٣٩٥	٢٦
	غانا	١٥٥	١٠
الكاكاو	نيجيريا	١٥٠	١٠
	الكاميرون	١٠٠	٧
	الاكوادور	٦٢	٤
	ماليزيا	١٥١٠	٤٢
	اندونيسيا	٩٩٠	٣٠
الكاوتشوك	تايلاند	٥٨٥	١٦
	الهند	١٦٦	٥
	سرى لانكا	١٣٤	٤

وفى الآونة الراهنة يتسم بأهمية كبيرة متزايدة فى التقسيم الدولى للعمل التخصص داخل الفروع والذى يدرج كل بلد مشارك فى هذا التخصص فى حلقة من سلسلة انتاجية مشتركة تضم عدة بلدان لانتاج منتوج معين . ويؤدى التخصص داخل الفروع الى تكوين التعاون الانتاجى الدولى الذى يتطور بشكل التعاون بين الشركات وكذلك بشكل

التعاون داخل الشركة الواحدة ، اى فى اطار الشركات فوق القومية (وهى شركات رأسمالية خاصة تفتتح مؤسساتها فى اراضى عدة دول وليس دولة واحدة) .

ان موقع البلدان النامية الفعلى فى التقسيم الدولى الرأسمالى للعمل يحدده ليس فقط تخصصها الانتاجى والبنية البضاعية الفردية لتجارتها الخارجية ، بل وكذلك طائفة من الخصائص التى تكشف عن طابع العلاقات المتبادلة بينها وبين البلدان المتطورة فى هذا الميدان فلنتناول هذه الخصائص .

١) يجرى نشوء التخصص الانتاجى للبلدان النامية بتأثير حاجات المراكز المتطورة صناعيا للاقتصاد الرأسمالى العالمى . وفى سياق التقسيم الدولى المتعمق للعمل بين البلدان الرأسمالية المتطورة يبدو بعض المشاركين فيه بمثابة اقتصادات وطنية ذات طراز واحد متنافسة فيما بينها او بمثابة شركاء متنافسين يذودون عن مصالحهم الاقتصادية بنجاح تارة وباخفاق تارة اخرى . وخلافا لذلك تبدو البلدان الرأسمالية والبلدان النامية فى منظومة العلاقات بمثابة فاعل ومفعول . والفاعل هو الدول الغربية والشركات فوق القومية ، والمفعول هو البلدان النامية التى تحدد مكانتها فى البنية الرأسمالية العالمية ، اى فى التقسيم الدولى الرأسمالى للعمل ، بنتيجة اعمال الفاعل فى هذه المنظومة .

ويكتسب اهمية خاصة فى تكوين القطاع الانتاجى فى البلدان النامية ليس قدرتها الاقتصادية ، بل نقل قسم من انتاج الشركات فوق القومية الى اراضى تلك البلدان . وبالنتيجة تنشأ فى اراضى بلدان آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية وحدات انتاجية تنتج مصنوعات جزئية (قطعا منفردة ومصنوعات شبه جاهزة ومصنوعات جاهزة تركب من اجزاء مستوردة من بلدان اخرى وهلمجرا) .

ان المؤسسات الصناعية التى لا تتمتع بالاستقلال الانتاجى والتى انشئت فى اراضى البلدان النامية انما تدخل بالاحرى ضمن القدرة الانتاجية للدول الرأسمالية المتطورة التى وظفت شركاتها فوق القومية رساميلها فى تلك المؤسسات ،

اكثر مما تدخل ضمن القدرة الانتاجية الوطنية للبلدان النامية نفسها .

٢) يجرى توزيع منافع المشاركة فى التقسيم الدولى للعمل بين البلدان المتطورة والبلدان النامية بمنتهى التفاوت . ومع ان تقسيم العمل هو اساس التطور التقدمى ، لكنه فى ظروف معينة يمكن ان يتحول الى عامل حاسم لقلة التحرك بل وحتى للركود فى مجمل نظام العلاقات الاجتماعية . وبالنسبة للبلدان النامية غالبا ما تنطوى المشاركة فى التقسيم الدولى للعمل على هذا العنصر التقييدى بالذات .

٣) تجرى تجزئة اصطناعية للسوق العالمية الموحدة الى مناطق منفصلة . فان الآليات الانتاجية التى يكونها التقسيم الدولى للعمل بمشاركة البلدان النامية غالبا ما تتحول الى شكل لعزل هذه البلدان النامية عن المشاركة الواسعة فى التبادل الاقتصادى العالمى الشامل وربطها بشركاء اكثر تطورا على اساس غير متكافئ بدون حق تطوير العلاقات المتبادلة النفع مع شركاء آخرين .

ان هذه الخصائص وبعض الخصائص الاخرى للتقسيم الدولى للعمل الذى تشارك فيه البلدان النامية فى اطار الاقتصاد الرأسمالى العالمى تجعل ميدان التجارة العالمية مسرحاً لصراع حاد ، ومنه الصراع الايديولوجى .

ان التأكيدات بخصوص منافع المشاركة فى التقسيم الدولى للعمل وفى التجارة الخارجية بالنسبة لمختلف البلدان قد وردت فى مؤلفات الاقتصادى الانجليزى من القرن الثامن عشر آدم سميث (١٧٢٣-١٧٩٠) الذى كان يعتقد بانه اذا استطاع بلد غريب ما ان يزود بلدا آخر ببضاعة ما بثمن ارخص من تكاليف صنعها فى البلد الاخير فمن الافضل كثيرا شراء هذه البضاعة وتسديد ثمنها بالبضائع التى تنتج بتكاليف اقل . وعزز دافيد ريكاردو (١٧٧٢-١٨٢٣) دعواته الى الحرية التامة للتجارة العالمية بتأكيدات على ان كل بلد فى ظل هذه الحرية سيستخدم بالطبع رأسماله وعمله فى انتاجات تتوفر فيه لاجلها افضل الظروف وانفعها . وان نظرية ريكاردو المعروفة

باسم **تعاليم تكاليف الانتاج المقارنة** لا تزال حتى الآن منتشرة بين العديد من اقتصاديى مختلف البلدان الذين يحاولون ان يثبتوا بواسطتها نفع المشاركة فى التقسيم الدولى للعمل وفى التجارة العالمية لجميع البلدان بغض النظر عن مستوى تطورها الاقتصادى .

وفى الوقت الحاضر ايضا ينتشر على نطاق واسع الرأى القائل بان كل بلد يسعى الى التخصص فى انتاج البضائع التى تتوفر لديها مزية فى انتاجها ، وبالدرجة الاولى عوامل الانتاج المتوفرة بكثرة والرخيصة بالتالى . امـا البضائع التى يتسم انتاجها بمزايـــا لبلدان اخرى فيجب ان تستورد ولا تنتج محليا . ولذا يعتقد الاقتصادى الاميركى تشينيرى ، مثلا ، ان البلدان النامية التى تمتلك مزايا نسبية فى انتاج الخامات يمكن ان تبلغ مستوى رفيعا من الرفاه حتى بدون زيادة حصة الصناعة في المنتوج الداخلى الاجمالى . اما فى الواقع فالبلدان التى تمتلك ثروات طبيعية ضخمة وتتخصص بتصدير الخامات (زائير مثلا) لا تزال اكثر البلدان فقرا .

وانتشر بين الاقتصاديين المعاصرين الرأى القائـل بان البلدان النامية يجب ان تتخصص فى الانتاجات التى تتطلب استخدام كميات كبيرة من العمل البسيط نسبيا والتى لا تحتاج الى توظيفات كبيرة او تعتمد على مزايا اخرى متوفرة فى هذه البلدان .

٢ – التجارة العالمية

ان التجارة العالمية هى شكل خاص من التجارة تجتاز فيه البضائع حدود الدول . وبغض النظر عمن يضطلع بمهمة بائع ومشترى البضائـــع (اشخاص ام مؤسسات وشركات خاصة وتعاونية ام دوائر الدولة) تشكل البضائع التى تصل الى البلد بنتيجة الصفقات التجارية الخارجية واردات البلد ، بينما تشكل البضائع المنقولة منه صادراته . ويشكل مجمـوع صادرات وواردات كـــل بلد التداول البضاعى الخاص به فى التجارة الخارجية . ويسمى الفارق بين الصادرات والواردات فاضل

الميزان التجارى . ويغدو هذا الفاضل ايجابيا اذا كان التصدير اكثر من الاستيراد ، وسلبيا اذا كان الاستيراد اكثر من التصدير .

وتشكل التجارة الخارجية فرعا منفصلا من الاقتصاد الوطنى ، لان تسييرها يتطلب ، شبكة خاصة من المنظمات (شركات التصدير والاستيراد والبيوتات التجارية) المرتبطة بالمنظمات المماثلة فى البلدان الاخرى ، ووجود قاعدة مادية بشكل مستودعات وثلاجات وتجهيزات للشحن والتفريغ ووسائط نقل تضم اول ما تضم مختلف السفن البحرية ، لان نقل القسم الاكبر من شحنات التجارة الخارجية يتم بحرا ، ومشاركة دوائر مالية وتسليفية خاصة تقوم بالتأمين على بضائع التجارة الخارجية (شركات التأمين) وتمارس الحسابات النقدية للصفقات التجارية الخارجية والائتمان فى التجارة الخارجية (البنوك) وتحويل العملة وهلمجرا .

وبغية المشاركة الكاملة الحقوق فى التجارة العالمية يجب ان تتوفر للبلد موارد تصديرية واموال بالعملات الاجنبية لتسديد اثمان الاستيراد ، وليس ذلك وحسب ، بل ويجب ان يكون لديه منفذ حر الى كل شبكة الهياكل الارتكازية للتجارة الخارجية التى لا يمكن للبضائع ان تقطع بدونها الطريق من البائع حتى المشترى . وفى ميدان التجارة الرأسمالية العالمية نجد كل شبكة تأمينها المادى والمالى فى حوزة او تحت اشراف الرأسمال الخاص فى البلدان المتطورة صناعيا ، الامر الذى يجعل حالة الدول النامية غير ملائمة تماما . فبغية المشاركة فى التجارة العالمية تضطر هذه الدول الى اللجوء الى وساطة الشركات التجارية الكبرى التى رسخت اقدامها من زمان فى السوق العالمية وكذلك خطوط الملاحة وشركات التأمين والبنوك . وتبتلع مصاريف خدمات هؤلاء الوسطاء جزءا كبيرا من العائدات التصديرية للبلدان النامية وتشكل بالنسبة لها «استيرادا خفيا» تقع تكاليفه عبئا ثقيلا على كاهل ميزانها التجارى .

ويجرى تصريف ما بين ٧٠٪ و٩٠٪ من جميع البضائع

الخامية الزراعية والمعدنية التى تصدرها البلدان النامية فى السوق العالمية من خلال شبكة تجارية عائدة الى عدد قليل من اكبر الشركات التى تهيمن على ميدان تجارة هذه البضائع على نطاق العالم الرأسمالى بأسره . وهذه الشركات الكبرى قادرة على ضبط التداول التجارى ، فتؤثر بذلك على الامكانيات التصديرية لدى البلدان النامية وعلى مستوى الاسعار وعلى الاتجاه الجغرافى لمسيلات البضائع .

وتمثل السوق العالمية ميدانا لصراع المزاحمة الشديد بين منتجى البضائع المتماثلة فى مختلف البلدان . وتشتد حدة هذه المزاحمة مع تطور الانتاج العالمى ، لانه تجرى فى سياق هذا التطور دوما تبدلات فى التقسيم الدولى القائم للعمل ، وهى تفصل التخصص الانتاجى للبلدان اكثر فاكثر عن خصائصها المناخية والطبيعية وتجعل هذا التخصص شاملا . ولذا يزداد عدد البلدان التى تنتج منتوجا متماثلا ، وبالدرجة الاولى المنتوج الصناعى ، ويظهر فى السوق العالمية مزاحمون جدد يهددون مصالح الباعة التقليديين الذين رسخوا مواقعهم من زمان .

وطوال قرن كامل كانت فيه بريطانيا تلعب دور «ورشة العالم» لم تواجه البضائع الصناعية الانجليزية الملازمة لذلك الزمان (الانسجة ، وخصوصا القطنية والمصنوعات المعدنية والمكائن من الجيل الاول ، بما فيها مختلف انواع المحركات البخارية) اية مزاحمة فى الواقع فى السوق العالمية . ومع انتشار التصنيع فى البلدان الاخرى اخذ منتجون جدد يصنعون هذه البضائع ويبيعونها فى السوق العالمية . ويصعب اليوم ان نجد بلدا تنعدم فيه صناعة النسيج فلا يبيع فى السوق العالمية اقمشة او مصنوعات منها .

وفى ظل الثورة العلمية التكنيكية يتقن عدد متزايد من البلدان ، ومنها بعض البلدان النامية ، انتاج المصنوعات المعقدة تكنيكيا والتى تحتاج الى جهد علمى كبير ، بما فى ذلك الاجهزة الالكترونية المنزلية والانتاجية (وحتى العسكرية) ابتداء من اجهزة التلفزيون الملون وحتى الروبوتات الصناعية .

وهذا النوع من الانتاج غير مرتبط اطلاقا بالخصائص المناخية الطبيعية للبلدان ، فهو يمكن ان ينظم على حد سواء فى بلد قارى كبير او فى جزيرة صغيرة .

وبازدياد حركية التقسيم الدولى للعمل يزداد بشدة عدم الاستقرار فى العلاقات التجارية الدولية . فان صراع المزاحمة المشتد يتخذ اشكال تشبه عمليات الدول المتعادية المتحاربة ، ولذا تطلق على اشد الصدامات فى اسواق البضائع تسميات مجازية من قبيل «حرب الانسجة» و«حرب السيارات» و«حرب الكومبيوترات» .

وفى هذه الظروف يزداد اكثر دور السياسة التجارية التى كانت تطبقها الحكومات الوطنية بهذا الشكل او ذاك على امتداد تاريخ التجارة العالمية .

ان المؤسسة الرئيسيـــة التى تطبق السياسة التجارية الخارجية الوطنية هى الكمارك الموجودة فى جميع البلدان . فكل بضاعة تستورد الى البلد او تصدر منه لا بد وان تمر بالكمارك التى تسجل مسيلات بضائع التجارة الخارجية وتراقب التقيد بالقواعد الصادرة عن الدول للسماح بدخول او خروج البضائع وتجبى الرسوم الكمركية . ان الرسوم الكمركية هى ضريبـــة نقدية تجبيهـــا الدولة من المواطنين والدوائر والمؤسسات التجارية الذين يستوردون البضائـــع (رسوم الاستيراد) او يصدرونهـــا (رسوم التصدير) . وفى اغلب الحالات يحدد مبلغ الرسوم الكمركية بشكل نسبة معينة من قيمة (ثمن) البضاعة . ان نقل البضاعة سرا عبر حدود الدولة بتحاشى الكمارك يسمى التهريب ويعتبر جريمة جنائية فاحشة .

وتطبق الدول عادة سياسة تجارية خارجية مرنة ومتمايزة تقع بين نقطتين قطبيتين احداهمـــا حرية التجارة والاخرى الحمائية .

وفى ظل حرية التجارة التامة يقتصر واجب الكمارك على تسجيل مسيلات التجارة الخارجية ولا تجبى اية رسوم ولا تمنع استيراد او تصدير اية بضاعة . ولا يطبق اى بلد عادة مثل سياسة الحمائية التامة هذه .

ويمكن ان تتخذ الحمائية مختلف الاشكال ابتداء من المنع التام لاستيراد او تصدير بضائع معينة وحتى فرض قيود كمية على الاستيراد او التصدير وفرض مختلف الرسوم ، من الخفيفة نسبيا وحتى المانعة فى الواقـــع ، حيث يجعل حجم الرسوم استيراد او تصدير البضاعة دون معنى . وتدل تسمية هذه السياسة على ان هدفها الرئيسى هو حماية الانتاج الوطنى من مزاحمة منتجى البضائع المماثلة الاجانب . والاهداف الاخرى لسياسة الحمائية هى التأثير الموجه لتغيير بنية الانتاج فى البلاد وتقييد او تغيير معايير الاستهلاك لدى السكان او لدى جماعات منهم وضبط حالة العملة والمالية فى البلاد وامداد ميزانية الدولة باموال اضافية وغيرها .

وعندما تطبق حكومة البلد هذه السياسة التجارية الخارجية الملموسة او تلك انما تمس بالدرجة الاولى وبشكل جوهرى مصالح سكانها ومختلف الطبقات والفئات الاجتماعية . ولذا فان الخلافات الحادة فى مسائل السياسة التجارية الخارجية ، مثلا ، بين المدافعين عن مبادئ حريـــة التجارة وانصار سياسة الحمائية فى بعض البلدان قد غدت فى بعض مراحل تاريخ تطورهـــا الاقتصادى مركـــز الصدارة فى الصراع السياسى الداخلى واتخذت اشكالا حادة للغاية .

ان تعقد تحديد السياسة التجارية الخارجية الامثل بالنسبة لكل فترة ملموسة نابع من كون نتائجها ليست ذات احادى المعانى ابدا . فهى متباينة بالنسبة لمختلف طبقات وفئات المجتمع داخل البلد ، بل ولكل فرد . فان استيـــراد المواد الاستهلاكية (المواد الغذائية مثلا) بدون رسوم كمركيـــة يستجيب من جهة لمصالح السكان لانه يؤدى الى هبوط اسعار السلع الاستهلاكية . ومن جهة اخرى ينسف الانتاج المماثل داخل البلد ويتعارض بالتالى مع مصالح السكان الذين يفقدون عملهـــم ويعانون من انخفاض المداخيل . وبنفس الكيفيـــة تستجيب سياسة الحمائية لمصالح الصناعيين لانها تحميهم من المزاحة الاجنبية ، وتنطوى على خطر الركود الاقتصادى وتباطؤ التقدم التكنيكى .

وتسيئ بعض البلدان استخدام سياسة الحمائية حيث تتخذها درعا تستر به صناعتها التى تمارس التوسع التصديرى الى البلدان الاخرى وتنسف الانتاج الصناعى الوطنى فى تلك البلدان . ويطلق على هذه السياسة التجارية الخارجية نعت الحمائية العدوانية للتجارة .

وتمس كل دولة ، بسياستها التجارية الخارجية ، مصالح البلدان الاخرى ايضا . وبالاضافة الى الوسائل الكمركية توجد فى ترسانة سياسة التجارة الخارجية طائفة كبيرة من الوسائل الاخرى التى تضم مختلف انواع التقييد والمنع والحظر التى غالبا ما تستخدم ضد بلدان معينة تتعرض لهذا السبب الى التمييز . ودأبت الدول الغربية فى استخدام مختلف انواع التقييد والتمييز فى التجـارة الخارجية لبلوغ اهدافهـا الاستراتيجية والسياسيـة والعسكرية كوسيلة للتدخل فى الشؤون الداخلية للبلدان الاخرى وكطريقة للتنكيل بالدول التى تتمسك فى شؤونهـا الداخلية وفى سياستها الخارجية بتوجهات تتعارض مع الخط الاستراتيجى للدول الغربية فى السياسة العالمية والاقتصاد العالمى .

ان النظام الكمركى المعاصر المطبق فى الدول الغربية لا يستجيب لمصالح البلدان الناميـة التى تتاجر معها ويعيق تحديث بنية الانتاج فيها ويحول دون تغيير مكانها فى التقسيم الدولى للعمل . ففى هذا النظام تزداد الرسوم عادة بازدياد درجة معالجة المصنوع . فان اغلبية الخامات لا تفرض عليها رسوم عموما او يفرض عليهـا الحد الادنى من الرسوم . وتفرض على الخامات بعد معالجتها الاولية رسوم اعلى ، اما المصنوعات الجاهزة فيفرض عليها الحد الاقصى من الرسوم . وبالنتيجة لا تجد البلدان النامية احيانـا منفعة فى تصدير المصنوعات الجاهزة ، فالقيود الكمركية تفرض عليها الابقاء على البنية التقليديـة للتصدير التى يتكون اساسهـا من الخامـات . فان سبائك النحاس مثلا تستورد بدون رسوم عموما . اما الاسلاك النحاسية فتفرض عليها رسوم بنسبة ٥٪ من قيمتها . وعندما تبلغ قيمة النحاس ١٠٠٠ دولار للطن

الواحد وقيمة الاسلاك النحاسية ١٢٠٠ دولار للطن يعنى ذلك فى الواقع ان الرسوم تبتلع ٣٠٪ من القيمة المضافة فى سياق تحويل النحاس الى اسلاك (٦٠ دولارا من ٢٠٠) ، اى ان تصديره يسفر عن خسارة ، لان الربح المستلم فى سياق تحويل النحاس الى اسلاك لا يصل اطلاقا الى ٣٠٪ من القيمة الاضافية . وبالنسبة للزيوت النباتية تعادل الرسوم الاسمية ١١٪ من القيمة وهى تعنى فى الواقع ١٣٠٪ من مجموع القيمة الاضافية .

وفى الآونة الاخيرة اثناء انخفاض الرسوم الكمركية غالبا ما تلجأ الدول الى التقييدات غير الرسومية للتجارة الخارجية ، ومنها تعقيد الاجراءات الكمركية والادارية لمرور البضائع التصديرية واستخدام معايير لا تستطيع ان تلبيها البضائع المنتجة فى البلدان النامية واستحداث قواعد خاصة للتغليف والتأشير وابداء مطالب متشددة وغير مبررة دائما من وجهة النظر الايكولوجية الصرف وفرض حجر صحى لا موجب له وهلمجرا .

ان السياسة التجارية للبلدان الصناعية المتطورة موجهة الى تثبيت المزايا التى تتمتع بها فى السوق العالمية بحكم الملابسات التاريخية . وتوضع هذه السياسة انطلاقا من المصالح الانانية للاوساط الحاكمة فى هذه البلدان ، ومن عواقبها تشويش التجارة العالمية ووضع عراقيل مفتعلة امام تبادل البضائع بين مختلف البلدان .

٣ – الاسعار فى التجارة العالمية

ان لمستوى اسعار البضائع الواردة الى التداول فى السوق العالمية اهمية بالغة بالنسبة للوضع الاقتصادى وظروف التطور الاقتصادى فى جميع البلدان . وعلى تناسب اسعار البضائع المستوردة والمصدرة وعلى حركة هذه الاسعار يتوقف لدرجة كبيرة دور التجارة الخارجية التى يمكن ان تكون فى بعض الحالات عاملا هاما يحفز التطور الاقتصادى والتقدم

التكنيكى وتراكم الثروة الاجتماعية ، وفى حالات اخرى يمكن ان تؤدى الى افلاس البلد وتغدو وسيلة للاستغلال الدولى المشدد وتفعل كمضخة تضخ الثروة الاجتماعية الى الخارج .

ان اسعار البضائع التى يجرى تصريفهـــا فى السوق العالمية تتأثر بعوامل كثيرة وهى تتعرض كثيرا للتقلبات الشديدة على امتداد الزمن .

وتصل الى السوق العالمية بضائع متماثلة مما ينتج فى بلدان مختلفة فى ظروف اقتصادية متباينة جدا ، لكنه ينشأ لهـــا سعر مشترك واحد فى هذه الفترة الزمنيـــة او تلك . واساس هذا السعر هو القيمة الاممية التى تضبطها ظروف الانتاج فى البلدان التى يجرى فيها صنع الكميات الاساسية الغالبة من البضائع الواردة الى التجارة العالميـــة . وتحصل البلدان التى تمتلك افضل الظروف الانتاجيـــة من بيـــع بضائعها على منافع اضافية فى حين ان البلدان ذات الظروف الانتاجية الاسوأ تتحمل خسائر معينة فى سياق التبادل . وفى الآونة الاخيرة تتكبد الزراعة فى العديد من البلدان النامية ضررا كبيرا بسبب ذلك . فهى مضطرة الى التنافس مع الزراعة العالية المردود فى البلدان الغربية التى يصل منها الى السوق العالمية القسم الاساسى من الحبوب التى تباع فيها . فالقمح الذى يزرع باستخدام الطرائق الهندسيـــة الزراعية العالية المردود فى اوربا الغربية واميركا الشمالية يصل الى العديد من البلدان النامية التى يتقلص انتاجها الخاص للحبوب والمواد الغذائية الاخرى تحت ضغط الاستيراد الارخص .

ان الاسعار المستندة الى القيمة الاممية ترتفع او تنخفض بتأثير التناسب الجارى بين الطلب على بضاعة ما وعرضه .

ولما كانت البلدان النامية تضطلع فى السوق العالمية على الاغلب بدور مصدرى الخامات فان عائدات تصديرهـــا تتوقف لدرجة كبيرة على حركة الطلب على الخامات من جانب الدول المتطورة صناعيا . وعلى امتداد العقود الاخيرة حدث لامد غير طويل احيانا ازدياد الطلب على الخامات ، وارتفعت اسعار الخامات بعض الشىء ، لكن السائد هو الاتجاه الذى غدا

ثابتا جدا فى الآونة الاخيرة نحو التقلص النسبى للطلب على الخامات الزراعية والمعدنية والوقود التى تصدرها البلدان النامية . وتحدد هذا الاتجاه عوامل مختلفة . وبالدرجة الاولى تجعل التكنولوجيا الجديدة العملية الانتاجية اقل استهلاكا للطاقة وتتطلب كمية اقل من الخامات للوحدة الواحدة من المنتوج . ثم ان المواد الاصطناعية تصنع وتنتشر على نطاق واسع فى سياق الثورة العلمية التكنيكية ، ومن تلك المواد المنتجات البتروكيمياوية والبضائع التركيبية التى تحل محل المواد الطبيعية التقليدية التى تنتجها البلدان النامية . واخيرا يمارس التباطؤ العام لمعدل وتائر النمو الاقتصادى فى العالم الغربى وتكاثر ازمات ركود الانتاج تأثيرا سلبيا ايضا على حاجات الاقتصاد الى المواد الخام .

وفى الوقت ذاته تزداد الامكانيات الانتاجية للبلدان النامية فى صنع المنتوج الخام . وبالتالى فان الهوة بين العرض والطلب تزداد فى اتجاه حتمى صوب انخفاض اسعار الخامات .

ويثير صعوبات اقتصادية بالنسبة للبلدان النامية ليس هذا الاتجاه وحده ، بل وكذلك التذبذب الشديد فى اسعار الخامات . فعندما ترتفع اسعار الخامات كثيرا ينشأ وهم بالرفاه للبلدان المصدرة لتلك الخامات . لكن هذا الوهم سرعان ما يتبدد ، وذلك لان المداخيل المرتفعة القصيرة الامد من تصدير الخامات باسعار اعلى لا تتجمع فى هذه البلدان ولا تبنى اساسا متينا للتطور الاقتصادى الطويل الامد . وكل ما تفعله هو ايجاد المزيد من تشويش الاقتصاد ، لانها تولد خللا جديدا فى النسب وتخلق نمطا للحياة فى المجتمع لا يمكن ان يستمر بعد الهبوط الحتمى للاسعار واختفاء حالة السوق الجيدة بالنسبة للخامات .

ان الاتجاهات غير الملائمة لتطور البلدان النامية فى اسعار السوق العالمية تشتد اكثر بفعل الشركات الخاصة العملاقة التى تحتكر تجارة انواع معينة من البضائع وتؤثر تأثيرا كبيرا على اسعارها . فهى ترفع بصورة مفتعلة اسعار البضائع التى تستوردها البلدان النامية وتخفض اسعار

البضائع التى تصدرها هذه البلدان . وبالنتيجة يغدو التبادل البضاعى بين البلدان المتطورة والنامية فى السوق الرأسمالية العالمية غير متكافئ ، مما يعنى ان البلدان النامية تعطى فى هذا التبادل قيما مادية فعلية اكثر مما تحصل مقابلها من البلدان المتطورة صناعيا . فالفقراء يغدون اكثر فقرا ، ويزداد الاغنياء غنى .

ان الفوارق فى اسعار البضائع المستوردة والمصدرة من البلدان النامية مسجلة فى الاحصائيات الدولية بشكل مؤشر «شروط التجارة» . وخلال فترة زمنية طويلة من ١٩٥٠ حتى ١٩٨٤ انخفضت الاسعار الفعلية للمعادن والخامات المعدنية بالمتوسط بـ٠,٠٩٪ سنويا ، وفى الفترة ١٩٧٠-١٩٧٩ انخفضت بـ٤,٠٦٪ . اما اسعار البضائع الزراعية فان متوسط وتيرة انخفاضها قد بلغ خلال الـ٣٥ عاما المذكورة اعلاه ١,٠٣٪ سنويا . اما اسعار البضائع الصناعية المستوردة من الغرب الى البلدان النامية فقد كانت ترتفع بانتظام .

ويحصل بالنتيجة انه اذا كان ثمن بيع ٢٤ طنا من السكر فى عام ١٩٥٩ يكفى لشراء جرار واحد بقدرة ٦٠ حصانا بخاريا ، ففى عام ١٩٨٢ يحتاج شراء مثل هذا الجرار الى بيع ١١٥ طنا من السكر ، وفى ١٩٨٧ ١٣٣ طنا . وفى عام ١٩٥٩ كان ثمن بيع ٦ اطنان من الياف الجوت يكفى لشراء شاحنة واحدة ، وفى عام ١٩٨٢ يحتاج شراء هذه الشاحنة الى بيع ٢٦ طنا من الجوت ، وفى عام ١٩٨٧ ٥٤ طنا .

وتتميز السوق العالمية بتعدد الاسعار ، اى بوجود طائفة من الاسعار المختلفة لبضاعة بعينها ، مما يهيئ امكانية المناورة للشركات الكبرى بغية الحصول على ارباح اضافية على حساب البلدان النامية . فكل بضاعة تنتجها البلدان النامية وتباع فى السوق الرأسمالية العالمية تتخذ بالتعاقب اسعارا مختلفة . فبأوطأ الاسعار المفصولة نهائيا عن السعر التصديرى يجرى شراء المحاصيل التصديرية من صغار المنتجين والفلاحين . وباسعار اخرى ، اعلى ، يجرى التصدير الذى تؤخذ عائداته بنظر الاعتبار فى ميزان المدفوعات فى البلاد .

وتشغل مكانة خاصة اسعار التداول فى البورصات التجارية والتى يلعب عنصر المضاربة دورا هاما فى تكوينها . واخيرا هناك سعر المفرق الذى يشترى به المستهلك البضاعة المستوردة ، وهو اعلى بكثير من السعر الذى يستلمه منتجها فى البلد النامى . فالمنتج المباشر للقطن ، مثلا ، يستلم ٦,٤٪ فقط من سعر المفرق النهائى الذى يباع به المصنوع الجاهز من الاقمشة القطنية فى البلدان المتطورة .

وانتشرت على نطاق واسع ممارسات تحديد سعر مزدوج لبضاعة بعينها من صادرات البلدان المتطورة - سعر اوطأ لدى ارسالها الى البلدان المتطورة الاخرى ، وسعر اعلى لدى بيعها فى البلدان النامية .

وفى الآونة الاخيرة يتعرض اقتصاد البلدان النامية الى اكبر ضرر تلحقه به الشركات فوق القومية الكبرى من خلال ما يسمى بالاسعار التحويلية فى عملية التبادل البضاعى بين المؤسسات الانتاجية العائدة لها والواقعة فى مختلف البلدان . وتوضع الاسعار التحويلية على المنتوج الذى يباع داخل الجهاز الانتاجى العام للشركة فوق القومية . وهى اسعار مصطنعة للحسابات لا تمت باية صلة الى القيمة الفعلية للبضاعة ولا الى اسعار السوق العالمية . فان فرع الشركة فوق القومية المتواجد فى اراضى احد البلدان النامية يبيع منتوجه الى المؤسسة المركزية فى احد البلدان المتطورة باسعار تحويلية مخفضة ، ويشترى الاجهزة والمواد الانتاجية من المؤسسة المركزية باسعار تحويلية مرتفعة . وبالنتيجة يتحمل هذا الفرع خسارة من الناحية الرسمية ، لان الربح الذى ينتجه فعليا يحول من خلال جهاز الاسعار التحويلية الى المؤسسة المركزية . بديهى ان الاسعار التحويلية لا تستخدم خارج اطار الشركة فوق القومية المعنية . اما التجارة العالمية الحديثة فتغدو اكثر فاكثر تجارة داخلية للشركات فوق القومية .

ونظرا لاهمية تكوين الاسعار العادلة للبضائع التى تصدرها البلدان النامية شكلت البلدان الاساسية المصدرة

للخامات روابط تجارية للتأثير على عملية تكوين الاسعار .
واعتبارا من اواسط السبعينات كان اكبر قدر من النجاح حليف منظمة البلدان المصدرة للبترول (اوبيك) . فقد سيطرت الاوبيك على جهاز تكوين اسعار البترول واستمرت حوالى ٨ اعوام فى تحقيق زيادة منتظمة فى تلك الاسعار حتى وصلت بها فى مطلع عام ١٩٨٢ الى مستوى يقرب من ٤٠ دولارا للبرميل الواحد مقابل اقل من دولارين للبرميل فى بداية ١٩٧٣ ، اى ان الزيادة بلغت عشرين مرة تقريبا . الا ان اسعار البترول العالمية بعد عام ١٩٨٢ ، خلافا لجهود الاوبيك ، اخذت تنخفض بشدة حتى هبطت فى مطلع عام ١٩٨٦ الى ١٠-١٢ دولارا للبرميل .

ولم تكن الروابط والمنظمات التجارية الاخرى قادرة على التأثير بشكل يذكر على اسعار البضائع الخام .

٤ - الاتجاهات الاساسية للتداول البضاعى

يحتفظ التداول البضاعى للتجارة العالمية باتجاه طويل الامد صوب الازدياد بوتائر اعلى من وتائر ازدياد الانتاج العالمى . وهذا يعنى ان قسما كبيرا متزايدا من المنتوج فى العالم يباع خارج حدود البلدان التى تنتجه وان التقسيم الدولى للعمل لا يزال يتعمق وان التجارة الخارجية بالنسبة لكل بلد تلعب دورا مسؤولا متزايدا فى التطور الاقتصادى .

وخلال الفترة ١٩٦١-١٩٨٠ ازداد المنتوج الوطنى الاجمالى فى اطار الاقتصاد الرأسمالى العالمى بوتيرة سنوية معدلها ٤,٥٪ ، وازداد الانتاج الصناعى بـ٥,٥٪ ، بينما ازداد حجم التجارة الخارجية بـ٦,٨٪ .

وازدادت نسبة التداول التجارى الخارجى الى المنتوج الوطنى الاجمالى فى البلدان الاساسية المتطورة صناعيا فى الغرب خلال هذه العشرين عاما كالآتى : الولايات المتحدة الاميركية من ٥,٦ الى ١٦,٤٪ ، اليابان من ١٩,٩٪ الى ٢٥,٩٪ ، فرنسا من ٢١,٨٪ الى ٣٧,٦٪ ، المانيا الاتحادية

من ٢٩,٩٪ الى ٤٦٪ ، بريطانيا من ٣٦٪ الى ٥٠,٨٪ .

الا ان حركة التداول البضاعى العالمى تتميز بعدم الاستقرار ، فهى لا تزداد من عام لآخر بصورة متوازنة ، بل تواجه تذبذبا شديدا . فاذا اخذنا ، مثلا ، بداية الثمانينات وحدها نجد ان حركة التصدير العالمى قد واجهت التبدلات التالية فى غضون كل سنة : ١٩٨١ زيادة ٠,٠٤٪ ، اى عدم وجود اى نمو او زيادة ، ١٩٨٢ تقلص ٣,٠٧٪ ، ١٩٨٣ زيادة ٢,٦١٪ ، ١٩٨٤ زيادة ٨,٥٥٪ (١) .

وبعبارة اخرى يلاحظ فى حركة التجارة العالمية تذبذب اشد مما فى حركة الانتاج العالمى . وبالتالى فان تأثير التجارة العالمية على الانتاج متناقض جدا . فهى اذ تشجعه فى فترات معينة تغدو فى فترات اخرى عاملا يقيد نموه .

وبالنسبة لبعض البلدان يتجلى هذا الدور المتناقض للتجارة العالمية بقوة اكبر . فان متوسط التذبذب فى حجم التجارة العالمية ينطوى على تذبذب اكبر بكثير فى حركة التداول البضاعى لبلدان معينة . فالتجارة الخارجية فى بعض البلدان يمكن ان تتقلص حتى فى السنوات التى يلاحظ فيها نمو هذه التجارة فى العالم ككل ، او انها تزداد فى تلك البلدان فى فترات الركود التجارى العالمى . الا ان الاهم بالنسبة للوضع الاقتصادى فى بعض البلدان هو التحرك المتفاوت فى صادراتها ووارداتها التى يتكون من مجموعها التداول التجارى الخارجى .

وفى التجارة العالمية ينبغى ان يتوافق مجموع مبلغ الصادرات فى الواقع مع مجموع مبلغ الواردات ، لان صادرات احد البلدان هى فى الوقت ذاته واردات البلد الذى تصل اليه تلك الصادرات . والفرق بين المبالغ الاجمالية لهذين العنصرين المكونين للتجارة العالمية يتوقف على ان اسعار استيراد بضاعة معينة يجب ان تكون بالطبع اعلى من اسعار التصدير : فبالاضافة الى اسعار التصدير تضم تلك الاسعار تكاليف النقل (التأجير) ونفقات التأمين على البضاعة (مكافأة التأمين) . ولذا فان التصدير يقدر باسعار

ف . و . ب (free on board) ، بينما يقدر الاستيراد باسعار سى . ى . ف . (cost, insurance, freight) .

ويمكن ان يكون الفرق بين مبلـــغ التصدير ومبلـــغ الاستيراد فى كل بلد كبيرا جدا . وان زيادة الاستيراد على التصدير لامد طويل جدا ، (العجز التجارى) تترك اثرا بالغ السوء فى وضعه الاقتصادى العـــام وفى تطوره الاقتصادى كله . وليست معصومة من ذلك حتى اكثر البلدان تطورا من بين البلدان الغنية . ففى اواسط الثمانينات ، مثلا ، وقعت الولايات المتحدة الاميركية فى وضع تجارى خارجى غير ملائم . فان العجز التجارى عندهـــا فى عام ١٩٨٦ بلغ ١٥٦ مليار دولار . اما البلدان الناميـــة فان توازن التداول التجـــارى الخارجى بالنسبة لها اصعب مهمة دوما ، بل ومهمة عويصة غير قابلة للحل فى اغلب الحالات . ولم يكن هناك ميزان تجارى ايجابى لفترة معينة من الوقت الا عند البلدان المصدرة للبترول وبعض البلدان النامية الاخرى التى وجدت نفسها فى موقف ملائم للغاية فى السوق العالمية .

وخلال العقود الاخيرة كان نمـــو صادرات اليابان هو الاسرع . وبالتـــالى ازدادت بسرعة حصة هذا البلد فـــى الصادرات العالمية . فان رجال الاعمال اليابانيين عندمـــا وسعوا تصدير بضائعهم الى الخارج لم يزيدوا الاستيراد من البلدان الاخرى بنفس الاحجام ، وبالنتيجة تجمع لدى اليابان من عام لآخر فائض فى الميزان التجارى شكل اساسا لتراكم اموال نقدية طائلة فى هذا البلد ، وكانت الامكانيات لتوظيفها بشكل مربح فى داخـــل البلد محدودة . واتجه التوســـع الاقتصادى اليابانى صوب البلدان المتطورة الاخرى فى العالم الرأسمالى وصوب الدول النامية على حد سواء .

ان وضع البلدان النامية فى التجارة العالمية ليس متعادلا ولا متماثلا . فاذا اخذنا احصائيات التجارة العالمية لفترة زمنية طويلة نجدها تشير الى بعض الزيادة فى حصة البلدان النامية فى هذه التجارة : من ٢٤٪ فى عام ١٩٦٠ الى ٢٨٪ فى عام ١٩٨٣ . الا ان هذا الاتجاه العام ينطوى ، اولا ، على انخفاض

شديد فى حصتها فى فترات معينـــة (ففى عام ١٩٧٠ كانت مثلا اوطأ مما فى عام ١٩٦٠ - اقل من ٢٠٪ . وتقلصت هذه الحصة بعد عام ١٩٨١ ايضا) وثانيا - ينطوى على فارق كبير جدا فى مكانة بعض البلدان .

ومن الاتجاهات الهامة فى التداول البضاعى العالمى كذلك ازدياد حصة التداول التجارى الخارجى المتبادل بين البلدان الرأسمالية المتطورة والبلدان النامية والبلدان الاشتراكية ، وخصوصا بين البلدان المنضمـــة الى الكتل الاقتصاديـــة التكاملية .

وبالنسبة للبلدان النامية ينطوى هذا الاتجاه على المزيد من التعقيدات الاقتصادية . فهى مضطرة الى مراعاة احتمال انخفاض اهميتهـــا كشركاء تجاريين للبلدان الرأسماليـــة المتطورة . وفى الوقت ذاته يكتسب الاعتماد التجارى الخارجى المتبادل بين البلدان المتطورة والنامية المزيد من سمات عدم التعادل . ففى بداية الثمانينات مثلا انفقت البلدان الرأسمالية المتطورة على استيراد المحاصيل الزراعية من البلدان النامية اقل من ٤٪ من مدفوعاتها الاستيرادية ، فى حين ان تصدير هذه المحاصيل قدم للبلدان النامية ٩٠٪ من مجموع العائدات بالعملة الاجنبية . طبيعى ان اعتمـــاد الشركاء الفعلى الذين يعتبرون متساوين فى الحقوق على العلاقات التجارية المتبادلة لن يكن متماثلا اطلاقا فى مثل هذا التناسب . وحتى التذبذب الجوهرى فى اسعار واحجام تجارة هذه البضائع لا يستطيع ان يؤثر بشكل جدى يذكر على اقتصاد البلدان المتطورة او على مستوى استهلاك سكانهـــا ، فى حين ان هذا التذبذب بالنسبة للبلدان النامية المصدرة لهذا المنتوج يحدد بالكامل فى الواقع مكانتها الاقتصادية ويؤثر تأثيرا جديا على مستوى حياة السكان .

ولئن كانت البلدان المتطورة الاخرى تلعب الدور الرئيسى فى التجارة الخارجية للدول المتطورة ، فبالنسبـة للبلدان النامية تظل الدول الرأسمالية المتطورة هى الزبائن التجاريون الاساسيون لها - اكثر من ٧٠٪ من صادراتها ، ووصول كل

البضائع المستوردة الاساسية . ولذا فان اقتصاد البلدان النامية يغدو عرضة للاصابة الى اقصى حد . وهو يتأثر كثيرا بالاجراءات التى تتخذها الدول المتطورة فى سياستها التجارية الخارجية وبأى تذبذب فى اسعار المنتوجات التى تستوردها او تصدرها تلك البلدان .

ان ازدياد التجارة المتبادلة بين البلدان النامية لا يمكن ان يعوض عن علاقاتها التجارية مع الدول المتطورة ، لان اوربا الغربية واميركا الشمالية واليابان بالذات لا تزال هى المستهلكة الرئيسية للمنتوج التصديرى الذى تنتجه البلدان النامية ، ولان هذه البلدان الاخيرة لا تمتلك امكانيات لتزويد بعضها البعض بوسائل الانتاج الحديثة الضرورية لها والتى لا تزال الدول المتطورة صناعيا وحدها تمثل حتى الآن مصدر الحصول عليها .

ان عدم تكافؤ البلدان النامية فى الحقوق فى التجارة العالمية تحدده بقدر كبير الاتجاهات الاساسية فى البنية البضاعية لهذه التجارة .

فالتجارة العالمية تغدو اكثر فاكثر تجارة للبضائع الصناعية ، وتتقلص حصة المحاصيل الزراعية والخامات الصناعية فيها . والمنتوج الصناعى هو فى الغالب من اختصاص البلدان المتطورة . وتزداد فى صادرات هذه البلدان حصة المكائن والتجهيزات والمنتجات الحديثة التى تتطلب جهدا علميا كبيرا ، وتتقلص حصة البضائع الصناعية القديمة مثل الاقمشة والالبسة .

وشغلت مكانا ملحوظا فى التجارة العالمية الاسلحة ، وخصوصا الانواع العصرية من الاسلحة والذخيرة . وتمارس البلدان الغربية تجارة السلاح فيما بينها ، ويزداد بسرعة خصوصا بيع السلاح الى البلدان النامية . ان هذا النوع من التجارة الذى يعود بارباح فاحشة على ممارسيه انما يلحق اضرارا لا تعوض اطلاقا بالبلدان المشترية ، ومنها جميع البلدان النامية فى الواقع (راجع الفصل الحادى عشر) .

وتوجد فوارق جدية بين التصدير والاستيراد من حيث

البنية البضاعيـــة . ففى الصادرات عادة تبرز عدة بضائع اساسية يتخصص بها البلد المعنى . وفى بعض الحالات يقتصر هذا التخصص على بضاعة واحدة تشكـل القسم الاساسى من الصادرات كلها . ان هذا التخصص الاحادى (ينحصر ٩٣٪ من صادرات اوغندا فى بضاعة واحدة هى البن ، وتشكل هذه البضاعة ٩٨٪ من صادرات بوروندى ، كما يشكـــل القطن ٦٣٪ من صادرات جمهورية تشاد) انما يجعل التجارة الخارجية بل وكذلك اقتصاد البلدان المعنية فى تبعية كاملة للاتجاهات الناشئة فى السوق الرأسمالية العالمية والتى لا تسيطر عليها تلك البلدان .

وفى الوقت ذاته لا يمكن تقييد الاستيراد بقائمة بضاعية ضيقة كهذه . فهو يضم بضائع متنوعة كثيرة ابتداء من وسائل الانتاج ، بما فيها التكنولوجيا العصرية المعقدة ، وانتهـــاء بالاغذية والخامات . ولذا تتطلب مصالح التنمية الاقتصادية فى الدول الفتية تنويع صادراتها وتخليصهـــا من الاعتماد المفرط على بضاعة او عدة بضائع ذات آفاق محدودة لزيادة تصديرها ، وتوسيع انتـــاج المصنوعات الجديدة لاجـــل التصدير .

وبسبب الدرجة الرفيعـــة جدا لتوقف اقتصاد البلدان النامية على التجارة الخارجية وتبدلات حالة السوق العالميـــة التى يصعب التكهن بهـــــا ولا تسيطر عليها تلك البلدان تستدعى الضرورة اتخاذ اجراءات خاصة لحمايتها من فوضى السوق ومن افعال الشركات الغربية المهيمنـــة على السوق العالمية ، وهى افعال تتعارض مصالح تلك البلدان . ولا يمكن ان تتخذ تلك الاجراءات الا الدولة الوطنية بشكل رقابة على التجارة الخارجية فى بلادها (فى بعض الحالات تفرض رقابة الدولة على التجارة ببعض انواع البضائع) وبشكل مشاركة منظمات الدولة فى الاتفاقيات التجارية الدولية التى تجسد المصالح الوطنية لبلدانها .

ومن الميادين الخاصة للتجارة الخارجية للبلدان النامية علاقاتها مع الدول الاشتراكية . الا ان هذا الميدان لا يزال

ضيقا جدا ، حيث يرسل الى البلدان الاشتراكية ما لا يزيد عن ٥٪ من مجموع صادرات البلدان النامية ، ويصل من البلدان الاشتراكية حوالى ٧٪ من استيرادها . صحيح ان هذا الميدان من ميادين التجارة العالمية يشغل المرتبة الاولى من حيث وتائر النمو .

ان نمو التجارة العالمية يعكس عملية شيوع الاممية فى الانتاج الحديث ، وهى العملية الملازمة للاقتصاد العالمى فى عصر الثورة العلمية التكنيكية وازدياد ترابط البلدان والشعوب المشاركة بهمة ونشاط فى الاقتصاد العالمى الذى يشكل جهازا اقتصاديا متكاملا ومتناقضا داخليا . ويتناول الفصل التالى ترابط الاقتصاد العالمي وخصائص مكانة البلدان الغنية والفقيرة فيه .

اسئلة للمراجعة

- ما هو التقسيم الدولى للعمل ؟
- ما هى الاتجاهات الحديثة الاساسية فى التقسيم الدولى للعمل ؟
- ما هى الفوارق بين التقسيم الدولى للعمل فيما بين الفروع وفى داخلها ؟
- ما هى خصائص التقسيم الدولى للعمل بين البلدان الغنية والفقيرة ؟
- ما هو التداول فى التجارة الخارجية ؟
- ما هو «الاستيراد الخفى» ؟
- ما هو تأثير السياسة التجارية للدول الغربية على التجارة الخارجية للبلدان النامية ؟
- ما هى العوامل التى تحدد سعر البضاعة فى السوق العالمية ؟
- ما هو جوهر التبادل غير المتكافىء ؟
- ما هى الاسعار «التحويلية» وما هو مغزاها الاقتصادى ؟
- ما هى الاتجاهات الاساسية للتداول البضاعى العالمى ؟

موضوعان للمناقشة

- اختيار السياسة التجارية الامثل لاجل البلدان النامية .
- تأثير التجارة العالمية على التطور الاقتصادى للبلدان الفقيرة .

الفصل الخامس

ترابط الاقتصاد العالمى

ان مجمـــوع الاقتصادات الوطنيـــة فى جميع البلدان – الفقيرة والغنية ، الرأسمالية والاشتراكية – يشكل مع منظومة العلاقات الاقتصادية المتبادلة الاقتصاد العالمى ، ويعتبر كل اقتصاد وطنى جزءا لا يتجـــزأ من هذا الاقتصاد العالمى . ويستخلص من ذلك على الاقل استنتاجان لدراسة القضايـا الاقتصادية للبلدان الغنية والفقيرة .

الاستنتاج الاول : رغم خاصية كل اقتصاد وطنى ورغم الفوارق فى المهمات الاقتصاديـة الملموسة التى تواجه كل بلد يعود دور حاسم اكثر فاكثر فى تطور جميع بلدان العالم الى السنن العامة للتقدم التكنولوجى والاقتصادى ، ويجب ان يستجيب النشاط الاقتصادى فى كل بلد للمعايير والمقاييس المشتركة الملازمة للاقتصاد العالمى بأسره .

الاستنتاج الثانى : يزداد حتما ترابط جميع الاقتصادات الوطنية . ويجد كل بلد نفسه فى موقف تتقلص فيه بدائل اختيار حرية التطور المستقل الذى لا يراعى اتجاهات التقدم التكنولوجى والاقتصادى الجارى خارج حدود دولتـــه . وفى الوقت ذاته يتعرض اقتصاد كل بلد لتأثير متزايد من جانب الاحداث الجارية فى البلدان الاخرى وفى السوق العالمية ، وهو مضطر لمراعاة نتائج هذا التأثير اثناء وضع الاستراتيجية الوطنية للتطور .

ورغم تزايد اهميـــة خصائص التطور الاقتصادى فى كل بلد بوصفه جزءا لا يتجزأ من الاقتصاد العالـــم ، لم تحظ

القضايا والمشاكل الناجمة عن ذلك بعد بالاهتمام الذى تستحقه من جانب الاقتصاديين . ويتناول هذا الفصل تلك القضايا .

١ - الاقتصاد العالمى

لقد اسفرت الثورة العلمية التكنيكية والطموح الى زيادة المردود الاقتصادى والحصول على توفير من نطاق الانتاج الواسع عن زيادة كبيرة فى الاحجام المثلى للمؤسسات الانتاجية ، وبالنتيجة غدت الاسواق الداخلية حتى فى البلدان الكبرى المتطورة اقتصاديا ضيقة جدا لتأمين التشغيل التام للقدرات الانتاجية فى المعامل والمصانع الحديثة . ويخصص قسم متزايد من المنتوج ، وخصوصا احدث المنتوجات ، للتصريف فى السوق العالمية ، وليس فى السوق الداخلية . وان التقدم التكنيكى فى شبكة المواصلات الدولية والاتصال الدولى قد قلص لدرجة كبيرة جدا المسافات بين البلدان وادى الى رخص نقل الشحنات والركاب واضعف تأثير «عامل المسافة» على توزيع الانتاج وزاد من سرعة تحرك الرأسمال والايدى العاملة .

وصارت العملية الانتاجية تفقد هويتها الوطنية اكثر فاكثر . وبدلا من العملية الانتاجية الجارية بالكامل فى ارض الوطن يأتى اكثر فاكثر التعاون الانتاجى الدولى . وتغدو المؤسسات المتواجدة فى اراضى بعض البلدان ، من حيث مشاركتها فى العملية الانتاجية ، بمثابة ورشات او قطاعات لا غير فى الآلية الاقتصادية الواحدة بغض النظر عما اذا كانت هذه المؤسسات فروعا للشركات فوق القومية او انها قائمة رسميا كشركات مستقلة تعود بالكامل الى الرأسمال الوطنى . وينتشر على نطاق متزايد النظام التعاقدى وشبه التعاقدى الذى يربط الشركات المستقلة من مختلف البلدان فى تشكيلة دولية يسيطر عليها ويديرها مركز واحد .

وتجعل العلاقات الاقتصادية الدولية صغار الفلاحين الذين يبيعون بضائعهم في السوق الريفية مساهمين في الاقتصاد

العالمى يتأثرون بالتقدم التكنيكى فى البلدان الغنية ويعانون منه . فالفلاحون الذين يغرسون من اجل البيع قصب السكر يتعرضون للخسارة فى اى جزء من اجزاء المعمورة لان العامل الرئيسى فى السوق العالمية للسكر والذى يضبط عرض هذه البضاعة وتكوين اسعارها هو مستوى انتاجية العمل فى الزراعة والصناعة التحويلية فى اميركا الشمالية واوربا الغربية حيث يتركز القسم الاساسى من انتاج سكر البنجر والدبس المستحصل من الذرة . وبالنتيجة صار السعر العالمى للسكر اليوم اقل من نصف تكاليف انتاج سكر القصب حتى فى الملاوى المنتج الاكثر ربحا لهذا المنتوج من بين البلدان النامية .

ولم تعد حدود الدولة بعد الآن حاجزا امام انتشار القلاقل الاقتصادية التى تظهر فى جزء ما من الاقتصاد العالمى ، ثم تشمل اجزاءه الوطنية الاخرى . علما بان قدرة الاقتصاد فى هذه البلدان او تلك على التكيف للظروف المتغيرة لسير الاقتصاد العالمى تكتسب اهمية بالغة . وتزداد هذه القدرة كلما كانت القوى المنتجة الموجودة تحت تصرف البلد اكثر حداثة وكلما كانت احتياطياته الاقتصادية اوسع ، وكلما كان ارتباطه بسائر اجزاء الاقتصاد العالمى اوثق . ولذلك يمكن للبلدان المتطورة ، حتى اذا واجهت اتجاهات او افعالا غير ملائمة لها من جانب البلدان النامية او تكتلاتها ، ان تجد طرقا لشل هذه الافعال ، ويمكن ان تجد الشركات الكبرى والشركات فوق القومية بسرعة مخرجا من الوضع الناشئ فتزيد ارباحها فى جو الصعوبات المتزايدة التى تواجهها بلدانها .

فان افعال الاوبيك المفاجئة والحازمة اعتبارا من خريف ١٩٧٣ خلقت فى البداية «ازمة الطاقة» التى تركت اثرا سلبيا قصير الامد على اقتصاد عدد من البلدان الغربية (بلدان اوربا الغربية بالدرجة الاولى) علما بان شركات البترول فوق القومية حولت «ازمة الطاقة» هذه الى عامل لزيادة ارباحها . الا ان هذه الافعال اوجدت تغيرات تكنولوجية وبنيوية فى اقتصاد البلدان الغربية مكنتها بسرعة وعلى نطاق كبير نسبيا من تقليل

استهلاك الطاقة فى الانتاج ومن تقليص حاجات هذه البلدان الى البترول المستورد من بلدان الاوبيك وتعزيز مواقع البلدان الغربية لدرجة كبيرة فى مقاومتها لجبهة البلدان النامية عموما .

ان حركة الرأسمال لا تعير اى اهتمام لحدود الدول . فالنقود تتنقل فورا فى كافة ارجاء الارض بتأثير ادنى الفوارق فى مستوى الفائدة المئوية وسعر التبادل ومعدل الربح . وساعد تأسيس مراكز الائتمان والمالية العالمية ليس فى اميركا الشمالية واوربا الغربية وحدهما ، بل وكذلك فى اليابان وبعض مناطق آسيا (بيروت فى حينه ، وهونغ كونغ وسنغافورة حاليا) على ايجاد شبكة مصرفية موحدة تعمل ليل نهار وتغدو وسيلة لتحويل الاموال بلمح البصر الى اية مسافة فى اية ساعة من الليل او النهار . وتشارك فى الرأسمال العالمى ، اينما استخدم ، اموال البلدان النامية ايضا التى تحول الى الخارج بدلا من ان تجد مجالا للاستثمار الانتاجى فى الوطن الذى يعانى من نقص الموارد المالية ويواجه دوما ضرورة استعارتها من المراكز المصرفية الدولية .

ورغم الفوارق فى قوانين العمل الوطنية تتحول الايدى العاملة ايضا فى البلدان النامية الى مورد يلبى حاجات الاقتصاد العالمى بغض النظر عن موقع وسائل الانتاج التى تحركها هذه الايدى العاملة . ويشارك العمال الاجانب فى الولايات المتحدة الاميركية واوربا الغربية فى الميادين الهامة للنشاط الاقتصادى . وفى الكويت ، مثلا ، يزيد عدد العمال الاجانب ، بمن فيهم عمال من بعض بلدان جنوب شرقى آسيا ، على عدد السكان المحليين الاجمالى بكثير .

ان مواقع بعض البلدان ومراكز القوى فى الاقتصاد العالمى المترابط المتفاعل ليست متماثلة اطلاقا . فالبلد الصغير ذا القدرة الاقتصادية المحدودة والذى لا يستطيع ان يؤثر باى شكل على هذا الاقتصاد يغدو بمثابة ضحية مستضعفة للقرارات التى يتخذها اعتباطا المشرفون على الشركات الكبرى فوق القومية التى يقع ذلك البلد فى ميدان نشاطها او حكومات

البلدان الرأسمالية البارزة او مجموعات من هذه البلدان . فالقرارات التي يتخذهـا الرئيس الاميركي من جانب واحد بشأن تحديد نسبة الفائدة في المصارف والتي تهدف الى حل احدى مشاكل الساعة التي يواجهها الاقتصاد الاميركي تنعكس حالا على شروط الائتمان ، وبالتالي على عملية التطور الاقتصادي كله في جميع بلدان العالم ، وعلى احوال الفلاحين والحرفيين والعمال وارباب العمل والتجار في آسيـا وافريقيا واميركا اللاتينية .

وقد غدا الاقتصاد المعاصر ، حسب تشبيـه الاقتصادي الانجليزي ج . بيندر ، بمثابة ساعة سويسرية ضخمة ذات اجزاء مترابطة لا تعد ولا تحصى . وفي ظل هذا الترابط المكثف يؤدي عطل جزء واحد الى عطل سريع في سائر الاجزاء (١)

وفي هذا الاقتصاد العالمي المترابط تظهر طائفة معقدة من التناقضات بين المصالح الوطنية لكل بلد واتجاهات تطور الاقتصاد العالمي نفسه ، بين السيادة الوطنية في الميدان الاقتصادي وحاجات التحرك الحر لجميـع عوامل الانتاج في العالم كله بغض النظر عن حدود الدول .

وانعكست هذه التناقضات في ميدان النظرية الاقتصادية من خلال موقفين متعارضين ازاء دور السيـادة الوطنية في المجتمع العالمـي المعاصر . احد الموقفين يطرحه عدد من الاقتصاديين الاميركان وايديولوجيي الجماعة الاقتصاديـة الاوربية ، ويعتبر السيادة الوطنية لبعض الدول مفهوما ولى زمانه ولا يستجيب للاتجاهات الفعلية للتطور العالمي . ويقول الاقتصادي الاميركي براون ان السيادة الوطنيـة «يمكن ان تعيق التنظيم الفعال للنشاط الاقتصادي ونشر التكنولوجيا في العالم بأسره وبلوغ مستوى معيشي ارفع للسواد الاعظم من البشرية وهي غالبا ما تغدو عائقا بالفعل» (٢) . ويقول ج . هوف من المجلس الاميركي لتطوير بلدان ما وراء البحار ان كل حكومة يجب ان تنطلق في تطبيق سياستها الاقتصادية ليس من منفعة بلدها ، بل من مهمات «صيانة وتحسين صحة

وحركة النظام الاقتصادى العالمى والتعاون فى الاعمال الدولية لحل المشاكل العالمية العامة» (٣) .

• اما الموقف الثانى الذى يتبناه اقتصاديو البلدان النامية والدول الاشتراكية فهو ، على العكس ، ينطلق من ان تقبل اقتصاد كل بلد للاضرار فى سياق تطور الاقتصاد العالمى يطرح على السيادة الوطنية مهمات جديدة اكبر شأنا لحماية المصالح الوطنية ، لانه لا وجود لقوة اخرى تستطيع ان تؤمن هذه المصالح .

وقد ايد المجتمع الدولى فى اطار الجمعية العمومية لهيئة الامم المتحدة الموقف الثانى عندما اقرت الجمعية العمومية فى دورتها الخاصة فى صيف ١٩٧٤ لائحة اقامة نظام اقتصادى دولى جديد . واعلنت اللائحة المذكورة عن السيادة الكاملة الثابتة لكل بلد على موارده الطبيعية واقتصاده الوطنى ، بما فى ذلك حق تأميم وضبط نشاط الشركات الدولية فوق القومية .

٢ – التركة المشتركة للبشرية

ان العملية السريعة لشيوع الاممية فى الانتاج وتكوين الاقتصاد العالمى على خلفية من ازدياد سكان العالم عموما بشكل انفجارى ، وخصوصا فى آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية ، انما تقترن بزيادة كبيرة فى تفاوت التطور فى الاقتصاد العالمى ككل ، وكذلك بين البلدان النامية نفسها . وفى عام ١٩٥٠ كانت حصة المجموعة العليا من البلدان النامية التى ضمت ٤٢ دولة وبلغ سكانها آنذاك ١٤٪ من سكان العالم الثالث ٣٦٪ من منتوجه الداخلى الاجمالى ، وفى بداية عام ١٩٨٥ قدمت هذه البلدان ٥٨٪ من المنتوج الداخلى الاجمالى مع ان سكانها ١٦٪ من سكان العالم الثالث . ولكن حصة المجموعة الاوطأ من البلدان النامية ، وهى ٣٧ دولة تمثل ٦٠٪ من مجموع سكانه قد انخفضت من ٣٢٪ الى ١٦,٥٪ .

ان هذا التفاوت فى التطور الاقتصادى يضاف اليه التفاوت

فى توزيع الثروات الطبيعية ، وخصوصا بحساب الفرد الواحد من السكان . ففى بعض البلدان (مثـل بنغلاديش) تنخفض مساحة الاراضى الصالحة للانتاج الزراعى بحساب الفرد الواحد من السكـان الى مستوى لا يكفى لسد رمق الانسان . وفى بلدان اخرى مساحات شاسعة من الاراضى دون فلاحة . وفى بعض البلدان ، ومنها بلدان صغيرة من حيث المساحة وعدد السكان ، تتركز اغنى مكامن الثروات الطبيعية ، بينمـا لا تمتلك بلدان اخرى فى اراضيهـا اية موارد طبيعية كبيرة تذكر .

ان القسم الاساسى من الخامات المعدنية المستخرجـة فى البلدان النامية يستهلك فى البلدان المتطورة التى لا يمتلك العديد منها مصادر للخامات الصناعية خاصة به .

ولئن كانت المناجم الاساسية للثروات المعدنية فى آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية واقعة سابقـــا فى حوزة شركات الدول الاستعمارية او تحت سيطرتها المطلقة وكانت تفرض على المستعمرات اتفاقيات غير متكافئة بخصوص الامتيازات ، فبنتيجة تأميم الموارد الطبيعية وملكية العديد من الشركات الاجنبية الذى جرى فى السبعينات فى اغلبية البلدان النامية فقدت تلك الشركات سيطرتها . وردا على ذلك طرحت لجنة الاقتصاديين الدولية التى يرأسها العالم الهولندى الحائز على جائزة نوبل تينبيرهين فى اواسط السبعينات نظرية «التركة المشتركة للبشرية» . وتنص هذه النظرية على ان كل الموارد الطبيعية فى المعمورة هى ملك لجميع سكان الارض بغض النظر عن اراضى الدول التى تتواجد فيها تلك الموارد . ولذا يجب ان تكون متيسرة بنفس القدر لجميع الذين هم بحاجة اليها . ويجب على البلدان التى جعلتها الصدفة مالكة لثروات طبيعية معينة الا تسيئ التصرف بهذه الملكيـــة ، ويجب الا تبتز منافع اضافية تلحق الضرر بالبلدان المستهلكة للخامات وذلك عن طريق التلاعب المتعسف بالاسعار وحجـــم الانتاج والتصدير وغير ذلك (٤) .

كانت نظرية «التركة المشتركة للبشرية» فى بادئ الامر

تعارض فقط مبدأ السيادة غير المشروطة للدول الوطنية على كل الموارد الاقتصادية ، بما فيها الثروات الطبيعية ، الواقعة فى اراضيها . الا ان فكرة هذه النظرية شملت فيما بعد الموارد الاقتصادية المتراكمة التى يتميز توزيعها بين مختلف البلدان بتفاوت لا يقل عن التفاوت فى توزيع الثروات الطبيعية . واخذت تطرح فى المؤتمرات الدولية مسألة اعادة توزيع الثروات العالمية والدخل العالمى طبقا لنسبة سكان البلدان المعنية .

وتعمل بلدان العالم فى نشاطها التطبيقى بما يتعارض مع هذه النظرية مباشرة . فهى تحاول ان تمتلك بلا منازع حتى الموارد الطبيعية الموجودة تقليديا خارج اطار سيادتها الوطنية واستخدمت بحرية فى النشاط الاقتصادى من قبل الذين يمتلكون تلك الموارد . فلنتذكر كيف تسابق اصحاب السواحل البحرية فى الستينات فى الاعلان عن منطقة الاستثمار المطلق لمسافة ٢٠٠ ميل مع منع الآخرين من القيام باية اجراءات لاستثمار الموارد البحرية الطبيعية هناك - ابتداء من صيد الاسماك وانهاء باستثمار الثروات الطبيعية فى قاع البحار وحقول البترول تحت الماء . وكان فرض نظام الـ٢٠٠ ميل والجرف القارى بصورة شاملة يعنى الاعتراف بحقوق السيادة للدول الساحلية فى التنقيب عن الموارد واستثمارها فى حدود تلك المناطق .

وبسبب تقسيم الجرف القارى بين الدول الساحلية صار مبدأ «التركة المشتركة للبشرية» محصورا فى الوقت الحاضر بثروات المحيط العالمى خارج مسافة ٢٠٠ ميل .

والاكثر من ذلك انه اتضح ان تطبيق هذا المبدأ عمليا يرتبط بتناقضات حادة بين مختلف البلدان التى تمتلك مختلف الامكانيات التكنيكية والاقتصادية وتهتم بمصالحها التى يصعب فى الغالب ان تتوافق مع مصالح البلدان الاخرى . ومع ذلك فان لكل بلد نام ، وفق هذا المبدأ ، مصالح مشروعة فى المحيط العالمى الذى يغطى ثلثى سطح الكرة الارضية وفيه موارد بيولوجية ومعدنية وطاقية هائلة .

وبنتيجة عمل المؤتمر الثالث لهيئة الامم المتحدة بخصوص القانـــون البحرى خلال عدة سنين بدأ فى اواخر عام ١٩٨٢ توقيع المعاهدة الشاملة التى تضبط نشاط الدول فى استثمار موارد المحيط العالمى بوصفها «تركة مشتركة للبشرية» . وقد وقعها حتى ايلول (سبتمبر) ١٩٨٧ ١٥٩ بلدا ، لكنهـا تغدو سارية المفعول بعد ابرامها من قبل ما لا يقل عن ٦٠ دولة . وحتى ايلول ١٩٨٧ ، اى بعــــد خمس سنوات من تنسيقها ابرمت من قبل ٣٢ دولة فقط .

وتنص هذه المعاهدة على ان كل بلدان العالم ، بما فيها البلدان النامية التى ليست لها منافذ الى سواحل المحيطات ، لها الحق فى الحصول على حصتها من موارد المحيطات بغض النظر عمن يستثمرها مباشرة ، وذلك على اساس حق ملكية «تركة البشرية جمعاء» بوصفهــــا اعضاء كاملة الحقوق فى البشرية .

وقبل ان يسرى مفعــول المعاهدة قانونيا شرعت اكبـــر الشركات الغربية باستثمار الموارد المعدنية لقاع المحيطات متصورة ان مبدأ «التركة المشتركة للبشرية» يخولهــا حق الاستثمار مجانا وبلا حدود الثروات التى تكدست خلال مليارات السنين من نشوء البنية الجيولوجية للارض ، وهى ثروات يمكن لتلك الشركات ان تستخرجهـــا بواسطة التكنولوجيا العصرية الجبارة التى لا تمتلكها بعد البلدان الاخرى .

ان البلدان النامية تدرك بشكل مغاير مفهوم قاع المحيطات «تركة مشتركة للبشرية» . ان هذه التركة المشتركة يجب الا تسرق ، دون رقيب ، من قبل الذين يمتلكون الآن الرساميل والتكنولوجيا اللازمة لهذا الغرض ، بل يجب ان تكون كليا تحت اشراف الهيئة الدولية لقاع البحار والتى ينبغى ان تمثل البشرية وتعمل لصالحهـــا بغض النظر عن مصالح البلدان والشركات المنفردة ، حيث تؤمن بالمساومات التوفيق بين هذه المصالح المتعارضة .

ان ترسيخ مبدأ «التركة المشتركة للبشرية» ازاء موارد قاع المحيطات مع كل التناقضات والمجاهيل الخاصة بتطبيق

هذا المبدأ عمليا سابقة غدت اساسا لجعل هذا المبدأ يشمل بعض الميادين الاخرى ذات الافاق لنشاط الناس الاقتصادى التى لم تستثمرها بعد اية دولة ، ونعنى المنطقة القطبية الجنوبية التى تعتبر حتى الآن «لا مالك لها» ، ومع ذلك تدعى بملكيتها بعض الدول ، بما فيها الدول الواقعة على سواحل المحيطات التى تمتد مياهها الى القارة السادسة ، وكذلك الفضاء الكونى والاجرام السماوية ، بما فيها القمر والكواكب الاخرى التى يمكن ان يغدو استثمارها من قبل البشرية امرا قابلا للتحقيق فى المستقبل غير البعيد ، وموارد جو الارض ، بما فيها احتياطيات الرطوبة والاوكسجين التى يمكن ان يمس افراط بعض البلدان فى استثمارها المصالح المشروعة للبلدان الاخرى ويلحق ضررا ليس بها وحدها ، بل وبالبشرية جمعاء فى آخر المطاف اذا كان تأثير الوسائل التكنيكية الجبارة الحالية او المستقبلية على الجو بغية استدرار المطر الصناعى فى مناطق معينة من الارض وهلمجرا سيسفر عن تبدلات لا مفر منها تهدد وجود الحياة على الارض .

ان نظرية «التركة المشتركة للبشرية» منذ بداية انتشارها اخذت تمس المصالح الحيوية لجميع البلدان . ولهذا السبب نشب صراع حاد لتضمين هذه النظرية محتوى يستجيب لمصالح مختلف البلدان ومختلف فئات المجتمع المعاصر وتحديد الاشكال الملموسة لتطبيق هذا المبدأ فى الاستثمار الاقتصادى للموارد الجديدة فى الارض والفضاء الكونى .

وهكذا يتضح من جهة ان تطور الاقتصاد العالمى الذى يزداد فى اطاره بما لا يقاس الترابط المتبادل بين جميع بلدان وشعوب العالم يتطلب بصورة جدية اعادة بناء نظام العلاقات التى تضبط النشاط الاقتصادى للمشاركين فيه ، بما فى ذلك ايجاد البنية التنظيمية المناسبة . ومن جهة اخرى ، ففى ظل الطابع النزاعى القائم فى مصالح بعض البلدان المتناحرة فى الاقتصاد العالمى يستطيع تعزيز السيادة الوطنية وحده ان يؤمن لدرجة ما مراعاة مصالح البلدان غير الكبيرة من حيث المساحة وغير القوية بقدر كاف من الناحية الاقتصادية

(وكذلك من الناحية العسكرية) وحمايتها من سوء التصرف بمبدأ «التركة المشتركة للبشرية» من جانب الذين يسعون الى الحصول على منفذ الى هذه التركة دون رقيب ويمتلكون الامكانيات التكنيكية والمالية اللازمة لهذا الغرض .

٣ – المشاكل الشاملة

غدت المشاكل الشاملة للبشرية الآن من اهم عوامل الترابط المتبادل للعالم الحديث المتكامل . وقد نشأت هذه المشاكل فى النصف الثانى من القرن العشرين ، ولم يسبقها مثيل فى الماضى ، ويترك اشتدادها اثرا عميقا فى التطور الاقتصادى لجميع البلدان فيغير الكثير من ظروفه ويطرح عليه مهمات جديدة .

ويطلق نعت المشاكل الشاملة على المشاكل المتميزة باربع خصائص اساسية : ١) على حل هذه المشاكل يتوقف بقاء البشرية ، فكل منها اذا اشتدت وتفاقمت وفقا للاتجاهات القائمة يهدد بفناء الحضارة البشرية فى المعمورة ؛ ٢) تمس هذه المشاكل جميع بلدان وشعوب العالم بغض النظر عن مساحتها وموقعها ومستوى تطورها الاقتصادى ونظامها السياسى الاجتماعى ؛ ٣) يتطلب حلها تضافر جهود جميع بلدان العالم والمجتمع الدولى بأسره ؛ ٤) كل هذه المشاكل مترابطة فيما بينها ترابطا وثيقا ، وينعكس اشتداد احداها بنحو او بأخر على سائر المشاكل ويهيئ حل احداها فى الوقت ذاته الامكانيات لحل المشاكل الاخرى .

ومع ان كل البلدان تعانى بقدر متزايد من اعباء تفاقم المشاكل الشاملة فان اكبر التعقيدات تنشأ بسببها فى اقتصاد البلدان النامية . ثم ان العمليات الجارية فى البلدان النامية تؤزم المشاكل الشاملة بدورها .

ان اول واهم المشاكل الشاملة هى تزايد خطر هلاك البشرية فى حرب عالمية نووية . ان سباق التسلح الذى يشكل هذا الخطر هو اليوم احد العوائق امام التطور واحدى

العقبات الرئيسية امام حل المشاكل الشاملة الاخرى . ويتناول الفصل الحادى عشر الترابط بين التطـــور الاقتصادى ونزع السلاح . وتجدر الاشارة هنا الى ان حل جميع المشاكل الشاملة الاخرى يتوقف على درء كارثة الحرب النووية عن البشريــــة جمعاء وتخليص شعوب العالم من انفاق الموارد الحيوية على سباق التسلح .

والمشكلة الشاملة الثانية التى تتطلب حلها صيانة الحياة فى الارض ترتبط ببعث التوازن الايكولوجى وانقاذ الطبيعة من التأثير الفتاك لنشاط الانسان الاقتصادى عليها وصيانة البيئة الخارجية لمعيشة الناس فى الحالــة الضرورية لمعيشتهـــم السليمة . ان تسميـــم الجو يجعل الهواء غير صالح لتنفس البشر ، ويثير المزيد من القلق خطر تقلص كمية الاوكسجين فى جو الارض الى مستوى يغدو غير كاف لتلبيـــة حاجات النشاط الحيوى للجسم البشرى . وان تلوث احتياطيـــات المياه ، وخصوصا الانهار والبحيرات العذبة يؤدى الى اتلاف الثروة السمكية ، بل ويجعل الماء غير صالح للاستعمال ، فى حين يؤدى استخدامـــه للارواء الى اتلاف المحصول وجعـــل المنتجات الزراعية ضارة بصحة الانسان .

وفى محاولة لالقاء عبء نفقات صيانة التوازن الايكولوجى على البلدان النامية تنقل البلدان الرأسمالية المتطورة الى آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية انواع الانتاج التى تلوث البيئة ، وتمارس كما يسمى «بالاستغلال الايكولوجى» الذى يعود على شعوب هذه القارات بخسائر اقتصادية كبيرة وبخطر العواقب الفتاكة الرهيبة فى المستقبل وموت وآلام الكثير من الناس الذين يقعون ضحية لتدهور البيئة المعيشية لدرجة كبيرة .

ان هجوم الصحارى على المناطق الخصبة سابقا وازدياد الفيضانات الجائحة والقحط كل ذلك مظاهر للخروق فى الميدان الايكولوجى ، وهى خروق لا يمكن الحيلولة دون عواقبهـــا الوخيمة بتمتين حدود الدول او باعمال متفرقة لبلدان معينة . لقد غدت المعمورة كلها ميدانـــا لحماية البيئة الطبيعية . والنزاعات الحربية تلحق بهذه البيئـــة خسارة لا تعوض فى

بعض الحالات . ويعتبر وقف سباق التسلح احد شروط تركيز جهود المجتمع الدولى على حل مهمات درء الكارثة الايكولوجية العالمية .

وغدت المشكلة السكانية (الديموغرافية) الآن مشكلة شاملة . «فالانفجار السكانى» الذى لم يشهد له تاريخ البشرية مثيلا والذى شمل آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية قد ادى الى زيادة سكان الارض فى غضون ربع قرن فقط من ٢,٥ مليار نسمة الى ٥ مليارات ، وطرح على الصعيد العملى مسألة عدد السكان ومستواه الاقصى الذى لا يمكن تجاوزه فى كوكبنا نظرا لمحدودية الكوكب ومحدودية الوسائل الضرورية لتأمين الحياة السليمة للبشرية .

وتمارس العمليات السكانية تأثيرا مباشرا على البيئة الطبيعية ، وعلى العبء الاقتصادى الذى تتحمله الطبيعة ، وعلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية لحياة الناس فى كل بلد . ونظرا لذلك تنتشر اوسع فاوسع ممارسات «تخطيط الاسرة» ، ويتخذ المجتمع فى البلدان المتميزة باسرع الوتائر لنمو السكان اجراءات تحديد هذا النمو (تحديد النسل) .

ولما كانت اعلى وتائر نمو السكان تلاحظ فى اقل البلدان تطورا فان «الانفجار السكانى» يربط مباشرة بازدياد الفقر والمجاعة وتأزيم مشكلة العمالة ومشكلة تأمين العدالة الاجتماعية وايجاد الشبكة الضرورية للخدمات الاجتماعية للسكان وهلمجرا .

ان الفوارق فى طابع العمليات السكانية الجارية فى البلدان المتطورة والنامية تلعب دورا جوهريا فى تحديد اختلافات الاتجاهات ونتائج نشاطها الاقتصادى . ورغم النمو المتسارع فى انتاج المحاصيل الزراعية والتقدم فى ميدان التعليم والتصنيع السريع فى البلدان النامية ، فان العدد المطلق للجياع والسيئى التغذية والاميين والعاطلين عن العمل يزداد هناك ، وتتسع الهوة فى جميع المؤشرات الاقتصادية بحساب الفرد الواحد من السكان بينها وبين البلدان المتطورة .

وترتبط بكل هذه المشاكل مشكلة شاملة اخرى هى المجاعة وسوء التغذية . ففى الوقت الذى تتمكن فيه الوسائل العلمية التكنيكية الحديثة وامكانيات الانتاج الزراعى من تأمين المواد الغذائية الضرورية بالكامل لجميع سكان المعمورة تودى المجاعة سنويا بحياة ٥٠ مليون شخص ، ويغدو سوء التغذية الذى يعانى منه ٧٠٠ مليون نسمة سببا للعديد من الامراض الناجمة عن هزال الجسم والتى تؤدى الى وفاة الانسان قبل الاوان .

ويؤدى ازدياد الترابط المتبادل الشامل الى جعل مسألة تمكن الفلاح فى احد البلدان النامية من تأمين الطعام لعائلته طوال العام تتوقف اكثر فاكثر ليس على نتائج عمله الشخصى والمحصول الذى يجنيه فى قطعة الارض التى يفلحها ، بل على الملابسات التى تنشأ بعيدا عن حدود قطعة الارض تلك وحتى عن حدود البلد – فى البورصات التجارية فى الدول الغربية ، وعلى تذبذب الاسعار العالمية للمحاصيل الزراعية ، وهلمجرا . ان هذا الترابط المتزايد لتأمين الاغذية لسكان البلدان النامية على علاقاتها مع الغرب قد اوجد اساسا ماديا لتطبيق سياسة «التهديد بالمجاعة» ولاستخدام «سلاح التغذية» فى الاغراض السياسية وللتدخل فى الشؤون الداخلية للبلدان النامية التى تعانى من الصعوبات فى مسألة الاغذية من جانب مصدرى المواد الغذائية .

وغدت من المشاكل الشاملة مشكلة تأمين الخامات والطاقة للبشرية . وتتجلى هذه المشكلة الشاملة بكل حدة اول ما تتجلى من البلدان النامية . وبالنسبة للدول الغربية صارت «ازمة الطاقة» فى طى الماضى . وكان تأثيرها مبالغا فيه . ولا تعانى هذه الدول من صعوبات تأمين المواد الخام الضرورية لاقتصادها . اما بالنسبة للبلدان النامية فان الحصول على الوقود والطاقة يغدو مهمة متزايدة الصعوبة وتتطلب انفاق اموال كبيرة فى الاقتصاد كله وفى الحياة اليومية للناس والعوائل . وفى العديد من الاماكن نجد ان قيمة الوقود الضرورى لطهى الطعام اغلى من قيمة الطعام الموجود فى القدر .

وان جمع ما يصلح لاستخدامه وقودا فى الارياف يتطلب من كل عائلة جهودا ووقتا اكثر .

وتزداد الحاحا ضرورة وضع تكنولوجيات تؤمن الاستفادة الاكثر حكمة ومردودا من انواع الوقود التقليديـــة وكذلك الانواع الجديدة من الطاقة ، وخصوصا التى لا تنضب ولا تلحق ضررا بالبيئـــة الطبيعية (طاقـــة الشمس والريح والمحيط وهلمجرا) ونشر تلك التكنولوجيات فى البلدان النامية .

وتثير قلق المجتمع العالمى خصوصا التعقيدات الفعلية المرتبطة بتوسيـــع نطاق استخدام الطاقة الذريـــة ، وهى التعقيدات التى تشكل ميدانا هاما من ميادين هذه المشكلة الشاملة .

ان عدد المشاكل الشاملة فى ازدياد . وتنسب اليها الآن المشاكل النابعة من خاصية استخدام موارد المحيط العالمى ومن ضرورة توسيع التعاون الدولى لاستثمار الفضاء الكونى ومن المخاطر الجديدة التى تواجهها البشرية على غير المتوقع ، والمثال عليها الانتشار السريع بعد عام ۱۹۸۱ لمرض فتاك لم يكن معروفا سابقا وقد اطلق عليه اسم الايدز ، اى مرض نقص المناعة المكتسب ، الذى يصعب الآن تحديد عواقبه بالكامل .

كان رد الفعل الاول للنظرية الاقتصادية فى الغرب على ظهور المشاكل الشاملة هو الاستنفار والتكهن بكوارث محدقة فتاكة بالنسبـــة للبشرية . وكان من بواعث تأسيس النادى الرومانى ، مثلا ، الرغبة فى توحيد القوى الفكرية لمختلف البلدان من اجل البحث عن مخرج من المشاكل الشاملة .

وفى السبعينات اخذت تنتشر نظرة الى المستقبل اكثر تفاؤلا ، ووفقا لهذه النظرة فان مفاتيح المستقبل بايدى الاجيال الحالية . وواضح ان البشرية تمتلك موارد مادية كافية وتتفهم جوهر المشاكل الشاملة لكى تحلهـــا بشكل ايجابى وتخلص نفسها من خطر الهلاك الشامل ، وهو خطر فعلى . ان تحويل هذه الامكانية الى واقع يطرح بشكل جديد مسألة العلاقات

المتبادلة بين جميع بلدان العالم المعاصر ، البلدان المتطورة والنامية ، الغنية والفقيرة .

وقد ظهرت المشاكل الشاملة فى وقت واحد بحكم سنن بعينها لتطور المجتمع ، وهى السنن التى ادت الى تقسيم العالم الى بلدان غنية وفقيرة . وان تصفية هذا التقسيم ، اى تذليل التخلف والفقر فى البلدان النامية حاليا جزء لا يتجزأ من الحل العام لمجمل المشاكل الشاملة (راجع ذلك فى الفصل الخامس عشر) .

ان استمرار تواجد البلدان النامية فى ظروف التخلف سيؤدى حتما الى تأزيم كل المشاكل الشاملة المذكورة اعلاه . وبالعكس يمارس اشتداد هذه المشاكل الشاملة بشكل اقوى فاقوى تأثيرا سلبيا على حالة البلدان النامية . ولذا فان الجهود الرامية الى حل المشاكل الشاملة لن تعطى مردودا الا اذا اتجهت فى وقت واحد صوب تذليل تخلف البلدان النامية والمساعدة على تقدمها الاجتماعى والاقتصادى .

كل ذلك يتطلب وضع وتنفيذ استراتيجية عالمية شاملة للعمل من اجل تأمين بقاء البشرية واستمرار تقدمها . ويجب ان تلعب الدور الرئيسى فى ذلك شبكة المنظمات الدولية التى تشمل العالم كله فى اطار هيئة الامم المتحدة وتحت اشرافها .

٤ – الدور الجديد للمنظمات العالمية

تعتبر هيئة الامم المتحدة المنظمة العالمية الرئيسية الاكثر شمولا والتى تمثل فى الواقع البشرية كلها ، لان جميع بلدان العالم ، ما عدا استثناءات نادرة ، هى اعضاء كاملة الحقوق فيها بغض النظر عن مساحتها ومستوى تطورها ونظامها السياسى وغير ذلك من الملابسات * . وهى منظمة شاملة ليس فقط من حيث احاطتها بجميع بلدان العالم تقريبا ، بل وكذلك من حيث سعة القضايا الداخلة ضمن صلاحيتها .

* لا تدخل فى عضوية هيئة الامم المتحدة سويسرا وكذلك دول صغيرة جدا مثل سان مارينو وموناكو وليختينشتين واندورا .

والمهمة الرئيسية لهيئة الامم المتحدة هى دعم السلام وضمان امن جميع دول المعمورة .

ولكن بقدر ازدياد الترابـــط الاقتصادى وازدياد عدد اعضاء الامم المتحدة بانتماء الدول النامية الفتية اليها اخذت تبدى اهتماما متزايـــدا بقضايا التطوير الاقتصادى لهذه البلدان وضبط العلاقات الاقتصادية الدولية . وفى ١٩٧٤ و١٩٧٥ عقدت دورتان خاصتان للجمعيـــة العامة للامـــم المتحدة من اجل حل هذه القضايا ، وفى الفترة اللاحقة مارست الامم المتحدة عملا نشيطا بخصوص القضايا العامة والخاصـــة للعلاقات الاقتصادية الدولية . وفى اب – ايلول (اغسطس – سبتمبر) ١٩٨٧ عقدت الامم المتحـــدة مؤتمرا دوليا بشأن الترابط بين نزع السلاح والتنمية .

وتضع الامم المتحدة استراتيجية التنمية الاقتصاديـــة للمجتمع الدولى لمراحل يستغرق كل منها عقدا كاملا (العقـــد الاول للتنمية هو الستينات ، والثانـــى هو السبعينات ، والثالث هو الثمانينات والرابع هو تسعينات القرن العشرين) وتنسق نشاط المنظمات الدولية الاخرى المسؤولة عـــن الميادين المختصة الكبرى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

واعتبارا من عام ١٩٦٤ يعمل بنشاط مؤتمر الامـــم المتحدة للتجارة والتنمية (يونكتاد) ومقره فى جنيف . وفى دوراته التى تعقد بانتظام تجرى مناقشة اهم مسائل التنمية الاقتصادية العالمية . ومهماته الرئيسية هى تشجيع تطويـــر التجارة بين البلدان على اختلاف مستويات تطورها وانظمتهـا الاقتصادية والاجتماعية . ويزداد دور هذه المنظمة العالميـــة بقدر استمرار شيوع الاممية فى الانتاج العالمى وتكثيـــف التبادل الاقتصادى بين جميع البلدان .

وفى عام ١٩٦٧ تأسست منظمـــة التنمية الصناعية لدى الامم المتحدة (يونيدو) ومقرها فى فينا . وكلفت هذه المنظمة بواجبات المساعدة فى تصنيع البلدان النامية وتوسيع التعاون الدولى فى تأسيس وتطوير الصناعة الوطنية فى آسيـــا وافريقيا واميركا اللاتينية . واقر المؤتمر العام لمنظمـــة

يونيدو فى ليما عام ١٩٧٥ مهمة زيادة حصة البلدان النامية فى الانتاج الصناعى العالمى حتى عام ٢٠٠٠ لتبلغ ٢٥٪ .

وفى روما يوجد مقر منظمة الاغذية والزراعة التابعة لهيئة الامم المتحدة (فاو) التى تأسست عام ١٩٤٥ ، ومهماتها هى جمع ودراسة المعلومات فى مسائل التغذية وتأمين المواد الغذائية ومسائل الانتاج الزراعى ومساعدة البلدان النامية فى حل مشكلة التغذية .

ويوجد اطول تاريخ للنشاط عند منظمة العمل الدولية التى تأسست عام ١٩١٩ فى جنيف . وفى الآونة الاخيرة تبدى هذه المنظمة اهتماما خاصا بقضية العمالة التى تتسم بأهمية كبيرة للبلدان النامية ، وكذلك للدول الرأسمالية المتطورة ، وبقضية الاعداد المهنى للعمال .

واعتبارا من عام ١٩٤٦ تعمل فى باريس منظمة التعليم والعلم والثقافة لدى الامم المتحدة (اليونسكو) التى تساعد على تطوير التعاون بين الدول فى هذه الميادين الهامة جدا فى الحياة الاجتماعية وتقدم المساعدة الى البلدان النامية فى ترتيب انظمة التعليم العام وجميع مراحل التعليم وفى تكوين القدرة العلمية الوطنية وصيانة الآثار الثقافية وهلمجرا .

ومن المنظمات الدولية الاخرى التابعة للامم المتحدة برنامج الامم المتحدة لحماية الطبيعة (يونيب) والمنظمة البحرية الدولية (ايمو) وبرنامج الامم المتحدة للتنمية (برون) وغيرها .

وتتميز كل هذه المنظمات العالمية بالتكافؤ لجميع الاعضاء الذين يتمتع كل منهم بصوت واحد فى الندوات والمحافل الدولية بغض النظر عن مساحة البلد ومكانته فى الاقتصاد العالمى ، كما يتميز بالتفاعل الوثيق فى اداء وظائفها . وهى تشكل بمجموعها شبكة الاشكال التنظيمية الدولية القادرة ، لدى توفر حسن النية لجميع المشاركين ، على تعبئة وتنسيق جهود شعوب العالم لاجل الحل الفعال للمشاكل الشاملة للبشرية والعمل على تنظيم الصلات المتبادلة بين كل البلدان على اساس التكافؤ والمنفعة المتبادلة .

ومما يضعف فاعلية هذه المنظمات انعدام الوحدة والاجماع بين اعضائها فى اهم مسائل نشاطها . ولذا لا يندر ان تتحول تلك المنظمات الى ساحة للتصادم الشديد بين المصالح المتعارضة ، وغالبا ما تبقى القرارات التى تتخذها حبرا على الورق ، لانها لا تتسم بمفعول الزامى لاعضائها .

وتشغل مكانة خاصة بين المنظمات الدولية الدوائر المالية التابعة لشبكة بنك الاعمار والتنمية الدولى وصندوق النقد الدولى . وهاتان المنظمتان ليستا عالميتين ، اذ لا تنتمى اليهما بعض الدول الكبيرة التى تشغل مكانا بارزا فى الاقتصاد العالمى . ويستند نظام ادارتهما ، خلافا لهيئة الامم المتحدة ، الى عدم تكافؤ البلدان الاعضاء ، فكل منها يمتلك عددا غير متساو من الاصوات تبعا لقسطه النقدى فى المنظمة المالية المعنية .

وقد تأسس بنك الاعمار والتنمية الدولى وصندوق النقد الدولى فى مؤتمر بريتون-وود عام ١٩٤٤ . وفى بداية الثمانينات صار اكثر من ٤٠٪ من مجموع الاصوات فى بنك الاعمار والتنمية الدولى يعود الى خمس دول رأسمالية هى الولايات المتحدة الاميركية وبريطانيا والمانيا الاتحادية وفرنسا واليابان . وتمتلك الولايات المتحدة الاميركية ٨ر٢٠٪ من جميع الاصوات ، الامر الذى يمنحها وحدها من بين اعضاء هذه المنظمة الدولية حق الفيتو ، لان اتخاذ القرارات فى هذه المنظمة يتطلب اغلبية باربعة اخماس الاصوات . ويعين مواطن اميركى حسب التقاليد لرئاسة بنك الاعمار والتنمية الدولى ، وتقع ادارة البنك المذكور فى واشنطن .

ومع ان بنك الاعمار والتنمية الدولى منظمة مشتركة للدول فهو عبارة عن شركة مساهمة ووسيط بين مصادر الرأسمال الخاصة بالاساس وبين مختلف المستدينين . وهو يقدم القروض من الاموال التى يحصل عليها من بيع سنداته التى تشترى حوالى ٣٠٪ منها البنوك المركزية والحكومات فى الدول الغربية على الاغلب ، اما الباقى فيباع فى السوق

المالية الدولية . وقد تجاوز المبلغ الاجمالى لهذه الاموال فى اواسط الثمانينات ٣٥ مليار دولار ، وصل ٢٠٪ منها من بلدان الاوبيك . وتتكون ارباح البنك من الفارق الكبير فى الفائدة المئوية التى يدفعها على سنداته والتى يتقاضاها من البلدان المستدينة . ويتجاوز هذا الفارق عادة ٣٪ من المبلغ الاجمالى للقروض .

ولا ينحصر نشاط بنك الاعمار والتنمية الدولى على العمليات الائتمانية المالية . فهو يجتذب للعمل عددا كبيرا من الاخصائيين المؤهلين فيغدو بمثابة الخبير ، حيث يضع للبلدان خطط التنمية الوطنية ويؤثر على وضع الاستراتيجية الدولية للتنمية الاقتصادية ويقدم التوصيات فى هذه او تلك من القضايا والمشاكل الشاملة . وغالبا ما يستفيد البنك من حاجة بعض البلدان الى الاموال المقترضة الاضافية ، ويتدخل فى الشؤون الداخلية لتلك البلدان ويتطاول على سيادتها الوطنية . وفى عام ١٩٦٠ تأسست برعاية بنك الاعمار والتنمية الدولى رابطة التنمية الدولية بغية تقديم القروض بشروط متهاودة لاقل الاقطار تطورا . وقبل ذلك ، فى عام ١٩٥٦ ، تأسست الشركة المالية الدولية المتخصصة بتقديم القروض الى الرأسمال الخاص فى البلدان النامية . وفى اوقات مختلفة تأسست بمشاركة بنك الاعمار والتنمية الدولى كذلك بنوك اقليمية للتنمية ، مثل البنك الآسيوى ، والاميركى ، والافريقى .

وبدأ صندوق النقد الدولى عمله فى ١٩٤٧ بعد ان تأسس فى عام ١٩٤٤ ، واخذ يقدم قروضا قصيرة الامد لدعم موازين المدفوعات فى البلدان الاعضاء فيه ليؤمن بهذه الصورة استقرار سعر العملة فيها . وكما هو الحال فى بنك الاعمار والتنمية الدولى فان اغلبية الاصوات فى صندوق النقد الدولى تعود الى مجموعة صغيرة من الدول الغربية ، وتتمتع الولايات المتحدة فيه بحق الفيتو . وفى بداية السبعينات اخذ صندوق النقد الدولى يصدر وسائل دولية للمدفوعات خاصة باسم حقوق الاقتراض الخاصة التى تسلم الى اعضاء الصندوق وفقا

لحصتهم من موجوداته . ولذلك فان القسم الاكبر من تلـــك الحقوق صار من نصيب البلدان الرأسمالية المتطورة امـــا البلدان النامية التى هى اكثر حاجـــة الى وسائل المدفوعات والتى تشكل ٨٠٪ من اعضـــاء الصندوق فلم تستلم سوى ٢٥٪ من تلك الحقوق .

ويقدم صندوق النقد الدولى قروضه بشروط تسيئ الى السيادة الوطنية للبلدان المستدينة ، ويتدخل بصورة نشيطة فى المسائل التى تعتبر مـــــن ميدان العلاقات الاقتصادية والاجتماعية الداخلية .

وتطرح البلدان النامية مسألـــة ضرورة اعادة بناء نظام الدوائر المالية التى تأسست فـــى مؤتمر بريتون-وود عام ١٩٤٤ ليستجيب للوضع العالمى الفعلى الذى تغير من ذلـــك الحين ويعكس مصالح اغلبية اعضائها .

اسئلة للمراجعة

– ما هو الاقتصاد العالمى ؟

– ما هى العوامل الاساسية لشيوع الامية اكثر فـــى النشاط الاقتصادى ؟

– ما هو جوهر الاستقلال الاقتصادى الوطنى ؟

– ما هى الميادين التى يتناولها الآن مبدأ «التركـــة المشتركة للبشرية» ؟

– ما هى المشاكل الشاملة الاساسية فى العصر الحاضر وما هى الخصائص المميزة لها ؟

– ما هى المنظمات العالمية الاساسية فى شبكة هيئـــة الامم المتحدة والمرتبطة بحل المشاكل الشاملة ؟

– ما هى خصائص تنظيم ونشاط بنك الاعمار والتنمية الدولى وصندوق النقد الدولى ؟

مواضيع للمناقشة

– دور السيادة الوطنية فى العالم المترابط .

– مبدأ «التركة المشتركة للبشرية» من وجهة نظر مفهوم العدالة .

– ترابط المشاكل الشاملة .

الفصل السادس

الثورة العلمية التكنيكية وتسليم التكنولوجيا

لقد اسفر اشتـــداد الترابط المتبادل بيـــن حلقات الاقتصادى العالمى عن تحول العالم الى ميدان لانتشار الثورة العلمية التكنيكية . فالاكتشافات العلمية الجديدة تغدو بلمح البصر فى الواقع ، بفضل الشبكة الفعالة جدا لوسائل الاتصال وتبادل المعلومات انجازا للعلم العالمى بأجمعه بغض النظـر عن البلد الذى تحققت فيه . ثـــم ان التكنولوجيا الجديدة تنتشر بسرعة كبيرة فى مختلف البلدان دون ان تبقى فتـرة طويلة احتكارا للبلدان ذات الريادة فى اكتشافها .

ان عددا كبيرا من الدول الفتية فى آسيا وافريقيـــا واميركا اللاتينية سلك طريق التطـور الاقتصادى فى الفترة التى بدأت فيها الثورة العلمية التكنيكية فى العالم . وقـــد تأثرت بها بغض النظر عن مدى استعدادها للمشاركة فـــى هذه الثورة او فى تقبل نتائجها . واوجدت الثورة العلميـــة التكنيكية جوا جديدا فى العلاقات بين البلدان الغنية والفقيرة ووفرت للمجتمعات المتخلفة امكانيات لم يسبقها مثيـــل لتحقيق التقدم وعقدت فى الوقت ذاته موقعها فـى الاقتصاد العالمى المترابط .

واستحدثت الثورة العلمية التكنيكية كذلك بعض الانواع الجديدة للعلاقات الاقتصادية والمقولات والمؤسسات التـــى شكلت موضوعا خاصا لدراسة علم الاقتصاد .

ويتناول الفصل الحالى القضايـــا الاقتصادية الجديدة المرتبطة بتطـــور الثورة العلمية التكنيكيـــة فى البلدان المتطورة والنامية وفى العلاقات المتبادلة فيما بينها .

١ – جوهر واشكال الثورة العلمية التكنيكية

يستند التطور الاقتصادى ، ايا كان وفى اى عصر كان ، الى التقدم التكنيكى الذى يحول القوى المنتجة فى المجتمع . وكان هذا التقدم فى العصور السالفة يجرى عادة ببطء وبصورة مشتتة : فالتحسن الطفيف فى ادوات العمل وطرائق العمل الى جانب تغير تنظيم العملية الانتاجية قد تراكم من جيل لآخر ، ولكن مبادئ التكنيك المستخدم ظلت على حالها طوال قرون ، وكان العمل اليدوى منتشرا فى كل مكان ، فى الزراعة والصناعة والبناء والنقليات . وكان مصدر الطاقة هو الماء الساقط الشلال (طاحونة الماء) والريح (طاحونة الهواء) . ويستخلص الدفء من حرق الاحطاب والهشيم والقش وغيرها من المواد القابلة للاشتعال المتوفرة او الموجودة على مقربة من المنازل . وكانت وسائط النقل هى : فى الماء – السفن المجذافية والشراعية ذات الحجم الصغير نسبيا والسرعة المنخفضة والتى تتوقف السلامة والامان فيها لدرجة كبيرة على تقلبات الجو ، فى البر – الدواب (الخيل والابل والبغال والحمير وهلمجرا) المربوطة الى العربات او المستخدمة للركوب الفردى . واكثر اساليب النقل انتشارا آنذاك هو المشى على الاقدام ، وكان قسم من الاحمال ينقل على الايدى او الرأس او الكتفين .

ومن اول التطورات ذات الطابع الثورى فى ميدان التكنولوجيا هو الانقلاب الصناعى الذى حدث فى بريطانيا من اواسط القرن الثامن عشر حتى اواسط القرن التاسع عشر ، وانتشر فيما بعد فى البلدان الاوربية الاخرى وفى اميركا الشمالية . ويتلخص جوهره فى استبدال العمل اليدوى بالمكائن ، واستبدال طاقة الماء والريح بالطاقة البخارية ، وظهور وسائط نقل جديدة مثل السكك الحديدية برا والبواخر بحرا ، والتى سرعان ما غدت وسائط اساسية .

وولدت هذه الثورة التكنولوجية تغيرات اقتصادية واجتماعية عميقة فى كل بلد شهد الانقلاب الصناعى وفى

9—1750

العلاقات الاقتصادية الدولية . وشكل الانتاج الآلى (المعملى) الاساس التكنولوجى للرأسمالية التى اخضعت النظام الاجتماعى كله لسلطتها فى البلدان الصناعية بل وخلقت السوق العالمية . وحدث ، كما اشرنا فى الفصول السابقة ، انقسام العالم الى بلدان غنية وفقيرة ، وهو الانقسام الذى لا يزال يتعمق باستمرار بارتباط وثيق مع التطور اللاحق للتكنولوجيا ومع التقدم التكنيكى .

ولاول مرة استدعى الانقلاب الصناعى استخدام العلم فى ميدان الانتاج فى كل مكان . وساعدت الاهمية الجديدة للعلم ، بوصفه احد عناصر القوى المنتجة ، على تطوره بالدرجة الاولى ، وعلى توسيع الدراسات التطبيقية والاساسية على حد سواء . وبالنتيجة جرى بوتائر متسارعة تحسين المكائن وتبدلت اجيالها بسرعة . وتحولت الطاقة البخارية الى طاقة كهربائية ونمت الحضارة الجديدة لعصر الكهرباء ، وغدت الطاقة الكهربائية الاساس الطاقى الرئيسى للانتاج ، حيث تحرك وتشغل الآلات . وعلى اساسها نشأت طرائق جديدة مبدئيا للانتاج تمكن من الحصول على مواد لم يسبقها مثيل (الالومنيوم والفولاذ المصبوب بالكهرباء وهلمجرا) ، وغيرت الحياة المعيشية للناس ، وحولت بخاصة العلاقات فيما بينهم (ظهر وانتشر على نطاق واسع التلغراف والتلفون ، ثم الاتصال اللاسلكى) ووسائل الاعلام .

وحتى امد غير بعيد نسبيا لم تتجاوز مناطق شاسعة فى آسيا وافريقيا وحتى اميركا اللاتينية عصر الانقلاب الصناعى . وشرع هذا الانقلاب يحول تلك المجتمعات فى عصرنا الحالى ، حيث جرت على قدم وساق ثورة جديدة فى المراكز الصناعية ، هى الثورة العلمية التكنيكية . ان الثورة العلمية التكنيكية هى تحويل نوعى جذرى للقوى المنتجة على اساس تحول العلم الى عامل بارز لتطور الانتاج الاجتماعى والى قوة منتجة مباشرة .

لقد بدأت الثورة العلمية التكنيكية من منتصف القرن العشرين ، فى اعقاب الحرب العالمية الثانية . وقد عجلت

كثيرا فى التقدم العلمى التكنيكى ومارست تأثيرا تحويليا عميقا على كل جوانب حياة المجتمع وعلى العلاقات الاقتصادية الدولية .

ويتلخص جوهر الثورة العلمية التكنيكية فى ان العلم نفسه صار يحدد سير الانتاج لاحقا واستحداث التكنيك الجديد والمنتوجات الجديدة وفروع جديدة بالكامل ، وذلك خلافا للاستخدام التطبيقى للعلم فى الانتاج ، وهو الاستخدام الملازم للحقبة التى اعقبت الانقلاب الصناعى . وتستند الثورة العلمية التكنيكية الى اربعة اتجاهات تكنولوجية اساسية خلقها العلم نفسه ، وهى الاتجاهات التى تحدد اكثر فاكثر كل ملامح الحضارة المعاصرة - الالكترونيات والفيزياء الذرية والكيمياء التركيبية والبيوتكنولوجيا .

والسمة الاساسية للثورة العلمية التكنيكية هى التفاعل الوثيق بين مختلف العلوم والتكنولوجيات واستخدامها بصورة مشتركة وفى وقت واحد فى العمليات الانتاجية والترابط المتبادل بين تطور كل منها وتطورها جميعا .

ان التأمين الرياضى يحدد التقدم فى جميع العلوم . فان ظهور الآلات الالكترونية الحاسبة والكومبيوترات وتحسينها والانتقال السريع من جيل لآخر من اجيال الآلات الالكترونية الحاسبة قد أمن بلوغ ابعاد جديدة مبدئيا فى جميع فروع العلم والانتاج وفى الشؤون العسكرية . الا ان التقدم نفسه فى تكنولوجيا الكومبيوتر يتوقف على نجاحات التقدم العلمى التكنيكى فى الفروع التى تنتج المواد الجديدة ومصادر الطاقة الجديدة .

ان الاشكال الاساسية للثورة العلمية التكنيكية فى الانتاج هى :

- الانتقال من العمليات الانتاجية الممكننة الى العمليات المؤتمتة التى تديرها الآلات الالكترونية الحاسبة وفق برامج مختصة ، واستخدام تكنولوجيا الروبوت على نطاق واسع وانتشار اجهزة التحكم الاوتوماتيكية .

- نمو الصناعة الذرية التى تهيئ اساسا لتوليد الطاقة

الجديدة وتملأ الترسانات الحربيـــــة بوسائل لابادة الناس بالجملة وتدمير المادة ، وهى وسائل تمكن من اتلاف كل ما هو حى فى المعمورة مرارا ، بل وربما تمكن من تدميرها كجرم سماوى .

– الانقلاب فى وسائط النقل الذى وضع فى المرتبـــة الاولى لنقل الناس والشحنـــات الى مسافات بعيدة الطائرات السريعة الكبيرة وكذلك السفن البحرية الضخمة الحمولة لنقل الشحنات الكبيرة الثقيلـــة (خصوصا البترول) ، والسيارات لنقليات داخل البلدان وفيما بين القارات .

– الانقلاب فى وسائل الاعلام الذى غير تصورات الناس عن العالم الخارجى ، وهو الانقـــلاب الذى جرى بفضل ظهور الترانزستور والتلفزيون والفيديو وانتشارها فى كل مكان .

– نمو الانتاج الكيمياوى التركيبى وانتـــاج انواع كثيرة من المصنوعات الجديدة على اساســـــه ، ابتداء من الخامات المستخدمة فى صناعـــة النسيج والصناعات الخفيفـــة وحتى التنوع البالغ فى الادوية والمواد الكيمياوية المستخدمة فـــى الزراعة وهلمجرا .

– وضع واستخدام البيوتكنولوجيا عمليا وبناء الصناعـة الميكروبيولوجية على اساسها .

ويستنتج من ذلك ان التطورات العميقة فى بنية الاقتصاد ترتبط بالثورة العلمية التكنيكية .

وتتسم باكبر الاهمية بالنسبة لكل بلد القدرة العلميـــة التكنيكية الوطنية التى تضم شبكة مؤسسات البحث العلمـى ومؤسسات التجريب والتصميم والكوادر الرفيعة التأهيل من الباحثين العلميين والاخصائيين التكنيكيين والقاعدة الانتاجية القادرة على تطبيق نتائج الدراسات العلمية وشبكة المعلومات العلمية التكنيكيـــة والعلاقات العلمية المهنيـــة مع المراكز الاجنبية المماثلة .

وتتغير بصورة جذرية النسب بين فروع الاقتصاد الذى تظهر فيه انواع من الانتاج جديدة مبدئيا .

وما ان بدأت الثورة العلمية التكنيكية حتى اخذت تعجـل

فى تجديد التزود التكنيكى لجميع الفروع وتجديد العمليات التكنولوجية . وظهر فى الالكترونيات واخذ ينمو بسرعة انتاج الميكروبروسيسورات (وحدة الدارات المتكاملة الدقيقة المبرمجة للحاسبات الالكترونية) . ففى عام ١٩٧٦ انتج فى الولايات المتحدة مليونان من الميكروبروسيسورات ، اما فى عام ١٩٨٠ فقد بلغ عددها حوالى ١٠٠ مليون . واستخدمت اولى الروبوتات فى الولايات المتحدة الاميركية فى اواسط الستينات ، اما الآن فقد بلغ انتاجها فى البلدان الغربية المتطورة ، وخصوصا فى اليابان ، نطاقا واسعا . وتتجمع قدرة لتطور نوعى جديد فى الاقتصاد بالارتباط بانتشار اجهزة الروبوت .

وتتغير وفقا لذلك ملامح صناعة المكائن ومعالجة المعادن والصناعة الكيمياوية وفروع اخرى . واشتد كثيرا التفاوت فى تطور الفروع . وادى النمو السبّاق للصناعة الكيمياوية الى ازدياد جدى لحصتها فى الاقتصاد الوطنى .

وازدادت كثيرا السعة التوظيفية للانتاج ، وخصوصا كلفة مقعد العمل ومعامل الرأسمال-العمل ، اى مبلغ الرأسمال المستخدم بحساب الشغيل الواحد . وعلى هذا الاساس تجرى زيادة انتاجية العمل بقدر كبير وتوسيع صنع المنتوجات الجديدة والتقليدية على حد سواء .

وساعدت الثورة العلمية التكنيكية على تعجيل وتائر النمو الاقتصادى فى الاقتصاد العالمى . وازداد وفقا لذلك استهلاك جميع انواع الخامات والطاقة . الا ان التقدم التكنيكى فى الآونة الاخيرة اتخذ اتجاها نحو التوفير والتقتير فى الموارد ، وبالنتيجة تقلص كثيرا استيعاب الانتاج للمواد ، اى كمية الخامات والوقود المستهلكة بحساب الوحدة الواحدة من المنتوج الجاهز .

ولم تسفر الثورة العلمية التكنيكية عن اختفاء الانواع التقليدية من الانتاج والمنتوجات التى تشكل دوما الشرط اللازم لحياة البشر . ولكن تغير كثيرا التجهيز التكنيكى للانتاجات التقليدية : فان المخابز الحديثة ، مثلا ، هى

مؤسسات تعمل بنظـام الانتاج الاوتوماتيكى بادارة واشراف شبكات الكومبيوتر المبرمجة وتستخدم الوصفات الموضوعـة علميا ، ولا تشبه الا قليلا المخابز العادية للماضى غيـــر البعيد . هـــذا اولا ، وثانيا تغيرت اهم نســب الاقتصاد الوطنى .

وبنتيجة زيادة انتاجية العمل الاجتماعى تهيأت لعدد اقل من العاملين فــى ميدان الانتاج المادى امكانية تأميــن المستلزمات الحياتية لجميع السكان . وانخفضت بالتالى نسبة هذا الميدان فــى الاقتصاد كلــه من حيث عـدد العمال والمستخدمين العاملين فيه ومن حيث الحصة المخصصة لــه من جزء المنتوج الداخلى الاجمــالى . وازدادت نسبة ميدان الانتاج غير المادى ، اى ميدان الخدمات . وارتفع المستوى التعليمى العام للسكان ، وبالدرجة الاولى المستوى التعليمى للعمال . وصار التعلم يبلغ المستوى الاقصى ، واقترب مـن نسبة ١٠٠٪ من السكان . وهو يشمل الاطفال فى ســن الدراسة بنسبة ١٠٠٪ من عددهم . ولا ننسى ان ذلك كله يخص البلدان المتطورة صناعيا التــى تجرى فيها الثورة العلمية التكنيكية حثيثا .

وعلى اساس التطورات المذكورة فى ميدان الانتاج تغيرت كذلك بنية الاستهلاك وتوزيع المداخيل الشخصية للسكان . وازدادت النفقات على البضائع والخدمات التى لا تعتبر مـن الضروريات الاولى فى استهلاك الانسان . وخصصت اعتمادات اكبر للصرف على الاستجمام والتسلية والسياحة . وادى ذلك الى نمو «صناعة التسلية» ذات المؤسسات والكوادر المتميزة الخاصة بها .

وانعكس تبدل ملامح المجتمع فى البلدان المتطورة بتأثير الثورة العلمية التكنيكية فى نظرية المجتمع ما بعد الصناعى . ويصورون هذا المجتمع على انه مجتمع تكنوثرونى يتشكـل ثقافيا ونفسانيا واجتماعيــا واقتصاديا بتأثير التكنيـك والالكترونيات ، بما فيها الآلات الالكترونية الحاسبة ووسائل الاعلام . ويرى احد واضعى هذه النظرية ، وهو الاقتصادى

الاميركى د . بيل ، ان السمة الاساسية المميزة لهذا المجتمع هى فصل الادارة عـــن الملكية واناطة الادوار الطليعيـــة بالتكنوقراطيين – العلماء والمهندسين والخبراء فى مختلـف الاختصاصات الذين يديرون الانتاج وفقا لقواعد تستجيـــب لخصائص البنية التكنولوجية نفسها ، وهى قواعد متماثلة فى اى نظام اجتماعى تطبق فيها هذه التكنولوجيـا (١) . وبهذه الصورة يتملص بيل من مشكلة البلدان الغنية والفقيرة .

ولما كانت درجة اتمتة الانتاج فى ازدياد فان نظريـــة المجتمع ما بعد الصناعى تتكهن بالانقراض التدريجى لطبقـــة العمال الذين يحل محلهم اكثر فاكثر المهندسون والفنيون فى المؤسسات الانتاجية (فى بعض مصانع الفروع ذات الاستيعاب العلمى الكبير نجد التناسب الآن بين عدد العمال والمهندسين قريبا من ١:١) اما فى المجتمـــــع ككل فسيحل محل العمال مستخدمو ميدان الانتاج غير المادى ، بما فيه التجارة .

ويتوقف تطور الاقتصاد اكثر فاكثر عـــلى سنن تطور التكنولوجيا نفسها ، وليس على القوانين الاقتصادية لتجديـد الانتاج الرأسمالى كما فى عصر الرأسمالية الصناعية .

وبهذه الصورة يمثل المجتمع الذى يولد فى سياق الثورة العلمية التكنيكية حضارة وحيدة الطراز ليس فيها تقسيم الى نظامين اجتماعيين اقتصاديـــن كالرأسمالية والاشتراكية . هذا اولا ، وثانيا يمثل هذا المجتمع آلية انتاجية خالية مـــن تناقضات الماضى الاقتصادية الاجتماعية ، وتدار عـلى اساس علمى من قبل اخصائيين ذوى مستوى تأهيلى ذهنى رفيع .

٢ – تناقضات الثورة العلمية التكنيكية

ان التكنيك والتكنولوجيا بحد ذاتهما محايدان مـــن الناحية الاجتماعية . فان نفس المخرطـــة او الاداة تستخدم لاغراض معينة فى مجتمعات ذات انظمة اقتصادية واجتماعيـة متباينة او ذات مستويات تطوريـــة مختلفة (مثل البلدان

الرأسمالية والاشتراكية والنامية) . الا ان اسلوب استخدام التكنيك والتكنولوجيا ، وخصوصا اسلوب الانتقال من طراز تكنولوجي الى آخر ، يرتبط اوثق ارتباط بالظروف الاجتماعية لحياة ونشاط الناس .

فمن جهة تتوقف على طابع العلاقات الاقتصادية والاجتماعية السائدة فى المجتمع سرعة التقدم التكنيكى والاختيار الذى يرتأيه مستخدمو التكنولوجيا من بين الانواع المتباينة للتكنيك المتوفر لديهم فى كل فترة ودرجة استخدام القدرة الانتاجية ومدى تشغيل القدرات الانتاجية . ولذا فالتكنيك الذى اثبت مزاياه فى احد البلدان يمكن فى الوقت ذاته ان يكون غير مربح فى بلد آخر ، او ان التكنيك المربح من وجهة نظر مؤسسة ما يمكن ان يكون غير مرغوب فيه من وجهة نظر مصلحة المجتمع العامة .

ومن ناحية اخرى يستدعى استخدام التكنولوجيا الجديدة ، ناهيك عن نشرها على نطاق واسع ، ضرورة اجراء تحويلات مناسبة فى البنية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع . ولذا فهو يمكن ان يحل بعض التناقضات المختمرة ويساعد على تذليل هذه الصعوبات او تلك ويستجيب لمصالح جميع سكان البلد ، او اغلبيتهم على الاقل ، ويمكن ان يؤدى ، بالعكس ، الى تشديد حدة التناقضات الاجتماعية الاقتصادية ويخلق مشاكل وصعوبات جديدة ويلحق ضررا بمصالح السواد الاعظم من السكان .

ان الثورة العلمية التكنيكية ، بحكم العمق الشديد والجذرية المنقطعة النظير للتطورات التكنولوجية الجارية فى حقبة زمنية قصيرة ، تمارس تأثيرا على الميدان الاقتصادى والاجتماعى اكبر من تأثير التقدم التكنيكى الذى جرى فى المراحل السابقة من تطور المجتمع البشرى .

وتتجلى هذه النتائج فى الحياة الاجتماعية لكل بلد يشارك بصورة ما فى الثورة العلمية التكنيكية ، وكذلك فى ميدان العلاقات الاقتصادية الدولية الذى تزداد فيه الفوارق فى المستويات التكنولوجية لاقتصادات البلدان المترابطة

اقتصاديا ، وذلك بنتيجة التفاوت فى انتشار الثورة العلمية التكنيكية فى مختلف البلدان .

وعلى اساس الثورة العلمية التكنيكية نشأ فى البلدان الرأسمالية المتطورة ما يسمى «بالمجتمع الاستهلاكى» الذى اخذت تشغل فيه المرتبة الاساسية فى تحديد مستوى حياة السكان ليس البضائع الاستهلاكية التقليدية ، كالمواد الغذائية والثياب والسكن المتواضع ، بل البضائع الجديدة للاستخدام الطويل الامد ، بما فى ذلك السيارات والثلاجات المنزلية ومختلف اجهزة الراديو ومسجلات الستريو والتلفزيونات الملونة واجهزة الفيديو والتجهيزات الغالية للاستجمام والتسلية والرياضة ، بما فى ذلك احواض السباحة واليخوت الشخصية وهلمجرا .

ان المقارنة بين مدة استهلاك هذه البضائع وبين فترة النشاط الفعال للانسان ورغبته فى امتلاك تلك البضائع فى سن مبكرة بالقدر الممكن واطالة امد استخدامها الى اقصى حد مع استحالة توفير المبالغ اللازمة لهذا الغرض فى مدة قصيرة – كل ذلك ادى الى تطور منقطع النظير لنظام التسليف الاستهلاكى الذى هيأ ظروفا جديدة للعلاقات المتبادلة بين الاستهلاك والانتاج ، بين المستهلكين العاملين وارباب العمل فى ميدان الانتاج والتجارة والشؤون المصرفية . ان ضرورة دفع البدلات المضبوطة لتسديد اثمان المشتريات بالتقسيط بدافع الخوف من فقدان البضائع المشتراة الطويلة الامد تربط الشغيل الآن بمكان عمله بصورة اوثق من حاجته الى الاجور للابقاء على المستوى المعيشى الذى كان اكثر تواضعا فى الماضى .

وفى الوقت ذاته يترك اسلوب تنفيذ الثورة العلمية التكنيكية فى البلدان الرأسمالية المتطورة اسوأ تأثير على العاملين انفسهم الذين تتطلب احوالهم الاقتصادية اكثر مما فى اى وقت مضى استقرارا ومستقبلا مضمونا . ان استخدام التكنولوجيا الجديدة التى تتميز اول ما تتميز بسعة التوظيفات وتغدو اكثر توفيرا في الايدى العاملة ، وخصوصا استبدال

العمال بالروبوتات وغير ذلك من عناصر المنظومات الاوتوماتيكية للانتاج ، انما يجعل اوضاع العمال غير مستقرة ابدا ويزيد من احجام البطالة التكنولوجية . وتؤدى اشاعة الكومبيوترات فى عمل المكاتب الى تسريح المستخدمين على نطاق واسع . وتزداد احجام البطالة ، وتكتسب هذه البطالة سمات الاستقرار ، ولا تتقلص حتى فى الفترات القصيرة لانتعاش النشاط العملى .

كما ان تغيير بنية الاقتصاد الجارى بتأثير الثورة العلمية التكنيكية يعقد مشكلة التشغيل . والقضية لا تنحصر فى كون معامل الرأسمال-العمل فى الفروع الصناعية الجديدة اعلى عادة مما فى الفروع القديمة ، فهى ايضا فى كون التأهيل وخبرة العمل فى الانتاجات التقليدية غالبا ما لا يصلحان للانتاجات الجديدة ، وبالنتيجة ينشأ موقف متعارض هو ازدياد البطالة مع ظهور نقص شديد فى الايدى العاملة من تأهيل معين فى الوقت ذاته . ويرتبط بتغير الوضع الاجتماعى فى البلدان الغربية نشوء العجز او النقص فى الايدى العاملية غير المؤهلة للمشاركة فى العمل البدنى المرهق القليل الاجور رغم وجود بطالة كبيرة بين العاملين الاكبر منزلة من الناحية الاجتماعية . وهذا ، مثلا ، هو السبب فى اهتمام العديد من البلدان الغربية باستخدام الايدى العاملة المستوردة موقتا من بلدان آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية فى الاعمال غير المؤهلة .

وتؤدى الثورة العلمية التكنيكية الى تشديد المزاحمة بين المؤسسات فى كل فرع (المزاحمة داخل الفروع) وفيما بين الفروع ، وهى مزاحمة عواقبها وخيمة على العمال والمستخدمين .

ان اشتداد عدم الوضوح فى الحياة وعدم الاستقرار فى العمل ، بالاضافة الى اشتداد الارهاق العصبى والنفسانى لدى العاملين الذين يستخدمون التكنيك الجديد فى سياق العمل ، بما فيه الكومبيوترات التى تتطلب اقصى حد من الانتباه ولا تسمح بادنى قدر من الارتخاء الضرورى للانسان ككائن حى ، انما يغدو سببا لانواع جديدة من الامراض المهنية العضال

والافراط فى استخدام الناس وانتشار ويلات اجتماعية مثل الادمان على المسكرات والمخدرات وتزايد الاجرام ، بما في ذلك الارهاب الذى لا معنى له .

ان التقدم التكنيكى بدون رقابة اجتماعية مناسبة وبدون ادارة يلحق ضررا اكبر بالبيئة الخارجية المحيطة بالانسان فى كل بلد وفى المناطق الواقعة خارج حدوده (مثلا فى محيطات العالم) وهو ينطوى على كارثة ايكولوجية كونية تهدد بفناء البشرية حتى اذا امكن انقاذها من الفناء فى حرب نووية .

ان تأثير انتاجات عديدة (وخصوصا فى الصناعة الكيمياوية) على الهواء الذى يتنفسه الانسان وعلى الماء الذى يشربه وعلى الغذاء الذى يتناوله انما ينعكس الآن بالذات في تدهور صحته ويغدو سببا بعدد من الامراض والوفاة المبكرة .

وتتطلب العواقب الاجتماعية للثورة العلمية التكنيكية زيادة دور المجتمع فى ضبط التقدم التكنيكى واتخاذ التدابير اللازمة لحماية الشغيل من المصائب الناجمة عن رغبة بعض المؤسسات فى ابتزاز اكبر قدر من الارباح من استخدام التكنيك الحديث دون ان تعبأ بشيء .

وتشدد الثورة العلمية التكنيكية الطابع المتناقض التناحرى للعلاقات الاقتصادية الدولية ، وخصوصا جوانبها المتعلقة بعدم التكافؤ الفعلى بين البلدان المشاركة في التقسيم الراسمالى العالمى للعمل . ان الهوة التى ظهرت بين البلدان الغنية والفقيرة فى سياق الانقلاب الصناعى وتعمقت بالتدريج تبعا لاستمرار التقدم العلمى التكنيكى قد اكتسب فى ظروف الثورة العلمية التكنيكية طابعا انفجاريا حقا .

وقد اشتد التفاوت فى تطور البلدان الغنية وغدت اكثر حدة النزاعات الاقتصادية بين الدول ومجموعاتها ، بين الشركات فوق القومية .

وفى التجارة العالمية ازدادت نسبة المنتوجات ذات الاستيعاب العلمى الكبير والتى تُنْتَج وتُسْتَهلك في البلدان المتطورة . ولذلك تتكثف العلاقات التجارية ،

وبالتالى سائر العلاقات الاقتصادية بيـــن البلدان الغنية ، ويتقيد تبادلها مع الدول النامية .

وقد ظهرت واكتسبت اهمية حاسمة مادة جديدة فـــى التجارة العالمية بشكل منتوج علمى هـــو شهادات وبراءات الاختراع والنوهاو (التزامات تسليم التكنولوجيا) والوثائـق الفنية والعلامات المسجلة وكذلـــك التبادل الدولى للخبراء الفنيين . كما ظهرت ميادين جديـــدة للبزنس مثل النشاط الهندسى (انجينيرنغ) ونشاط الشركات العلميـة والتكنيكية وغيرها من الشركات الاستشارية .

ونشأ ميدان خاص هو العلاقات العلمية التكنيكية الدولية التى تشمل نطاقا واسعا من الصلات فى ميدان العلم والتكنيك – ابتداء من ندوات العلماء الدولية وتبادل المطبوعات المختصة وانتهاء بالتعاون التكنولوجى الوثيق ، بما فيه تأسيس المراكز العلمية الدولية والمعاهد والمختبرات الاقليمية والامية واجراء الدراسات المشتركة (بما فيها الدراسات فـــى ميدان ارتياد الفضاء الكونى) .

فى اواسط الثمانينات ساعد الاستخدام الفعال لمنجزات الثورة العلمية التكنيكية اليابان فى احتلال احد مواقع الصدارة فى الاقتصاد العالمى . فقد اغرقت السوق العالمية ببضائعها ذات الاستيعاب العلمى الكبير واخذت تنافس الانتاج الاميركى بنجاح حتى فى السوق داخل الولايات المتحدة الاميركية .

وقد أمن نجاح اليابان فى ميدان التقدم العلمى التكنيكى ترسيخ مواقعها فى الاقتصاد العالمى عموما وفى سيطرة كبار رجال الاعمال اليابانيين على ثروات اجتماعية هائلة نشأت فى مختلف بلدان العالم . ولاول مرة ظهرت اسماء اليابانيين فى قائمة مئة اثرى الناس فى العالم ، وهى القائمة التى وضعت فى عام ١٩٨٧ ، فى حين كانت اليابـــان فى السابق تتميز بمحدودية معينة فى احجام الثروات الشخصية .

وتنطوى عسكرة الثورة العلمية التكنيكية ، اى اولويـة استخدام احدث منجزات العلم والتكنيك العالميين فى الاغراض الحربية على اكبر الخطر بالنسبة للبشرية . ولاول مرة فـى

التاريخ اوجدت البشرية وسائل ابادتها ذاتيا بشكل ونطاق يجعلان هذه الوسائل قادرة على ابادة البشرية خلافا لارادتها ودون وعى منها . وقد افردنا الفصل الحادى عشر من هذا الكتاب للمشاكل الاقتصادية المرتبطة بالعسكرة . اما هنا فمن الضرورى التأكيد بان العلم يمكن ان يكون خيرا او شرا تبعا للجهة التى تستخدمه وللاغراض التى يتوخاها . وفى العالم المعاصر المستند الى عدم التكافؤ والاستغلال وتعارض المصالح والنزاعات نجد التقدم التكنيكى يخدم الخير والشر فى وقت معا .

ان هذا التناقض فى الثورة العلمية التكنيكية يحدد تاثيرها على البلدان النامية وعلى اشكال العلاقات الاقتصادية لهذه البلدان مع المراكز العالمية للتقدم العلمى التكنيكى وعلى توزيع نتائج استخدام منجزات الثورة العلمية التكنيكية فى آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية .

٣ – الثورة العلمية التكنيكية والبلدان النامية

ان الوضع الخاص للبلدان النامية فى مجال انتشار الثورة العلمية التكنيكية يحدده كون هذه الثورة تمثل بالنسبة لها حافزا خارجيا ، لان التكنولوجيا الجديدة الناشئة فى سياق هذه الثورة لا تظهر فى البلدان النامية نفسها كنتيجة لتطورها الخاص . فهى على الاكثر مستهلكة لنتائج هذه الثورة وليس بانية لقاعدتها المادية . وبالاضافة الى ذلك يجرى فى اغلبية البلدان النامية تشابك معقد لعمليتين تاريخيتين تفصل بينهما فى البلدان المتطورة حقبة تاريخية كاملة هى الانقلاب الصناعى الذى تأخر لمدة ١٥٠–٢٠٠ عام والثورة العلمية التكنيكية ، الامر الذى يضع امامها صعوبات وتناقضات خاصة .

ويأتى الكومبيوتر والمفاعل الذرى الى مجتمع لا يزال يستخدم على نطاق واسع المحراث الخشبى وقوة الجاموس ،

اما المحرك الكهربائى والجرارات ، اى المكائن التى ظهرت فى البلدان المتطورة قبل مائة عام تقريبا ، فلا تزال تحظى باهتمام بالغ وتجرى ثورة حقيقية فى القوى المنتجة .

وبالنسبة للبلدان النامية نجد الهوة سحيقة بين القدرات الكامنة فى العلم والتكنيك الحديثين وبين النتائج الفعلية الناجمة عن استخدامهما فى المجتمع . فعن طريق احدث المنجزات العلمية والتكنيكية يمكن من حيث المبدأ ان تحل بسرعة وبصورة فعالة كل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الصعبة جدا التى تأخذ بخناق البلدان النامية . واثبتت «الثورة الخضراء» التى جسدت منجزات مختلف فروع العلم والتكنيك الحديثين عمليا فى العديد من البلدان النامية وجود امكانيات فعلية لزيادة انتاج الحبوب بقدر يكفى لسد حاجة السكان حاليا ولسد حاجات المزيد منهم فى المستقبل من اجل القضاء نهائيا على المجاعة وسوء التغذية .

زد على ذلك ان وجود النتائج المستحصلة بواسطة الثورة العلمية التكنيكية (ثمارها) خارج البلدان النامية يمكن هذه البلدان من استخدام مستحدثات العلم والتكنيك دون ان تجتاز بنفسها الطريق الطويل العسير الذى قاد البلدان المتطورة الى المستوى التكنولوجى الحالى ، وبذلك توفر الوقت والمال . ولذا فان البلدان النامية تواجه ظروفا ملائمة للغاية لم تكن موجودة عند البلدان الاخرى فى السابق . فان الاستخدام الواسع للمضادات الحيوية ، مثلا ، وغيرها من المستحضرات الطبية الحديثة والامصال والوسائل الصحية بمعونة منظمة الصحة العالمية قد ادى الى هبوط كبير وسريع فى وفيات الاطفال ، بما فى ذلك وفيات الاطفال الرضع : ففى الفترة من ١٩٦٥ حتى ١٩٨٤ انخفضت وفيات الاطفال فى سن لا تتجاوز العام الواحد فى البلدان الاقل دخلا للفرد الواحد من السكان ، ومنها الصين والهند ، من ١٢٥ الى ٧٢ بالالف ، وفى سن تتراوح بين عام واربعة اعوام من ١٩ الى ٩ بالالف ، اى الى اقل من النصف . وازداد طول العمر من ٤٩ عاما الى ٦٠ عاما للرجال ومن ٥١ الى ٦١ للنساء . وقد

تحقق فى البلدان النامية خلال ٢٠ عاما تقريبا ما احتاج فى الدول الغربية فى حينه الى اكثر من مائة عام .

وجرى رأسا الانتقال من تشييد الاكواخ الطينية الملازمة للقرى الافريقية حتى الآن الى تشييد العمارات الضخمة من الخرسانة المسلحة والزجاج وفق احدث الاشكال المعمارية فى عواصم الدول الافريقية الفتية ، بدون الدرجات البينية فى تطور البناء والمعمار التى اجتازتها البلدان الغربية .

وفى اراضى بعض بلدان آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية حيث كان الجيل السابق يصنع المفخورات البدائية (رغم جودتها الفنية فى بعض الحالات) ويرتدى الثياب المنزلية الصنع يجرى الآن انتاج اجهزة التلفزيون الملون والكومبيوترات وغير ذلك من المنتوجات ذات السعة العلمية الكبيرة والتى بلغتها هذه البلدان ليس بنتيجة التطور الذاتى للقوى المنتجة .

كل ذلك يدل على ان البلدان النامية فى امس الحاجة الى استخدام احدث منجزات العلم والتكنيك العالميين . وقد اعترف الرأى العام العالمى بذلك فى مؤتمرين دوليين كبيرين لهيئة الامم المتحدة لاستخدام العلم والتكنيك لاغراض التنمية - المؤتمر الاول فى عام ١٩٦٣ والمؤتمر الثانى فى ١٩٧٩ . وفى اطار هيئة الامم المتحدة وضعت فى عام ١٩٧١ خطة العمل العالمية لاستخدام العلم والتكنيك لاغراض التنمية (٢) .

وتنشأ فى البلدان النامية بهمة ونشاط القدرة العلمية التكنيكية الوطنية . وعلى اساسها تزداد فى بعض البلدان ، وخصوصا البلدان الكبيرة والتى تبذل جهودا جدية للتصنيع ، درجة الاكتفاء الذاتى من وسائل الانتاج العصرية .

وتحققت نجاحات كبيرة فى تنشئة كوادر الاخصائيين المحليين ومنهم الباحثون العلميون . وتشغل مكانة خاصة فى القدرة العلمية للبلدان النامية الجامعات التى نشأ اكثرها فى آسيا وافريقيا بعد تحرر شعوب هاتين القارتين من التبعية الاستعمارية . ان الوظيفة الرئيسية للجامعات هى اعداد كوادر الاخصائيين ذوى التأهيل الرفيع . لكنها ايضا مراكز

للبحث العلمي بما فى ذلك احدث الميادين العلمية مثل الطاقة النووية والفيزياء الجزيئية والبيوكيمياء والبيولوجيا الخلوية والوراثة والاتصال اللاسلكى وهلمجرا .

وبدون الاعتماد على العلم والتكنيك الحديثين لن تتمكن البلدان النامية من تذليل تخلفها ولن تتخلص من الفقر ومن المصائب الاجتماعية الاخرى المرتبطة بالتخلف ولن تتمكن من حماية حقوقها فى ميدان العلاقات الاقتصادية الدولية ومن ايصال بضائعها الى السوق العالمية .

وقد واجهت البلدان النامية فى الحقيقة والواقع ضرورة حل مهمتين فى وقت واحد : اولا – زيادة مردود الانتاج وبلوغ المقاييس العالمية للمنتوج وتخفيض تكاليف الوحدة الواحدة من المنتوج ، الامر الذى يتطلب استخدام احدث التكنولوجيات ، ثانيا – تأمين التشغيل التام للسكان وتصفية البطالة او تخفيض مستواها على الاقل وتعبئة الامكانيات لزيادة مداخيل السكان الفقراء ، الامر الذى يتطلب استخدام التكنولوجيا التى تستوعب الكثير من الايدى العاملة واستخدام العمل البدنى فى الغالب .

ويتلخص اختيار التكنولوجيا فى اتخاذ القرارات فى ميدانين اساسيين من ميادين الاقتصاد : ۱) فى ميدان تحديد بنية الفروع ، اى توجيه التوظيفات الى الفروع الجديدة ، بما فيها الفروع التى لا توجد فيها الا تكنولوجيا وحيدة هى التكنولوجيا ذات السعة التوظيفية الكبيرة والتوفير فى الايدى العاملة ، وتمتلك فيها المؤسسات الانتاجية قدرة انتاجية رفيعة بعدد محدود من العاملين، او الى الفروع التقليدية التى توجد فيها طائفة كبيرة من التكنولوجيات ابتداء من الادوات اليدوية القليلة المنتوج وانتهاء بالخطوط الانتاجية الاوتوماتيكية ؛ ۲) وفى ميدان كل فرع على حدة .

ويعود تعقد مسألة اختيار التكنولوجيا ليس الى صعوبة حسبان كل المطالب المتعارضة ، بل الى كون هذا الاختيار يجرى فى ظروف تصادم المصالح المتعارضة . فان مصالح الامة فى البلدان النامية تتطلب التوفيق الامثل بين زيادة

مردود الانتاج الاجتماعي وزيادة تشغيل السكان . اما مصالح ارباب العمل الذين غالبا ما يكونون اصحاب القرار بخصوص اختيار التكنولوجيا فهي تنحصر في الحصول على اكبر الارباح والتوفير في تكاليف الانتاج بحساب الوحدة الواحدة من المنتوج . وبالنتيجة غالبا ما تستخدم في البلدان النامية التي يزداد فيها فائض الايدي العاملة وتنخفض الاجور ليس التكنولوجيا التي تستوعب الايدي العاملة وتقدم التشغيل والعمالة لعدد كبير من العمال ، بل التكنولوجيا ذات السعة التوظيفية التي تؤمن ارباب العمل ارباحا اكبر .

ولذلك يغدو من عواقب انتشار الثورة العلمية التكنيكية في البلدان النامية تفاقم مشكلة العمالة هناك وازدياد البطالة ، وبالتالي اتساع نطاق الفقر مع تركز الثروات الاجتماعية في الوقت ذاته في ايدي النخبة القليلة التي تستفيد من منافع التقدم العلمي التكنيكي في المجتمعات المتخلفة .

ان اشتداد عدم التكافؤ الاجتماعي بنتيجة الثورة العلمية التكنيكية يلاحظ ايضا في البلدان الرأسمالية المتطورة . الا ان اتساع الهوة فيها بين الفئة العليا من المجتمع التي تزداد ثراء وبين فئات السكان الفقيرة يجري في اطار مجتمع عصري موحد ، مع انه يعاني من آلام الثورة العلمية التكنيكية التي ولدت في احشائه . اما في البلدان النامية فينشأ ، خلافا لذلك ، مجتمع ازدواجي ينقسم الى قطاعين مختلفين – عصري وتقليدي . وتتسع الهوة بين هذين القطاعين . وتضاف الى انقسام المجتمع هذا الفوارق الاجتماعية المتزايدة داخل كل من القطاعين العصري والتقليدي . ويصطدم هذان القطاعان في نزاعات حادة يمكن ان تتخذ في اقصاها شكل الهزات العاصفة التي تعيق التقدم الاجتماعي لامد طويل وتضع عراقيل اضافية امام انتشار الثورة العلمية التكنيكية .

ان المشاركة في الثورة العلمية التكنيكية تتطلب من البلدان النامية اقصى التوتر في جميع مواردها الاقتصادية ، وبالدرجة الاولى اكثرها ندرة – الرساميل بالعملة الاجنبية

لاستيراد التكنيك الجديد وتسديد تكاليف الاخصائيين الفنيين الاجانب والايدى العاملة والكوادر المؤهلة القادرة على ادارة الاقتصاد الحديث . وبالتالى يشتد التناقض بين الاستهلاك والتراكم .

ان الثورة العلمية التكنيكية التى شملت البلدان النامية تغير بصورة جوهرية كذلك مكانة هذه البلدان فى العلاقات الاقتصادية الدولية . ويضاف الى مختلف قنوات التبعية نوع جديد خطر جدا هو التبعية التكنولوجية . ان التقدم العلمى التكنيكى وبناء الفروع الصناعية الحديثة يسفران من هذه الناحية عن عواقب متناقضة جدا . فمن جهة يجرى استبدال استيراد السلع الصناعية بانتاج بضائع جديدة داخل البلد . واتقن بعض البلدان النامية صنع عدد من وسائل الانتاج العصرية التى تصدرها الى الخارج ، بما فى ذلك البلدان المتطورة . ومن جهة اخرى يتوقف اقتصادها بدرجة متزايدة على ورود المستحدثات التكنولوجية من الغرب بانتظام وعلى استلام قطع الغيار وبعض المواد الجيدة من الخارج وعلى امكانية استخدام شهادات وبراءات الاختراع والنوهاو (التزامات تسليم التكنولوجيا) الموجودة لدى البلدان المتطورة والشركات فوق القومية .

وتزداد نقاط ضعف الاقتصاد فى البلدان النامية التى تمارس التصنيع ، وذلك بسبب تغير شروط وصول البضائع الصناعية التى تنتجها لاجل التصدير . ويصل الى هذه البلدان مع التكنولوجيا الاجنبية الجديدة الرأسمال الاجنبي الخاص بمقادير متزايدة باطراد ، وعلى هذا الاساس تنشأ علاقات معقدة بينها وبين اصحاب هذا الرأسمال (راجع الفصل التاسع) .

وعلى العموم فان الثورة العلمية التكنيكية التى تعنى بالنسبة للدول الغربية ايضا انتقالا نوعيا الى ابعاد جديدة ، انما تستدعى فى البلدان النامية ضرورة الاقتراب السريع من تلك الابعاد بتحاشى حقبات بينية كاملة . وتؤدى هذه الضرورة فى نظام العلاقات الدولية الاقتصادية والسياسية

القائم حاليا الى تقوية ركائز تأثير المراكز الصناعية والعلمية والتكنيكية فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى على البلدان النامية التى هى الاطراف البعيدة لهذا الاقتصاد . وتعمل تلك الركائز احيانا بمتانة اكثر من السلطة السياسية للمستعمرين فى الماضى .

ويرتبط بالثورة العلمية التكنيكية ظهور شكل جديد مبدئيا للعلاقات الاقتصادية الدولية ، يكتسب اهمية كبيرة متزايدة بالنسبة للبلدان النامية ، الا وهو «تسليم التكنولوجيا» .

ان مجمل تاريخ التقدم العلمى التكنيكى للبشرية يرتبط بتحرك العلم والتكنولوجيا وسهولة عبورهما للحدود الدولية . ولكن فى عصر الثورة العلمية التكنيكية فقط نشأ نظام متكامل لتسليم التكنولوجيا دوليا بمثابة شكل مستقل خاص للعلاقات بين الدول من جهة والشركات الخاصة المهيمنة على نتائج التقدم العلمى والتكنولوجيا الحديثة من جهة اخرى .

٤ – تسليم التكنولوجيا

تعود مرتبة رئيسية فى عملية التحديث التكنيكى فى اقتصاد البلدان النامية لتسليم التكنولوجيا ، اى استيراد التكنيك الجاهز والطرائق التكنولوجية من الدول المتطورة صناعيا الى البلدان النامية وتكييفها للظروف المحلية واستخدامها فى الاقتصاد الوطنى .

ان تسليم التكنولوجيا مفهوم واسع يضم ليس فقط الحصول على الاجهزة الحديثة والنوهاو من الخارج ، بل وكذلك تبنى البلد النامى لثقافة الانتاج العصرية العامة ، بما فيها طرائق ادارة الاقتصاد واساليب تصريف البضائع المنتجة والخدمات . وبالتالى فالمقصود هو توفير الظروف التى لا يمكن بدونها استخدام التكنيك والتكنولوجيا المستوردين بصورة فعالة . ويشمل ذلك اعداد الايدى العاملة اللازمة والاخصائيين الفنيين وتامين سبل الوصول

الى السوق العالمية . «فالتكنيك بدون سوق لا موجب له» .
ويعكس هذا التصريح الصادر عن المسؤولين الاقتصاديين فى البلدان النامية الضرورة الموضوعية لحصول هذه البلدان على جميع عناصر الآلية الاقتصادية لعصر الثورة العلميـــة التكنيكية .

وتحتاج البلدان النامية الى التكنولوجيـــا العصرية على اساس دائم . وينتهز اصحاب التكنولوجيا هذه الفرصــة فيحولون تسليم التكنولوجيا الى ميدان مريح جدا للبزنس الخاص . وتدفع البلدان النامية الى الشركات الغربية حصة متزايدة من عائداتها بالعملة الصعبة مقابل شهادات وبراءات الاختراع والعلامات المسجلة وخدمات الخبراء والمشورة .

ويصل القسم الاساسى من التكنولوجيا الى البلدان النامية عن طريق القنوات التجارية على اساس ثنائى . علما بــان المصدر الرئيسى للتكنولوجيـــا هو الشركات الخاصــة ، والشركات فوق القومية بالاساس . وتستلم هذه التكنولوجيا فى البلدان النامية مؤسسات الدولة وارباب العمـل الخاص والشركات التى تمثل الرأسمال المحلى وفروع الشركات فوق القومية المتواجدة فى اراضى هذه البلدان .

وعندما تسلم الشركات فوق القومية التكنولوجيا الـــى مؤسسات الدولة والشركات الخاصة المحلية تحدد عادة اسعارا مرتفعة لجميع عناصر هذه التكنولوجيا ، الامر الذى يؤمـن لجهة التسليم ارباحا طائلة . وبالاضافة الى ذلك تتضمـن اتفاقيات تسليم التكنولوجيا عادة ما يسمى بالمواد او البنود التقييدية التى تحرم الجهة المستلمة (المشترية) من حريـــة التصرف على هواها بالتكنولوجيا المشتراة . ومن هـــذه الشروط التقييدية منع اجراء اية تعديلات على التكنولوجيـا المكتسبة ، حتى اذا كانت ظروف المناخ والوضع الاقتصادى فى البلاد او ايـــة عوامل موضوعية اخرى تتطلب مثل تلك التعديلات . ومن تلك الشروط ايضا التزامات مشتـــرى التكنولوجيا بعدم تسليمها الى شركات او مؤسسات اخرى وعدم تصدير المنتـــوج المستحصل على اساس تلـــك

التكنولوجيا او تصديره بكميات محددة الى اسواق معينة وهلمجرا .

ان البلدان النامية عندما تقتنى التكنولوجيا بهذه الشروط لا تتمتع بالاستقلال فى السير على طريق التقدم التكنيكى . وتضطر الى تكرار شراء التكنولوجيا على الدوام من نفس الشركة فوق القومية التى سلمتها التكنولوجيا اول مرة .

ولا يندر ان تضطر البلدان النامية لشراء تكنولوجيا لا تستجيب بالكامل لحاجاتها ، ويلحق استخدامها ضررا بالطبيعة او يرغم تلك البلدان على استيراد خامات ومواد ثانوية ومصنوعات تكميلية .

وتفضل الشركات فوق القومية بيع التكنولوجيا الى البلدان النامية «بالجملة» اى «فى سلة او مظروف» يحتوى على التجهيزات الجديدة نفسها ومخططاتها ورسومها وخصائصها الفنية وشهادات وبراءات الاختراع والعلامات المسجلة والمسميات الاصلية والتزامات التسليم (النوهاو) وخدمات الاخصائيين حتى عندما لا يحتاج المشترى الى «المظروف» كله ، وتكفيه منه عناصر معينة . وفى بداية الثمانينات قدرت النفقات الاجمالية للبلدان النامية على اقتناء التكنولوجيا بحوالى ٢٠٠ مليار دولار سنويا ، اى ١٣٪ من منتوجها الوطنى الاجمالى .

وعندما تسلم الشركات فوق القومية التكنولوجيا الى فروعها المتواجدة فى اراضى البلدان النامية (وفى الوقت الحاضر ينتشر عن هذا الطريق ما بين ٧٥٪ و٨٥٪ من مجمل التكنولوجيا القادمة من الشركات فوق القومية الى البلدان النامية) فان هذه التكنولوجيا لا تخرج ، عادة ، عن حدود فروع تلك الشركات . وهذه الطريقة فى تسليم التكنولوجيا تجعل فروع الشركات فوق القومية فى مكانة متميزة فى اقتصاد البلدان النامية بالمقارنة مع مؤسسات الدولة او الشركات الخاصة العائدة الى الرأسمال المحلى .

ان تسليم التكنولوجيا بالذات يغدو تدريجيا فى البنية

الداخلية للشركات فوق القومية الوسيلة الاساسية لاعادة توزيع الارباح التى تتلقاها فروع تلك الشركات من البزنس فى البلدان النامية لصالح الشركات الام . وفى اواخر الستينات تلقت الشركات الاميركية فوق القومية فى صناعة المكائن مـــن تسليم براءات الاختراع والنوهاو والشهادات وغيرها مـــن اشكال تسليم التكنولوجيا الى فروعها حوالى ٦٠٪ من جميع مدفوعات هذه الفروع ، وبلغت تلك النسبة ٩٠٪ فى مطلع الثمانينات .

وعن طريق تسليم التكنولوجيا تمارس الشركات فـــوق القومية تأثيرا على عملية نشوء بنية فروع الاقتصاد فـــى البلدان النامية . علما بان الدافع الحاسم فى نشاطها هـــو زيادة الارباح الى اقصى حد على نطاق آليتها الانتاجية كلهـــا والتى تمثل فروعها الواقعة فى البلد النامى المعنى مجرد جزء واحد لا يتجزأ منها . ولذا فان ذلك الفرع يوجه ليس صوب تنفيذ المهمات الملحة التى تواجه البلد الذى يقع فيه ، بـــل صوب خدمة مصالـــح الشركة فوق القومية التى يقع القسم الاساسى من آليتها الانتاجية خارج حدود ذلك البلد .

وبغية العمل بالتكنيك الوارد الى فروع الشركات فوق القومية يحصل على تعليم مختص العمال المحليون الذيـــن يكتسبون اختصاصات ومهنا جديدة عليهم . الا ان هـــذه الاختصاصات لا تجد على الدوام مجالا لاستخدامها فى البلد المعنى خارج نطاق فرع الشركة فوق القومية الذى جرى فيه تعليم العمال . وبنتيجة تسليم التكنولوجيا على هذا النحو لا يشمل التحديث الاقتصاد كله ، ويظل العمال الذين اتقنوا المهن الحديثة مرتبطين بوثوق بالمؤسسات الاجنبيـــة ليس فقط من خلال الاجور الاعلى التى يستلمونها هناك ، بل لان تأهيلهم لا يصلح للعمل فى اماكن اخرى . وهذا هو اساس الدرجة الرفيعة جدا لاستغلال عمال المؤسسات العائدة الـــى الشركات فوق القومية فى البلدان النامية حيث غالبا ما يجرى العمل باسبوع مطول وبوتيرة اكثر توترا . ولذا فان التكنيك الجديد الذى يمكن ان يسهل العمل انما يتحول الى وسيلـــة

الاستهلاك المبكر للايدى العاملة ويعرض العمال الى الامراض المهنية ، بما فيها الامراض المرتبطة بالارهاق العصبي والنفساني ، ومواجهة المواد الضارة بصحة الانسان (الصناعة الكيمياوية وبعض الفروع الاخرى) . وتجدر الاشارة الى ان الشركات فوق القومية تسعى فى سياق تسليم التكنولوجيا الى البلدان النامية الى التوفير والتقتير فى نواحيها التى تؤمن سلامة العمل وصيانة البيئة الطبيعية .

ويجرى تسليم التكنولوجيا على صعيد الدولة بشكل مساعدات علمية تكنيكية لا تستهدف اغراضا تجارية مباشرة . وتتركز هذه المساعدات فى ميدان التعليم واعداد كوادر الاخصائيين المحليين وكذلك مساعدة البلدان النامية فى تحديث مختلف جوانب الحياة الاجتماعية . ويحصل على التعليم فى المؤسسات التعليمية فى الدول المتطورة شباب من بلدان آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية . ويوفد الى البلدان النامية لمدد مختلفة خبراء ومستشارون من الدول المتطورة للعمل فى المؤسسات التعليمية المحلية ، وكذلك لتقديم المعونة فى تحديث جهاز الدولة وبعض فروع الاقتصاد والميدان الاجتماعى وخصوصا فى الميدان الطبى .

ومع ان تسليم التكنولوجيا من خلال الدولة يجرى بشروط متساهلة وبصورة مجانية جزئيا فان الجانب المسلم يحصل على منافع فعلية تتجسد فى آخر المطاف بزيادة مداخيله المادية . ويهيئ تسليم التكنولوجيا بهذه الصورة الظروف الملائمة لنشاط الرأسمال الخاص الاجنبى فى البلد النامى المعنى ويساعد على توسيع تصدير البضائع ، بما فى ذلك المنتوجات ذات السعة العلمية الكبيرة ، الى هذا البلد .

ومن اشد مضاعفات تسليم التكنولوجيا بالنسبة للبلدان النامية ما يسمى «بتسرب العقول» الذى ينعت الآن «باستعادة التكنولوجيا» . فالدول المتطورة وشركاتها الخاصة تجتذب الاخصائيين المؤهلين من البلدان النامية للعمل فيها وتحرم هذه البلدان بالتالى من الكوادر الضرورية لها والتى انفقت على اعدادها اموالا طائلة ، وتحصل على منافع اضافية من

استثمار عملها . وخلال العشرين عاما الاولى من «استعادة التكنولوجيا» ارتحل الى الولايات المتحدة الاميركية من البلدان النامية ١٤٣ الف اخصائى من ذوى التأهيل العالى . وتقدر تكاليف اعدادهم بـ٥ مليارات دولار ، بينما بلغت عائدات استخدامهم فى غضون ٢٠ عاما ٦٣ مليار دولار . وتفيد الحسابات المتوفرة ان المبلغ الاجمالى الاضافى الذى حصلت عليه الولايات المتحدة حتى عام ١٩٨٧ من «سرقة العقول» من العالم الثالث يتجاوز هذا الرقم الاخير بثلاث مرات .

وتزداد فى عملية تسليم التكنولوجيا اهمية المنظمات الدولية ، بما فيها منظمات شبكة الامم المتحدة . فان كل المنظمات الدولية فى الواقع ، بما فيها المنظمات غير الحكومية ، تقدم المساعدة العلمية والفنية الى البلدان النامية .

ومن الاتجاهات الاساسية للمساعدة الفنية الدولية اعداد الكوادر الوطنية والمعونة فى حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية باستخدام الوسائل العلمية والتكنيكية الجديدة ، وخدمات الخبراء الفنيين والمستشارين وتشكيل المؤسسات التجريبية والنموذجية وتقييم الموارد الطبيعية والاقتصادية وتخطيط الاقتصاد الوطنى واستخدام طرائق الادارة العصرية .

وتضم الاشكال التى تقدم بها المساعدة العلمية والفنية الدولية : تخصيص المنح الدراسية لابناء البلدان النامية للدراسة فى مختلف المؤسسات التعليمية ، واقامة الدورات التعليمية الدائمية ، بما فيها دورات التعليم الانتاجى ، واقامة الندوات التعليمية القصيرة الامد فى مواضيع معينة ، وايفاد الاخصائيين الى البلدان النامية فى مختلف فروع الاقتصاد واتجاهات العلم والمدرسين والمدربين ، وارسال التجهيزات والكتب الدراسية واجراء البحوث فى المسائل ذات الاهمية المشتركة بالنسبة لتطور العالم الثالث ولحل مشاكله .

وتمارس الثورة العلمية التكنيكية تاثيرا كبيرا متزايدا

على مجتمعات البلدان الفقيرة ، وبالدرجة الاولى على اوضاع العمال فى الفروع الصناعية التى بدأت تتطور . واخذت تظهر فى هذه البلدان مشاكل علاقات العمل المرتبطة باستخدام التكنولوجيا الجديدة والملازمة للدول المتطورة صناعيا . والفصل التالى مخصص لتحليل هذه المشاكل .

اسئلة للمراجعة

- ما هى الثورة العلمية التكنيكية ؟
- ما هى التطورات التى تستدعيها الثورة العلمية التكنيكية فى بنية الاقتصاد ؟
- ما هو جوهر نظرية «المجتمع ما بعد الصناعى» ؟
- ما هى التناقضات التى يولدها التقدم العلمى التكنيكى فى المجتمع ؟
- ما هو تأثير التقدم العلمى التكنيكى على العمالة فى البلدان الرأسمالية ؟
- ما هى المضاعفات التى يؤدى اليها التقدم العلمى التكنيكى فى الميدان الايكولوجى ؟
- ما هى اشكال الثورة العلمية التكنيكية المنتشرة فى البلدان النامية ؟
- ما هو تأثير التقدم العلمى التكنيكى على الانتاج التقليدى فى البلدان النامية ؟
- كيف تغير الثورة العلمية التكنيكية مكانة البلدان النامية فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى ؟
- ما هى القنوات الاساسية لتسليم التكنولوجيا الى البلدان النامية ؟

موضوعان للمناقشة

- التقاليد وروح المعاصرة فى مجتمعات آسيا وافريقيا .
- اهداف التقدم العلمى التكنيكى فى البلدان النامية .

الفصل السابع

التكنولوجيا الجديدة والعمل

مع الاقتراب من عام ٢٠٠٠ تواجه بلدان كثيرة فـــى العالم ، بغض النظر عن مستوى تطورها والنظام الاقتصادى والسياسى الذى تنتمى اليه ، طائفة كاملة من اخطر المشاكل . وتنجم حدة هذه المشاكل بقدر كبير عن الاستنزاف السريع للموارد القابلة للتجديد ، وفى بعض الاحوال عن التدميـر النهائى للموارد غير القابلة للتجديد ، وكذلك تســارع التطـــورات التكنولوجية وتأثيرها على العمالة والمزاحمـــة الشديدة فى التجارة العالمية التى تتطلب تحسينات عميقة فى مردود الانتاج .

ويحاول جميع المشاركين فى النشاط الاقتصـــادى ان يصمدوا فى وجه هذه المشاكل ويعبئ كل منهم قواه الخاصة ويستخدم سلسلـة معينة من الاولويات . ويتناول هـــذا الفصل ، اول ما يتناول ، الوضع فى البلدان الغربية الغنية (المتطورة) . وهـــو مكرس للقضايـا والآفاق المتعلقـــة بالتكنولوجيا الجديدة والعمالة وادارة الموارد البشرية ، بما فى ذلك مشاركة العمال فى وضع واتخاذ القرارات والحلول .

١ – تأثير التكنولوجيا الجديدة على العمالة

تشير الاغلبية من آخر الدراسات الى ان التكنولوجيـا المرتبطـــة بالميكروالكترونيـــات (الكومبيوترات) ستحفـــز العمالة حتى اواسط التسعينات بصورة تدريجية اساســا ، وليس فورية ، وذلك لان الدرجة الكبيرة من اتمتة الانتـاج

التى كانوا يخشونهـــــا سابقا لم تتحقق ما عـــــدا بعض الاستثنـــــاءات . وفى الوقت ذاته لم تكتسب بعض اماكن العمل الجديدة التى يرتبط ظهورها بانتشار التكنولوجيـــــا الجديدة طابعا دائميا فازدادت صفوف العاطلين عن العمـــل مؤخرا بامدادات كثيرة من الفنيين والمهندسين مـــن وادى سيليكون * الذى واجهت الصناعة فيه صعوبات كبيـــرة . وبالنتيجة يمكن ان نتوصل الى استنتاج يعتمد ، فيما يعتمد ، على الخبرة الدولية ومفاده ان الاستمرار فى استخدام هـــذه التكنولوجيا بانعدام السياسة المناسبة التى يطبقها المعنيون من اطراف النشاط الاقتصادى لا يؤدى الا الى تأزيم مشكلة البطالة التى بلغت نقطة حرجة والى اثارة خلافات جديدة فى الصناعة وتصفيـــــة القسط الايجابى الذى اسهمت بـــه الكومبيوترات فى زيادة الانتاجية (١) .

ان النجاح فى السعى الى ارتقاء القمة على موجة الثورة التكنولوجية يتوقف على القدرة على ازالة مختلف تقييـــدات تكييفها بنجاح للظروف القائمة او اضعاف تلك التقييدات كثيرا ، وخصوصا تكييفها للظروف المرتبطة بالبطالة الناجمة عن استخدام التكنولوجيا الجديدة . ان مشاكل العمالة غدت بهذا الخصوص خطرة ومعقدة جدا لدرجة يصعب حلها بقوى ارباب العمل وحدهم وبقوى العمال المنظمين فى نقابـــات . فهذه المشاكل تتطلب استخدام طرائق معينة غير تقليديـــة وتضافر جهود جميـــع الاطراف المعنية باشراف الحكومة . ويمكن للتدابير التى تتخذها الحكومة او تنصح بها ان تضم تحديد تعريفات ثابتة او مبالغ متفقا عليها للعطالة ووضـــع نظام للمشاورات المتبادلة بين الاطراف المعنية واستخدام تخطيط اكثر فعالية لاستثمار الايدى العاملة ووضع برامـــج تدريس واعداد الكوادر .

---

* منطقة فى كاليفورنيا (الولايات المتحدة الاميركية) تقـــع فيها تشكيلة الانتاج الحديث من الصناعات الالكترونية ، وبالاساس الكومبيوترات والميكروبروسيسورات . وهى رمز الصناعة الالكترونية فى الولايات المتحدة الاميركية .

ولم يعد مطروحا فى آخر المطاف السؤال حول ضرورة استخدام التكنولوجيا الجديدة ام لا . فالسؤال يتلخص فى كيفية تكييفها للظروف القائمة لتقليل عواقبها السلبية الى ادنى حد . واذا اردنا المزيد من التحديد نقول ان الممارسة الدولية تدل على ان النجاح فى هذا التكييف سيتوقف لدرجة كبيرة فى المستقبل ايضا على قدرة المساهمين فى العملية على تذليل بعض من القيود الاقتصادية والبنيوية والاجتماعية الهامة التالية :

أ) القيود الاقتصادية

– تبين الدراسة الشاملة للخبرة التاريخية ان الوتائر السريعة للنمو الاقتصادى تربط عادة بالزيادة السريعة للانتاج وبالنجاحات فى زيادة حجم التجارة وبالتالى ببقاء او زيادة العمالة . ولكن ليس من الصحيح الاستنتاج بان التطورات التكنولوجية السريعة والنمو الاقتصادى الذى تستدعيه ستكون بحد ذاتها كافية للسير على طريق زيادة احجام الانتاج وتخفيض كلفة الوحدة الواحدة من المنتوج وتأمين العمالة الكبيرة .

– توجد شروط تمهيدية هامة تمكن التكنولوجيا الجديدة من الوصول فعلا الى الوتائر السريعة لنمو الانتاج والتصدير والعمالة . وتضم هذه الشروط التمهيدية القدرة على التقليل من العواقب السلبية لتأثير التكنولوجيا الجديدة على العمالة وتأمين التعاون بين جميع الاطراف المرتبطة بتأمين زيادة مردود الانتاج .

– النقطة الثانية تتوقف على النقطة الاولى لانه ما من نقابة او اية هيئة للعمال المنظمين بقادرة على المشاركة فى اية اجراءات لزيادة مردود الانتاج اذا لم تبد اهتماما مناسبا باحتمال ظهور فائض الايدى العاملة وخطر التسريح والفصل من العمل .

– تبين الخبرة التاريخية ان تردى حالة العلاقات بين العمل والادارة وتذمر العمال من اوضاعهم يؤديان الى خسائر

انتاجية كبيرة بسبب توقف العمل (الاضرابـــات ومختلف النزاعات الاخرى) .

– واخيـرا ، تبين نفس تلك الخبرة ان حل مشكلـــة القيود الاقتصادية لتكيف التكنولوجيا الجديدة يمكن ايجاده بالتوفيق بين الاجراءات المنسقة فى ميدان سياسة المداخيل وطول يوم العمل وعلاقات العمل ومردود الانتاج .

ب) القيود البنيوية

– يمكن ان تنشأ القيود البنيوية من نقص الاخصائيين فى المهن الاساسية الذين تستدعى الحاجة وجودهم لخدمـة التكنيك الجديد ، وكذلك من عدم قدرة الادارة والنقابات على اخضاع نشاطها لمتطلبات تجديد العمليات الانتاجية .

– بالاضافة الى الصعوبات التى يمكن ان تواجهها الادارة فى سعيها الى اقناع اصحاب الاسهم بتوظيف رساميلهم فـى مستحدثات ذات قدر معين من المجازفة يتعين على الادارة ان تذلل كذلك طائفة من المشاكل الاخرى ، بما فيها المقاومـة التى يبديها مسؤولو الصعيد الادارى الاوسط (الذين يخشون من ان المستحدثات ستهدد مكانتهم) وسياسة التقييدات التى تطبقها بعض النقابات والنقص الكبير فى المهندسين والفنيين فى الاختصاصات الاساسية فى ميدان الالكترونيات .

– ان النجاح فى حل هذه المشاكل لا يتوقف فقط على التعاون بين العمال والادارة . فهو يتوقف كذلك على قـدرة العاملين الذين تتغير ظروف عملهم على اكتساب المهـــن الجديدة من خلال نظام اعادة تأهيل الكوادر او بواسطـــة الاشكال الاخرى للتدريب فى اقصر فترة ممكنة .

– يعود نجاح الصناعة اليابانية الى التوفيق بين العوامل التى تؤمن التطورات السريعة غير العسيرة : ضمان العمالة والمستوى الرفيع لتعليم العاملين (مما يهيئ لهم امكانيـة التكيف بسهولة الى الظروف الجديدة وتعلم المهن الجديدة

بسرعة) وحق المشاورة والحالة الجيدة عموما للعلاقات بين العمال والادارة .

ان نشاط الادارة فى اوربا الغربية غير ملائم كثيرا لنجاح تكيف التكنولوجيا الجديدة مثلما فى اليابان . ومع ذلك فلديها فرص للنجاح اكبر مما فى كندا والولايات المتحدة .

– ان نقص اخصائيى الاتجاهات الرئيسية يمثل واحدا من القيود الاساسية لنجاح تكيف التكنولوجيا الجديدة ، لكن نطاق هذه المشكلة كبير الى حد يجعلها تتطلب اهتماما خاصا من جانب الادارة والمسؤولين عن السياسة الحكومية فى ميدان موارد الايدى العاملة . ومن اندر الاختصاصات اختصاصات المهندسين الالكترونيين والفنيين العاملين على المقاييس الالكترونية والمركبين واخصائيى تصليح وصيانة الاجهزة الالكترونية والمبرمجين والنظريين فى ميدان مراقبة الاجهزة .

ج) القيود الاجتماعية

– ترتبط القيود الاجتماعية لنجاح تكييف التكنولوجيا الجديدة بمخاوف الذين يمسهم ذلك بالدرجة الاولى اى العمال والمدراء ورد فعلهم على تلك المخاوف .

– لا يجوز استصغار مشكلة التقريب بين وجهتى النظر المختلفتين فى موقف العمال والادارة من استخدام التكنولوجيا الجديدة . وقد ظل موقف العمال وموقف المدراء دون تغيير من حيث المبدأ منذ الايام الاولى للاتمتة والانتقال الى الطرائق العلمية فى ادارة الانتاج . وان الخوف من المزاحمة الاجنبية وعدم الاستقرار الاقتصادى يرغمان الادارة على المقاومة العنيدة لاية محاولات للتدخل فى الميدان الذى تعتبره من صلاحية الجهاز الادارى . وفى الوقت ذاته هناك مخاوف مبررة لدى جزء من العمال المنظمين فيما يخص التاثير السلبى للتكنولوجيا الجديدة على ظروف عملهم ،

وكذلك احتمال التقليص الكبير في عدد العاملين فى المهن المعينة والاختصاصات وعدد من الفئات الاجتماعية .

– تفيد بعض الدراسات ان التكنولوجيا الجديدة ستمارس اهم تأثير على عمالة مستخدمى المكاتب . وسيحدث كذلك تقلص فى عدد العمال الذين يمارسون العمل اليدوى ، وخصوصا العمال غير المؤهلين .

– ستكون النساء من الفئات الاجتماعية التى يمسها استخدام التكنولوجيا الجديدة اكبر المساس ، لان عمل السكرتيرات الذى سيتعرض بالدرجة الاولى لتأثير التطورات التكنولوجية هو من العمل النسوى فى المقام الاول .

– والفئات الاجتماعية الاخرى التى يمسها ذلك هى العاملون الاكثر فتوة والاشخاص الذين تجاوزوا الستين . الجماعة الاولى – بحكم انعدام الخبرة الذى لا يمكنها من التنافس على قدم المساواة مع العاملين الاكثر خبرة ، والجماعة الثانية – بسبب تأخر الوقت للتدرب على اختصاصات جديدة .

– وتمارس التبدلات التكنولوجية كذلك تأثيرا شديدا على طابع العمل وعلى الجو الذى تجرى فيه عملية العمل . ويمكن ان تكون لهذا التأثير نتائج هامة لمجمل شبكة تنظيم الانتاج .

– ولا يجوز استصغار التذمر من التأثير السلبى للميكروالكترونيات على حياة العمال .

– وتلاحظ امراض مهنية ناجمة عن العمل الطويل الامد بالاجهزة الالكترونية ومقترنة بالصداع وارهاق البصر وامراض العمود الفقرى وغير ذلك من آثار الاشعاع الكهرمغناطيسى .

– ان الكاميرات التلفزيونية والمونيتورات التى تمكن الادارة من مراقبة تصرفات اى عامل فى مكان عمله انما تترك اثرا سلبيا خاصا يمكن ان يولد ايضا امراضا نفسانية معينة .

– صحيح ان محاولات حل هذه المشاكل تشير الى ان ممارسات مناقشتها بمشاركة العمال يحتمل ان تنجح فى اغلب الظن .

ولوحظت بين العدد المتزايد من النزاعات فى الصناعة بسبب تأثير التكنولوجيا الجديدة على العمالة حالات تم فيها بفضل المفاوضات التى جرت فى الوقت المناسب بين العمال والادارة احراز اتفاقيات تمكن من استخدام المستحدثات التكنولوجية اللازمة . وقد خفف احراز هذا النوع من الاتفاقيات بدرجة معينة من العواقب الاجتماعية غير الملائمة الناجمة عن اتمتة الانتاج عن طريق استخدام برامج اعادة تأهيل الكوادر ودفع المعونات المالية اثناء استبدال مكان العمل وتحديد التعاقب فى التسريح حسب مدة الخدمة بين العاملين فى المؤسسة وممارسة التنبيه المسبق بخصوص زيادة مدفوعات معونة العطالة وهلمجرا . ويمكن ان تكون لهذه الاتفاقيات نتيجة ثانوية هى التحسين الطويل الامد للعلاقات بين العمال والادارة .

الا ان مثل هذه الاتفاقيات الجماعية القادرة على تحقيق قدر مرض من شل العواقب السلبية للاتمتة انما هى نادرة للغاية . فان دراسة الوضع الراهن لعلاقات العمل فى الصناعة فى كندا والولايات المتحدة الاميركية تبين انها فى ازمة ، واحد اسباب ذلك ان استخدام التكنولوجيا الجديدة قد اضعف النقابات بعد ان اثر سلبيا على عدد اعضائها . واعلن رئيس نقابة عمال صناعة السيارات الاميركية الراحل ولتر ريتير فى عام ١٩٦٥ ان النقابات عاجزة عن حل مشاكل العمالة الناجمة عن التطورات التكنولوجية «عن طريق توقيع العقود الجماعية وحدها بدون تدخل الحكومة» (٢) .

وفى اوربا ، حيث درجة تدخل الحكومة اعلى وتوجد قوانين اجتماعية افضل تكمل العقود الجماعية ، نجد بعض المشاكل الناجمة عن عمليات اعادة بناء الانتاج وفقا للتكنولوجيا الجديدة تحل بمراسيم حكومية تحدد فيها آجال التنبيه بخصوص التسريح (الفصل من العمل) وتعريفات العطالة ، وتنص على ايجاد شبكة اعادة تأهيل الكوادر ونقل الايدى العاملة وتأمين سن اقل للتقاعد . ان القوانين المعنية والعقود الجماعية التى تكملها فى اغلبية بلدان اوربا الغربية مدعوة

الى تأمين الفرصة لممثلى العمال كى يمارسوا تأثيـــرا على قرارات الادارة بخصوص تقليص تعداد الايدى العاملة . وفى بعض الحالات ترسل الاشعارات المسبقة بشأن التسريح الى النقابات او ممثلى العمال عن طريق المجالس العمالية وغيرها من منظمات العمال التى تحصل على امكانية مناقشة الموقف الناشئ مع الادارة واتخاذ الاجراءات المناسبة . وفى حالات اخرى تعتبر المشاورات او المفاوضات بين الادارة والنقابات او ممثلى العمال الزامية بحكم القوانين المرعية او بمـــوجب شروط العقود الجماعية .

وفى شباط (فبراير) ١٩٧٥ اتخذ مجلس الاتحـــادات الاوربية توجيها يحدد كيفية التسريح الجماعى ويلزم البلدان الاعضاء فى الاتحادات الاوربية بتنفيذها عن طريق اضفـاء مفعول تشريعى عليها او عن طريق الاعمال الادارية . وقـد استحدثت تشريعات مناسبة حتى الآن فى جميـــع البلدان الاعضاء فى الجماعة الاقتصادية الاوربية . ويعتبر هذا التوجيه واللوائح التشريعية التى اتخذت بموجبه «التسريح الجماعى» شكلا من التسريـــح او الفصل غيـــر مرتبط بشخصيـــة العمال المفصولين ويشمـــل عددا معينـــا من الاشخاص . ويمكن ان يختلف هذا العدد تبعـــا لحجم المؤسسة ولمدة التسريح .

زد على ذلك ان المستأجر يجب ان يتشاور مـــع ممثلى العمال بغية التوصل الى اتفاق بشأن الطرق التى تؤمن تفادى التسريح الجماعى . ويجب عليه ان يشعر السلطات بخططه فى هذا الميدان قبل ٣٠ يوما . وفى غضون هذه الفترة لا يجوز تسريح احد . ويستفاد من هذه المهلة لاجل التقليـــل من عدد المفصولين واحتواء الضرر الذى يلحق بالعمال مـــن جراء التسريح .

ومع ان سياسة الحكومة فى بلدان اوربا الغربية التى تستهدف تضييق نطاق تقليص الايدى العاملة تعتبر هامـــة عادة ، فلا تقل عنها اهمية اجراءات التقليل من المصائب التى يتعرض لها المفصولون . وغالبا ما تضم تلك الاجـــراءات

تحديد آجال اطـــول للتنبيه بخصوص التسريح وتقديـــم مدفوعات خاصة لمعونة العطالة مشروطة بالقانون وبالعقود الجماعية .

ومن بين كل الاجراءات القائمة والمقترحة المرتبطـــة بالتسريح نتيجة لاستخدام التكنولوجيا الجديدة يشغل مكانة هامة فى اوربا الغربية التخطيط لاستخدام واعداد الايـــدى العاملة كجزء من النشاط الحكومى . ويبدأ التخطيط لاستخدام الايدى العاملة من وضع قائمة الاحتياج الى الايدى العاملـة على الصعيد المحلى وصعيـــد الفروع وقائمة المفصوليـــن . وتتعاون فى هذا العمل كل الاطراف المعنية . وعندما يتم تنسيق كل هذه المعلـــومات تستخدم الهياكل الارتكازيـــة الحكومية باجمعها لاعداد وتنفيذ التدابير القصيرة الامـــد والطويلة الامد للتدريب واتقان المهن الجديدة . ويبـــدى اهتمام خاص بتغيير المهن على اساس التخطيط الطويل الامد .

ومن جهة اخرى يلاحظ خلال السنوات الاخيرة فى اوربا الغربية واميركا الشمالية ميل واضح صوب اضفاء مرونـة اكبر على سوق الايدى العاملة . وينطلق هذا الانعطاف من التصور بان الحرية الاكبر للادارة فى ميدان اختيار الايدى العاملة فى ظروف التقدم التكنيكى تؤمن زيادة مردود الانتاج والنمو الاقتصادى مما يؤدى بدوره ، على المدى البعيد ، الى المزيد من استقرار العمالة . وكشفت الدراسة الاخيرة لنتائج نشاط الشركات فى مختلف البلدان المتطورة صناعيا عـــن وجود ترابط ايجابى بين وتائر النمو الاقتصادى ودرجـــة استقرار العمالة . وبعبارة اخرى ، يزداد المردود كلما كان تأمين استقرار العمالة اكثر (بواسطة التشريعات او العقود الجماعية) .

وتبين خبرة الآونة الاخيرة ان من الضرورى ابداء الحذر ايضا لدى تحديد مقادير معونة العطالة ، لان زيادتها يمكن ان تؤثر بشكل غير ملائم على الظروف الاقتصادية والاجتماعية فى المدى البعيد . ففى عام ١٩٨٥ اجرت البى بى سى دراسة اثبتت ان المبلغ الاجمالى لمعونات العطالة بسبب التسريـح

فى بريطانيا تجاوز ٦ مليارات جنيه استرلينى (حوالى ١٠ مليارات دولار) ، وان تعريفات الكثير من هذه المعـونات مرتفعة لدرجة كبيرة خلافا للقانون . وقد استخدم اربـاب العمل حتى اموال الارصدة السرية لتسديد معونات العطالـة المرتفعة ليرغموا العمال على السكوت على ضياع العمل دون صدامات كبيرة ودون ضرورة ترغم ارباب العمل على تحمـل نفقات اكبر بكثير لايجاد شبكة اعادة تأهيل الكوادر ونقلها الى اماكن العمل الجديدة .

كان نظام معونات العطالة بسبب التسريح قد استحدث فى بريطانيا من قبل الحكومة العمالية التى راعت التيارات الجارية فى اوربا الغربية . الا ان هذا النظام بسبب سوء استعماله فى السنـوات الاخيرة لم يكن يساعد العمـال المفصولين فى العثور على اماكن عمل جديدة .

ان التعريفات المرتفعة لمعونات العطالة المدفوعة الـى المفصولين تعمق البطالة لانها تكلف الاقتصاد كله غاليا ليس فقط بسبب النفقات الكبيرة ، بل وبسبب تقلص رصيـد الاعانات الاجتماعية الذى يؤدى بدوره الى زيادة البطالة على المدى البعيد . وتفيد معطيات الخبراء الانجليز ان التعريفات المرتفعة لهذه المعونات ساعدت على تخلف فروع الصناعـة التحويلية ، لانها استدرت الاموال من رصيد التحديث وايجاد اماكن العمل الاضافية . وفيما يخص العواقب الطويلة الامد (البطالة فى المستقبل) فلا يجوز نسيان الاضرار النفسانيـة التى تصيب بعض العمال بسبب فقدان العمل ، لان الكثيرين منهم (العاملين الكهول) لن يحصلوا ابدا على عمـل او على الاقل لن يتمكنوا من القيام بما كانوا يقومون به سابقا . وبعد الفرحة الاولى بمناسبة الحصول على مبلغ كبير لمعونة العطالة وبعد انفاق معونة البطالة لن تنتظرهم اية فرصة سـوى البطالة الدائمية والعيش من المراحم والجمعيات الخيرية . وفى هذه الظروف يفقـد الناس ثقتهم بانفسهم وتنهـار معنوياتهم . والعواقب واضحة بالنسبة لمستقبل المجتمـع كوحدة متكاملة .

ونظرا للتحـــدى الاقتصـادى والاجتماعى من جـــانب التكنولوجيا الجديدة لا بد من وضع سياسة شاملة فى سوق الايدى العاملة تضم شروطا معقولة ينص عليها القانون لاجل التسريح ، وكذلك شبكة لبرامج التخطيط الفعال لمــــوارد العمل واعادة تأهيلها .

خلاصة القـــول ان تأثير انتشـــار التكنولوجيـــا الميكروالكترونية على مـــوارد الايدى العاملة فى بدايـــة التسعينات سيكون تدريجيا على الاكثر وليس ثوريا . ومـع ذلك يمكن الاستنتاج بان هذا التأثير ، فى ظل انعـــدام السياسة المناسبة للحكومة وارباب العمل ، سيؤزم الموقف الحرج حاليا بخصوص البطالة وسيثير المزيد من الصدامات فى الصناعة ويشطب التأثير الايجابى الذى يمكن ان يسفر عنه استخدام الميكروالكترونيات لزيادة مردود الانتاج .

وبالنتيجة يتلخص السؤال الهام فيما يلى : هل تمتلك البلدان المتطورة ركائز لتطبيق سياسة حكومية ووسائـــل لتسوية مشاكل العمالة وعلاقات العمل التى ظهرت او يمكن ان تظهر فى المستقبل فى بعض فروع الصناعة وميـــدان الخدمات ؟

تدل الخبرة الدولية على ان النجاح فى السير على قمـة موجة الثورة (او التطور) الميكروالكترونية لزيادة وتائر نمو الاقتصاد الوطنى وزيـــادة المتاجرة بالسلع الصناعية فى الخارج سيتوقف على قدرة الاطراف المعنية (النقابات وارباب العمل والحكومة) على الغـــاء القيود الاقتصادية والبنيويـــة والاجتماعية او اضعافها بشكل جوهرى امام التكيف الناجـح للتكنولوجيا الجديدة على مدى بداية التسعينات . وهـــذا يتطلب اساليب جديـدة فى معالجـــة قضية ادارة الموارد البشرية ، بما فيها مسألة مشاركة العمال فى الادارة .

٢ – الاتجاهات الجديدة فى ميدان ادارة الموارد البشرية

فى المؤتمرات الاخيرة للرابطة الاوربية لمدراء الايـدى العاملة اعترف الجميع بواقع كـــون التعقيدات الداخليـــة

والخارجية المرتبطة بقضية ايجاد اماكن العمل وخصوصا الصعوبات الناجمة عن تأثير التكنولوجيا الجديدة وعن مطلب زيادة مردود الانتاج ستؤثر كذلك على العلاقات فى الصناعة عموما وعلى ادارة العمل خصوصا . وكل ذلك بالتالى يتطلب من العاملين فى ميدان ادارة الموارد البشرية قدرة على مواجهة التحدى . فيجب ان يكونوا جاهزين لمواجهته بافكار جديدة ويبدوا فى الوقت ذاته ثقة بالنفس وصلابة . زد على ذلك ان كل الذين لا يزالون يواصلون البحث عن حل للمشكلة الناجمة عن انعدام التعاون اللازم بين العمال والادارة ، بل وعن النزاعات بينهم وبينها ، فيما يخص المسائل التى تتطلب موافقتهم ، يمكن ان يتعلموا من خبرة البلدان الاخرى ، حيث يشارك العمال فى الادارة ، ويطبقوا هذه الخبرة وفقا لظروفهم الخاصة .

وهكذا تستدعى الحاجة تطوير حلقات خاصة ، فى بنية الشركات ، تؤدى وظائف ادارة الموارد البشرية وخصوصا لاحتمال استخدامها فى تأمين مشاركة العمال الفعالة فى هذه الادارة . ولذا يتسم دور مدير الايدى العاملة بأهمية بالغة . وبوسع المدراء فى ميدان الكوادر وادارات الموارد البشرية وروابطها (من خلال المراكز العلمية) ان يجروا دراساتهم المستقلة ويؤثروا على وضع التشريعات او على وضع الاتفاقيات الجماعية المرتبطة بمشاركة العمال فى الادارة ويساعدوا فى وضع البرامج التعليمية المناسبة وخطط اعادة تأهيل الكوادر ويساهموا بقسطهم فى تحسين الاوضاع التى يعمل فيها العمال ويساعدوا على تحقيق التقارب والتعاون الاكثر مردودا بين العمال والادارة . ولذا من الضرورى البدء من تحسين نوعية اعداد الاداريين انفسهم فى ميدان ادارة الموارد البشرية والتدريب المهنى .

وادت الوتيرة المتسارعة للتطورات التكنولوجية الى ظهور طائفة كاملة من المشاكل فى علاقات العمل ، وهى مشاكل تحل جزئيا فى مكان العمل نفسه ، ولكن بمراعاة الظروف القائمة على المستوى الاقتصادى الاوسع . وبغية

حل هذه المشاكل من الضرورى بذل الجهود وتوحيد الاعمال فى وضع السياسة وفى التخطيط داخل المؤسسات الانتاجية وفى الاقتصاد الوطنى كله سواء بسواء . وهكذا تـــزداد مسؤولية العاملين فى ميدان الكوادر ، ويغدو دور المدراء فى هذا المجال اهم من السابق بكثير .

ويتوقف نجاح هؤلاء المدراء فى اداء وظائفهم الجديـدة ليس فقط على خبرتهم السابقة وتعليمهم ، بل وعلى الثقـة التى يتمتعون بها عند المدراء العاميـــن للشركات وممثلى المستخدمين . وهكذا يمكن القول ان دور العاملين فى ميدان الكوادر غدا متعدد الاصعدة ، وذلك لان عليهم ان يكونوا فى الوقت ذاته مجددين ووسطاء ومنفذين . لكن تعدد الاصعـدة هذا فى دورهم يتطلب رفع مستواهم المهنـــــى باستمرار وحصولهم على حرية كبيرة فى العمل وقدرتهم على اقامة علاقات شخصية ودية مع زعماء النقابات .

وتوجد دلائل على ان الآراء الجديدة بخصوص دور ميدان الموارد البشرية فى تطور مجمل نظام الادارة ستساعد الادارة فى اتخاذ التدابير اللازمة لدرء او تصحيح المشاكل الناشئة . وستستطيع بهذه الصورة ان تقلل بفاعلية اكبر من الضرر الذى يمكن ان تلحقه تلك المشاكـــــل بنشاط المؤسسات الانتاجية وبالاقتصاد الوطنى عموما . وقـــد اجمعت روابط مدراء الايدى العاملة على رأى موحد يقول بضرورة التركيز فى المستقبل على درء ظهور التذمر او النزاعات اكثر مـــن التركيز على تسويتها بعـــد ظهورها . وتتخذ الاجـــراءات التصحيحية عادة بعد ان يلحق النزاع ضررا ما يمكـــن ان يزداد كلما تأخرت الاجراءات الرامية لتسويته . امـــا اذا اتخذت طائفة من الاجـراءات الوقائية فيتقلص خطر ظهـــور النزاعات عموما واحتمال الاضرار الناجمة عنها .

ومما لا شك فيه ان التمسك بمواقف عامة على اساس مبادئ المعاملة بالمثل وروح التعاون يمكن ان يساعد على نجاح مشاركة ممثلى العمال والادارة فى عملية التسوية فـى الموارد البشرية .

ولفت ميلتون ديربير الانظار الى الفوارق القائمة فــى العلاقات الحالية فى صناعة اوربا الغربية واميركا الشمالية واكد بان نظام هذه المشاركة فى بعض البلدان الاوربية غدا ممكنا لانه نشأ فى هذه البلدان من قديم الزمان او خصوصا فى اعقاب الحرب العالمية الثانية ، جو العلاقات المتبادلــة النفع (٣) . ولعل من المهم ان الاطراف نفسها لا تكتفــى بالمساهمة فى البحوث المشتركة ، والاهم مـــن ذلك ان سياستها تتميز بالاعتدال والتقبل المتبادل ، مما يعتبر شرطا لازما لمشاركة العمال فــى الادارة وتقلص الخصام فــى العلاقات .

ومع ان الموقف الذى تحقق وفقا لمبادئ المعاملة بالمثل يساعد على ممارسة مشاركة العمال فى الادارة ، الا ان درجة تأييد اشكال معينة لهذه المشاركـــة من قبل ارباب العمل تتوقف على مدى استجابتها ، فى رأيهم ، لمصـــالحهم او تعارضها مع تلك المصالح . فان ارباب العمل المنتمين الى اتحاد روابط ارباب العمل الالمان فى المانيا الغربية ايدوا دوما جميع اشكال النشاط المشترك على صعيد المؤسســة الانتاجية والتعاون مع النقابات والحكومة فى منظمات الدولة الاستشارية او صاحبة القرار والمسؤولة عن حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية .

ان النقابات فى المانيا الاتحادية جيدة التنظيم عموما ، وهى مستقلة من الناحية المالية . وقد اختارت طريق التعاون لحل المشاكل ذات الاهتمام المشترك وتطرح مطالب معقولة فى ميدان الاجور . فان زيادة الاجور ترتبط ارتباطا وثيقـا بزيادة الانتاجية وقدرة الاقتصاد على تحمل مثل هذا المستوى للاجور . ونادرا ما يلجأون الى الاضرابات كوسيلة لبلوغ الاهداف المنشودة . وبدلا من الاضرابات يستعينـــون على نطاق واسع بهيئات التحكيم الموجودة فى اطار مـــؤسسات الدولة وممارسات الحوار الدائم بين النقابات وارباب العمل داخل المؤسسات الانتاجية وخارجها . وتجدر الاشارة الى ان عمال المعادن ، مثلا ، اعلنوا الاضراب فى عام ١٩٨٤ مطالبين

باسبوع عمل من ٣٥ ساعة ، لكنهم وافقوا على حل وسط باسبوع عمل من ٣٨ ساعة ونصف وجاء هذا الحل منسقا عن طريق لجان التحكيم .

وتتسم بأهمية كذلك بعض العبر الهامة من الخبرة اليابانية . فالباحثون متفقون فى الرأى القائل بان من اهم العوامل التى امنت النجاح الاقتصادى البارز فى اليابان هو انتاجية العمل الرفيعة فى الصناعة والتى وفرت لهذا البلد مزايا بالمقارنة مع منافسيها الغربيين . الا ان هناك اختلافا كبيرا فى الرأى بخصوص نوعية الوسائل التى تحقق بها هذا المستوى الرفيع لانتاجية العمل والنمو الاقتصادى المدهش الذى اسفر عنه . بعض الاخصائيين يؤكدون على المستوى الرفيع للاتمتة وقلة الاجور التى يستلمها العمال اليابانيون بالمقارنة مع زملائهم فى الغرب . الا ان التحليل المقارن للاحصائيات الدولية يبين ان الاجور الفعلية فى اليابان خلال السنوات الاخيرة اعلى مما فى العديد من البلدان الغربية ، بما فيها بريطانيا . وتبين تلك المقارنة كذلك «ان اليابانيين يحققون دوما انتاجية عمل اعلى فى الحالات التى تستخدم فيها بلدان مختلفة تجهيزات متماثلة او مقاييس تكنولوجية مشتركة» (٤) .

ويرى مؤلفون آخرون ان الجواب عن السؤال بصدد اسباب النجاح الاقتصادى لليابان يمكن ان نجده ليس فقط فى قيمة الايدى العاملة الاوطأ نسبيا ، بل وفى آداب العمل وولاء العمال اليابانيين وفى عدم وجود نقابات قوية ونزاعات شديدة فى الصناعة . الا ان الحقيقة على الاكثر تكمن فى ان الولاء فى اليابان «طريق ذو جانبين» . فان ولاء العمال ازاء الشركة التى يعملون فيها قد غدا جوابا على ولاء الادارة ازاء العاملين لديها بشكل استئجار العامل لمدى الحياة (او لمدى الحياة تقريبا) وترفيع فى المنصب وفق مدة الخدمة والمساواة الاجتماعية فى اماكن العمل وطائفة كاملة من مختلف الحواجز النقدية .

لقد غدا الولاء المتبادل والتعاون بين العمال اليابانيين

والادارة عاملا اساسيا أمن نجاح المستحدثات التى طبقهـــا العاملون فى ميدان ادارة الموارد البشرية وتجسدت فـــى انتاجية عمل اكبر وجودة منتوج افضل . وتجدر الاشارة الى ان اهم المستحدثات من هذا النوع ، ونعنى «دوائر الجودة» («quality circles») قد ظهرت فى البداية فى الـــــولايات المتحدة الاميركية لكنها غرست بشكل افضــل وانتشرت على نطاق واسع فى التربة اليابانية ، لان «دوائر الجودة» ، كما اوضح تاكاشى ايشهارا مدير شركة «نيسان موتورز» ، قـــد استخدمت من قبل ارباب العمل اليابانيين «ليس فقط لزيادة انتاجية العمل وجودة المنتوج ، بل وكذلك لغرس روحيـــة اسهام العمال فى القضية المشتركة ومساهمتهم فيها بكامــل الحقوق» (٥) .

ولا يسعنا ونحن نشير الى فائدة النمط اليابانى للعلاقات فى الصناعة والمتعلقة بادارة الموارد البشرية ، الا ان نتذكر بان تغير طابع العلاقات المتبادلة بين الطرفين والذى ساعـد دون شك على تحقيق التعاون الحالى بين العمـــــال والادارة ونتائجه الايجابية قد حدث ، خلافا للرأى المنتشر على نطاق واسع ، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ليس بسهولـــة وليس بسرعة . فان العلاقات اليابانية بين العمــال والادارة اضطرت الى اجتياز مرحلة من المحن العسيرة فى اعقـــاب الحرب المذكورة وخصوصا فى الخمسينات ، حيث عـــانت الصناعة اليابانية عموما ، وصناعة السيارات خصوصا ، من الكساد الاقتصادى ونشأ فائض كبير فى الايدى العاملـــة وظهر خطر التسريح بالجملة . وقاومت نقابة عمال صناعـة السيارات الفصل بالجملة بحدة منقطعة النظير ، حيث لجـأت الى الاضرابات الكبرى التى استغرق كل منها اكثر من ثلاثة أشهر «وتركت بعد تسوية المشكلة فى آخر الامر شروخـا عميقة على العمال وعلى الشركات» (٦) . واستمر علاج تلــك الشروخ سنين عديدة ، وفى الستينات فقط ادرك الطرفان ان الولاء المتبادل والامن والتعاون هى الشروط الضروريـــة

لتطور صناعة السيارات والنجاح فى تحقيق قدرة البضائع اليابانية على المنافسة فى السوق العالمية .

وانخرطت نقابات كثيرة اخرى فى النضال الاضرابي الضارى ومظاهرات الشوارع فى فترتى الكساد في الخمسينات والسبعينات . وفى هاتين الفترتين اهتزت اليابان بنزاعات خطيرة من جراء محاولات النقابات ليس فقط في معارضة التسريح بل وفى احراز زيادة الاجور عن طريق ما يسمى «بالهجوم الربيعى» الذى غدا فى الواقع شكلا لتكتيك القوة فى سياق المفاوضات الجماعية «التى تحولت فيها التنازلات الاولى التى كسبتها الاتحادات النقابية القوية في الفروع الصناعية ذات الآفاق الى مطالب بزيادة الاجور في الفروع الاخرى وبلغت اوجها فى وضع معيار موحد لتسوية النزاعات فى الصناعة كلها» (٧) . ولذا فمن الخطأ الاعتقاد بان النقابات اليابانية المنظمة اساسا ، كما هو معروف ، على صعيد الشركات ضعيفة وعاجزة بالتالى او لا تريد الاشتراك فى النضالات الحادة كالتى تجرى فى الغرب . ولا يمكن ان تقاس قوة وفاعلية اعمال النقابات بالضرر الاقتصادى فقط الذى يمكن ان تلحقه بارباب العمل الذين لا يوافقون على التنازلات والحلول الوسط . فان اعمالها قادرة على التأثير على القرارات السياسية على صعيد الفرع بل وحتى على صعيد الاقتصاد الوطنى كله ، والتى تترك اثرها فى رفاه المجتمع بأسره وليس عضو النقابة المعنية فقط .

ويبدو ان توضيح الظاهرة اليابانية يتلخص فى كون ممثلى منظومة «العمل – الادارة» فى اليابان ادركوا ان تعقيدات المجتمع الصناعى المعاصر ستظل دوما مصدرا للخلافات رغم روح الاجماع الكامن فى الحضارة اليابانية . ولكنهم بغية ضمان النجاح الاقتصادى يجب ان يستفيدوا من المزايا الكامنة فى تقاليدهم وفى موهبتهم للتكيف الى الظروف لكى يستمروا فى تفادى النزاعات وفى زيادة مردود الانتاج ، وهذا يمكن تحقيقه من خلال تعزيز وتوسيع مشاركة العمال فى الادارة . ان المشاورات التى جرت خلال امد طويل بين

النقابات والادارة على صعيد الشركات فـي جميع مسائـل ظروف العمل ، بما فيها التبدلات التكنولوجية ونظام العمل والنظر فى شكاوى العمال وتدريب العاملين وزيادة تأهيلهم وتحسين المعيشة وتنظيم الاستجمام وهلمجرا يمكن ان تغدو «ديباجة لديمقراطية صناعية معترف بها رسميا على صعيـد الفرع الصناعى او على صعيد الاقتصاد الوطنى بأسره» (٨). وتجدر الاشارة كذلك الى ان التطوير اللاحق لنظام مشاركة العمال فى الادارة فى اليابان قد غدا قضية هامة ، لانه يعد بتحسين ظروف العمـل كذلك فى المؤسسات الصغيـرة والمتوسطة حيث اوضاع العمال اسوأ بكثير من الاوضاع فى الشركات الكبرى .

٣ – مشاركة العمال فى الادارة على الصعيد الاوطأ

فى العديد من البلدان المتطورة ، وكذلك بعض البلدان النامية ، انشئت او تنشأ انظمة مشاركة العمال غير المباشرة فى الادارة ، وترد احكام تلك الانظمة فى القوانين الوطنية او فى العقود الجماعية . الا ان درجة مشاركة العمال والميادين التى تشملها ، وكذلك طابع البنية التنظيمية التى تؤمن هذه المشاركة تختلـف باختلاف البلدان ، وباختـلاف الفروع الصناعية فى بعض الاحيان . ولكنه توجه رغم تلك الفوارق اوجه تشابه معينة فى ميدان البنية التنظيمية ومن حيـث الوظائف التى تنفذ من خلال هـذه المشاركة . وتتجلى هذه السمات المشتركة بخاصة على الاصعدة الاوطأ فى المؤسسات الانتاجية التى يطبق فيها انظمة مشاركة العمال غير المباشرة فى الادارة . كما تتجلى فى تأثيرها على المراحل الاساسيـة الثلاث للتعاون بين العمال والادارة – مرحلـة الاعلام ، ومرحلة المشاورة ومرحلة الاقرار او المصادقة .

والاشكال التنظيمية الاكثر انتشارا لمشاركة العمال غير المباشرة فى الادارة وفى تحقيق التعاون بين العمال والادارة والتى ترسخت على صعيد المؤسسات الانتاجية بغض النظر عن طابع الملكية هى الاشكال التـى تسمى عادة «بالمجالس

العمالية» او «اللجان الاستشارية المشتركة» ، وفى بعض الحالات (فى البلدان الاشتراكية اساسا) «اللجان النقابية» . ان هذه اللجان العمالية وما يشابهها من التنظيمات هى فى الواقع اما جماعات من ممثلى العمال او هيئات للاعمال المشتركة بين النقابات والادارة ، حيث تطرح وتناقش القضايا ذات الاهتمام المشترك بغية تحقيق الاجماع او اتخاذ قرارات «هامة» . وقوام هذه الهيئات متباين . ففى بلجيكا والدانمرك وايرلندا ولوكسمبورغ والنرويج وسويسرا والسويد واليابان ، مثلا ، تضم هذه الهيئات ممثلى العمال والمستخدمين وكذلك الادارة ، علما بان ممثلى الجانب الاول ينتخبون انتخابا ، بينما يعين ممثلو الجانب الثانى تعيينا . وفى النمسا وهولندا والمانيا الاتحادية تتكون المجالس العمالية من ممثلى العمال المنتخبين فقط . ثم ان تعداد افراد اللجان متباين ، مع انه يتناسب عادة مع العدد الاجمالى للعمال المشغولين فى كل قطاع معين من قطاعات المؤسسة الانتاجية (٩) .

ان القضايا التى تعالجها المجالس العمالية وما يماثلها من هيئات الشغيلة متباينة ايضا ، لانها تتوقف على اللوائح التشريعية الوطنية المعنية وعلى العقود الجماعية . لكن طائفة المسائل موضوع المناقشة فى اغلب الاحيان تنحصر فى القضايا الهامة التالية :

١) **الانتاج** : تحديد المهمات الجارية بالمقارنة مع نتائج الفترات الماضية ومقارنتها مع الطلبيات او الخطط الجارية ؛ الطرائق الجديدة للانتاج والتكنيك الجديد والمستحدثات التكنولوجية والاجهزة والمواد ؛ تردى جودة العمل والسقط ؛ شكاوى المستهلكين ؛ العلاقات بين المؤسسة وبين هيئات الدولة والقضاء ؛ الاقتراحات التى يتقدم بها العمال ؛ المستجدات المقترحة .

٢) **المالية والبزنس** : وضع التقارير وتحليل مالية المؤسسة ؛ دراسة الطلبيات ووضع الخطط للفترات المقبلة ؛ تحديد قدرة المؤسسة على المنافسة داخل الفرع

المعنى وفى الاسواق الخارجية والعواقب المحتملة الناجمة عن الوضع الاقتصادى القائم .

٣) **الكوادر** : التخطيط للايدى العاملة واستخدامها ؛ نظام تدريب واعداد الكوادر ؛ التبدلات بين كبار المسؤولين ؛ مسائل التشغيل والتسريح وسيولة الكوادر والتغيب عن العمل ؛ تأمين شبكة المواصلات داخل المؤسسة ؛

٤) **الرفاهية** : الامن الصناعى وصيانة الصحة ؛ التدفئة والتهوية ؛ شبكة مطاعم العمال وغيرها من اشكال التغذية العامة ؛ الحمامات والغسالات وتجهيزها ؛ زيادة التأهيل ومنح الاجازات الدراسية ؛ تأمين وسائط النقل والسكن وصناديق المعونة المادية ؛ امكانيات ممارسة الرياضة ؛ التسلية (١٠) .

ان حق ممثلى العمال فى التأثير على اتخاذ القرارات فى جميع هذه المسائل غير متماثل ايضا فى مختلف البلدان ، بل وحتى فى مختلف فروع الصناعة فى اطار البلد الواحد . الا ان بعض السمات المميزة المشتركة موجودة مع ذلك . فالمجالس العمالية فى اغلب الاحوال ، مثلا ، تتمتع بحق الحصول على معلومات بشأن بعض المسائل المذكورة اعلاه ، بل وبشأن القسم الاكبر منها . الا ان اغلبية المجالس العمالية وهيئات الشغيلة المماثلة لها لا تتمتع بالحق الحاسم فى اتخاذ القرارات ، ويقتصر دورها على شكل «التعاون» . «ويعنى ذلك فى التطبيق انها تتمتع بحق الاعتراض على القرارات المتخذة وطرح مقترحاتها او المشاركة فى المشاورات» (١١) .

ومع ذلك فان درجة التأثير الذى يمكن ان يمارسه العمال على الادارة من خلال هذه المنظمات يمكن ان تكون كبيرة . وهى تتوقف على عدة عوامل ، مثل قوة النقابة التى تسند ممثلى العمال وطابع العلاقات القائمة بين العمال والادارة والروحية العامة للتعاون فى مؤسسة انتاجية معينة وقدرة ممثلى العمال على تحويل المعلومات المستلمة الى تشكيلة من الحجج المقنعة الفعالة ضد القرارات التى تتخذها الادارة .

٤ – مشاركة العمال فى ادارة القطاع العام

توجد اشكال معينة لمشاركة العمال فى ادارة القطاع العام ايضا فى العديد من البلدان المتطورة والنامية . وهذا القطاع يضم الدوائر الحكومية التى تخص الامـة كلها والمؤسسات الصناعية والتجارية المؤممة والمرافق العامة . ويوجد القطاع العام (قطاع الدولة) فى الارجنتين واوستراليا والنمسـا وبلجيكا ومصر وفرنسا وغانا والهند وايرلندا واسرائيـل وايطاليا ومالى والمكسيك ونيجيريا والنرويج وبيرو وسرى لانكا والسويـد وسويسرا وسورية وتنزانيا وبريطانيـا وفنزويلا .

ونجد نسبة ممثلى العمال فى هيئات ادارة هذه المؤسسات متباينة فى كل بلد وفى كل مؤسسة . وهى تتوقف عـلى خصائص سياسة الحكومة والتشريعات وكذلك على قدرة ممثلى العمال فى اداء دورهم . وتبعا لعوامل مختلفة ينتخب ممثلـو العمال فى الاقسام التى يعملون فيها او يعينون من قبـل الادارة .

وفى اوربا الغربية ساعد تطـور النظام السياسى وقوة النقابات والمستوى الرفيع لتعليم السكان على قيام ممارسات فعالة نسبيا لمشاركة العمال فـى ادارة مؤسسات القطاع العام . ومع ذلك فان الفعالية فى هذه المسألة ، كمـا اسلفنا ، تتوقف على الشكل الذى تتخذه تلك المشاركـة وكذلك على عوامل اخرى ، وليس على كون تلك المؤسسات حكومية او تابعة للدولة . وعندما تفشل محاولات تاميـن التمثيل الفعال للعمال تتخذ مشاركتهم شكل تعيين عدد معين من المسؤولين النقابيين ببساطة فى مجالس المدراء او اللجان الاستشارية المختلطة . ثم ان طائفة المسائل التى تناقش فى جدول الاعمال تقتصر على تحسين ظروف عمل ومعيشة العمال والعلاقات بين الشغيلة والادارة . ويعزى ذلك ، فيما يعزى ، الى واقع كون الخلافات فى القطاع العام ، فى بريطانيا مثلا ، تتخذ طابعا لا يقل حدة عما فى القطاع الخاص .

وفى الوقت ذاته نجد الخبرة الاخيرة لمشاركة العمال فى ادارة القطاع الخاص فى السويد قد شقت الطريق كذلك لتنظيم مقبول بقدر اكبر لمشاركة العمال فى ادارة القطاع العام فى هذا البلد . وفى اذار (مارس) ١٩٧٨ تم الاتفاق على الشروط الجديدة لاتخاذ القرارات بصورة مشتركة بين الحكومة السويدية ومجموعة من النقابات التى تمثل عمال مؤسسات القطاع العام ومستخدمى الدولة . صحيح ان هذا الاتفاق يدل على ان التركيز فى مسائل الادارة العمالية يجب ان ينصب على القضايا المحلية وان تحسين اوضاع الشغيل يتوقف بالكامل فى آخر المطاف على مبادراته الشخصية واعماله من خلال المنظمة النقابية التى ينتمى اليها (١٢) .

وينص الاتفاق على طائفة كاملة من اوجه مشاركة العمال المباشرة وغير المباشرة فى الادارة ، مع التركيز على المشاركة المباشرة . وتشمل هذه المشاركة ستة ميادين من سياسة الكوادر :

- ترشيد الانتاج والبنية الادارية ؛
- التخطيط ؛
- تحرك الايدى العاملة (الاستئجار ونقل العمال من مكان الى آخر وهلمجرا) ؛
- الترقية فى المنصب (التعليم وزيادة التأهيل والتحضير لاداء مهمات مختصة) ؛
- رقابة العمل ؛
- الحصول على المعلومات بشأن مسائل الكوادر والشؤون النقابية .

ونورد ادناه الحقوق التى تضمنها الاتفاقيات للعمال :

- حق المنظمات النقابية فى استئجار الاخصائيين على حساب ارباب العمل للمشورة فى المسائل التكنيكية ، مثل البرمجة ؛
- حق العاملين فى الحصول على التدريب الخاص الضرورى لتطبيق برامج ترشيد الانتاج ؛

– حق المشاركة الشخصية في اعداد مشاريع بنود الميزانية من قبل ادارة مؤسسات الدولة ؛

– الحق المحدود في الحصول على تدريب خاص اثناء وقت العمل مع الاحتفاظ بالاجور ؛

– حق النقابات فى توقيع الاتفاقيات على الصعيد المحلى لاجراء التجارب على الاشكال الجديدة للادارة ؛

– حق النقابات فى عقد اجتماعات لاعضائها فى وقت العمل مع الاحتفاظ بالاجور ؛

– حق نشر المعلومات النقابية باستخدام الوسائل التكنيكية العائدة للمؤسسة .

وسيحتاج الى عدة سنين اخرى على الاقل تقييم تأثير الاتفاقية الجديدة فى القطاع العام فى السويد على تحسين العلاقات بين العمال والادارة وعلى تحسين ظروف العمل . ولكن لا يسعنا الآن الا ان نوافق على ان هذا الاتفاق يمكن ان يغدو نموذجا او موديلا للقطاع العام فى البلدان الاخرى ، شأن الموديل الالمانى الغربى الذى يؤدى مثل هذا الدور بالنسبة للقطاع الخاص . ونظرا لأهمية نشر هذه الحقوق بين جميع الاطراف المعنية فى مختلف البلدان ذات الاقتصاد المختلط من الضرورى فى رأينا ان تحصل تلك الاطراف على معلومات عن التقدم اللاحق الذى تحقق فى السويد ، وخصوصا عندما تحل مسألة صلاح الخبرة السويدية بالنسبة لها ووفقا لظروفها الملموسة واشكال تكييفها لها .

ان الحركة النقابية فى البلدان الفقيرة ذات خبرة اقل مما فى الغرب . والعمال ليسوا منظمين بعد لدرجة يستطيعون بها ان يمارسوا تأثيرا فعليا وفعالا على العواقب الاجتماعية للتقدم العلمى التكنيكى واستخدام التكنولوجيا الجديدة . الا ان هذه القضية تكتسب فى البلدان النامية اهمية متزايدة باطراد بسبب انتشار نفس الطرائق الانتاجية الملازمة للدول المتطورة .

وطالما تطرقنا الى بعض العمليات الخاصة الجارية فى القطاع العام من اقتصاد عدد من البلدان فلا بد من ان نناقش

بمزيد من التفصيل دور هذا القطاع في نشاط الدول الاقتصادى ونقدم عموما تقييما لمدى ونتائج واهمية تدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية (وفقا لما فى البلدان النامية بالدرجة الاولى) .

اسئلة للمراجعة

- كيف يؤثر استخدام التكنولوجيا الجديدة على التشغيل ؟
- ما هى القيود التى يواجهها تكيف الظروف الاجتماعية لتأثير التكنولوجيا الجديدة فى البلدان الغربية ؟
- كيف يجرى فى البلدان الغربية الارتباط المتبادل بين ممثلى العمال وارباب العمل والحكومة فيما يخص المسائل المرتبطة بالعواقب الاجتماعية لاستخدام التكنيك الجديد ؟
- كيف يشارك عمال البلدان الغربية فى ادارة المؤسسات الانتاجية ؟
- ما هى الفوارق الموجودة بهذا الخصوص بين اوربا الغربية واميركا الشمالية واليابان ؟

موضوعان للمناقشة

- صلاح خبرة الحركة النقابية فى الغرب للبلدان النامية .
- التقدم العلمى التكنيكى تحد للشغيلة وارباب العمل والمسؤولين الحكوميين فى الدول النامية .

الفصل الثامن

القطاع العام فى اقتصاد البلدان النامية

من السمات المميزة لتطور بلدان آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية بعد الحرب العالمية الثانية زيادة دور الدولـــــة الاقتصادى واتساع نطاق تدخلها فـــــى الحياة الاقتصادية وتأثيرها على كل جوانب تجديد الانتاج الاجتماعى . وتتميــز هذه العملية بطابعها الموضوعى وهى تمثل احد اشكال حـــل التناقض الاساسى الذى واجهته البلدان المتحررة . ففــــى ظروف الاستعمار كان التناقض بين الظلم الامبريالى وطموح الشعوب المستعبدة الى الاستقلال الوطنى هو القوة المحركـة الرئيسية للنضال التحررى . وبعد تصفية النظام الاستعمارى ظهر تناقض جديد : بين التخلـــف الاقتصادى الهائل وبقاء تبعية البلدان لمراكز الرأسماليـــة اقتصاديا وبين الحاجات الملحة الى التطوير السريـــع لاقتصادها وتأمين الاستقلال الاقتصادى . وكانت المشاركة النشيطة من جانب الدولة فى الحياة الاقتصاديـــة وبناء القطاع العـــام احدى المقدمات الاساسية لتلبية هذه الحاجات .

ان قطاع الدولة بالمقاييس التاريخية هو كيان اقتصادى واجتماعى فتى . وله تناقضاته وصعوباتـــه الموضوعية . ويتطلب بناؤه مراعاة دقيقة للظروف المحلية وتوفيقا متوازنا مرنا بين نشاطه وبين استخدام الاشكال الاجتماعية الاخرى للنشاط الاقتصادى . ان محاولات المبالغة المفتعلة فى دور القطاع العام فى الاقتصاد والتعجيل المفرط فى تطويره عندما لا تكون الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية قـــد

نضجت لهذا الغرض يمكن ان تسفر عن عواقب اقتصادية غير محمودة . ومع ذلك فان القطاع العام يمثل عاملا حاسما للنجاح فى النضال من اجل تذليل التخلف الاقتصادى وتوطيد الاستقلال واساسا هاما لتصفية عدم التكافؤ فى التقسيم الدولى الرأسمالى للعمل ولتحقيق التحويلات الاجتماعية التقدمية .

١ – مفهوم القطاع العام

تمارس الدولة التدخل فى النشاط الاقتصادى بشكلين اساسيين : اولا – عن طريق المشاركة المباشرة فى عملية تجديد الانتاج ، وثانيا – بشكل التأثير غير المباشر على تجديد الانتاج الاجتماعى . وفى الحالة الاولى تغدو الدولة مالكة للمؤسسات فى ميدان الانتاج المادى ، وكذلك فى ميدان الخدمات ذات الطابع غير الانتاجى . وفى الحالة الثانية تستخدم الدولة مختلف الطرائق لضبط نشاط ارباب العمل الخاصين .

ويظهر القطاع العام بنتيجة مشاركة الدولة فى تجديد الانتاج الاجتماعى . واساس هذا القطاع هو ملكية الدولة لوسائل الانتاج والتوزيع . والى جانب ملكية الدولة ينبغى ان تنسب الى القطاع العام نتائج استخدام سلطة الدولة فى ميدان الاقتصاد ، ونعنى الموارد المادية التى تحصل عليها الدولة اثناء اعادة توزيع المنتوج الاجتماعى . وفى مقدمتها الاموال النقدية التى تتوارد على ميزانية الدولة اثناء اعادة توزيع القيم المادية التى يجرى انتاجها خارج القطاع العام وتخصص لسد حاجات التسيير الاقتصادى فى الدولة وكذلك الارصدة الحكومية غير الانتاجية التى تلبى حاجات اجتماعية معينة . وتستخدم هذه الارصدة فى تطوير فروع الهياكل الارتكازية (او بنية الاساس) التى تؤمن اداء وظائف الانتاج (توليد الطاقة والنقليات والاتصال) ، كما تستخدم لتجديد الايدى العاملة (التعليم ورصيد السكن والصحة) .

ويضم القطاع العام كل الارصدة والاموال التى تستخدم

لاغراض تجديد الانتاج . وتستثنى من هذا المجال اموال الدولة المخصصة لتلبية الحاجات الاجتماعية غير المرتبطة بتجديد الانتاج مثل النفقات العسكرية او الادارية . ولا تدرج ضمن القطاع العام كذلك الاموال التى تعيد الدولة توزيعها بصورة مباشرة او غير مباشرة ، وقتيا او دائميا ، فى القطاع الخاص بشكل معونات وسلف وقروض من خلال سياسة الاسعار المناسبة وبيع مؤسسات الدولة وهلمجرا . وفى الوقت ذاته تدرج ضمن موجودات القطاع العام الاموال المقترضة من المصادر الداخلية او الخارجية والتى يستخدمها فى سياق تجديد الانتاج . وبالمقابل تقتطع من موجودات القطاع العام الموارد المالية التى تنفق على تسديد السلف والقروض ودفع فوائدها المئوية .

وهكذا يمكن تعريف القطاع العام بالمعنى الواسع للكلمة بانه ميدان للاقتصاد الوطنى يعمل على اساس ملكية الدولة واستئثارها بجزء من الدخل الوطنى واستثماره فى الانتاج الاجتماعى .

ويطرح سؤال مشروع : ما الداعى لوجود القطاع العام ؟ الا يستطيع رأسمال ارباب العمل الخاص ان يؤدى مهمات التنمية الاقتصادية ؟ يبين الواقع الفعلى فى البلدان النامية ان الرأسمال المحلى عاجز عن تأمين بناء الاقتصاد الوطنى على اساس حديث بدون دعم نشيط من جانب الدولة . ويعود ذلك بالدرجة الاولى الى ان البرجوازية الوطنية لا تمتلك عادة الموارد المالية الضرورية لانشاء مشاريع ضخمة ولا تتمتع بخبرة الاستفادة الواسعة من اشكال المساهمة لتركز الرأسمال . ثم ان ارباب العمل المحليين فى البلدان النامية غير مستعدين لممارسة النشاط فى الصناعة بالقدر الكامل ، لانهم لا يمتلكون المعارف التكنيكية اللازمة ومهارات تنظيم الانتاج الكبير وادارته . وبحكم خصائص البنية الاقتصادية والاجتماعية تفضل البرجوازية الوطنية فى اغلب الحالات توظيف رساميلها فى التجارة واقتناء الاموال غير المنقولة ومؤسسات الخدمات ، اى الفروع التى لا تتطلب المجازفة

بتوظيفات كبيرة ، ويمكن استعـــــادة التوظيفات فى آجال قصيرة .

الا ان هذا الموقف لا يؤدى الى تحديـــث بنية الاقتصاد ودفع تطور القوى المنتجة الى الامام . ومن هنا تستدعـــــى الضرورة موضوعيا بناء وتطوير القطـــاع العام بوصفه القوة الوحيدة فى الواقع القادرة على تأمين تعبئة الموارد الماديـــة والمالية الكبيرة وتهيئة المقدمات الضرورية الاخرى لتسريـــع التنمية الاقتصادية والنضال الناجح فى سبيل احراز الاستقلال الاقتصادى .

ان القطاع العام ، كشكــل للتسيير الاقتصادى ، موجود ليس فقط فى البلدان النامية ، بل وكذلـــــك فى البلدان الرأسمالية المتطورة . ولكن من المهم ان تلاحـــظ الفوارق المبدئية هنا . ففى العالـــــم الرأسمالى المتطور يستخدم الرأسمال الاحتكارى الكبير والاوليجارخية المالية القطاع العام ومختلف اشكــال الضبط الحكومى من اجـل تكييف الملكية الاحتكارية الخاصة للمستـــوى الحالى لتطور القوى المنتجة ، وهو مستوى يملى ضرورة ادارة الانتاج الاجتماعى بموجــــب التخطيط . والهدف الرئيسى الذى يتوخاه الرأسمال الاحتكارى هو تعزيز قدرته الاقتصادية ومواقعه السياسية لدرجــــة اكبر ، بتوحيد قوى الدولة والاحتكارات ، وتأمين تذليـــــل الصعوبات الاقتصادية التى تظهر بانتظام على حساب هضم مصالح جماهير الشغيلة الواسعة . وبذلك يكمن الجوهـــــر الرجعى للضبط الحكومى الاحتكارى ووظيفة القطاع العام فــى مراكز الرأسمالية .

اما فى البلدان النامية فان القطاع العام يهدف الى حـــل المهمات الرئيسية للتقدم الاقتصادى وتعزيـــــز الاستقلال الوطنى . وهو فى احيان كثيرة يخدم ليس فقط حفز التنمية الاقتصادية بحد ذاتها ، بل ويؤدى وظيفة الدفاع عن المصالح الاقتصادية الوطنية ويغدو عائقا بقدر ما فى وجه الادعاءات المفرطة من جانب الشركات الاجنبية الجبارة . وخلافا لمراكز الرأسمالية حيث كانت رأسمالية الدولة الاحتكارية مرتبطـة

ارتباطا لا ينفصم بالاستعمار ، وهى الآن القوة المحركة للاستعمار الجديد ، نجد القطاع العام فى البلدان النامية اداة هامة لمكافحة مخلفات الاستعمار ومطامع الرأسمالية الدولية ، مطامع الاستعمار الجديد . كل ذلك يعطى الاساس لاعتبار القطاع العام ظاهرة تقدمية .

ويعبر القطاع العام من حيث طبيعته الاجتماعية والطبقية فى اغلبية البلدان النامية (ما عدا بلدان التوجه الاشتراكى) عن مصالح البرجوازية الوطنية التى لها مصلحة موضوعية فى اضعاف هيمنة الرأسمال الاجنبى وتوسيع السوق الداخلية وتعزيز الاقتصاد الوطنى . وتتوافق مصالحها هذه مع مصالح الامة . والى جانب ذلك يتسم موقف البرجوازية الوطنية من القطاع العام بمنتهى التناقض . فهى تؤيده طالما يساعدها فى بلوغ هدفها : بناء الصناعة الوطنية وحيازة السوق الداخلية وتعزيز العلاقات الانتاجية الرأسمالية . وفيما عدا ذلك تعتبر البرجوازية الوطنية القطاع العام ، حتى فى طبيعته الرأسمالية ، امرا غير مرغوب فيه بل وخطرا . وهى تسعى الى تقييد نشاطه باطر قاسية واخضاعه الى مصالحها الطبقية الضيقة .

ويتجلى هذا الاتجاه باكبر الدقة فى موقف البرجوازية الكبيرة . فمع ان الرأسمال الكبير يحصل على منافع ضخمة من المؤسسات المؤممة فهو يسعى بشكل عنيف الى تصفية ملكية الدولة والحط من سمعة الدولة بوصفها من ارباب العمل . فما هو سبب هذا السلوك ؟ كل القضية تكمن فى ان تطور القطاع العام الرأسمالى ينسف فى الواقع المبدأ «المقدس» للملكية الخاصة ويكشف عن عدم ضرورة وجود البرجوازية فى نظام الانتاج الاجتماعى الحديث .

ويرتبط بنشاط القطاع العام ظهور فئة ذات امتيازات كبيرة ونفوذ سياسى هى البرجوازية البيروقراطية . والاساس الموضوعى لنشوئها هو ، من جهة ، اتساع نطاق النشاط الاقتصادى والمالى للدولة وازدياد عدد الدوائر والمؤسسات الاقتصادية الداخلة ضمن القطاع العام ، ومن جهة اخرى

تطور العلاقات العملية وغيرهـــا لهذا القطاع مع الرأسمال الخاص الوطنى والاجنبى . ان المناصـــــب الكبيرة فى جهاز الدولة والاتصالات الواسعة مع عالم رجال الاعمال تمكن بعض الموظفين من الاثراء السريع . فالاموال النقدية التى يجمعونها عن طريق اقتناء اسهم الشركات الخاصة او الاوراق النقديـة الحكومية تتحول فيما بعد الى رأسمال ، ويغدو اصحابها - موظفو الدولة - فى الوقت ذاته ارباب عمل رأسماليـيــــن وبرجوازيين يحصلون على الفوائد الكبيرة لسندات القروض المربحة .

وهكذا تؤدى برجزة جماعات كبيرة مـــــــن موظفى جهاز الدولة الى ظهور فئة خاصة من الطبقات المسيطرة ترتبط من حيث مصادر الدخل بالقطاع العام وبالقطاع الرأسمالى الخاص فى الاقتصاد . وتتحلى هذه الفئة بسيكولوجية خاصة وبالتالى بموقف خاص من مسائـــــل التطور الاقتصادى والاجتماعى . ويغدو المثال الاعلى لهذه الفئة البرجوازية هو نظام الاقتصاد الحكومى الخاص المختلط الذى يهيئ فرصا كبيرة لاثراء فئات جديدة تتمتع بالامتيازات فى المجتمع .

بديهى ان القطاع العام ينطوى ليس فقط عــلى امكانيات تطور الرأسمالية . فهو يمكن ان يغدو اساسا اقتصاديـــــا للانتقال الى التطور اللارأسمالى . وتظهر هذه الامكانية عندما تحقق الاوساط الديمقراطية تفوقا حاسما فى القوى . وفـــى هذه الحالة تتغير طبيعــــة القطاع العام ، فلا يعود شكـــلا لرأسمالية الدولة بل يتحول الى ملكية للشعب بأسره .

٢ - طريقان لنشوء القطاع العام

ينشأ القطاع العام على اساس التأميـــم واما على حساب البناء الحكومى الجديد . والطريق الاول - التأميـم - يمثل انتقال حق ملكية مؤسسات معينة او مجموعة من المؤسسات او الفروع الاقتصادية الى ايدى الدولة ذات السيادة . ويمكن ان يشمل التأميــــم الاموال العائـــدة الى الرأسمال الخاص

(الاجنبى والمحلى) وكذلك الملكية العائدة لدول اجنبية .

وفى اغلبية بلدان آسيا وافريقيا كـان منطلق نشوء القطاع العام هو انتقال ملكية الادارة الاستعمارية السابقة الى الحكومات الوطنية . فان قطع الاراضى المدرجة ضمن رصيد المستعمرة ووسائط النقل والاتصال ومؤسسـات المرافق العامة ومنشآت الرى وشركات استثمار الموارد الطبيعية هى الاشكال الاساسية لملكيـة الدول الاستعمارية السابقـة المؤممة . وفى بعض الحالات كانت تلك اموالا غير ثمينة ، وفى بعضهـا الآخر كانت مزارع ومؤسسـات ومصارف مربحة . فالادارة الاستعمارية الهولندية فى اندونيسيا كانت تمتلك السكك الحديدية ومزارع الكاوتشوك ومناجم القصدير والذهب والفضة . وفى السودان كانت السلطات الاستعمارية الانجليزية تمتلك مزارع القطن ، وفى اوغندا وتنجانيقا كانت تمتلك مؤسسات حلج القطن والبـن ، وكذلك مؤسسات التجارة الخارجية . وانتقلت الى الحكومات الوطنية موجودات بنوك كبيرة . ففى الهند مثلا بلغت موجودات الاسترلينية فى عام ١٩٤٧ ٣,٤ مليار دولار (١) .

واتسم بأهمية كبيرة انتقال مؤسسات المالية والتسليف وبنوك الاصدار الى ايدى الدول الوطنية . وبنتيجة تأميـم شبكة العملة والمالية تتركز الموارد المالية فى ايدى الدول الفتية وتغدو بنوك الدولة المؤممة اداة للضبط الحكومـى ومراقبة الاقتصاد من جانب الدولة . ان مرحلة النشوء الاولى للقطاع العام الوطنى فى اقتصاد البلدان المتحررة على اساس ملكية الادارة الاستعمارية هى مرحلة عامـة لجميع البلدان النامية .

لكن الاهم بكثيـر لتكوين القطاع العام هو تأميـم المؤسسات الخاصـة الاجنبية فى الفروع الاقتصاديـة الاساسية . وقد اتسع نطاق هذه العملية كثيرا بعد الحرب العالمية الثانية . فخلال الفترة من ١٩٦٠ حتى ١٩٧٦ ، حسب معطيات هيئة الامم المتحدة ، جرى فى البلدان النامية ١٣٦٩ تأميما . واكثر من نصفها فى افريقيا . ومس التأميم باكبـر

درجة صناعة البترول والمعادن (حوالى ربع مراسيم التأميم) . وشغلت المؤسسات الوطنية الحكومية المكانة البارزة فى استخراج البترول والنحاس وازدادت بشكل ملحوظ حصتها فى استخراج البوكسيدات وفلزات الحديد .

وتطبق حكومات البلدان النامية التأميم مسترشدة بمختلف الدوافع ، وفى مقدمتها الرغبة فى تصفية مواقع الاحتكارات الاجنبية فى الاقتصاد الوطنى او اضعافها على الاقل . والهدف الآخر هو استلام الدولة للمرتكزات الاقتصادية وفرض رقابة الدولة على المؤسسات الرئيسية او الفروع البارزة فى الاقتصاد . وفى هذه الحالات لا يندر ان يشمل التأميم المؤسسات الخاصة المحلية فضلا عن الاجنبية . والى جانب ذلك توجد حالات غدا فيها التأميم طريقة لتمويل البرجوازية الوطنية وطبق من اجل تهيئة الظروف الملائمة لجماعات معينة من ارباب العمل وادى الى جعل الدولة تتحمل عبء انقاذ المؤسسات الفاشلة من الافلاس وتمول مشاريع باهظة التكاليف فى بنية الاساس . ففى المكسيك والمغرب مثلا جرى تأميم المحطات الكهربائية لجعل الطاقة الكهربائية رخيصة بالنسبة لارباب العمل الخاصين . وفى الهند اممت شركات الطيران لاجل اعمارها على حساب الدولة .

وتبين الخبرة ان حكومات البلدان النامية عندما تمارس التأميم وتبنى القطاع العام على اساسه تتوخى ليس اهدافا اقتصادية فقط . فللتأميم اتجاه سياسى واجتماعى معين نابع من طابع السلطة السياسية ومن مهمات ثورة التحرر الوطنى . ويتضح من هنا ان اهمية التأميم تتجاوز اطار اعادة بناء علاقات الملكية . فالتأميم فى ايدى الدولة يغدو واحدة من الوسائل الفعالة للنضال ضد الامبريالية وللصراع الطبقى الداخلى . ومما له دلالته ان هذه العملية تتطور اكثر ما تتطور فى بلدان التوجه الاشتراكى التى تطبق التحويلات الاقتصادية والاجتماعية الجذرية لصالح الجماهير الشعبية الواسعة وتسلك طريق تقييد وتصفية العلاقات الانتاجية الرأسمالية .

ان التأميم يجرى بطرق مختلفة . ويمكن ان يتسم بطابع كامل او جزئى ، ويطبق بتعويض او بدونه ، ويكون فوريا او تدريجيا . واكثر مسائلـــه حدة مسألة دفع التعويضات . فالبلدان النامية تذود عن حقها فى تأميـــم الملكية الاجنبية بدون تعويض ، وذلك انطلاقا من ان الارباح التى استلمتهـا الاحتكارات قد عوضت مرارا عن التوظيفات . ويصر الرأسمال الدولى على التعويض عن الملكية المؤممة وفقا لسعرها فـــى السوق . علما بان الاحتكارات كثيـــــرا ما تهدد باستخدام العقوبات الاقتصادية وغيرها . وفى اغلب الاحوال تضطـــر البلدان النامية على المساومة وتوافق عـــلى دفع تعويضات معينة .

ان التأميم ليس هدفا بذاته . فكل اجراء من اجراءاتــه ، ما عدا الحالات التى يجرى فيها تخريب من جانب الاحتكارات الاجنبية ، يجب ان يكون مبررا من الناحية الاقتصاديـة . والتأميم غير المدروس يمكن ان يلحق بالبلد ضررا اقتصاديا بالغا فيحرمه من توارد الرساميل من الخارج ، كما يحرمه من الاخصائيين المحنكين . ويتلخص التحضير لهذه العمليـــة بتهيئة الظروف اللازمة للعمل الطبيعى المنتظم فى المؤسسات التى تنتقل الى ايدى الدولة ، ونعنى تأميـــن الارساليات المنتظمة من الخامات وقطع الغيار للمؤسسات الانتاجيـــة وتوفير الاسواق لتصريف المنتوج واعداد الكوادر الاداريـــة والفنية اللازمة .

ويلعب عامل الزمن دورا كبيرا فى نجاح التأميم . فالمهم الحيلولة دون هبوط الانتاج لامد طويل فـــى المؤسسات المؤممة كيلا تهبط سمعة التأميم كفكرة . وتضطر الى مراعاة هذه الملابسات بالدرجة الاولى البلدان ذات المستوى الواطى لتطور القوى المنتجة ، ومنها الدول الافريقية . فـان انتزاع الملكية الاجنبية هنا غالبا ما يتسم بطابـــع تدريجى ويجرى باتخاذ التدابير المرحلية او الانتقالية . ومنها التاميم الجزئى الذى يطبق على اساس تحويل الشركات الخاصة الاجنبية الى شركات مختلطة .

ولدى تقييم التأميم عموما كطريقة لبناء القطاع العام ينبغى التأكيد بان هذه العملية رغم اهميتها ليست بقادرة على بناء اقتصاد حديث متعدد الفروع . فان تغيير شكل ملكية المشاريع القائمة لا يغير بنية الاقتصاد ، مع انه يهيئ مقدمات معينة لاعادة بنائه . وبهذا الخصوص يلعب دورا فى منتهى الاهمية البناء الجديد على اساس التوظيفات الحكومية . وهذا هو الطريق الثانى لبناء القطاع العام .

ان الدولة فى البلدان النامية مصدر كبير للتوظيفات . وفى سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية امنت الدولة زيادة النفقات على التنمية الاقتصادية بالدرجة الاولى عن طريق اعادة توزيع الدخل الوطنى من خلال ميزانية الدولة . واعتمد لاغراض التوظيفات قسم متزايد من المنتوج الداخلى الاجمالى الذى تستخدمه الدولة . فى الستينات والسبعينات ، مثلا ، ازدادت هذه الحصة فى الفيليبين من ٢٤٪ الى ٤٥٪ ، وفى بناما من ٢٩٪ الى ٣٦٪ ، وفى سنغافورة من ٣٥٪ الى ٤٢٪ ، وفى المكسيك من ٣٠٪ الى ٤٨٪ ، وفى الهند من ٢٣٪ الى ٤٧٪ ، وفى بنغلاديش من ٤٥٪ الى ٥٨٪ (٢) . وادى هذا النهج الى تبدلات هامة مزدوجة . فقد ساعد ، اولا ، على زيادة دور الدولة فى تراكم الدخل الوطنى (ففى العديد من البلدان النامية ارتفعت حصة الدولة فى التراكم العام الى ٤٠–٥٠٪) ، وثانيا – اشترط هذا النهج لدرجة كبيرة زيادة حصة التراكم فى الدخل الوطنى فى البلدان النامية (ازدادت هذه الحصة فى الفترة ١٩٥٠–١٩٧٩ من ١٤٪ الى ٢٥٪) .

وتتلخص خاصية نشاط الدولة التوظيفى فى انها يمكن ان توجه التوظيفات الى اهم المشاريع والفروع بالنسبة للاقتصاد الوطنى مسترشدة ليس فقط باعتبارات الارباح ، بل وبالدرجة الاولى بضرورة تغيير نسب الانتاج الاجتماعى .

وتركز الدولة توظيفاتها فى الصناعة (بما فيها فروع الصناعة الثقيلة) وفى فروع بنية الاساس (الهياكل الارتكازية) ،

وتستخدمها لتطوير المناطـــــق الريفية وغرس المزروعات التصديرية الجديدة .

والى جانب ذلك نجد طابع واتجاهات توظيفات الدولة فى البلدان النامية متباينة . ففى بلدان التوجه الاشتراكـــــى تخصص للقطاع العام كــــــل النفقات الاساسية للدولة او معظمها ، الامر الذى ينبع من الاستراتيجية العامة لتطورها . وفى بلدان اخرى يتوقف مقدار وحصة هذه النفقات عـــــلى السياسة المطبقة ازاء القطاع الخاص وعلى دور هذا القطاع فى التنمية الاقتصادية . وكلما كان للرأسمال الخاص حصـــــة ونفوذ اكبر ازدادت حصة اموال الدولة المخصصة لدعمـــــه المالى المباشر وتقلصت الاموال المخصصة للبناء الجديد فى القطاع العام . ولا يندر ان يتوجه نشاط الدولة التوظيفى على الاكثر صوب تمويل ارباب العمل الخاصيـــــن الكبار . والمثال على الاتجاه الاول هو البلدان الافريقية (الجزائر وتنزانيـــا وانغولا واثيوبيا) . والمثال على الاتجاه الثانى هو اكبـــــر البلدان فى اميركا اللاتينية (الارجنتين والمكسيك والبرازيل) حيث تشكلت شبكة من دوائر الدولة التى تمارس توظيـــف اموال كبيرة فى الشركات الخاصة . وتوضع اموال الدولـــة تحت تصرف الرأسمال الخاص عـــلى نطاق واسع فى الهند . فان حوالى ثلثى جميع القروض التى تستلمها الشركات الهندية هو من اموال الدولة . ومما له دلالته ان الكثير من الشركات الخاصة الهندية تتلقى من الدولة اموالا بشروط متهاودة اكثر بكثير من مؤسسات القطاع العام .

٣ – دور القطاع العام فى الاقتصاد

ان القطاع العام من اهم العوامل التى تحدد النمـــــو الاقتصادى فى بلدان آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية . فان نشاطه من القوى المحركة الرئيسية للتصنيع وتطوير بنيـــة الاساس الانتاجية (توليد الطاقـــــة والنقليات والاتصال) ، وتحديث الزراعة والتقدم العلمى التكنيكـــى . ويحتل القطاع

العام مواقع متينة فى العديد من الفروع الرئيسية فى البلدان النامية .

ويلعب القطاع العام دورا هاما فى الصناعة الاستخراجية . وبنتيجة تأميم ملكية الرأسمال الاجنبى فى صناعة استخراج البترول والمعادن وتحديثها صارت مؤسسات الدولة فى البلدان النامية من اكبر المنتجين والمصدرين العالميين للخامات المعدنية . فان حصة شركات البترول الحكومية فى الاستخراج الاجمالى للبترول فى بلدان الاوبيك ازدادت من ٢٪ فى عام ١٩٧٠ الى ٨٠٪ فى بداية الثمانينات (٣) . وساعدت مشاركة الدولة فى تطوير الصناعة الاستخراجية على توسيع اعمال البحث والتنقيب وتدشين قدرات جديدة فى استخراج الخامات وكذلك توسيع تحويلها وتكريرها . ففى الهند والمكسيك مثلا اسفرت الاعمال التنقيبية الواسعة التى اجرتها شركات البترول الحكومية عن اكتشاف حقول كبيرة للبترول ، وبالنتيجة ازداد الاكتفاء الذاتى من البترول فى اقتصاد الهند ، وتحولت المكسيك الى احد المصدرين العالميين للوقود السائل . وتعمل فى البلدان النامية حاليا ١٠٠ شركة حكومية تقريبا تمارس دورة العمليات البترولية كاملة من التنقيب حتى بيع البترول ومشتقاته . وانشئت فى بعض الدول العربية مصانع بتروكيمياوية حكومية كبيرة . ومع ان تغير الوضع فى سوق البترول العالمية فى السنوات الاخيرة يعقد حالة الصناعة الاستخراجية فى العديد من البلدان النامية لا تزال مواقع مؤسسات الدولة فى هذا الفرع متينة .

ثم ان دور الدولة كبير جدا فى العديد من فروع الصناعة التحويلية . ففى اواسط الثمانينات انتجت مؤسسات الدولة فى الهند حوالى اربعة اخماس الفولاذ الاجمالى وكل المشتقات البترولية والفحم والاجهزة للصناعة الاستخراجية ووسائط النقل وحوالى نصف الاسمدة المعدنية والكثير من البضائع الصناعية الاخرى . وفى مصر ينتج القطاع العام كل كميات الحديد الزهر وحوالى ثلاثة ارباع الفولاذ والمدلفنات ، وفى

بنغلاديش والباكستان تشغل مؤسسات الدولة مكانة بارزة فى الصناعة ، وكذلك فى ميدان توليد الكهرباء والنقليات والاتصال والشؤون المصرفية .

ويلعب القطاع العام دورا حاسما فى اقتصاد بلدان التوجه الاشتراكى . ففى الجزائر تبلغ حصته ٨٠٪ من الانتاج الصناعى و٦٠٪ من الانتاج الزراعى ، ويسيطر القطاع العام على الشؤون المصرفية وشركات التأمين والتجارة الخارجية . وفى سورية ينتج القطاع العام ٩٥٪ من المنتوج الصناعى ، وتتركز فيه السكك الحديدية والنقل الجوى والبنوك ومؤسسات التأمين واكثر من نصف التداول البضاعى للتجارة الخارجية . وفى الكونغو يشرف القطاع العام على توليد الكهرباء وعلى المناجم والمزارع والحقول . وفى تنزانيا تسيطر الدولة على مجمل شبكة البنوك والمالية واكثر من نصف المنتوج الصناعى وقسم كبير من التجارة الخارجية .

ويؤدى ازدياد دور الدولة فى الاقتصاد ليس فقط الى التعجيل بنمو القوى المنتجة ، بل والى حدوث تبدلات فى طابع العلاقات الاجتماعية . وان ظهور ونمو القطاع العام يحفزان التغيرات فى البنية الاجتماعية والطبقية لمجتمعات بلدان العالم الثالث باتجاه ازدياد عدد ونسبة الطبقة العاملة وتأثير جماهير الشغيلة . وفى عدد من البلدان تظهر الطبقة العاملة الحديثة بالذات بفضل انتشار المؤسسات الصناعية الحكومية . ويقترن تأسيسها ليس فقط بزيادة عدد العمال بل وبازدياد تنظيمهم ونمو وعيهم الذاتى وتزايد نشاطهم فى الحياة السياسية والاجتماعية .

ويساعد توسيع القطاع العام على تحسين الاوضاع المادية للشغيلة . فان مؤسسات الدولة غالبا ما تغدو قدوة فى مجال طول يوم العمل والاجازات والاجور الاضافية ازاء ساعات عمل اضافية ومعدلات صيانة العمل والضمان الاجتماعى . ولديها امكانية لتلبية حاجات العمال والمستخدمين الاجتماعية والثقافية وتحسين ظروف السكن والخدمات الطبية لدرجة كبيرة على حساب ارصدتها . ولا يندر ان يكون مستوى

معدل الاجور والضمان الاجتماعي ومعاشات التقاعد فى القطاع العام اعلى مما فى المؤسسات الخاصة .

لتدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية تأثير كبير على احوال الفلاحين . فان توسيع شبكات الرى وشق الطرق وتشييد المحطات الكهربائية والائتمان الحكومى للاستثمارات الفلاحية وتنظيم شراء منتجاتها وغير ذلك من الاجراءات الرامية الى النهوض بالزراعة تساعد على ازاحة مختلف انواع السماسرة والمرابين وغيرهم من العناصر الطفيلية . ويساعد نشاط الدولة على انتقال كبار الملاك العقاريين الى اساليب عصرية اكثر حداثة لممارسة الزراعة وبالتالى الى تصفية الطرائق العتيقة لاستثمار الايدى العاملة مثل العمل وفاء بالديون والمحاصة وغيرهما . ولا يندر ان تقترن التحويلات الاقتصادية التكنيكية على اساس القطاع العام (استخدام الاساليب التقدمية فى الهندسة الزراعية وتكنولوجيا الزراعة) باجراءات التقييد المباشر لملكية الاراضى الكبيرة وتصفيتها ، الامر الذى يؤدى الى تحسين الاوضاع الاقتصادية وزيادة النشاط الاجتماعي لشغيلة الريف .

ومن الجوانب الهامة لنشاط الدولة توسيع امكانيات التقدم العلمى التكنيكى . ويرتبط ذلك بزيادة الاعتمادات الحكومية لبناء القاعدة العلمية التكنيكية الوطنية . وتفيد التقديرات المتوفرة ان الدولة تمول ثلثى نفقات التقدم العلمى التكنيكى فى البلدان النامية (وتصل تلك النسبة الى تسعة اعشار فى اكثر بلدان العالم الثالث تطورا مثل الهند والبرازيل والمكسيك والجزائر وتركيا) . ويرتبط ذلك ايضا بوجود امكانيات لدى مؤسسات الدولة لاقتناء التجهيزات الحديثة على نطاق اوسع واستخدام مستوى ارفع للتكنولوجيا ، الامر الذى لا تقوى عليه الشركات الخاصة فى العديد من الحالات . ويساعد استثمار مصادر التمويل الحكومية على الانتفاع من منجزات التقدم العلمى التكنيكى واستخدامها لاجل التعجيل بالتطور الوطنى .

٤ – المشاكل التى تواجهها مؤسسات الدولة

من اخطر تلك المشاكل كيفية تأمين مردود القطاع العام وتوفير ارباح مؤسساته . فمع وجود امثلة غير قليلة على الارباح العالية لمؤسسات الدولــــة فالنتيجة المالية الاكثر انتشارا هى الخسائر او المردود الاوطأ بالمقارنة مع الرأسمال الخاص ، لا سيما الاجنبى . بديهى ان من الخطأ تقييم نشاط القطاع العام وفاعليته من وجهة نظر مقادير ارباحه فقط . فمن الضرورى مراعاة تأثيره الشامل على الانتاج والاستهلاك وميدان التداول والحياة الاجتماعية للشعب . ان قسط القطاع العام فى التقدم الاقتصادى والاجتماعى يقاس بالتطورات الكميـــة والنوعية على حد سواء : بنمو الانتاج الصناعى وتغير البنية الاقتصادية وتحديث الزراعة والفروع الاخرى وزيادة العمالة وزيادة العائدات بالعملات الاجنبية .

ومع ذلك فان انكار الربح بوصفه المعيار الوحيد لمردود مؤسسات الدولـــة لا يعنى التخلى عن مبدأ ضرورة استعادة الاموال التى توظفها الدولة فى القطاع العام . فان اداءه لوظائفه بشكل طبيعى مستقر يفترض ان يكون قادرا على تجديـــــد الانتاج بمقادير متزايدة والحصول على الارباح وتأمين التراكم منها . ويجب ان تكون تلك الارباح لا اقل ممـــا فى القطاع الخاص . والا تقوضت مواقع القطاع العام فى الاقتصاد . بديهى ان الدولة تستطيع من خلال سياسة الضرائب ونظام الائتمان وغير ذلك من الاجراءات ان تؤمن نقـــل التوفيرات الناشئة فى قطاعات الاقتصاد الاخرى الى القطاع العام . ولكن بقدر نمـــو هذا القطاع تتقلص تلـــك الامكانيات ، وتؤدى المعدلات الواطئة للتراكم فى مؤسسات الدولـــة الى تقلص وتاثر التنمية الاقتصادية فى البلاد فى آخر الامر .

ان مردود التوظيفات الحكومية الاوطأ نسبيا من مردود التوظيفات الخاصة يعود الى بعض العوامل الموضوعية . واولها خصائص بنية الفروع . فان التوجـــه الغالب فى التوظيفات الحكومية نحو تطوير بنية الاساس والفروع القاعدية وفروع

الصناعة الثقيلة التى تتطلب توظيفات كبيرة ومددا طويلة للبناء واستثمـــار القدرات يقلـــل من عائدات التوظيفات الحكومية . الا ان القضية لا تقتصر على ذلك . فلا يندر ان تغدو المؤسسات المربحة جدا خاسرة بعد التأميم وان تنتج منتوجا متماثلا فى البلاد مؤسستان خاصـــة وحكومية فتكون الاولى رابحة والثانية خاسرة .

ومن اكثر اسباب هذه الظاهرة انتشارا ما يلى : اولا — التشغيل غير الكامل للقدرات الانتاجية فى مؤسسات الدولة ، وهو لا يتجاوز فى حالات كثيرة ٤٠٪ ، ويرتبط احيانا بهفوات السياسة الاقتصادية (المؤسسة الحكومية تعمل بتشغيل غير كامل ، بينما يستورد منتوج مماثـــل لمنتوجها ، ولا تؤمن حاجات البلد بالكامل الى الخامات والمصنوعات شبه الجاهزة وهلمجرا) . ثانيا — قلة الكوادر الوطنية الهندسية والفنية والتجارية المؤهلة المحنكة . وهذه المشكلة تعقدها مزاحمة المؤسسات الخاصة والاجنبية التى تغرى وتجتذب الاخصائيين باجور اعلى وامتيازات اخرى . ثالثا — مختلف عيوب الادارة ، بما فيها انعدام الارتباط المباشر بين اجور المسؤولين ونتائج النشاط الاقتصادى لمؤسسات الدولة . ولا يندر ان تتجاوز رواتب كبار الموظفين الاداريين ارباح اصحاب المؤسسات الخاصة . زد على ذلك ان النخبة البيروقراطية تلجأ الى مختلف انواع الصفقات السرية (الاختلاس وبيع الاموال ورفع اسعار الخامات والتجهيزات المستلمـــة من الزبائن الخاصين وخفض اسعار منتوج مؤسسة الدولة واستخدام المواد العامة للاغراض الشخصية وهلمجرا) ، مما يلحق بالقطاع العام اضرارا مادية بالغة . رابعا — سياسة الاسعار المتميزة التى تطبقها حكومات العديد من البلدان النامية . وهدف هذه السياسة فى اغلب الاحوال هو اسناد البزنس الخاص . فان خفض الاسعار الى مستوى لا يغطى تكاليف الانتاج يستدعى ضرورة تمويـــل العجز فى مؤسسات الدولة من الميزانية ويعنى اعادة توزيع الدخل الوطنى لصالح البرجوازية المحلية ، واحيانا لصالح الرأسمال الاجنبى . وقد انتشرت ممارسات خفض اسعـــار

بضائع وخدمات المؤسسات الحكومية على نطاق واسع فى الهند (ولا سيما اسعار المعادن والفحم والاسمدة) . وتطبق هذه السياسة على نطاق واسع ايضـــا فى بلدان آسيوية اخرى (اندونيسيا والفيليبين وتايلاند) وفى عديـــد من البلدان الافريقية (نيجيريـــا والسينغال واوغندا والخ) وفى اميركا اللاتينيـــة (الارجنتين والبرازيل والمكسيك) . ولا يندر ان يتذرعوا فى تطبيق هذا النهج بضرورة كبح التضخم النقدى وتوسيع استيعاب اسواق التصريف وحفز تطوير مناطـــق معينة .

وواضح تماما ان اداء القطاع العام لوظائفه الهامة المتعددة الجوانب لا ينفصل عن المردود والارباح . وفى المرحلة الراهنة تتلخص المشكلـــة ليس فى البحث عـــن مبررات خسائر المؤسسات الحكومية لاسباب موضوعية ، بل فى الاستفادة القصوى من احتياطياتها الداخلية غير المكشوفة . فان تحسين التخطيط داخل المصانـــع والانتقال الى اسعار اكثر تعليلا وترشيد طرائق التمويل ومراقبة النفقات وتحسين التموين المادى التكنيكى والتوفير فى الخامات النادرة وقطع دابر سوء التصرف – تلك هى القائمة التقريبية للاجراءات القادرة على تحسين النتائج الانتاجية والمالية لمؤسسات القطاع العام .

وطرح اشتداد الصعوبات الاقتصادية فى البلدان النامية فى الثمانينات بمزيد من الحدة مسألـــة اهمية زيادة مردود مؤسسات الدولة وارباحها . واضطرت بلدان كثيرة فى آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية على الشروع بتقييد تمويل القطاع العام والبحث عن الموارد الضرورية لتأمين التنمية الاقتصادية لاحقا . وفى هذا الموقف ازدادت محاولات تسليم المؤسسات الخاسرة بصورة مزمنـــة فى القطاعات الثانويـــة الى ايدى الرأسمال الخاص . ويراد لبيـــع هذه المؤسسات بشروط متهاودة احيانا الى الرأسمال الخاص ان ينعش القطاع العام ولا يشكل خطرا على مواقعه الاقتصادية .

وفى الوقت ذاته لوحظ اتجاه آخر يرتبط بنقل مؤسسات عالية الارباح فى الفروع الرئيسية الى ايدى الرأسمال الخاص ،

وهى مؤسسات ذات آفاق جيدة بالنسبة للتطور اللاحق . ففى بلدان مثل المكسيك والارجنتين وماليزيا وتركيا يجرى ذلك لصالح الرأسمال الوطنى الكبير والاحتكارات الدولية رأسا . ويبررون هذا النهج بضرورة تفرغ الاموال التى يشعر البلد بحاجة ماسة اليها وتركيزهـــا فى ميادين اخرى من النشاط الاقتصادى . الا ان النهج المذكور يمثل فى الواقع شكلا من تسليف الرأسمال الخاص ونسف المواقع الاقتصادية للدولة . وهو مرتبط ارتباطا وثيقا بتشديد الضغط المالى والاقتصادى الذى تتعرض له البلدان النامية بصورة متزايدة فى الآونة الاخيرة من جانب الشركات فوق القومية .

٥ – القطاع العام والرأسمال الاحتكارى الدولى

من اهم وظائف القطاع العام حماية السيادة الوطنيـــــة وتقليص التبعية الاقتصادية لمراكز الرأسمالية ومقاومـــــة الاستغلال المتزايد . وكان طموح البلدان النامية الى تنفيذ هذه المهمات الجوهرية ولا يزال يواجه مقاومة عنيدة من جانب الرأسمال الاحتكارى الدولى . علما بان القطاع العام يتعرض للهجمات الاساسية . ان مجمل تاريخ نشوء وتطور القطاع العام هو تاريخ الصراع بلا هوادة ضد الاحتكارات الدولية . وقد شهد هذا التاريخ مختلف الفترات ، فترات تعزز المواقع الاقتصادية للدولة بهمة ونشاط وسيرها بحزم الى الامام على طريق التقدم والاستقلال ، وكذلك فترات التراجع وتسليم المواقع بهذا القدر او ذاك وضعف فاعلية الدفاع عن المصالح الاقتصادية الوطنية .

ان خبرة العلاقات بين القطاع العام والرأسمال الدولى تساعد على تحديد بعض الاتجاهات العامة لمكافحة الشركات فوق القومية ضد الميول التقدمية فى تطوير القطاع العام : الشانتاج والتخريب الاقتصاديان والماليان ، تشويه سمعـــة القطاع العام بالدعاية لموضوعة عدم فاعليته الاقتصادية منذ البداية ، التدخل فى القطاع العام وتذويب ملكية الدولة ،

ابتزاز منافع كثيرة من التعاون مع القطاع العام ومن الوساطة فى علاقاته مع المستهلكين ومع السوق الداخلية والخارجية . فلنتناول بمزيد من التفصيل كلا من هذه الاتجاهات .

لقد استخدمت الاحتكارات الدولية مرارا التخريب والشانتاج اقتصاديا وماليا فى محاولات مقاومة تأميم ملكيتها فى البلدان النامية . وطبق هذان الاسلوبان على نطاق واسع للضغط على حكومة الوحدة الشعبية فى شيلى فى بداية السبعينات . وتعرضت هذه الاخيرة الى حصار ائتمانى . فامتنع بنك التنمية الاميركى وبنك الاعمار والتنمية الدولى والبنوك الخاصة فى الولايات المتحدة الاميركية عن تقديم القروض والائتمانات الى شيلى . وبعد تأميم مؤسسات فلزات النحاس فرض الحظر على استيراد النحاس من شيلى وحوصرت ارساليات قطع الغيار والاجهزة اللازمة لعمل الصناعة بصورة طبيعية فى شيلى . وتستخدم نفس طرائق التخريب والشانتاج هذه الآن من قبل الاحتكارات الاميركية ضد نيكاراغوا بغية ارغامها على التخلى عن تحقيق التحويلات الاقتصادية والاجتماعية التقدمية .

وتعلق الاحتكارات الدولية آمالا كبيرة على تشويه سمعة القطاع العام عن طريق المبالغة المفتعلة فى الصعوبات والنواقص فى عمل مؤسسات الدولة والدعاية للموضوعة القائلة بان «الدولة مالك سيئ التدبير دوما» . وفى الآونة الاخيرة تبذل جهود كبيرة لارساء اساس نظرى تحت هذه الموضوعات بشكل فرض النظريات النقودية «للاقتصاد الحر» الرامى الى تقليص القطاع العام والغاء الكثير من الاشكال الهامة للضبط الحكومى واطلاق ايدى الرأسمال الخاص بالكامل . ومن انشط دعاة هذه النظريات صندوق النقد الدولى . فهو ينتهز فرصة الصعوبات المالية المتزايدة التى تواجهها البلدان النامية وبالدرجة الاولى ديونها الاجنبية الهائلة فيفرض عليها ما يسمى «ببرنامج الاستقرار» الذى ينص على احالة مؤسسات الدولة الى القطاع الخاص بشكل واسع وتقليص مشاركة الدولة فى الحياة الاقتصادية لدرجة كبيرة .

ان الهجمات الجبهوية السافرة على القطاع العام لا تعود دوما بالنتائج المنشودة وكثيرا ما تواجه ردعا حازما من جانب القوى التقدمية . ولذا يلجأ الرأسمال الدولي الى الطرائق الخفية ، وفي مقدمتها تكتيك «تذويب» القطاع العام . ويطبق هذا التكتيك بشكلين اساسيين ، اولا – عن طريق شراء مؤسسات الدولة من قبل الشركات الاجنبية مباشرة او بمساهمة الرأسمال المحلي ، والتي تباع بسبب الصعوبات المالية او في اطار السياسة الموجهة الى تعزيز قاعدة القطاع الخاص . ثانيا – عن طريق التسرب الى ابرز مؤسسات القطاع العام على اساس اقتناء حصة من المشاركة في رأسمالها المساهم . وفي هذه الحالة لا يندر ان تزداد الحصة من المساهمة غير الكبيرة في بداية الامر وتشتد معها سيطرة الشركة الاجنبية المساهمة في الشركة المختلطة على نشاطها كله .

وفي الحالات التي يحتل فيها القطاع العام مواقع الهيمنة (بل وحتى الاحتكار) تلجأ الشركات فوق القومية الى مختلف انواع التعاون : تأسيس شركات مختلطة وتوقيع عقود لتقديم المعونة الفنية وتقديم الخدمات وتأمين تسويق المنتوج وهلمجرا . وتنتشر هذه الممارسات على اوسع نطاق في فروع الصناعة الاستخراجية (البترول والغاز والمعادن) . وتمكن اشكال التعاون المذكورة الاحتكارات الاجنبية من ابتزاز منافع اقتصادية ومالية كثيرة والعمل بالالتفاف على القيود التشريعية السائدة والحصول على منفذ الى استثمار موارد الخامات . وغالبا ما تساعد على ذلك السياسة غير الثابتة للاوساط الحاكمة في البلدان النامية التي ترتد بمختلف الذرائع عن المبادئ والاشكال المقررة سابقا لاستثمار الثروات الطبيعية .

وهكذا يعتبر الراسمال الاحتكاري الدولي قوة تقاوم القطاع العام في البلدان النامية وتعمل بنشاط من اجل نسف مواقعه في الاقتصاد . بديهي ان موقف الشركات فوق القومية من القطاع العام ليس متماثلا . فتبعا للوضع الملموس الناشئ في كل بلد وتبعا لمفعول هذه العوامل الدولية او تلك

تتغير طرائق الشركات فوق القوميـــة وتكتيكها . وفى بعض الحالات تتسم افعالها بطابع عدائى مباشر ، وفى حالات اخرى تبدى تساهلا معينا ورباطة جأش وتستخـــــــدم المناورات الالتفافية على نطاق اوسع .

تتميز المرحلة الراهنة بمحاولات الاحتكارات الدوليـــة ، وهى تستفيد من الصعوبات الاقتصادية المتفاقمة فى البلدان النامية للانتقال الى الهجوم الواسع على القطاع العام والسعى الى تقليص نشاط الدولة فى الميدان الاقتصادى . لكن هذا النهج يتعارض مع المصالح الوطنيـــة الجذريـــة للشعوب المتحررة .

اسئلة للمراجعة

– ما هى الاشكال الاساسية لمشاركة الدولة فى الحياة الاقتصادية ؟

– ما هو القطاع العام ؟

– ما هى اسباب ظهور القطاع العام ؟

– ما هى معايير الطابع التقدمى للقطاع العام فى البلدان النامية ؟

– ما هو نطاق التأميم فى البلدان النامية ودوره فى بناء القطاع العام ؟

–ما هى خصائص نشاط الدولـــة التوظيفى فى البلدان النامية ؟

– ما هى مواقف الدولة فى اقتصاد البلدان النامية ؟

– ما هى اسباب خسائر مؤسسات الدولة ؟

– لماذا يقاوم الرأسمال الدولى تطور القطاع العام ؟

مواضيع للمناقشة

–دور القطاع العام فى تعجيل التقدم الاقتصادى وتعزيز الاستقلال الاقتصادى للبلدان النامية .

– الرأسمال الخاص الوطنى والقطاع العام فى البلدان النامية .

– طرق زيادة المردود الاقتصادى فى القطاع العام .

الفصل التاسع

الرأسمال الاجنبى فى البلدان النامية

يلعب الرأسمال الاجنبى دورا هاما فى البلدان النامية ويمارس تأثيرا واسعا ليس فقط على اقتصادها ، بل وعلى جوانب كثيرة من حياتها الاجتماعية . ويعتبر نطاق واتجاهات نشاطه واحدا من العوامل الحاسمة التى تحدد المواقع الاقتصادية للدول الرأسمالية المتطورة فى العالم الثالث .

وفى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بذلت البلدان الرأسمالية المتطورة جهودا كبيرة لتوسيع التوظيفات الخاصة فى الدول النامية وتأمين الظروف لاستثمارها بارباح طائلة . واتسم بأهمية كبيرة الدعم النشيط لاصحاب التوظيفات الخاصة من جانب المراكز الرأسمالية عن طريق الدولة بشكل اقتصادى (تقديم مختلف انواع التسهيلات المالية والضمانات الحكومية والقروض وهلمجرا) وكذلك بالطرق السياسية (النشاطات الدبلوماسية وغيرها مما يرمى الى الضغط على حكومات البلدان النامية وجعلها تقدم على مختلف التنازلات لصالح الرأسمال الاجنبى) .

وسعت البلدان النامية من جانبها الى تقييد النشاط المنفلت للشركات الاجنبية واخضاعه بشكل ما للمصالح الوطنية ومحاولة توسيع وتعزيز القطاع الوطنى وتقليص نطاق الاستغلال الاحتكارى . وتبعا للظروف الملموسة الناشئة فى بلدان معينة طبقت هذه السياسة بقدر متفاوت من الثبات والحزم الا انها كانت فى اغلبية البلدان النامية تمثل عاملا واقعيا دائمى المفعول اضطرت الاحتكارات الدولية الى مراعاته .

ونستدرك في الحال ونقول ان مواضيع هذا الفصل وبعض الفصول اللاحقة تجعل المؤلفين يستعينون بالارقام اكثر قليلا من المعتاد . ولذا نرجو الا يستغرب دارسو هذا المنهج من كثرة الارقام والمعطيات .

١ – تصدير الراسمال فى شبكة العلاقات الاقتصادية الدولية

ان تصدير الرأسمال هو توظيف الملكية فى الخارج بحيث تعود على صاحبها بدخل بشكل الحصول المنتظم على القيمة الزائدة على حساب استغلال شغيلة البلدان التى يصدر اليها ذاك الرأسمال . وكان تصدير الرأسمال قد تطور منذ مرحلة نشوء الرأسمالية ، لكنه لعب فى تلك الفترة دورا تابعا ازاء تصدير البضائع وكانت احجامه ضئيلة . وتغير الوضع جذريا على تخوم القرنين التاسع عشر والعشرين .

ومن ذلك الحين صار تصدير الرأسمال يتميز بوتائر النمو العالية للغاية . فخلال الفترة من ١٩١٣ وحتى اواخر الحرب العالمية الثانية فى عام ١٩٤٥ ازدادت توظيفات الدول الرأسمالية البارزة فى الخارج بحوالى الثلث . وفى فترة ما بعد الحرب المذكورة صار المبلغ الاجمالى للتوظيفات فى الخارج يتضاعف فى الواقع فى كل عشر سنين . وسبق تصدير الرأسمال من حيث وتائره المنتوج الوطنى الاجمالى وكذلك التصدير البضاعى من البلدان الرأسمالية . وبلغ حجم التوظيفات المباشرة لهذه البلدان فى الخارج فى اواسط الثمانينات حوالى ٧٠٠ مليار دولار ، اى انه تجاوز بالتعبير الاسمى مستوى عام ١٩١٣ بحوالى ٣٠٠ مرة . وهكذا يعتبر تصدير الرأسمال الشكل الاهم للعلاقات الاقتصادية الدولية للرأسمالية المعاصرة .

فما هى ، يا ترى ، اسباب تصدير الرأسمال ؟ انها تتوقف على نشوء فائض الرساميل فى السوق الوطنية ، والتى تبحث عن ميادين للتوظيف مربحة اكثر . ولكن تجدر الاشارة

الى ان هذا الفائض يتسم بطابع نسبى وليس مطلقا ابدا ، وهو يعود اساسا الى سعى اصحاب الرساميل الموظفة الى الحصول على اعلى الارباح . وعندما يصدر الرأسمال الى الخارج يتم ذلك ليس لانه لا يستطيع قطعا ان يستثمر داخل البلد ، بل لان توظيفه فى الخارج يمكن ان يتم بمعدل للربح اعلى مما فى الداخل .

والاسباب الملموسة التى تدفع اصحاب الرساميل الى تصديرها متنوعة . اولا - يستفاد من الفارق الكبير فى مستوى الاجور فى بعض البلدان وامكانية الحصول على توفير اكبر فى تكاليف الانتاج اعتمادا على هذا الفارق . وهذا السبب بالذات هو الذى يغرى المودعين الاجانب الى البلدان النامية . فالعمل هنا عادة رخيص جدا ، واجور العمال فى العديد من بلدان آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية اوطأ بـ١٠-٢٠ مرة مما فى الولايات المتحدة الاميركية مثلا . زد على ذلك ان النقابات فى هذه البلدان ضعيفة (بل وممنوعة احيانا) ، مما يعقد النضال المنظم فى سبيل حقوقها ويؤمن لاصحاب الرساميل الاجانب امكانية تشديد استغلال الايدى العاملة .

ثانيا - ان الاهتمام بمصادر الخامات عامل هام لتصدير الرأسمال . فالبلدان النامية التى تمتلك موارد طبيعية غنية تحظى لذلك باهتمام متواصل من قبل اصحاب الرساميل الاجانب . وتعتمد ابرز الدول الرأسمالية المتطورة لدرجة كبيرة على ارساليات اهم انواع الخامات من البلدان النامية وتسعى الى ضمان تزويد مؤسساتها بالخامات بواسطة تصدير الرأسمال . فعلى اساس التوظيفات فى الخارج تستلم الولايات المتحدة كل استيرادات الفوسفات والنحاس والقصدير و٧٥٪ من المنغنيز وفلزات الحديد ، كما تستلم اليابان ٤٠٪ من البوكسيتات و٥٠٪ من النيكل و٦٠٪ من فلزات النحاس .

ثالثا - ان اهتمام اصحاب الرساميل باسواق التصريف قوة محركة اساسية لتصدير الرأسمال . فالتوظيفات فى الخارج تمكن من توسيع تصدير البضائع (الاجهزة والمواد والمصنوعات شبه الجاهزة) لان المؤسسات التى شيدت فى

الخارج تشتريها . ان حصة المؤسسات الاجنبية فى صادرات البلدان الرأسمالية البارزة كبيرة للغاية ، فهى تشكل اكثر من ثلث صادرات المانيا الاتحادية وفرنسا وكندا والسويد ، ونصف صادرات الولايات المتحدة الاميركية . والى جانب ذلك يساعد تصدير الرأسمال على تجاوز الحواجز الجمركية التى تعترض طريق التصدير البضاعى ، فيستولى على الاسواق الاجنبية «من الداخل» . بهذه الصورة بالذات يتغلغل اصحاب الرساميل الاميركان واليابانيون الى سوق الجماعة الاقتصادية الاوربية المطوق بحواجز جمركية ، كما يركزون اقدامهم فى اسواق التصريف فى الكتل الاقتصادية الاخرى فى البلدان النامية .

ويجرى تصدير الرأسمال بثلاثة اشكال اساسية : بشكل التوظيفات المباشرة وتوظيفات المحاصة (الحقائب) وبشكل القروض . وتمثل التوظيفات المباشرة تصدير رأسمال البزنس ، اى الرأسمال المخصص لتوظيفه فى الانتاج وفى استغلال العمل المأجور . وهذه التوظيفات تفترض عادة رقابة صاحب الرأسمال المصدر على المؤسسات الاجنبية ، وتتسم ارباحه بطابع دخل البزنس . وتجرى توظيفات المحاصة بصيغ مختلفة ، فهى يمكن تمثل مشاركة فى الرأسمال المساهم ، وفى هذه الحالة يمكن ان تتسم بطابع انتاجى ، اى تستهدف الحصول على دخل البزنس ، او ان تمثل توظيفات فى الاوراق النقدية (السندات مثلا) التى تصدرها المؤسسات الانتاجية . وهذا الشكل من التوظيفات لا يمنح صاحبه حق المشاركة فى تصريف شؤون المؤسسة ، بل يؤمن له فقط الحصول على دخل او ربح معين . ويجرى تصدير الرأسمال كذلك بشكل التسليف او القرض . وهذا الشكل من تصدير الرأسمال فى الوقت الحاضر هو السائد وهو يتجاوز كثيرا من حيث احجامه تصدير رأسمال البزنس (راجع تفاصيل ذلك فى الفصل العاشر) .

وفى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية تعرض تصدير الرأسمال لتغيرات كبيرة . واهم تطور نوعى حدث فى هذا

المجال هو الزيادة الكبيرة جدا فى دور الاحتكارات الدولية — الشركات فوق القومية والبنوك فوق القوميـــة . وكانت هذه العملية مرتبطة ارتباطا وثيقا بالظواهر الجديدة فى اقتصاد الرأسمالية المعاصرة والمتميزة بالاشتداد الهائـــل فى تركز وتمركز الرأسمال ونمو الاوليجارخية المالية والصناعية ونشوء الشركات والبنوك الصناعية الدولية الجبارة .

وصارت الشركات فوق القومية تمتلك القسم الغالب من التوظيفات فى الخارج . وهذه الشركات مؤسسات كبرى وطنية او قومية من حيث الرأسمال والرقابة ، ولكنها دولية من حيث ميدان النشاط . وتتميز بتوفر موجودات ضخمة فى الخارج نشأت على اساس تصدير الرأسمال بشكل توظيفات مباشرة ، وكذلك حصة كبيرة من المنتوج الذى يجرى تصريفـــه فى الاسواق الخارجية فى مجمل المبيعات . وعلى العمـــوم يمكن تعريف الشركات فوق القومية بانها مؤسسات رأسمالية خاصة تنقل الى الخارج عملياتها الانتاجية على نطاق له تأثير جوهرى فى بنية الاقتصاد والتصدير والاسعار فى البلد الذى يتقبلها وفى سوق العمل فيه .

وتفيد مختلف التقديرات ان الشركات فوق القومية تسيطر على حصة تتراوح بين ربع وثلث المنتـــوج الاجمالى الداخلى للعالم الرأسمالى وعلى حصة تتراوح بين ثلاثة اخماس وثلثى التصدير وعلى اكثر من تسعـــة اعشار توظيفـــات الدول الرأسمالية المتطورة فى الخارج . وان انتاجهـــا فى الخارج يتجاوز كثيرا التصدير الرأسمالى العالمى . وفى مطلــــع الثمانينات تجاوز حجم انتاج الشركات فوق القومية الاميركية فى الخارج خمسة اضعاف صادرات الولايات المتحدة الاميركية ، وفى اليابان بلغت هذه الزيادة ٤٠٪ ، وفى اوربا الغربيـــة ٣٠٪ . وتجدر الاشارة الى ان دور الشركات فوق القومية فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى يزداد وان نطاق انتاجها فى الخارج يتسع بسرعة . وخلال الفترة من ١٩٧١ حتى ١٩٨٠ ازداد التداول العام لـ٣٥٠ شركة بارزة من ٦٢٦ مليـــار دولار الى ٢٧٠٠ مليار دولار ، وان عدد العاملين فى مؤسساتها ازداد

من ١٩,٦ مليون شخص الى ٢٥,٥ مليونا (وهذا يعادل ربع جميع العاملين فى الصناعة التحويلية فى البلدان الرأسمالية). وان حجم عملياتها فى الخارج اتسع بوتائر اسرع، حيث ازداد من ١٠٧ مليارات دولار الى ٧١٤ مليار دولار (١).

ان تناسب القوى لاكبر الشركات فوق القومية ليس ثابتا. فلئن كان بين المائة شركة فى قائمة الشركات البارزة عام ١٩٥٥ ٧٩ شركة اميركية و٢١ شركة اوربية غربية، ففي عام ١٩٨٥ كان بينها ٤٩ شركة اميركية و٢٧ شركة اوربية غربية و١٢ شركة يابانية و١٣ شركة تمثل بلدانا اخرى. ومع ان الاتجاه نحو اضعاف مواقع الشركات الاميركية واضح للعيان فلا موجب الاضفاء طابع مطلق عليه. فالشركات فوق القومية الاميركية لا تزال محتفظة بالزعامة.

ومع ذلك تثير الانتباه الطفرة الملحوظة التى قامت بها الشركات فوق القومية اليابانية الى الامام. فان خمسا من اكبر الشركات التجارية العامة اليابانية تمتلك تداولا سنويا يتجاوز ٥٩ مليار دولار لكل منها.

وتشغل البنوك فوق القومية مكانة هامة بين الاحتكارات الدولية. ويمكن تعريفها بانها احتكارات ذات شبكة متطورة من المشاركات والاملاك فى الخارج، والقسم الاكبر من رساميلها هو فى مؤسسات الائتمان والايداع. ان العمليات الدولية للبنوك فوق القومية تزداد بوتائر فى منتهى السرعة، الامر الذى يرتبط بالنطاق الواسع لشيوع الاممية فى اسواق النقد والائتمان. وتؤدى البنوك فوق القومية طائفة واسعة من العمليات المالية وتتركز فى ايديها قدرة مالية هائلة. وفى عام ١٩٨٥ كان كل بنك من البنوك الخمسمائة البارزة فى العالم الرأسمالى يمتلك موجودات تتجاوز ٣ مليارات دولار. و«المائة الاولى» من هذه البنوك كانت تمتلك ثلثى اموال جميع البنوك الخمسمائة. وتجاوزت موجودات ربع البنوك العملاقة ١٠ مليارات دولار لكل منها، بينما كان ١٣ بنكا تمتلك ١٠٠ مليار دولار لكل منها.

ان تناسب القوى بين مختلف مجموعات البنوك القومية فى

تغير . فان حصة البنوك الاميركية من موجودات مائة من اكبر البنوك فوق القومية كانت تعادل ٣٣٪ فى عام ١٩٧٠ وقــد انخفضت الى ١٨٪ فى عام ١٩٨٥ .

ومما له دلالته النمو السريع فى عمليات البنوك اليابانية وتعزز مواقعها العالمية . ففى عام ١٩٨٥ تجاوزت موجوداتها فى قائمة البنوك فوق القومية الكبرى الخمسمائـــة موجودات البنوك الاميركية بـ٤٥٪ . وفى عام ١٩٧٠ لم تكن البنــوك اليابانية بين البنوك البارزة العشرة ، اما فى عام ١٩٨٥ فقد ضمت هذه القائمة خمس مؤسسات ائتمانية يابانية .

والخاصية الهامة الاخرى لتصدير الرأسمال بعد الحرب العالمية الثانية هى الدور الكبير الذى اخذت تلعبه الدولة فيه . فقـــد مارست هذه الاخيرة عمليات كبرى فى تصدير الرأسمال الائتمانى والبزنسى على حد سواء . وشكلت حكومات البلدان الرأسمالية المتطورة شبكـــة لاعادة تمويل القروض والتوظيفات فى الخارج وضماناتها . وغدت حماية التوظيفات فى الخارج من التأميم وتهيئـــة جو ملائم لمودعى الرأسمال بشكل انواع مختلفـــة من التنازلات والامتيازات واحدة من المهمات الكبيرة للسياسة الخارجية لمراكز الرأسماليـــة . وبجهود الحكومات تشكلت مؤسسات ائتمانية حكومية متخصصة (منها بنك التصدير والاستيراد فى الولايات المتحدة ومثيله فى اليابان) . وفى ١٨ بلدا رأسماليا متطورا انشئت آليات تأمين الشركات الخاصة وضمانها دون عدم تسديد القروض الى زبائنها الاجانب .

ومن انشط ميادين العلاقات الاقتصادية الدولية المرتبطة بتصدير الرأسمال التوظيفات المباشرة للدول الرأسماليـــة المتطورة فى الخارج . ويشير الجدول رقم ١ الى وتائر نموها .

وفى العقود الاولى بعد الحرب العالميـــة الثانية كانت الولايات المتحدة الاميركية تشغل مكان الصدارة فى تصدير الرأسمال . ففى عام ١٩٦٠ بلغت حصتها ٥٥٪ من مجموع التوظيفات المباشرة المكدســة فى الخارج . وفى مطلــع الثمانينات انخفضت حصتها الى ٤٠٪ ، ولا يزال هذا الاتجاه

جدول رقم ١

حجم التوظيفات المباشرة للدول الراسمالية المتطورة في الخارج [٢]
(بمليارات الدولارات)

	الولايات المتحدة	اوربا الغربية	اليابان	البلدان الاخرى	المجموع
١٩٦٠	٣١,٩	٢١,٥	٠,٣	٤,٨	٥٨,٥
١٩٧٣	١٠١,٣	٨٤,٨	١٠,٣	١٠,٥	٢٠٦,٩
١٩٧٩	١٩٢,٤	١٧٨	٢٩,٧	٢١,٤	٤٢١,٥
١٩٨١	٢٢٧,٣	٢٢٤,١	٤٦,٤	٢٧,٢	٥٢٥
١٩٨٤	٢٣٢,١	...	٧١,٤	...	٦٦٧,٩

مستمرا . ومع ان الولايات المتحدة الاميركية تتجاوز كثيرا ايا من منافسيها الرئيسيين من حيث احجام التوظيفات المباشرة فان المنافسة في ميدان تصدير الرأسمال تغدو اشد . وتبدي اليابان وابرز دول اوربا الغربية نشاطا متزايدا في هذا المجال . ومن حيث حجم التوظيفات المباشرة السنوية تجاوزت اليابان في الثمانينات مزاحميها وتحولت الى اكبر مصدر للرأسمال . فخلال الفترة ١٩٨١-١٩٨٤ بلغ تصدير الرأسمال الياباني بشكل توظيفات مباشرة ٣٥ مليار دولار تقريبا وتجاوز ضعف التوظيفات الاميركية المماثلة (١٦,٢ مليار دولار) . ويبذل اصحاب الرساميل الاوربيون الغربيون جهودا كبيرة في هذا الميدان . فخلال الفترة من ١٩٦٧ حتى ١٩٨٤ ازدادت التوظيفات المباشرة البريطانية اكثر من ست مرات ، من ١٧,٥ مليار دولار الى ١١١,٤ مليار ، وازدادت تلك التوظيفات في المانيا الاتحادية اكثر من ٢٠ مرة (من ٣ مليارات الى ٦٣ مليار دولار) . والى جانب ذلك تشارك في تصدير الرأسمال على نطاق متزايد الاتساع البلدان الاوربية الغربية الاخرى (السويد وسويسرا وهولندة وايطاليا وغيرها) .

وحدثت تبدلات جديـــة كذلـــك فى اتجاهات تصديـر الرأسمال . فقبل الحرب العالمية الثانية كانت المستعمرات والبلدان التابعة هى الميدان الرئيسى لتوظيف الرأسمال . وفى سنوات ما بعد الحرب تبدل الوضع بشكل ملحوظ . واخذ تصدير الرأسمال يتجه بالاساس الى الدول الرأسماليـــة المتطورة . وفى البدايـــة (فى الخمسينات والستينات) كان المسيل الاساسى للتوظيفات المباشرة متركزا فى بلدان اوربا الغربية ، واعتبارا من اواسط السبعينات اخذ ينتقـــل الى الولايات المتحدة الاميركية . وفى منتصف الثمانينات تجاوزت التوظيفات السنوية للرأسمال الاجنبى فى الولايات المتحدة تقريبا التوظيفات الاساسية السنوية للشركات الاميركية فى الخارج . وفى عام ١٩٨٥ بلغت التوظيفات الاجنبية المكدسة فى الولايات المتحدة الاميركية ١٨٢,٩ مليار دولار ، اى ٨٠٪ من الموجودات الاجنبيـــة للشركات الاميركية . وعلى العموم وظف فى الولايات المتحدة الاميركية وبلدان اوربا الغربية واليابان واوستراليا وكندا ونيوزيلنده ٦٥٪ من مجمـــوع التوظيفات الاجنبية المباشرة المكدسة ، فى حين تبلغ حصة البلدان النامية منها ٣٥٪ تقريبا .

وكان توزيع التوظيفات على هذا النحو يجسد العمليات العميقة الجارية فى الاقتصاد الرأسمالى : ازدياد التخصص وتنظيم علاقات التعاون ، وتعميق تقسيم العمل داخل الفروع على هذا الاساس وتطوير اهميـــة الانتاج . وبحكم التخلف الاقتصادى والمستوى الواطئ لتطور القوى المنتجة انعزلت البلدان النامية لدرجة كبيرة عن العمليات المذكورة . وهذا هـــو سبب الاتجاه الموضوعى نحو تقلص دورهـــا فى ميدان توظيف الرأسمال الاجنبى .

ومع ذلك ليس صحيحا استصغار اهمية تصدير الرأسمال فى شبكة العلاقات الاقتصادية بين مراكز الرأسمالية والبلدان النامية . فهو لا يزال يعتبر الشكل الرئيسى لهذه العلاقات والعامل الحاسم الذى يحدد النفوذ الاقتصادى والسياسى للدول الرأسمالية البارزة فى البلدان النامية .

٢ – الشركات فوق القومية فى البلدان النامية

كانت البلدان النامية التى تمتلك ثروات طبيعية هائلة واسواق تصريف واسعة وموارد كبيرة للايدى العاملة الرخيصة تحظى دوما باهتمام الرأسمال الاجنبى الكبير . وقبل الحرب العالمية الثانية عمل فيها الرأسمال الكبير العائـــد للدول الاستعمارية (بريطانيا وفرنسا وهولندا وبلجيكا وغيرها) ، وكذلك «حيتان» رأسمال اميركا الشمالية التى ابدت اهتماما خاصا باميركا اللاتينية . وفى فترة ما بعد الحرب غدا العالم الثالث ميدانا لنشاط الشركات فوق القومية المتزايد . ويدل على تزايد اهميتها ان ثلاثة ارباع توظيفات الرأسمال الخاص الاميركى فى البلدان النامية كان فى اواسط السبعينات من حصة ١٧٩ شركة كبرى . وفى بعض البلدان والفروع نجد تركز التوظيفات الاميركية اشد . ففى المكسيك مثلا سيطرت ١٠ شركات اميركية على اكثر من ٥٠٪ من جميع التوظيفات الاميركية ، فى البرازيل سيطرت ١٥ شركة على حوالى ٦٠٪ منها . وفى صناعة استخراج المعادن فى اميركا اللاتينية كانت ١٣ شركة فى النصف الاول من السبعينات تمتلك ٩٥٪ من مجموع التوظيفات ، وفى صناعة البترول سيطرت ١٥ شركة على ٨٦٪ من التوظيفات ، وفى الصناعة التحويلية كانت تمتلك ٢٥ شركة اميركية كبرى اكثر من نصف جميـــع التوظيفات الاميركية فى هذا الميدان (٣) .

وبين اكبر مصدرى الرأسمال الى البلدان النامية احتكارات دولية عائدة الى بلدان اوربا الغربية . ومنها شركات مشهورة مثل «رويال داتش شيل» و«بريتيش بتروليوم» و«يونيليفير» (بريطانيا) و«فيليبس» (هولندا) و«باير» و«باسف» (المانيا الاتحادية) و«الف اكيتين» و«رون بولينك» (فرنسا) . ويتسم تصدير الرأسمال اليابانى كذلك بطابع احتكارى مركز .

وقد واجهت البلدان النامية قوة جديدة نوعيا هى الشركات فوق القومية . فان القدرة الانتاجية والمالية الهائلة للاحتكارات الدولية ووجود شبكة متشعبة لديها من المؤسسات الفرعية

فى العديد من البلدان والروابط الوثقى مع جهاز الدولة - كل ذلك يوسع لدرجة خطيرة امكانياتها الاقتصادية ويؤمن لها استخدام مختلف انواع ركائز التأثير الاقتصادى والسياسى ويهيئ الظروف لفرض اشكال جديدة للتبعيـــة على الدول النامية .

والى جانب ذلك كانت للدول النامية مصلحة موضوعية فى اجتذاب الرأسمال الدولى ، لان الشركات فوق القومية كانت تمتلك كل ما يعوز الشعوب المتحررة - الاموال والمعارف التكنيكية والخبرة والكوادر المؤهلـــة والتجهيزات الحديثة . وعلى هذا الاساس توجد لدى الرأسمال الاجنبى قدرة كامنة لتقديم معونة الى الدول النامية فى حل مهمات جوهرية مثل النهوض بالفروع الاقتصاديـــة الرئيسية وتحديثها وزيادة العمالة وتوسيع القاعدة العلمية التكنيكية وهلمجرا . الا ان هذه الامكانيات كانت تتحقق فى اشكال متناقضة للغاية ، وهذا شيء نابع من جوهر الرأسمال الاحتكارى الدولى نفسه الساعى الى الابقاء على العالم الثالث كحلقة تابعـــة مستغَلة غير متكافئة فى النظام الاقتصادى العالمى .

وعلى العموم بذلت الشركات فـــوق القومية جهودا كبيرة لتوسيع مختلف اشكال نشاطها ، بما فى ذلك زيادة التوظيفات المباشرة فى الدول النامية . ورغم الاجراءات الكبيرة نسبيا التى اتخذت لتأميم المؤسسات الاجنبية من قبل الكثير من البلدان فى آسيا وافريقيا واميركا اللاتينيـــة ظل الحجـــم الاجمالى للتوظيفات الاجنبية المباشرة فى البلدان الناميـــة يزداد باستمرار فى الواقع على مدى جميع السنوات التى اعقبت الحرب العالمية الثانية . فلئن كانت التوظيفات المباشرة السنويـــة لاصحاب الرساميل الاجنبية فى بدايـــة الستينات فى حدود مليارى دولار ، فقـــد بلغت فى الفترة ١٩٧٤-١٩٨٢ ١٠ مليارات (وبلغت حدها الاقصى فى عام ١٩٨١-١٧,١ مليار دولار) . وازداد الحجم الاجمالى للتوظيفات المتراكمـــة فى البلدان غير المصدرة للبترول خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٨٣ من ٤٧ مليار دولار الى ١٤٠,٩ مليار (٤) . ورغم صعوبات ازمة

الثمانينات ظل تدفق التوظيفات الاجنبية الى البلدان النامية مستمرا : فخلال الفترة ١٩٨٢-١٩٨٦ تم هنا توظيف اكثر من ٥٠ مليار دولار . وفي النصف الثاني من الثمانينات بلغ الحجم الاجمالي للتوظيفات المتراكمة حوالى ٢٣٠ مليار دولار (٥) .

ولكن تجدر الاشارة الى ان توزيع التوظيفات المباشرة في البلدان النامية يتميز بالتفاوت الكبير . فان مجموعة كبيرة جدا من البلدان الاقل تطورا والتي تشعر بحاجة اكبر الى الموارد المالية ، تبقى خارج اطار النشاط التوظيفي للرأسمال الاجنبي . وان حصتها في التوظيفات المكدسة على ادنى حد ، بل وتميل الى التقلص .

والقسم الاساسي من التوظيفات المباشرة يتركز ، كما يوضح الجدول رقم ٢ ، في اكثر بلدان العالم الثالث تطورا او في البلدان الغنية بالموارد المعدنية حيث تعود التوظيفات بارباح اكبر . ومما له دلالته الاهتمام الكبير في توسيع التوظيفات في المجموعة الاولى التي تزداد نسبتها ، الامر الذي تشير اليه بوضوح زيادة حصة اميركا اللاتينية (بالاساس من خلال بلدان مثل البرازيل والمكسيك والارجنتين) وجنوب شرقي آسيا (سنغافورة وهونغ كونغ بالدرجة الاولى) . ويزداد كذلك دور «المرافئ الجمركية» (جزر باهاما والهبريدس الجديدة وجزر برمودا وجزر الانتيل وبناما) ، الا ان التوظيفات في هذه البلدان تتميز بطابع غير انتاجي وتقتصر على العمليات المالية المرتبطة بتأسيس شركات القابضة هناك من اجل تقليص حجم الارباح الخاضعة للضريبة .

ان الولايات المتحدة الاميركية هي المصدرة الرئيسية للرأسمال الى البلدان النامية (بلغ المجموع الاجمالي للتوظيفات المكدسة في عام ١٩٨٤ ٥٣,٩ مليار دولار) . والميدان الاساسي لتوظيف الرأسمال الاميركي هو اميركا اللاتينية ، حيث يتركز اكثر من نصف جميع التوظيفات المباشرة الاميركية في البلدان النامية . ومع ذلك اخذت جغرافية التوظيفات الاميركية تتغير في الآونة الاخيرة . فقد انخفض حجم التوظيفات في منطقة اميركا اللاتينية (من ٣٨,٨ مليار

دولار فى عام ١٩٨٠ الى ١ر٢٨ مليار فى عام ١٩٨٤) وذلك اساسا بنتيجة تقلص الموجودات المالية فى بلدان البحر الكاريبى . وفى الوقت ذاته اتسع بشكل ملحوظ النشاط التوظيفى للشركات الاميركية فوق القومية فى البلدان الآسيوية . فان توظيفاتها فى آسيا خلال الفترة ١٩٧٦-١٩٨٤ ازدادت ٢,٦ مرة . وتتوسع بسرعة التوظيفات المباشرة الاميركية فى افريقيا . فخلال الفترة من ١٩٧٦ حتى ١٩٨٤ ازدادت تلك التوظيفات ٢,٧ مرة (٧) .

جدول رقم ٢

توزيع التوظيفات الاجنبية المباشرة فى البلدان النامية ٦ (بالنسبة المئوية)

المناطق ومجموعات الدول	التوظيفات المباشرة المكدسة		
	١٩٧١	١٩٧٨	١٩٨٤
المناطق			
اميركا اللاتينية	٥٥,٧	٥٦,٧	٥٧,٢
افريقيا	١٨,٦	١٢,٤	١٠,٥
غرب آسيا	٦,٤	٣,٢	٣,٤
جنوب آسيا	٧,٥	٥	٤,٧
جنوب شرقى آسيا	١١,٨	٢٢,٧	٢٤,٢
مجموعات البلدان النامية			
الاقل تطورا	١,٥	١,٥	١,٤
المصدرة للبترول	٢٥,٢	١٦,٦	١٤,١
الصناعية الجديدة	٢٥	٣٣,٧	٤١,٢
«الموانئ الجمركية»	٨	١٤,٢	١٥,١

ومع ان اصحاب الرساميل الموظفة البارزين الآخرين لا يبلغون مستوى الولايات المتحدة الاميركية من حيث احجام تصدير الرأسمال الا ان تركيز الجهود على مناطق معينة يؤمن

لهم هناك تفوقا كبيرا فى القوى . فالشركات اليابانيـة فوق القومية تتفوق كثيرا على منافساتها الاميركية من حيث احجام التوظيفات المباشرة فى جنوب شرقى آسيا . وتشغل الشركات الفرنسية مكانة بارزة فى التوظيفـات فى العديد من بلدان افريقيا الاستوائية ، وتبلغ حصتها ٧٥٪ من مجموع التوظيفات الاجنبية فى غابون و٧٠٪ فى السينغال و٦٧٪ فى الكاميرون و٥٨٪ فى كوت ديفوار (٨) .

ويتطلب التقييم الصحيح للمواقع الاقتصادية للشركات فوق القومية فى البلدان النامية مراعاة التغيرات الاساسية فى السياسة التوظيفية للرأسمال الدولى فضلا عن النمو العـام للتوظيفات المباشرة . وفى الفترة التى اعقبت الحرب العالمية الثانية ، فى ظل اشتداد الاتجاهات نحو تاميم الملكية الاجنبية وازدياد عدم الاستقرار السياسى والاقتصادى فى العديد من الدول النامية ، التزمت الاحتكارات الدوليـة باقصى الحذر ازاء التوظيفات الجديدة وطبقت سياسة تقييد تصدير الرأسمال بدرجة معينة الى العالم الثالث . وكانت تعول بالاساس على طرائق ما يسمى بالتواجد غير الملحوظ كثيرا ، والذى يضم اشراك البزنس الوطنى بنشاط ضمن مجال نفوذها وتنظيم اوسع الصلات الممكنة مـع الصناعة المحلية والبرجوازية المالية واستخدام مواردها المادية والمالية لتوسيع المؤسسات الاجنبيـة واستبدال التوظيفات المباشرة بالتدريج باقامـة العلاقات التكنولوجية والائتمانيـة والتسويقية والتنظيميـة وغيرها .

وطبقت الشركات فوق القومية نهج اخضاع الرأسمال المحلى لرقابتها واستخدام موارده وروابطه بشكل مكثف على امتداد فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية كلها . وقد طبق هذا النهج بمختلف الطرق . وقد لجأ الرأسمال الدولى كثيرا الى طرائق القمع المباشر للبزنس الوطنى وابتلاع الشركات المحليـة وحرمان الرأسمال الوطنى من الاستقلالية بالكامل . وطبقت هذه الطرائق بنشاط كبير فى الخمسينات والستينات . وقامت الشركات الاميركية فوق القوميـة بشراء المؤسسات الوطنية

على نطاق واسع . فمن بين المؤسسات ال١٣٢٥ التى انشأتها الشركات الاميركية فى اميركـــا اللاتينية فى الفترة ١٩٤٥-١٩٦٧ كانت هناك ٦٣٨ مؤسسة جديدة فقط ، اما الباقى فقد نشأ اما على اساس ابتلاع الشركات الوطنية وامـــا بنتيجة اندماجها مع الشركات الاميركية .

وغدا ما يسمى بالشركات المختلطة الشكل التنظيمـــى الرئيسى للمؤسسات التى يوجدهـا الرأسمال الدولى . وقد تأسست باشراك الرأســمـال المحلى . وكانت حصة البزنس المحلى فى الرأسمال المساهم للشركات المختلطة محدودة فى البداية ، ولكن اعتبارا من النصف الثانى من الستينات اخذت تنتشر اكثر فاكثر ممارسات المشاركة المتعادلـــة . بديهى ان المنافسين الاميركان الذين كانت مواقعهـــم اضعف قد بادروا الى استخدام هذه الطرائق بالدرجة الاولى . فحتى عام ١٩٧٥ كان بين الشركات ال١١٥٢ التى اسسهـــا الرأسمال اليابانى فى الخارج ٢٥٨ شركة فقط يعود له فيهـا اكثر من ٥٠٪ من الاسهم . الا ان الشركات الاميركية ايضا اضطرت الى تغيير موقفها بالتدريج . فمن بين المؤسسات ال١٧٩ التى انشأتها اكبر الشركات الاميركية فوق القوميـة فى البلدان النامية فى ١٩٧١-١٩٧٥ كانت للشركات الام حصة اقل فى الاسهم فى ٢٨٪ من تلك المؤسسات .

وسعت الشركات الدولية الى التعويض عن انخفاض حصتها فى رأســمـال الشركات المختلطة وبالتالى التبدل المعين فى امكانيات الرقابة المباشرة عليها ، وذلك عن طريق نظام اشكال الرقابة غير المباشرة ، اى مختلف انواع الروابط الانتاجية والتجارية والائتمانية والتسويقية وغيرهـا . وقد وقعت كل المؤسسات المختلطة فى جميع الاتجاهات المذكورة ، عادة ، فى تبعية شديدة للشركات الام . وتفيد معطيات استجواب الشركات الاميركية فوق القومية ان حصة الشركات الام فى المكسيك فى اواسط السبعينـــات بلغت ٤٠٪ من الديون المزمنة الاجمالية للفروع ، و١٩٪ من جميع المواد الضرورية لممارسة الانتاج و٨٢٪ من مبيعاتها التصديرية . وفى البرازيل

بلغت حصة الشركات الام نصف جميع القروض المقدمة الى الشركات المختلطة و١٢٪ من جميع المواد اللازمة لتأمين الدورة الانتاجية الطبيعية و٧٥٪ من التصدير .

وهيأت الاجراءات المذكورة وغيرها من الاساليب الامكانية للشركات فوق القومية لمقاومة نهج الدول النامية الرامى الى اضعاف الرقابة الاحتكارية وساعدتها فى الاحتفاظ بمواقع هامة فى اقتصاد بلدان آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية . وقد تجلى هذا النهج باوضح شكل فى قطاع الخامات .

ان الرقابة على تسويق المحاصيل الزراعية والخامات المعدنية اداة جبارة فى ايدى الاحتكارات الدولية . وتفيد التقديرات المتوفرة ان الشركات فوق القومية كانت فى عام ١٩٨٠ تسيطر على ٧٠-٨٠٪ من هذه التجارة (راجع جدول رقم ٣) .

بديهى ان الاوضاع ليست متماثلة فى كل مكان . ففى بعض الاسواق تسيطر الشركات فوق القومية على الانتاج وعلى مرحلة التحويل والتسويق (فى سوق البوكسيتات والموز مثلا) ، وهذا يؤمن تحرك المحصول المعنى فى اطار قنوات مغلقة داخل دورة الشركة . والى جانب ذلك ازداد بشكل ملحوظ دور الشركات التجارية فوق القومية . ففى سوق القطن والحبوب والكاكاو والتبغ غير المفروم تشغل تلك الشركات مواقع السيطرة . وتهيمن الشركات المذكورة ليس فقط على الاسواق الخارجية ، بل وعلى شبكة نقل البضائع داخل البلدان المستهلكة ، مما يعزز المواقع الاحتكارية لتلك الشركات . وفى هذه الظروف ، مثلا ، لا تتوفر للبلدان المصدرة للبترول ، حتى التى تمتلك منظمات تسويقية خاصة بها ، امكانيات الوصول بصورة مستقلة الى المستهلك النهائى فى البلدان الرأسمالية المتطورة ، وهى مضطرة الى الاعتماد على شبكة التسويق التابعة للشركات فوق القومية نفسها التى جرى تأميم فروعها . وبالنتيجة عوضت الشركات فوق القومية بقدر كبير عن ضياع هيمنتها السابقة فى ميدان استخراج الخامات وانتاج المحاصيل الزراعية فى البلدان النامية من خلال

جدول رقم ٣

سيطرة الشركات فوق القومية على التجارة الدولية للمحاصيل الزراعية والخامات (١٩٨٠) ٩

انواع المحاصيل والخامات	الصادرات العالمية (بمليارات الدولارات)	حصة الصادرات التى تسيطر عليها ١٥ من اكبر الشركات فوق القومية (بالنسبة المئوية)
الخامات المعدنية		
البترول	٣٠٦	٧٥
النحاس	١٠,٦	٨٠-٨٥
فلزات الحديد	٦,٩	٩٠-٩٥
القصدير	٣,٦	٧٥-٨٠
الفوسفات	١,٦	٥٠-٦٠
البوكسيتات	١	٨٠-٨٥
الخامات الزراعية		
الاخشاب	٥٤,٥	٩٠
القطن	٧,٩	٨٥-٩٠
الكاوتشوك الطبيعى	٤,٤	٧٠-٧٥
التبغ	٣,٩	٨٥-٩٠
الجوت	٠,٢	٨٥-٩٠
المواد الغذائية		
القمح	١٦,٦	٨٥-٩٠
السكر	١٤,٤	٦٠
البن	١٢,٦	٨٥-٩٠
الذرة	١١,٩	٨٥-٩٠
الرز	٥	٧٠
الكاكاو	٣	٨٥
الشاى	١,٩	٨٠
الموز	١,٣	٧٠-٧٥

الاحتفاظ بالسيطرة الاحتكارية على ميدانى تحويل وتسويق تلك الخامات والمحاصيل .

وهكذا نرى ان المواقع الاقتصادية للشركات فوق القومية فى البلدان النامية قد تعرضت لتحولات جوهرية بعد الحرب العالمية الثانية . وجرت تلك العملية بتأثير عوامل متناقضة قلصت من جهة امكانيات السيطرة الاحتكارية ، ومهدت الطرق من جهة اخرى للمناورة والبحث عن طرائق جديدة للابقاء على النفوذ الاقتصادى وتوسيعه . ويسعى الرأسمال الدولى ، من وراء سياسة هادفة ، الى شل الاتجاهات غير الملائمة لـه ويعمل بدأب على غرس اشكال جديدة لتبعية البلدان النامية اقتصاديا لمراكز الراسمالية .

٣ — استراتيجية الراسمال الاحتكارى الدولى

بعد الحرب العالمية الثانية اتخذ الراسمال الدولى تدابير واسعة النطاق لبلوغ اهداف استراتيجية هى صيانة وتعزيز مواقعه الاقتصادية فى البلدان النامية وايجاد سند اجتماعى امتن واقوى هنا وتهيئة الظروف لمواصلة وتشديد استغلال الشعوب المتحررة . والى جانب ذلك فان الاتجاه الذى ارتسم بوضوح فى سنوات ما بعد الحرب الى تعزيز سيادة الدولة فى العديد من البلدان النامية وسعيها الى تحقيق التسريع فى التقدم الاقتصادى قد ارغم الشركات فوق القومية على اجراء تعديل كبير فى موقفها من العالم الثالث ومراعاة التبدلات فعلا فى السياسة الاقتصادية للبلدان المتحررة . علما بان تلك الشركات عولت كثيرا على السيطرة على العمليات الجوهرية التى جرت فى اقتصاد البلدان النامية واستخدامها لصالحها .

وغدا انشاء الصناعة فى اغلبية البلدان النامية الحلقة الرئيسية فى السياسة الاقتصادية . فقد سلكت بلدان كثيرة نهج تنفيذ التصنيع الذى يحل محل الاستيراد . والاهداف الاساسية لهذه السياسة هى تنظيم الانتاج الداخلى للسلع الاستهلاكية الصناعية والتعجيل بانماء الصناعة على هذا الاساس

وتقليص الاستيراد وتحسين حالة الموازين التجارية وموازين المدفوعات . وبذل الرأسمال الاحتكارى الدولى جهودا كبيرة لاحتواء عملية التصنيـع الذى يحل محل الاستيراد وتكريسه بقدر كبير لخدمة مصالحه .

وبغية التقييم الكامل لاهمية موقف الشركات فوق القومية الجديد هذا نعيد الى الاذهان ان الرأسمال الاجنبى كان يعتبر البلدان النامية تقليديا قاعدة خامية وغذائية وسوقا مربحة لتصريف المصنوعات . والقسم الاكبر من التوظيفات الاجنبية المباشرة قبل الحرب العالمية الثانية كان يتركز فى صناعة استخراج المعادن والبترول ومحاصيل المزارع . اما الصناعة التحويلية فى فترة ما قبل الحرب (مثلا فى الثلاثينات عندما قامت الهند ومصر وبعض بلدان اميركا اللاتينية بخطواتهـا الاولى فى طريق التصنيـع الذى يحل محل الاستيراد) وفى السنوات الاولى بعد الحرب فان اصحاب التوظيفات الاجنبية لم يوظفوا رساميـل كبيرة فى هذا الميدان ، بل على العكس وضعوا مختلف العراقيل امام تطور هذا الفرع خوفا من تضييق مجال تسويق بضائعهم الجاهزة فى اسواق البلدان النامية . وتكفى الاشارة ، مثلا ، الى المقاومة النشيطة التى ابداهـا الرأسمال البريطانى فى بداية الخمسينات لتطور صناعة الجوت والاقمشة القطنية والاسمنت فى باكستان .

وواجهت مقاومـة عنيدة خطط البلدان الآسيوية لارساء اسس الصناعة التعدينية . فقد رفضت الشركات البريطانية والاميركية المساهمة فى تشييد مصنع التعدين فى الهند ولم توافق عليه الا بعد ان بدأ انشاء مجمـع التعدين فى بهلاى بمساعدة من الاتحاد السوفييتى . ولامد طويل ظل الرأسمال الاجنبى يقاطع مشروع بناء مصنع التعدين فى الفيليبين . وفى اميركا اللاتينية كانت التوظيفات الاميركية فى الفرع المذكور على ادناها . ولـم يات الانعطاف الا فى النصف الثانى من الخمسينات عندما شرعت مجموعة كبيرة من بلدان اميركـا اللاتينية وآسيا ، وكذلك الدول الافريقيـة فى الستينات ، بتطبيق نهج التصنيع الذى يحل محل الاستيراد .

وادى موقف الشركات فوق القومية الجديد الى تبدلات ملحوظة فى توزيع التوظيفات الاجنبية حسب الفروع فى البلدان النامية . والتبدلات المذكورة واضحة جيدا فى التطورات الفروعية التى حدثت فى التوظيفات المباشرة الاميركية فى البلدان النامية . (راجع الجدول رقم ٤) .

وغدت الصناعة التحويلية الشكل البارز فى النشاط التوظيفى للرأسمال الدولى . وتوجه الى هذا الفرع اكثر من ٤٠٪ من مجموع التوظيفات الاميركية الجديدة فى البلدان النامية مما جعل الصناعة التحويلية تحتل مكان الصدارة بين سائر الفروع التى وظف فيها الرأسمال الاميركى . وابدى مصدرو الرأسمال الآخرون نشاطا كبيرا فى هذا المجال . وفى بداية الثمانينات كان حوالى ١٣٪ من جميع التوظيفات اليابانية الخارجية فى الصناعة التحويلية قد تركز فى البلدان النامية بالذات . وقدم مصدرو الرأسمال الاوربيون الغربيون كذلك (المانيا الاتحادية وبريطانيا وفرنسا بالدرجة الاولى) توظيفات كبيرة فى هذا الفرع . ويعطى الجدول رقم ٥ فكرة عن حركة هذه التوظيفات .

وكانت لتوظيف الرأسمال الاجنبى على نطاق واسع فى الصناعة التحويلية فى الدول النامية نتائج بعيدة المدى . ففى العديد من البلدان اشتدت كثيرا مواقع الشركات فوق القومية فى هذا الميدان . ففى اواخر السبعينات انتجت المؤسسات الاجنبية فى سنغافورة ٨٣٪ من مجموع المنتوج الصناعى فى البلاد ، وكان يعمل فيها ٥٨٪ من جميع العاملين . وبلغت هاتان النسبتان فى ماليزيا كالآتى : ٤٤٪ و٣٣٪ .

ويلعب الرأسمال اليابانى دورا نشيطا بخاصة فى العديد من الدول الآسيوية . وهو يسعى الى الاستيلاء على مواقع السيطرة فى الكثير من الفروع الجديدة فى هذه البلدان . وشغلت الشركات اليابانية مكان الصدارة فى صناعة الراديو الكترونيات وصناعة المعدات الكهربائية التى تنتج مختلف الادوات المنزلية (اجهزة التلفزيون والراديو والمسجلات) . وبلغت حصتها ٥٦٪ من انتاج هذه المصنوعات

جدول رقم ٤

البنية الفروعية للتوظيفات الخاصة المباشرة الاميركية في البلدان النامية (بمليارات الدولارات) [١٠]

	١٩٦٦	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٤
المجموع	١٣,٩	١٩,٢	٢٦,٣	٥٣,٢	٥٣,٩
الصناعة البترولية	٥,١	٦,٦	٢,٥	١٠,٣	١٨,٤
الصناعة التحويلية	٣,٥	٥,٥	١٠,٥	١٧,٨	٢٠,١
سواهما	٥,٣	٧,١	١٣,٣	٢٥,١	١٥,٣

فى سنغافورة ، واكثر من ٧٠٪ فى ماليزيا و٣٤٪ فى تايلاند . ويسيطر الرأسمال اليابانى على ثلاث من خمس شركات بارزة فى بناء السفن فى سنغافورة . وتسيطر احتكارات النسيج

جدول رقم ٥

التوظيفات الاجنبية المباشرة فى الصناعة التحويلية فى البلدان النامية (بملايين الدولارات) [١١]

البلدان	بداية السبعينات	بداية الثمانينات			
البرازيل	٢٨٠٢	١٣٠٠٥	كولومبيا	٣٤٨	٥٧٢
اندونيسيا	١٦٢٢	٤٢٠٢	هونغ كونغ	١٣٣	٤٣٤
المكسيك	٢٣٧٧	٣٨٦٨	ماليزيا	١٣٧	٤٣٣
سنغافورة	٦٦٥	١٧٧٣	تايلاند	٦٨	١٩٨
نيجيريا	٥٧٥	٨٧٣	الاكوادور	١٠	٩٧
كوريا الجنوبية	٨٨	٧٣٧	المغرب	٩	٩٢
الفيليبين	٤٦	٧١٦			

اليابانية («توراى» و«تايدزين» و«ميتسوبيسى رايون») لدرجة كبيرة على انتاج الاليـــاف الاصطناعية والاقمشة . وتبلـــغ حصتها ، مثلا ، ٨٥٪ من مجمـــل هذا المنتوج فى الفيليبين وتايلاند .

كما يشغل الرأسمال الدولى مواقــع قوية فى اميركـــا اللاتينية . فان التوظيفات المباشرة للشركات فوق القومية فى الصناعة التحويلية فى بلدان اميركا اللاتينية ازدادت خلال سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية ٤٠ مرة ، وبلغت الآن ٣٥ مليار دولار . ويسيطر الرأسمـــال الدولى فى الصناعة التحويلية على ٤٠٪ من مجمـــوع المنتوج . وفى الصناعـــة الكيمياوية وصناعة السيارات وصناعة المعدات الكهربائيـــة تمتلك الشركات الاجنبية ما بين ٨٠٪ و١٠٠٪ من حجم الانتاج . وكان المجال الاساسى للتوظيفات الاميركية هو احدث الفروع واكثرها تحركا ، مثل الصناعة الكيمياوية ، وصناعة المكائن وصناعة السيارات وصناعة المعدات الكهربائية . وبلغت حصة هذه الفروع ٦٠٪ من مجموع التوظيفات .

ويساعد التغلغل فى الصناعـــة التحويلية الشركات فوق القومية على تكوين شبكـــة الركائز (العتلات) الاقتصاديـــة الجديدة . ومنها فرض التبعية التكنولوجية المتزايدة على الدول النامية ، الامر الذى يعود الى التخلف الكبير فى قاعدتها العلمية التكنيكية . واثناء تنفيذ هذه السياسة غالبا ما ينشئ اصحاب الرساميل الاجانب مؤسسات تعتمد بالكامل فى الواقـــع على استخدام التكنولوجيـــا المستوردة . وتستخدم الركيـــزة التكنولوجية من قبل الرأسمـــال الدولى لفرض الرقابة ليس فقط على المؤسسات المختلطة ، بل وعلى المؤسسات الوطنية الصرف فى الدول النامية (راجع الفصل السادس) .

واخيرا ، فان استيلاء الشركات فوق القوميـــة على مكان الهيمنة فى العديد من فروع الصناعة التحويلية فى البلدان النامية قد مكنها من توسيع مواقعها فى الاسواق الداخلية . فان تبادل مبيعات فروع الشركات الاميركية وحدها فى البلدان النامية ازداد خلال الفترة ١٩٦٦-١٩٨٦ سبع مرات تقريبا ،

وبلغ فى النصف الثانى من الثمانينات حوالى ١٥٠ مليار دولار .
وهكذا تسعى الاحتكارات الدولية الى افراغ عملية التصنيع الذى يحل محل الاستيراد (تصنيع الاكتفاء الذاتى) من مضمونها الفعلى واستخدامها لتعزيز مواقعها فى البلدان النامية .
ولدى تقييم الحصيلة الاقتصادية لاستراتيجية الرأسمال الدولى فى العالم الثالث يمكن القول بان هذه الاستراتيجية ادت الى تحول كبير فى طابع وبنية مواقـع الشركات فوق القومية فى العديد من البلدان . وفى المراحل السابقة كان نشاط الشركات الاجنبية هنا يتسم بطابـع منعزل لدرجة كبيرة . فالمؤسسات والفـروع التى انشأتها كان ضعيفـة الارتباط نسبيا بالاقتصاد الوطنى ، مع انها استثمرت الموارد المحلية ، وكان منتوجها يوجه بالكامل فى الواقع الى السوق الخارجية . وشهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية تغلغل الرأسمال الاجنبى بعمق فى اقتصاد البلدان النامية واقامـة اتصالات متنوعة مع جميع اصعدة اقتصادها .
ولا تقل عن ذلك اهميـة الجوانب الاجتماعية والسياسية لاستراتيجية الرأسمال الدولى . فمن اهم اهدافها تهيئة الظروف التى تثبت اسس الرأسمالية فى البلدان الناميـة وتضمن توسيع القاعدة الاجتماعية التى تعتمد عليها الشركات فوق القومية . وتحقق بلـوغ هذا الهدف اساسا عن طريق جـر اوساط واسعة متزايدة من البرجوازية الوطنيـة البزنسية الى فلك نفوذ الشركات فوق القومية بالاضافة الى حلفائهـا التقليديين – الارستقراطية العقاريـة والرأسمال التجارى الكبير . ان استخدام الشركات المختلطـة ومختلف اشكال العلاقات شبه التعاقدية وشبـه المقاولاتية واقامة الصلات المالية والانتاجية والتسويقية وغيرها من انواع التعاون مع الشركات الوطنية قد مكنـا الاحتكارات الدولية من اخضاع اوساط بزنسية وطنية كبيرة لتأثيرها ورقابتها . وقد التفت حول المؤسسات الاجنبية عادة شركات عديدة وطنية صغيرة ومتوسطة تتوقف عليها بالكامل . ففى البرازيل ، مثلا ، تمتلك شركة «فولكس واغن» الالمانية الغربية خمسة آلاف من مؤسسة

للارساليات المحلية الجزئية . وفى الارجنتين تعمل لصالح شركة «انترناشنال هارفيستر» الاميركية اكثر من ١٢٠٠ شركة محلية . وفى المكسيك توجد لدى ٩ شركات اجنبية بارزة فى صناعة السيارات ٥٥٧ مؤسسة للارساليات كان يعمل فيها ٥٦ الف شغيل .

كان التعاون بين الرأسماليين الاجنبى والوطنى على امتداد فترة ما بعد الحرب متناقضا للغاية من حيث الجوهر ، وقد اثار احيانا اشد الصدامات والنزاعات بين الشركات فوق القومية والرأسمال الوطنى الساعى الى الذود عن مصالحه . ولكنه يوجد على العموم مبرر للافتراض بان الشركات فوق القومية تمكنت فى مجموعة كبيرة من الدول (وخصوصا الاكثر تطورا نسبيا) من تكوين فئة واسعة جدا بين البرجوازية المتوسطة والصغيرة فضلا عن البرجوازية الكبيرة ، وهى فئة ذات ارتباط وثيق بالرأسمال الاجنبى من النواحى الاقتصادية والمالية والسياسية . وبفضل ذلك يمكن للشركات فوق القومية ان تمارس تأثيرا خطيرا على الموقف السياسى فى هذه البلدان ، باستخدام مواردها او موارد الشركات الام لدعم احزاب سياسية معينة فى الانتخابات وتوحيد الجهود ضد الكتل التى تنادى بالاصلاحات الاجتماعية وهلمجرا .

وطبق هذا النهج بنشاط ازاء الجماعات والطبقات الاخرى ، بما فيها جماهير الشغيلة الواسعة . وبواسطة «الرعاية الابوية» ومختلف الهبات (بما فيها الاجور الاعلى) تحاول الشركات فوق القومية ان تعزل العاملين فيها عن الاتحادات الوطنية الديمقراطية ، وتكوين جماعات معزولة ذات امتيازات من الشغيلة لها مصلحة فى «ازدهار» الشركات الدولية .

ان مناورات الشركات فوق القومية الرامية الى ايجاد وتوسيع السند الاجتماعى فى العالم الثالث لا يمكن طبعا ان تشطب التناقضات العميقة بين الرأسمال الدولى والشعوب المتحررة ، لان هذه التناقضات تستند الى التبعية الاقتصادية الموجودة والى التفاوت والاستغلال الاقتصادى المتزايد للبلدان الفقيرة .

٤ – كيف تستغل الشركات فوق القومية البلدان النامية ؟

ان الاستيلاء على المواقع القوية فى اقتصاد البلدان النامية والسعى الى فرض الرقابة على اقتصادها وكذلك السعى الى تشديد استغلال الشعوب المتحررة ليس هدفا بذاته بالنسبة للشركات فوق القومية . فهى تقوم بذلك بالدرجة الاولى لتأمين الحصول على ارباح كبيرة . فان الشركات فوق القومية تبتز ارباحا فاحشة من العالم الثالث . وتفيد التقديرات المتوفرة ان تصدير ارباح التوظيفات المباشرة يشكل ١٥–١٦ مليار دولار فى العام . الا ان ذلك هو مجرد غيض من فيض الاستغلال ، لان الارباح الاجمالية التى تبتزها الاحتكارات من الدول النامية فى مختلف القنوات تتجاوز ١٠٠ مليار دولار سنويا .

ويبتز قسم غير ضئيل من الارباح عن طريق القيمة الاقل للايدى العاملة فى البلدان النامية . فالاجور فى فروع الشركات الاميركية فى آسيا اقل بعشر مرات من اجور العامل الاميركى من نفس التأهيل . وطول يوم العمل اكثر مرة ونصف او مرتين ، والنفقات الاجتماعية اقل باربع مرات . ولا غرابة ان تستلم الشركات فوق القومية فى آسيا على كل دولار موظف اكثر مما تستلمه فى ديارها بثلاث او اربع مرات . علما بان الاحتكارات الاجنبية التى تتراكض وراء الارباح تستهين بصحة الناس ، بل وحتى بحياتهم . وهذا بالذات ما دلت عليه الاحداث الفاجعة فى مدينة بهوبال الهندية حيث تسمم آلاف الهنود بنتيجة الاعمال غير المسؤولة لشركة «يونيون كارbايد» الاميركية .

ان ترسانة الطرائق التى تستخدمها الشركات فوق القومية لزيادة ارباحها واسعة جدا . ويشغل مكانة هامة بينها قمع وازاحة المنتجين المحليين والمزاحمين الاجانب من السوق بغية احتكار التصريف . واطلق على تلك الاعمال اسم الممارسة التجارية التقييدية . وهى عبارة عن طائفة من اساليب الضغط

الاحتكارى على المزاحمين والمستهلكين تستخدم على اساس تقييد المزاحمة بغية الاستيلاء على مواقع السيطرة فى السوق والاحتفاظ بهـــا والاستفادة منهـــا . ومن طرائق الممارسة التقييدية «حرب الاسعار» ، اى بيـــع السلع باسعار مخفضة بصورة مفتعلة ، واحيانا باسعار اوطأ بكثير من سعر الكلفة وكذلك الاعمـــال التخريبيـــة المباشرة الرامية الى ابـــادة المنافسين . وتجرى تلك الاعمال فى اشكال مختلفة منهـــا «الامتناع عن الصلات العملية» . والاحتكارات الاجنبية عادة تقيم فى البداية علاقات انتاجيـــة وثقى مـــع ارباب العمل المحليين وتغدو مصدرين او مشترين دائميين لها . وبعد ذلك تقطع تلك الصلات فجأة ، فتجعل زبائنها فى الاعمال يواجهون موقفا صعبا ، واحيانا حرجا .

وعلى العموم تحول الرأسمال الاجنبى الآن الى عامل خطير لتجريد البلدان النامية من الرساميل واستنزافها اقتصاديا بكل معنى الكلمة . وتدل على ذلك باقناع المعطيات التالية . (راجع الجدول رقم ٦) . الارباح التى حولها اصحاب الرساميل الاجانب من البلدان النامية تجاوزت ٢,٢ مرة تقريبا حجم توظيفاتهم . وابتز ارباحا عاليا بخاصة المودعون الاميركان . فخلال الفترة مـــن ١٩٧٠ حتى ١٩٨٠ بلغت توظيفاتهم الصرف فى البلدان النامية حوالى ٨ مليارات دولار ، بينما بلغ تحويل الارباح ٥٦ مليار دولار تقريبا . وبعبارة اخرى استلمت الشركات الاميركية فوق القومية ٧ دولارات من الارباح مقابل كل دولار من التوظيفات .

ان تحويل الارباح من قبل اصحاب الرساميل الاجانب يعقد اوضاع العملة والمالية فى الدول النامية ويرغمها على اتخاذ تدابير تقييدية معينة . وتضم هذه التدابير الضبط الاشد لنشاط الشركات الاجنبية وتقييد تحويل ارباحها ، وتأميـــم ملكيتها فى بعض الحالات . وتسعى الشركات فوق القومية من جانبها الى مقاومة هذه الخطوات بكل الوسائل وتحاول بمختلف المناورات ان تلتف على التقييدات التى تفرضهـــا الحكومات الوطنية .

جدول رقم ٦

حركة الراسمال الاجنبى البزنسى فى البلدان النامية [١٢]
(١٩٧٠ــ١٩٨٠ بملايين الدولارات)

	التوظيفات المباشرة	تحويل الارباح
جميع البلدان النامية	٦٢٦١٥	١٣٩٧٠٣
اميركا اللاتينية	٣٣٤٣٧	٣٨٦٤٢
افريقيا	١٠٣٤١	٢٣٩١٦
الشرق الاوسط	٥٧	٤٨٦١٩
جنوب وجنوب شرقى آسيا	١٨٠٤٨	٢٧٢٦٠
اوقيانيا	٧٣٢	١٢٦٦

وتعلق الشركات فوق القومية آمالا كبيرة بخاصة فى الآونة الاخيرة على استخدام الطرائق الخفية لابتزاز الارباح . وفى مقدمة تلك الطرائق عمليات ما يسمى بالاسعار «التحويلية» . (راجع الفصل الرابع) .

وتؤكد خبرة العديد من البلدان النامية ان الضرر الذى تلحقه العمليات التحويلية باقتصاد هذه البلدان كبير للغاية ، وان اتخاذ الاجراءات لتقييد هذه العمليات يمكن ان يقدم للدول الفتية مردودا اقتصاديا ملموسا . وذلك لان خسائر البلدان النامية من عمليات الاسعار التحويلية التى تطبقها الشركات فوق القومية تقدر بعشرات المليارات من الدولارات . وتفيد التقديرات الاولية المتوفرة انها بلغت خلال الفترة ١٩٦٥ــ١٩٧٥ ١٧٥ مليار دولار . وفى الثمانينات ازداد حجم هذه الخسائر وذلك لان اصحاب الرساميل الاجانب يحولون عن هذا الطريق بالذات ، بشكل خفى ، القسم الاكبر من ارباحها .

٥ – هل يمكن استخدام الرأسمال الاجنبى للصالح الوطنى ؟

يتوقف عمل الرأسمال الاجنبى فى البلدان النامية ، كما اسلفنا ، على المصالح الاقتصادية والسياسية للشركات فوق القومية ، وكذلك على الحاجات الملحة للدول النامية والظروف التاريخية الملموسة لتطورها الاجتماعى والاقتصادى والسياسى . ويلاحظ اتجاهان مختلفان فى موقف هذه الدول من الرأسمال الاجنبى : احدهما يتلخص فى فرض رقابة شديدة على المؤسسات الاجنبية تهدف الى اخضاع نشاطها لمهمات التطور الوطنى والآخر يهدف الى تحويل الشركات فوق القومية الى احدى القوى الرئيسية المحركة للتقدم الاقتصادى وينطلق من ضرورة التساوم وتقديم التنازلات الى المؤسسات الاجنبية.

وشهدت الستينات والسبعينات فى آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية تقييد وازاحة الرأسمال الاجنبى فى بعض الميادين الاقتصادية الهامة واستعادة الدول الفتية لسيادتها على مواردها الطبيعية وعدد من الفروع الاساسية . وحدث فى العالم الثالث تأميم ملكية الشركات فوق القومية حوالى الفى مرة . وشملت هذه العملية بالدرجة الاولى صناعة استخراج البترول واستخراج المعادن . وفى عدد من البلدان (مثل زائير وتوغو وجمهورية الكونغو الشعبية وموريتانيا وجمهورية بينين والجزائر وتنزانيا والغابون وزامبيا) تم تأميم الملكية الاجنبية بالكامل . وفى العديد من الدول النامية نشأ ميدان جديد من التشريعات الوطنية للرقابة على عمليات الرأسمال الاجنبى . وتجلت فى هذه الخطوات السمات الملموسة لتصفية الاستعمار الاقتصادى .

ومع ذلك ليس من الصحيح تناول هذه السياسة من جانب واحد . فقد ساعدت ، بلا ريب ، على تعزيز المواقع الاقتصادية للدول النامية فى عدد من القطاعات الهامة وهيأت الامكانيات لاستثمار الموارد الهائلة لاجل التنمية الوطنية . فالبلدان المصدرة للبترول عندما وضعت يدها على ثرواتها البترولية

فرضت زيادة كبيرة فى اسعار الوقود السائل وحصلت على عائدات ضخمة بالعملات الصعبة غدت اساسا للنهوض بالاقتصاد وتحديثه . الا ان هذه العمليات الايجابية اقترنت احيانا بظواهر سلبية . ففى عدد من الفروع التى لم يجر فيها بالشكل اللازم التحضير للتأميم (فى ميدان المزارع مثلا) ادى ذلك التأميم الى تشويش الصلات الانتاجية والتجارية وانخفاض الاحجام العامة للمنتوج وتردى مردود الانتاج . وكانت المؤسسات الحكومية التى نشأت على اساس من الملكية الاجنبية تعمل احيانا بخسائر كبيرة وتتطلب معونات حكومية ضخمة . وتعرض قسم غير قليل من موارد القطاع العام المتزايدة الى الاختلاس من جانب البرجوازية البيروقراطية التى استخدمتها ليس لصالح الامة جمعاء بل لغرض الاثراء الشخصى فقط (راجع الفصل الثامن) .

وفى النصف الثانى من السبعينات وخصوصا فى الثمانينات جرى انعطاف كبير فى موقف البلدان النامية من الرأسمال البزنسى الاجنبى . فقد انتقلت اكثر فاكثر من القيود والتحديدات الصارمة ضد الرأسمال الاجنبى الى سياسة تشجيع التوظيفات الاجنبية المباشرة ، وراحت تتسابق احيانا فى تهيئة الظروف الاكثر ملاءمة للشركات فوق القومية . وفى الآونة الاخيرة لوحظ فى بلدان آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية التساهل بخصوص ضبط تحويل ارباح الشركات الاجنبية الى الخارج ، وتهيأت لتلك الشركات منافذ الى العديد من الفروع التى كانت مغلقة امامها ، واكتسبت من جديد حق الاستفادة على نطاق واسع من الائتمان المحلى وبناء المؤسسات بدون اشراك ارباب العمل المحليين . وخفتت اصوات انتقاد الشركات فوق القومية من جانب البلدان النامية فى المنظمات الدولية ايضا . ولوحظ اتجاه معين نحو تضاؤل اهتمام هذه البلدان بوضع الوثائق الدولية الضابطة ، ومنها «قواعد السلوك» للشركات فوق القومية . وكان يراد لهذه الوثيقة فى البداية ان تغدو وسيلة لحماية الدول الوطنية ، لكنها تحولت

بالتدريج الى مجموعة من «الالتزامات المتبادلة» بين الحكومات والشركات فوق القومية .

ان الانعطاف فى الموقف من الرأسمال الاجنبى يرتبط لدرجة كبيرة بالصعوبات الموضوعية التى تواجه دول نامية عديدة فى المرحلة الراهنة : تزايد الديون وتفاقم ازمتها ، والنقص الكبير فى العملة الصعبة اللازمة لتأمين الاستيراد وضمان التطوير اللاحق للصناعة وتحديث فروع الاقتصاد الاخرى . وتأمل البلدان النامية من وراء التوظيفات المباشرة للشركات فوق القومية ان تخفف ولو قليلا من حدة مشاكلها المالية والاقتصادية .

ولكن ما مدى صحة هذه الآمال ؟ تبين الخبرة ان الآمال فى استخدام التوظيفات الاجنبية المباشرة بمثابة مصدر جوهرى للتمويل الخارجى ليس لها ما يبررها . ويعود ذلك بالدرجة الاولى الى ان التدفق الفعلى لما يسمى بالرأسمال «الطازج» الى البلدان النامية كان فى حده الادنى رغم الزيادة الكبيرة عموما فى التوظيفات الاجنبية المباشرة ، وذلك لان تمويل التوظيفات الجديدة يجرى بقدر كبير على حساب اعادة توظيف الارباح المستحصلة وتعبئة الموارد المالية المحلية . وتفيد التقديرات الخاصة بـ١٢ بلدا ناميا (هى بوليفيا والبرازيل والكاميرون وكولومبيا وكوستاريكا وسلفادور والفيليبين وهندوراس واسرائيل والمكسيك والمغرب وسيراليون) ان ٣٩٪ من التوظيفات المباشرة فى ١٩٧٣-١٩٨٢ جرى عن طريق اعادة توظيف الارباح . ومن هذا المصدر مول ٦٠٪ من التوظيفات المباشرة الاميركية واكثر من نصف مجمل الزيادة فى التوظيفات البريطانية (١٣) .

زد على ذلك ان تقلصا شديدا لوحظ فى التوظيفات الاجنبية المباشرة فى نفس الوقت ، اى فى الفترة التى كانت فيها الدول النامية فى امس الحاجة الى الموارد الخارجية . فقد انخفضت تلك التوظيفات من ١٧,١ مليار دولار فى عام ١٩٨١ الى ١٢,٧ فى ١٩٨٢ و٧,٦ مليارات فى عام ١٩٨٥ (١٤) .

اما الشركات فوق القومية فهى تلجأ الى تكتيك متباين ،

انطلاقا من ازدياد اهتمام الدول النامية بالتوظيفات الاجنبية المباشرة . ولا يندر ان يبدى الرأسمال الدولى استعداد للبحث عن حلول وسط ، وخصوصا مع اكبر البلدان النامية التى تمتلك اسواق التصريف الواسعة والموارد الطبيعية الغنية ، ويتكيف بنشاط للظروف المحلية ليبقى على القسم الاكبر من منافعه وامتيازاته باقل حد من التنازلات .

وفى الوقت ذاته تسعى الشركات فوق القومية باصرار للحصول على تنازلات جديدة متزايدة من جانب الدول النامية وتحاول ان تفرض عليها التزامات اضافية مرهقة . وتثير الانتباه محاولاتها النشيطة لتحويل جزء من ديون البلدان النامية الى توظيفات مباشرة . وقد طبقت هذه الفكرة فى بعض البلدان . وهى تطبق باوسع نطاق فى شيلى . ففى عام ١٩٨٦ جرى تحويل الديون الاجنبية لهذا البلد ، وقدرها ١,٢ مليار دولار ، الى توظيفات مباشرة . وتفيد التقديرات المتوفرة ان ١,٨ مليار دولار من الديون الخارجية الاخرى قد حولت الى توظيفات مباشرة فى ١٩٨٧-١٩٨٨ (١٥) . ويشترى ارباب العمل الاجانب بهذه الاموال اسهم مختلف المؤسسات الانتاجية ويشددون سيطرتهم على العديد من الفروع . فان البنك الاميركى «بانكيرس تراست» الذى هو من اكبر دائنى شيلى قد حول قروضه بمبلغ ٦٠ مليون دولار الى اسهم فى شركات التأمين . وتطبق عمليات مماثلة فى شيلى من قبل بنوك اميركية اخرى («سيتى بنك» و«مورغان غارانتى تراست») لها ديون كبيرة فى ذمة هذا البلد . وفى المكسيك بلغ حجم عمليات تحويل الديون الخارجية الى توظيفات مباشرة فى عام ١٩٨٦ ٨٥٠ مليون دولار ، وبلغت تقديراتها لعام ١٩٨٧ ١,٥ مليار دولار . وفى الارجنتين بلغت العمليات المماثلة فى ١٩٨٧ ١,٩ مليار دولار (١٦) .

كل ذلك يدل على ان محاولات البلدان النامية للعثور على اشكال مقبولة للطرفين للتعاون مع الشركات فوق القومية وتأمين مصدر مضمون للتمويل الخارجى بواسطة التوظيفات الاجنبية المباشرة لا تسفر بعد عن النتائج المنشودة .

فالتناقضات العميقة التى تفرق بين العالم الثالث والاحتكارات الدولية لا تزال غير قابلة للتذليل . وتتجلى هذه التناقضات بقوة خاصة فى ميدان الائتمان الدولى .

اسئلة للمراجعة

– ما المقصود بتصدير الرأسمال ؟

– ما هى المرتبة التى يشغلها تصدير الرأسمال فى شبكة العلاقات الاقتصادية الدولية ؟

– ما هى اسباب تصدير الرأسمال ؟

– ما هى الاشكال الاساسية لتصدير الرأسمال ؟

– ما هى الشركات فوق القومية ؟

– ما هى المواقع الاقتصادية للشركات فوق القومية فى البلدان النامية ؟

– ما هى خصائص السياسة التوظيفية للشركات فوق القومية فى العالم الثالث ؟

– ما هى اهداف الاستراتيجية الاقتصادية للرأسمال الدولى فى البلدان النامية ؟

– ما هى اسباب مشاركة الشركات فوق القومية بنشاط فى بناء الصناعة فى الدول النامية ؟

– ما هى مقادير الارباح التى يحولها اصحاب الرأسمال الخاص الاجنبى من البلدان النامية ؟

– ما هى التغيرات فى موقف الدول النامية من الرأسمال البزنسى الاجنبى ؟

– نمو التوظيفات المباشرة لا يحل مشكلة التمويل الخارجى ، فلماذا ؟

مواضيع للمناقشة

– الشركات فوق القومية ودورها فى التطور الاقتصادى العالمى .

– دوافع تأييد ومعارضة اشراك التوظيفات الخاصة الاجنبية المباشرة فى البلدان النامية .

– طرق استخدام الرأسمال الاجنبى للصالح الوطنى فى البلدان النامية .

الفصل العاشر

البلدان النامية فى نظام الائتمان الدولى

ان الخصائص الاساسية للبلدان النامية - الفقر والتخلف والتبعية الاقتصادية - ترتبط كثيرا بوظائف نظام الائتمان الرأسمالى العالمى .

فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ازداد دور العلاقات المالية والنقدية والائتمانيـــة فى الشبكة العامة للعلاقـــات الاقتصادية بين البلدان النامية والعالم الخارجى ، كما ازداد باستمرار تأثيرهـــا على التقدم الاقتصادى وعلى العديد من ميادين النشاط الاقتصادى والاجتماعى والسياسى (وخصوصا فى السبعينات والثمانينات) . ولوحظ اتجـــاه نحو اشتداد التبعية الماليـــة لدى العديد من الدول النامية لمراكـــز الرأسمالية . وكانت هذه العمليـــة كذلك نتيجة للسياسة المتعمدة للرأسمـــال الدولى الذى سعى الى تكوين ركائز جبارة جديدة للضغط قادرة على تأمين التأثير على اهم ميادين الحياة الاقتصادية فى الدول المتحررة .

وفى الوضع الراهن تستخدم ركائز المالية والائتمانيـة بنشاط من قبل مراكز الرأسمالية لابقاء الدول الفتية فى حالة حلقة مستغلة غير متكافئة فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى . والى جانب ذلك ادت النتائج السلبية لاشتداد تبعية البلدان النامية ماليا ، وبالدرجة الاولى تراكم ديون خارجية هائلـة عليها وضرورة انفاق اموال طائلة على تسديد فوائدها ، الى ظهور طائفـــة كبيرة من المشاكل الاقتصادية والاجتماعيـــة والسياسية العويصة فى العالم الثالث . وان ادراك شعوب

الدول الفتية بوضوح متزايد لضرورة اضعاف وتصفية هذه التبعية يغدو قوة محركة هامة فى نضالهـا من اجل الاستقلال الاقتصادى .

١ – الائتمان الدولى

للائتمان (التسليف) تاريخه الطويل . فقد ظهر فى فترة تقسيم المجتمع وفقا للاموال ، بوصفـــه اول شكل تاريخى للرأسمال يعود على صاحبه المرابى بدخل على شكل فائـــدة مئوية . وكان المرابون يتلقون مقابل القروض فوائد مئوية هائلة تؤدى الى افلاس المنتجين الصغار – الفلاحين والحرفيين الذين يستخدمون تلك القروض لتلبية حاجاتهم الاستهلاكية المباشرة وتسديد الضرائب . وكانت الفئة العليا المسيطرة تلجأ الى القروض لشراء ادوات الابهة وخوض الحروب وتلبية الحاجات الطفيلية . وكـــان يؤدى دور المقرضين (الدائنين) التجار وجباة الضرائب والاديرة والكنائس . وخاضت البرجوازية الوليدة النضال ضد الربـــا ، لانه ينتزع من المدين بشكل فوائد ربوية ليس فقط المنتوج الزائد كله ، بل وكذلك جزءا من المنتوج الضرورى ، مما ينسف اسس الانتاج الرأسمالى ويعيق تطوره .

وفى ظل الرأسمالية اكتسب الائتمان شكل حركة الرأسمال التسليفى (النقدى) . ومصادره هى الرساميل النقدية المتوفرة مؤقتا لدى الشركات الخاصة ومداخيل ومدخرات جميع الطبقات وفئات السكان ، وكذلك الدولة . وبقدر نمو القوى المنتجة وتجاوزها للحدود الضيقة للاسواق الوطنية وشيوع الاممية فى الحياة الاقتصادية اكتسب نظام الائتمان الدولى نطاقـــا متزايد الاتساع .

ان الائتمان الرأسمـــالى الدولى هو حركة الراسمـــال التسليفى فى ميدان العلاقات الاقتصاديـــة الدولية المرتبطة بتقديم موارد العملة والبضائع على اساس استعادة اثمانها فى مواعيد محددة ودفـــع نسبة الفائدة المقررة . وفى الظروف الراهنة يعتبر الائتمان الدولى احد الاشكال الاساسية للعلاقات

الاقتصادية بين الدول . وهو يخدم التجارة الخارجية ويساعد فى تسوية الحسابات النقدية بين البلدان ويهيئ الامكانية لاجتذاب اموال اضافية من الموارد الخارجية لاجل التنمية الاقتصادية . وبعبارة اخرى فهو يمثل عاملا هاما لدعم سير الاقتصاد العالمى بصورة طبيعية .

ويتطور ميدان الائتمان الدولى بوتائر سريعة . ففى السبعينات ، مثلا ، بلغت الزيادة السنوية للائتمان الدولى ٢٠-٢٥٪ ، وهى تزيد خمس مرات على وتائر نمو الانتاج وثلاث او اربع على التجارة الخارجية للبلدان الرأسمالية .

والى جانب ذلك فان الائتمان الرأسمالى الدولى ظاهرة متناقضة متعددة الجوانب . وهو يلعب دورا مزدوجا ، ايجابيا وسلبيا فى تطور القوى المنتجة وتطور العلاقات الاقتصادية الدولية .

ويتلخص الدور الايجابى للائتمان الدولى فى التعجيل بتطور القوى المنتجة . وهو يؤمن اعادة توزيع الرأسمال التسليفى بين البلدان فيهيئ بالتالى ظروف ملائمة لتوسيع الانتاج . وعلى اساس الائتمان الدولى يتسارع تركيز وتمركز الرأسمال ، لان اجتذاب الموارد المالية من الخارج يوسع اطر التراكم الفردى ويساعد على تأسيس الشركات الكبرى والاتحادات الاحتكارية . وان حصول هذه الاخيرة على قروض اجنبية متساهلة يمكنها من اخضاع الشركات الصغيرة والمتوسطة لسيطرتها . وبالتالى يغدو الائتمان اقوى اداة فى صراع المزاحمة تساعد على تركز الرساميل .

وفى ميدان العلاقات الاقتصادية الدولية يؤدى الائتمان الى التوفير فى تكاليف التداول عن طريق استبدال الاموال النقدية بالقروض ، وكذلك عن طريق تطور المدفوعات الغيابية (غير النقدية) . ويشجع الائتمان التجارة الخارجية عن طريق ايجاد طلب اضافى ، ويهيئ امكانيات اوسع للتوظيفات المباشرة فى الخارج ويؤمن زيادة قدرة المنتوج على المزاحمة فى السوق الخارجية والحصول على ارباح اعلى .

ان الدور السلبى للائتمان الدولى فى تطوير اسلوب

الانتاج الرأسمالى يتلخص فى تشديد وتعميق تناقضات هذا الاسلوب . ويمارس الائتمان الدولى تأثيرا تشويهيـــا على الاقتصاد . فهو يساعد على تعجيل تطور بعض الفروع ويوسع نطاق فيض انتـــاج البضائع ويؤدى الى ظهور خلل كبير فى النسب الاقتصاديـــة ويشدد العواقب غير الملائمة للتطور الدورى الذى يقترن بفتـــرات ركود دوريـــة . وتستخدم العمليات الائتمانية لابتزاز الارباح من البلدان المقترضة ، مما يسفر ، فى البلدان النامية خصوصا ، عن تقلص امكانيات التراكـم . ولا يندر ان تستخدم القروض لممارسة الضغط الاقتصادى بغية الحصول على مختلف انـواع التنازلات ذات الطابع السياسى .

ولهذا الغرض يطبق على نطاق واسع التمييز الائتمانى مثل تحديد شروط اسوأ لبعض المقترضين بالمقارنة مع غيرهم للحصول على القرض الدولى او استثماره او تسديد فوائده . والطرائق الاساسية للتمييز الائتمانى هى القيود الائتمانية وزيادة نسبة الفائدة ورسوم القومسيون وغيرها وتقليص مدة التسليف او الفترة التسهيلية والمطالبة بضمانات اضافية والتقليص المفاجئ للقرض واشتراطه باجراءات ذات طابع اقتصادى وسياسى . وتلجأ الاحتكارات الدولية الى مثل هذه الاعمال ضد البلدان النامية فترغمها على اقرار نظام متساهل للرأسمال الاجنبى وغير ذلك من التغييرات النافعـة له فى السياسة الاقتصادية الداخلية .

ويعتبر الحصار الائتمانى ، اى الامتناع عن تقديم القروض لهذا البلد او ذاك ، سلاحا بتارا جدا . فالحصار الائتمانى عادة جزء لا يتجزأ من اجراءات الحصار الاقتصادى . وهـــو يفرض فى بعض الحالات باوامر او مراسيم حكومية ، لكنه فى الاغلب يطبق بصورة غير رسمية بشكل الامتناع عن تقديم القروض لمختلف الاسباب . ويستخدم الحصار الائتمانى بمثابة اداة للضغط على البلدان النامية . وفى عام ١٩٧١ فرضت البنوك الدولية حصارا ائتمانيا على شيلى بعد انتقال السلطة فى هذا البلد الى حكومة الوحدة الشعبية بزعامة ايندى . وفى

عام ١٩٨٥ امتنع بنك التنمية لدول اميركا عن تقديم القروض الى نيكاراغوا . وفى عام ١٩٨٨ تعرضت بناما لحصار ائتمانى من جانب الولايات المتحدة الاميركية .

٢ – لماذا تلجأ البلدان النامية الى القروض الاجنبية ؟

تلجأ الدول النامية الى القروض الاجنبية ليس لرغبتها فى الانتفاع باموال الغير من اجل «العيش بالدين» . فان حاجتها المتزايدة الى توارد الاموال من الخارج نابعة من عوامل موضوعية داخلية وخارجية . فالمستوى الواطئ للتطور الاقتصادى والنقص الدائم فى الاموال وضيق السوق الداخلية وبطء تطور بعض الفروع – كل ذلك يؤدى الى محدودية التراكم وضيق امكانيات تمويل النمو الاقتصادى من مواردها الخاصة . وبدلا من تطبيق الاصلاحات الزراعية والضرائبية وغير ذلك من التحويلات الاقتصادية والاجتماعية غالبا ما تحاول الاوساط الحاكمة فى الدول النامية ان تطبق مختلف انواع الاجراءات النصفية ، ومنها الاستخدام الاوسع لمصادر التمويل الخارجية وزيادة مشتريات البضائع النادرة ، كالمواد الغذائية ، من الاسواق الخارجية وهلمجرا .

ويشير باحثون كثيرون الى هذه الخاصية الهامة فى التطور الاقتصادى والسياسة الاقتصادية للبلدان النامية . فقد كتب الاقتصادى المكسيكى المعروف م . فيونتشيك يقول : «. . . فى الآونة الاخيرة يلجأ عدد كبير من البلدان النامية الى التمويل الخارجى ليس فقط لتغطية العجز الجارى فى ميزان المدفوعات والميزانية ، بل وكذلك لتأجيل الاصلاحات الهامة التى من شأنها ان تساعد على زيادة التراكم الداخلى والتقليل من التبعية لمصادر التمويل الخارجية» (١) .

وقد ادى تخلف الانتاج الزراعى عن الحاجات لدى السكان المتزايدين بسرعة الى اشتداد مشكلة الاغذية فى العديد من بلدان آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية . وبدلا من الاصلاح

الزراعى الذى يمكن ان يساعد على النمو المتسارع لانتاج الاغذية سلكت حكومات هذه البلدان طريق زيادة الاستيراد . وازداد استيراد الحبوب الى البلدان النامية من ٢٠ مليون طن سنويا فى بداية الستينات الى ٨٠ مليون طن فى الثمانينات .

ولعب دورا لا اقل من ذلك سؤا نهج العديد من الدول النامية فى استخدام الرأسمال الخاص الاجنبى على نطاق واسع . وقد تعرض نشاط هذا الاخير لتبدلات جوهرية . فلئن كان نشاطه قبل الحرب العالمية الثانية مرتبطا اساسا بقطاع التصدير ومتجها فى الغالب نحو استخراج وتصدير الخامات المعدنية والوقود والمواد الغذائية ، ففى السنوات الاخيرة ركزت الشركات الاجنبية جهودها الاساسية على استثمار الاسواق الداخلية للدول النامية . كان قسط الرأسمال الدولى فى توسيع القاعدة التصديرية وزيادة عائدات التصدير على ادنى مستوى ، اما مشاركته فى تطوير الصناعة التحويلية فقد ادت فى الواقع الى زيادة كبيرة فى الحاجات الاستيرادية ، وزيادة نفقات التكنولوجيا والفوائد المئوية ، واشتداد السيطرة الاجنبية على اسواق الائتمان . وفى آخر المطاف اسفر ذلك بالنسبة للدول النامية عن المزيد من قلة العملات الصعبة التى تضطرها الى طلب موارد التمويل الخارجية .

وتدل حالة الوقود والطاقة على نطاق الخلل الكبير فى النسب الاقتصادية وعلى حدة المشاكل الناشئة . فان استهلاك الوقود السائل فى منطقة اميركا اللاتينية فى الفترة ١٩٦٠-١٩٨٠ ازداد اكثر من ثلاث مرات (من ٤٣٣,٢ مليون برميل الى ١٤٠٤,٢ مليون برميل) ، فى حين ان الانتاج فى اغلبية البلدان لا يلبى الا جزءا ضئيلا من هذه الحاجات . ففى البرازيل ، مثلا ، غطى الانتاج الداخلى فى اواخر السبعينات ١٥٪ من الاستهلاك ، وفى شيلى ٢٠٪ ، اما فى اورغواى وباراغواى وكثير من بلدان اميركا الوسطى وحوض الكاريبى (كوستاريكا ونيكاراغوا وبناما وسلفادور وهندوراس

وجامايكا وهايتـــى وغايانا) فالوقود السائـــل لا يستخرج عموما . وبالتالى فان الحاجات المتزايدة الى الوقود تلبى عن طريق الاستيراد . وخـــلال الستينات والسبعينات ازداد استيراد البترول الخام الى اميركا اللاتينية خمس مرات تقريبا (من ١١٤,١ مليون برميل فى عام ١٩٦٠ الى ٥٠٦ ملاييـــن برميل فى عام ١٩٨٠) (٢) . وتضررت بلدان اميركا اللاتينية بخاصة من اشتداد التبعية لاستيراد الوقود السائل فـــى السبعينات ، فى ظروف الارتفاع الكبير فى اسعار البترول . وخلال الفترة ١٩٧٣-١٩٨٠ ازدادت نفقات المستوردين فـى اميركا اللاتينية على شراء البترول حـــوالى ٩ مرات (من ١,٧ مليار دولار الى ١٥,٣ مليارا) . وغدا البترول البند الرئيسى فى واردات بعض البلدان . ففى البرازيل ، مثلا ، بلغت حصة البترول فى اواخر السبعينات وبداية الثمانينات اكثر مـــن ثلث القيمة الاجمالية للواردات ، وبلغت تلك الحصة فـى الارجنتين ٢٠٪ وفى جمهورية الدومينيكان وجامايكا وغايانـا والبرغواى واورغواى حوالى ٣٠٪ .

تلك هى العوامل الداخلية التى تضطر الدول النامية على اللجوء الى ميدان التمويل الخارجى . فماذا تواجه هذه الدول فى شبكة الائتمان الدولى ؟ وما هـــــى مواقعها فى السوق العالمية للرأسمال الائتمانى ؟

٣ - عدم تكافؤ البلدان النامية فى نظام الائتمان الرأسمالى الدولى

تشكل الدول النامية ، كما اسلفنا ، اطرافـــا للاقتصاد الراسمالى العالمى ، وهى الحلقة المستغلة التابعة الاضعف . وتتجلى هذه الظواهر بمنتهى الوضوح فـــى نظام الائتمان الرأسمالى الدولى . فالبلدان النامية تشغـــــل فى الميدان الائتمانى مكانة غير متكافئة اطلاقا وتصطدم دوما بالسياسة المالية الانانية الصرف للدول الرأسمالية المتطورة واحتكاراتها المصرفية . ويتجلى هذا النهج بوضوح فـــى جميع الاتجاهات

الاساسية للعلاقات الائتمانية بين مراكز الرأسمالية واطرافها .

ان الاشكال الاساسية للقروض المقدمة الى البلدان النامية هى التالية : ١) السلف والقروض الحكومية على اساس ثنائى ، ٢) القروض الحكومية المتعددة الاطراف وقروض المنظمات المالية الدولية والاقليمية ، ٣) قروض البنوك الخاصة .

ان القروض الحكومية التى تتلقاها البلدان النامية من القنوات بين الدول - ما يسمى بالمساعدات الرسمية للتنمية - تقدم بشروط اكثر تساهلا من شروط السوق . ومدة التسديد فى اطار هذه المساعدة اطول ، ونسبة الفائدة اوطأ من نسبتها فى السوق (واحيانا تقدم قروض مجانية بدون فائدة مئوية) . وتستخدم القروض الحكومية بالدرجة الاولى لتمويل تصدير البضائع والخدمات من البلدان الرأسمالية المتطورة . ولذا فان القسم الاكبر من القروض المذكورة (٧٠٪) يتسم بطابع «مقيد» ، اى انه لا يجوز استخدامها الا فى البلد الذى يقدم الموارد . وهذا يهيىء لشركات البلد الدائن امكانية رفع اسعار البضائع المصدرة بصورة اعتباطية . ومعروفة مثلا ، حالات عديدة قدمت فيها الشركات الاميركية ضمن قروض الدولة قمحا باسعار تتجاوز اسعار السوق العالمية بـ٣٠٪ . وازداد الحجم المطلق اسميا للقروض والسلف الحكومية من ٤,٧ مليار دولار فى عام ١٩٦٠ الى ٦,٨ فى ١٩٧٠ و١٨,١ فى ١٩٨٠ و٢٨,٧ فى ١٩٨٤ . ولكن نظرا لارتفاع الاسعار بشدة وخفض اسعار العملات كان النمو الفعلى فى تلك القروض اوطأ بكثير . فان اغلبية الدول الرأسمالية المتطورة لا تنفذ توصيات الامم المتحدة بشأن تخصيص ما لا يقل عن ٠,٧٪ من المنتوج الوطنى الاجمالى من موارد الدولة لمساعدة البلدان النامية . فلم تتجاوز هذه الحصة فى الواقع ٠,٣٦٪ ، وفى عام ١٩٨٤ لم تتجاوز ٠,٢٣٪ فى الولايات المتحدة و٠,٣٥٪ فى اليابان و٠,٤٥٪ فى المانيا الاتحادية .

وعن طريق المنظمات المالية الدولية والاقليمية يصل الى البلدان النامية حوالى ثلث الموارد المالية المخصصة فى اطار المساعدات الرسمية للتنمية . ومصادر هذه القروض هـــى بدلات اشتراك البلدان الاعضاء وكذلك اقتراض المنظمات المذكورة رساميل ائتمانية من السوق العالمية . ثم ان مبلغ الاموال التى تقدمها المنظمات الماليـــة الدولية غير مستقر . وبسبب قلة الموارد تقلص تلك المنظمات بين الحين والآخر القروض المقدمة الى البلدان النامية . ومن الناحية الرسمية لا تعتبر قروضها «مقيدة» ، لكن حوالى ثلثى عمليات التسليـف فى الواقع مشروطان بارسال البضائع من البلدان المقرضة . ثم ان قيمة قروض المنظمات المالية الدولية اعلى من القروض المستلمة على اساس ثنائى بين دولتيـــــن ، رغم الشروط المتساهلة رسميا . فان نسبة الفائدة تتراوح بين ١٪ عـــلى قروض رابطة التنمية الدولية وبين ما يزيد على ١١٪ (بنك الاعمار والتنمية الدولى) ، كما تتراوح مدة التسديد بين ١٠ و٤٠ عاما ، ومدة التسهيلات بين ٥ و١٠ سنوات .

وعلى العموم فان الاموال التى تقدم من خلال المساعدات الرسمية للتنمية لا تكفى اطلاقا لتلبية حاجات البلدان النامية الى التمويل الخارجى . زد على ذلـــــك ان الولايات المتحدة الاميركية التى هى المورد الاساسى فى العالم الرأسمالى قــد طبقت فى السبعينات والثمانينات نهجا متشددا لتقييد التمويل الحكومى . ففى ١٩٧٦-١٩٨١ كانت حصة المبالغ المخصصة لهذا الغرض من المنتوج الداخلى الاجمالى فى الولايات المتحدة الاميركية تتقلص سنويا بنسبة ٥,١٪ . وقلصت المنظمات المالية الدولية كذلك نطاق تسليف البلدان النامية . ويعزى ذلك الى عدم تنفيذ برامج توسيع مواردها المالية .

ثم ان بنك الاعمار والتنمية الدولى شدد كثيرا سياسته الائتمانية . فلئن كانت الخطة التمهيدية للبنك للفترة ١٩٨٢ -١٩٨٦ تنص على تقديم قروض للبلدان النامية بمبلغ اجمالى قدره ٩٠,٥ مليار دولار ، فقد جرى فيما بعد تعديل كبير على تلك الخطة ، وتمت المصادقة عـــلى برنامج الائتمان للفترة

المذكورة فى حدود ٦١,٤ مليار دولار فقط . وفى الوقت ذاته حسب ما يتضح من الدراسة الخاصة التى اجراها بنك الاعمار والتنمية الدولى فى عام ١٩٨٣ ان تمويل مشاريع الطاقة وحدها فى البلدان النامية يتطلب سنويا بمعدل ١٣٠ مليار دولار . اما اعتمادات البنك الفعلية لهذه الاغراض فلا تتجاوز ٣٪ من المبلغ المذكور .

ان سياسة بنك الاعمار والتنمية الدولى التقييدية المتشددة قد رسمت بتأثير مباشر من الولايات المتحدة الاميركية ، لان اهم مصدر لموارد البنك هو السوق الاميركية للرساميل الائتمانية ، وقد استنزفت هذا المصدر القروض الحكومية المتزايدة (مما يرتبط ، مثلا ، بازدياد النفقات العسكرية بشكل متواصل) . وقد ادى ذلك عموما الى تقليص قدره ٤٠٪ فى الارصدة الفعلية لبنك الاعمار والتنمية الدولى ، ورابطة التنمية الدولية ، المخصصة لتقديم القروض المتساهلة .

ان نهج تقييد استفادة الدول النامية من مصادر التمويل الحكومى المتساهل نسبيا قد ساعد البنوك الخاصة فى البلدان المتطورة صناعيا على ان تضطلع بدور الدائنين الرئيسيين لتلك الدول . وتبلغ حصتها ثلاثة ارباع القروض المقدمة . وتشارك فى عمليات الائتمان بضع آلاف من البنوك الخاصة ، لكن الدور القيادى يعود لثلاثين من البنوك الكبرى المتواجدة فى الولايات المتحدة الاميركية وبريطانيا واليابان والمانيا الاتحادية . (حوالى نصف جميع الموارد المالية المقدمة) .

واسفر ازدياد دور البنوك الخاصة عن تدهور شديد فى شروط الائتمان . فخلال الفترة ١٩٧٣-١٩٨٢ ازداد متوسط الفائدة المئوية على السلف والقروض التى استلمتها البلدان النامية من ٦,٦٪ الى ١١٪ (وبلغ على القروض الخاصة مستوى ١٣-١٥٪) . وتقلص متوسط مدة التسديد خلال السنوات المذكورة اعلاه من ١٨,٦ عاما الى ١٤,٤ عاما (وبلغت مدة تسديد القروض الخاصة فى سنة ١٩٨٢ ٩,٤ عاما) (٣) .

ومما زاد فى الطين بلة ان اغلبية قروض البنوك الخاصة

وقسما من السلف والقروض الحكومية قدمت وفقا لشروط الفائدة الانطلاقية «العائمة» التى تتبدل تبعا للتذبذب فى السوق العالمية للرساميل الائتمانية . وادى ذلك الى شمول النمو السنوى للفائدة المئوية اوتوماتيكيا (وكان هذا النمو شديدا بخاصة فى اواخر السبعينات واوائل الثمانينات) للمدفوعات الخاصة بالقروض المستلمة سابقا . فلئن كان متوسط الفائدة المئوية على جميع مراتب السلف والقروض التى استلمتها البلدان النامية قد ازداد من ٥٪ فى ١٩٧٢-١٩٧٣ الى ١٠,٢٪ فى ١٩٨٢ فقد ازداد على القروض ذات الفائدة الانطلاقية العائمة من ٨,٣٪ الى ١٧,٣٪ . وفى الوقت ذاته كانت حصة القروض الاخيرة فى اجمالى الديون الخارجية المتوسطة والطويلة الامد للبلدان النامية قد ازدادت من ١١,٦٪ فى عام ١٩٧٣ الى ٣٧٪ فى عام ١٩٨٢ (٤) .

وتجدر الاشارة خصوصا الى سياسة الفائدة المئوية العالية التى طبقت فى الولايات المتحدة فى السبعينات والثمانينات . فان زيادة سعر الفائدة بصورة مفتعلة بغية تمويل النفقات العسكرية الهائلة على حساب الغير قد كلفت الدول النامية غاليا . فان كل واحد بالمائة من زيادة سعر الفائدة فى الولايات المتحدة الاميركية يعنى بالنسبة للعالم الثالث ديونا اضافية بمبلغ ٣-٤ مليارات دولار . زد على ذلك ان هذه السياسة المالية الاميركية قد ساعدت على انحسار الرأسمال الوطنى من البلدان النامية . وتفيد معطيات بنك تسوية الحسابات الدولى ان «فرار الرأسمال» من اميركا اللاتينية وحدها بلغ فى الفترة ١٩٧٧-١٩٨٣ ١٥٠ مليار دولار (٥) . ووفقا لبعض التقديرات ان انحسار الرأسمال الوطنى من اميركا اللاتينية فى الفترة ١٩٧٤-١٩٨٢ كان يعادل ٤٠٪ تقريبا من نمو الديون الخارجية .

وهكذا واجهت البلدان النامية فى السوق العالمية للرأسمال الائتمانى سياسة ائتمانية متشددة جدا من جانب مراكز الرأسمالية . ولا بد بهذه السياسة من ان تؤزم

الوضع المالى وحالة العملة وموزاين المدفوعات فى البلدان النامية .

٤ - مشاكل موازين المدفوعات فى البلدان النامية

ان ميزان المدفوعات هو التناسب بين المدفوعات الفعلية التى يسددها البلد المعنى الى الدول الاجنبية والعائدات التى يحصل عليها من البلدان الاخرى فى فترة زمنية معينة (سنة ، ثلاثة اشهر ، شهر) او فى تاريخ معنى . وتضمن موازين المدفوعات ثلاثة اقسام اساسية :

١) الميزان التجارى ، اى تناسب استيراد وتصدير البضائع التى تم دفع اثمانها عمليا .

٢) ميزان الخدمات والمدفوعات غير التجارية ، اى مدفوعات وعائدات النقليات والتأمين والبريد والبرق والقومسيون والسياحة والتبادل الثقافى والتحاويل غير التجارية (الاجور والميراث والمنح الدراسية والمعاشات) ومصاريف الممثليات التجارية والدبلوماسية والفوائد المئوية على التوظيفات ومدفوعات براءات الاختراع والمعونة الفنية والاتعاب والنفقات العسكرية فى الخارج . ان هذه الابواب المختلفة من حيث الشكل والمضمون الاقتصادى تجمع فى مفهوم واحد هو «العمليات غير المرئية» . ويشكل الميزان التجارى وميزان الخدمات والمدفوعات غير التجارية ميزان مدفوعات العمليات الجارية .

٣) ميزان حركة الرساميل والقروض ، اى تدفق التوظيفات والقروض الاجنبية وتقديم القروض الى الزبائن الاجانب وتوظيف الرساميل فى الخارج .

وبالاضافة الى موازين المدفوعات توجد ايضا موازين تسوية الحسابات . وهى تتميز بكونها تضم ليس فقط المدفوعات والعائدات الفعلية ، بل وكذلك الطلبات والالتزامات غير المسددة . ان ميزان تسوية الحسابات هو التناسب بين طلبات والتزامات البلد المعنى ازاء الدول الاجنبية فى تاريخ معين (فى بداية العام مثلا) او خلال فترة

معينة (خلال عام مثلا) . ويشير الفاضل الايجابى فى ميزان تسوية الحسابات الى المبلغ الذى يقدمه البلد المعنى بشكل قرض والتوظيفات التى تجريها فى الخارج او مبلغ تسديد الالتزامات للدائنين الاجانب . اما الفاضل السلبى فهو يشير الى مبلغ القروض والتوظيفات الاجنبية الذى استلمه البلد المعنى او سدده مدينوه . وهكذا يشير فاضل ميزان تسوية الحسابات فى تاريخ معين الى وضع البلد كدائن او مدين .

ولا يعكس ميزان تسوية الحسابات لفترة معينة ، سنة مثلا ، الا حركة ديون وطلبات البلد المعنى ازاء دول اخرى . ولذا يتطلب تقييم موقع البلد فى تسوية الحسابات الدولية استخدام ميزان تسوية الحسابات فى تاريخ معين ، والذى يكشف عن تناسب جميع طلبات والتزامات البلد النقدية بغض النظر عن موعد ظهورها . ولا يتوافق فاضل ميزان تسوية الحسابات لفترة معينة مع فاضل تاريخ معين عادة .

ولدى تحليل موازين المدفوعات فى الدول النامية يتعين تقسيمها الى مجموعتين ، تضم المجموعة الاولى اغلبية البلدان النامية المستوردة للبترول والتى تتميز موازين مدفوعاتها بالعجز المزمن . اما المجموعة الثانية فهى مجموعة البلدان المنتجة والمصدرة للبترول (العربية السعودية وايران والعراق وقطر والكويت وليبيا والجزائر ونيجيريا وفنزويلا واندونيسيا والغابون واكوادور والامارات العربية المتحدة) والتى كانت موازين مدفوعاتها ايجابية طوال السبعينات وحتى عام ١٩٨٢ ، مما ادى الى تراكم احتياطيات كبيرة من العملة الصعبة لديها .

وتميزت اغلبية الدول النامية المستوردة للبترول فى السنوات الاخيرة بازدياد كبير فى موازين المدفوعات السلبية (راجع جدول رقم ١) .

ان ازدياد عدم التوازن فى موازين المدفوعات يعود الى عدة عوامل . فقد كان مرتبطا بالظروف غير الملائمة لتطور التجارة الخارجية للدول النامية . فقد كانت صادراتها متخلفة كثيرا عن الاستيراد بسبب السياسة الحمائية التى تطبقها

الدول الرأسمالية المتطورة والتى تعيق تصريف الكثير من البضائع التصديرية لبلدان آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية (وخصوصا منتجات صناعتها الفتية) ، وكذلك التناسب غير الملائم لهذه البلدان فى اسعار التصدير والاستيراد . وعندما انخفضت اسعار المنتوج التصديرى التقليدى للبلدان النامية ، ارتفعت اسعار البضائع الصناعية التى تستوردها هذه البلدان . وتفقد البلدان النامية سنويا حوالى ١٣ مليار دولار بنتيجة تدهور التناسب بين اسعار التصدير والاستيراد وحوالى ١٠ مليارات دولار بنتيجة تقييد تعريفات صادراتها . وتفيد حسابات خبراء منظمة اليونكتاد ان خسائر البلدان النامية بسبب السياسة الحمائية التى تتبعها مراكز الرأسمالية بلغت فى ٢٠ عاما (١٩٦٥-١٩٨٤) حوالى ٧٠٠ مليار دولار . وتجرى تغطية العجز التجارى المتزايد عن طريق السلف والقروض الاجنبية ، مما ادى الى حدوث طفرة فى تصاعد الديون الخارجية .

وفى بداية الثمانينات عندما بلغ عجز الميزان التجارى ارقاما قياسية اضطرت البلدان النامية الى اتخاذ خطوات لتصحيحه . وفى اواسط الثمانينات تقلص العجز فى تجارتها ، لكن ذلك لم يكن نتيجة لتحسن ظروف التجارة او لتنازلات محسوسة من جانب الغرب ، بل كان بالاساس نتيجة للتشدد الكبير فى القيود الاستيرادية وتقليص استيراد البضائع الضرورية جدا لعمل وتطور الاقتصاد الوطنى بشكل طبيعى .

والى جانب ذلك صارت حالة ميزان المدفوعات لدى الدول النامية اعتبارا من النصف الثانى للسبعينات تتوقف بقدر متزايد على ضرورة اعتماد موارد مالية متزايدة لتسديد الديون الخارجية . واعاق ذلك تعادل ميزان العمليات الجارية الذى ظل يعانى من عجز كبير . وبعبارة اخرى ، فان التضحيات الاقتصادية الكبيرة التى اقدمت عليها الدول النامية عندما قيدت استيرادها الى حده الادنى لم تعط المفعول الضرورى ، لانها اضطرت الى توجيه سائل هائل من الاموال لتسديد الديون الخارجية .

جدول رقم ١

فاصل ميزان العمليات الجارية للبلدان النامية المستوردة للبترول[٦]
بمليارات الدولارات

	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤
الميزان التجارى	-٣,٨	-٢٦,٣	-٤٩,٨	-٦٥,٨	-٤٢,٦	-٢٨,٨	-٢٩,١
ميزان عائدات التوظيفات بما فيها مدفوعات فوائد القروض	-٣,٧	-٨,٤	-٢٦,٨	-٣٦,٤	-٤١,١	-٤٤	-٤٥,٧
ميزان العمليات الجارية	-٩	-٣٤,٢	-٦٦,٩	-٨٤,٣	-٦٥,٩	-٤٩,٢	-٤٩,١
تدفق الراسمال	-٧,٨	٢٢,٦	٣٩,٤	٧٦,٦	٥٩	٤٩	٤٩,٧

اما البلدان النامية المصدرة للبترول ، مع ان حالة موازين مدفوعاتها تختلف من حيث المبدأ ، فقد واجهت بنفس القدر الاتجاهات التى تجسد عدم تكافؤها فى نظام العلاقات الاقتصادية الدولية . وفى السبعينات ساعد ارتفاع اسعار البترول على نشوء فاضل ايجابى كبير فى الميزان التجارى لدى البلدان النامية المصدرة للوقود السائل . وفى عام ١٩٨٠ بلغ ذلك الفاضل لدى بلدان الاوبيك ١٠٠ مليار دولار ، مقابل ١٠ مليارات دولار فى عام ١٩٧٢ . وهيأ ذلك الامكانية لتوفير احتياطيات كبيرة من العملة (٨٥,٥ مليار دولار فى عام ١٩٨١) واحتياطيات من الذهب (١,٣ الف طن) والتحول الى مصدرين للرأسمال . وقدرت الموجودات العائدة للبلدان المصدرة للبترول فى الخارج عام ١٩٨٢ بـ٣٩٥ مليار دولار (بما فيها ١٧٠-١٩٠ مليار دولار عند العربية السعودية و٩٠-١٠٠ مليار عند الكويت وحوالى ٥٠ مليار دولار عند الامارات العربية المتحدة) .

الا ان الوضع تغير بصورة جوهرية فى الثمانينات . فقد ادى انخفاض الطلب على البترول الى هبوط اسعاره بشكل ملحوظ (من ٢٦٠ دولارا للطن الواحد فى عام ١٩٨٠ الى ٨٠-١٠٠ دولار فى عام ١٩٨٦) . واسفر ذلك بدوره عن تقليص شديد ، الى الثلث تقريبا ، فى عائدات تصدير البترول . وتعقد وضع موازين المدفوعات لدى البلدان المصدرة للبترول . وفى الثمانينات كان ميزان المدفوعات الاجمالى لبلدان الاوبيك يعانى من العجز بانتظام . ونشأ العجز حتى فى موازين المدفوعات لدى بلدان مثل العربية السعودية والكويت والامارات العربية المتحدة (حيث بلغ فى عام ١٩٨٣ ٧ مليارات دولار ، وفى عام ١٩٨٤ - ٣ مليارات ، وفى عام ١٩٨٥ - ٣ مليارات وفى عام ١٩٨٦ ملياري دولار) (٧) . وكما هو حال الدول النامية الاخرى اضطرت البلدان المصدرة للبترول الى الشروع بتقليص الاستيراد ، وازدادت الديون الخارجية كثيرا لدى العديد منها (وبالدرجة الاولى المكسيك وفنزويلا ونيجيريا) . ولوحظ

اتجاه نحو تقلص موجودات ابرز البلدان المصدرة للبترول فى الخارج (وبالدرجة الاولى العربية السعودية والكويت) .

٥ – ديون الدول النامية

لقد ادت العمليات التى تناولناها اعلاه الى طفرة فـــى تصاعد الديون الخارجيـــة المترتبة على الدول الناميـــة . وبالمقارنة مع اواسط الخمسينات ازدادت الديون الخارجيـة للبلدان النامية بحوالى مائة مرة وبلغت فى مطلع عام ١٩٨٦ حوالى تريليون دولار . بديهى يجب ان نأخذ بالاعتبار وتائر التضخم النقدى العالية الملازمة للاقتصاد الرأسمالى وخصوصا فى السبعينات والثمانينات . ولكن حتى بمراعاة هذا العامل نجد الديون الاجنبية بالحساب الفعلى قد ازدادت خلال الفترة المذكورة بما لا يقل عن ٢٠ مرة ، الامر الذى يتجاوز كثيرا وتائر النمو الاقتصادى العام فى البلدان النامية .

ان جغرافية الديون الخارجية واسعة . فمن بين المدينين الدول الاكثر تخلفـــا مثل سرى لانكا والملاوى والنيجـــر والسينغال والسودان وتوغو وجمهورية الدومينيكان وبوليفيـا وكذلك الدول المعترف بزعامتها الاقتصادية فى العالم الثالث مثل البرازيل (بلغت ديونها الخارجية فى اواخر ١٩٨٦ ١٠٢ مليار دولار) والمكسيك (١٠٠ مليار دولار) والارجنتين (٥٠ مليار دولار) والفيليبين (٢٧ مليـار دولار) ومصر (١٩ مليار دولار) ونيجيريا (١٩ مليار دولار) . وفى جنوب وجنوب شرقى آسيا كل البلدان فى الواقع ترزح تحت عبء الديون الثقيل . ففى اواخر ١٩٨٥ بلغت ديون اندونيسيا ٣٢,٥ مليار دولار ، وديون الهند ٣٠,٧ ، وتايلانـد ١٢ ، والباكستـــان ١٠ ، وماليزيا ٩ وسرى‌لانكا ٨ وبورما مليارى دولار .

وعلى العموم تبلغ الديون الخارجية المترتبة على البلدان النامية ثلث منتوجها الداخلى الاجمالى . لكن تلك معطيات متوسطة . فلدى عشرات البلدان تشكل الديون الخارجية ٦٠–٨٠٪ من المنتوج الداخلى الاجمالى ، وفى بعض الحالات تتجاوز هـــذه

النسبة . وفى آسيا نجد عبء الديون على المنتـــوج الداخلى الاجمالى لدى العديد من البلدان اعلى بـ٣٥٪ من الحد الاقصى المعمول به فى ممارسات الحسابات الدولية .

وتم لمدى بعيد تجاوز حد آخر معترف به من قبل الجميع وهو ٢٠٪ من المدفوعات لتسديد الديون الخارجية بالنسبة لعائدات تصدير البضائع والخدمات بالعملة الصعبة . وهذا المؤشر يسمى بمعدل خدمة الديون (مخد) ، وهـــو يحسب كالآتى :

$$\text{مخ د}\ (\%) = \frac{\text{مم}}{\text{مع}} \times 100$$

(«مم» رمز مبلغ مدفوعات الديون الخارجية ، و«مع» رمز مبلغ العملة الصعبـــة المستحصلة من تصدير البضائـــع والخدمات) .

وتفيد معطيات اليونكتاد ان معدل خدمة الديون فى بلدان مثل الباكستان وبورمـــا وتنزانيا وزيمبابوى ومدغشقـــر والمغرب والاكوادور وبيـــرو بلغ ما بيـــن ٣٠٪ و٥٠٪ . واضطرت اكبر البلدان المدينة الى تخصيص اكثر من نصف عائدات العملة الصعبة لهذه الاغراض . وانفقت الفيليبين فى ١٩٨٥-١٩٨٦ على تسديد الديون الخارجية ٦٦٪ من عائدات صادراتها . وتجدر الاشارة الى ان قدرة البلدان الناميـــة ، بحكم الفوارق الكبيرة بينها ، على تحمل عبء الديـون ليست متماثلة ابدا . ففى احيان كثيرة حتى الدين الخارجى الصغير يلقى على البلد النامى عبءاً لا طاقة له بتحمله اذا كان نطاق اقتصاده ضيقا وعائدات صادراته محدودة وهو يشعر بحاجة ماسة الى الموارد لاجل التنمية . ففى عام ١٩٧٥ اعلنت زائير عن عجزها عن تسديد الديون عندما بلغ معدل خدمتها ١١,٧٪ ، اما المكسيك فقد ظلت فى عام ١٩٨٢ قادرة على التسديد مع ان معدل خدمة الديون عندها قارب الـ٦٠٪ .

وعلى العموم تضطر الدول الناميـــــة الى انفاق ١٢٠ — ١٥٠ مليار دولار سنويا لتسديـــد الديون الخارجية . وهذا

عبء هائل لا يطاق بالنسبة لاقتصاد البلدان النامية الضعيف. وتحرم شعوب آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية من الاموال الضرورية جدا للتنمية الاقتصادية ولحل القضايا الملحة - تصفية الفقر والامراض والمجاعة والامية والبطالة. ويكفى ان نعيد الى الاذهان ان فى العالم الثالث، حسب معطيات هيئة الامم المتحدة ٧٠٠ مليون جائع و٨٠٠ مليون امى بين السكان الراشدين و٢٥٠ مليون طفل لا يترددون على المدارس و١,٥ مليار شخص محرومين من امكانية الحصول على الاسعاف الطبى.

وفى بداية الثمانينات كان الركود الاقتصادى الذى اجتاح مراكز الرأسمالية قد اصاب بعمق اغلبية الدول النامية. وكالعادة سعى الرأسمال الدولى الى التخفيف من صعوباته بتحويلها على نطاق واسع الى اطراف الاقتصاد الرأسمالى العالمى. وفى هذه الظروف غدا عدد متزايد من البلدان المدينة عاجزا عن الوفاء بالتزاماته فيما يخص الديون الخارجية. ففى عام ١٩٨٢ وحده اجلت ٣٥ دولة تسديد مبلغ اجمالى من ديونها الخارجية قدره ١٤٠ مليار تقريبا، الامر الذى يعتبر رقما قياسيا مطلقا فى ممارسات الائتمان الدولى. واضطرت البنوك الغربية فى ١٩٨٢-١٩٨٣ الى تأجيل ديون ٢٤ بلدا ناميا بمبلغ ٦٧ مليار دولار، كما اضطرت الى تقديم قروض جديدة بمبلغ ٣٠ مليار دولار فى اطار «عمليات الانقاذ». وللمقارنة نشير الى ان الخمسة والعشرين عاما الماضية شهدت ٦٠ حالة فقط من تأجيل الديون (اى اقل من ثلاث حالات سنويا) لـ٢١ بلدا، اما مبلغ الديون الخارجية المؤجلة فلم يتجاوز ٣٢ مليار دولار.

وهكذا فان صعوبات العملة والمالية فى البلدان النامية تفاقمت وتحولت الى ازمة خانقة، هى ازمة الديون الخارجية. وهى تشكل خطرا كبيرا ليس فقط على اقتصاد بلدان آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية، بل وعلى نظام الائتمان والمالية الدولى بمجمله فى الرأسمالية المعاصرة. ويثير هذا الموقف قلقا كبيرا فى العالم الرأسمالى. فقد حذرت مجلة «التايم»

الاميركية من «ان الاقتصاد العالمى قائم على قنبلة الديــون الخارجية» (٨) .

وتجدر الاشارة الى ان بعض ابواق البلدان الدائنـــة يسعون الى القاء الذنب فى ازمة الديون على البلدان المدينة . ففى الصحف الغربية ومن منابر المحافل الدولية والمؤتمرات ينهال على البلدان النامية وابل مـــن الاتهامات بعدم الشعور بالمسؤولية والتبذير وسوء التدبير وقلة الجهود المبذولـة للتكيف للاوضاع المتدهورة فى حالة الاقتصاد العالمى . ولا ينحصر مغزى كل هذه الاتهامات فى القاء ذنب ازمة الديون على البلدان النامية ، بل وفى ارغامها على تحمل كل اعبـــاء عواقب ازمة الديون والجهود الرامية الى تذليلها .

ان هذا الموقف للدول الصناعية المتطورة الانانى جـــدا يثير استنكارا متزايدا فى البلدان النامية ويشجب من قبـل القوى التقدمية الديمقراطية . فقد قال الزعيم الكوبى فيديل كاسترو الرئيس السابق لحركة عدم الانحياز : «ان شعوبنا ليست مذنبة لا فى التخلف ولا فى الديون . وبلداننا ليست مذنبة لانها كانت مستعمرات قديمة وجديدة وجمهوريات للموز والفلزات والبترول مضطرة الى انتاج الخامات والبضائع غير المألوفة والوقود باسعار واطئة وبايد عاملة رخيصة» (٩) .

٦ – العواقب الاقتصادية والاجتماعية لازمة الديون الخارجية

ان لازمة الديون عواقب بعيدة المدى على البلدان النامية . فقد ادت الى اعاقة نموها الاقتصادى وتباطؤ التقدم الاجتماعى وتأزم الوضع السياسى وتعمق التناقضات المتنوعة . وقـــد تجاوزت ازمة الديون الخارجية لدى البلدان الناميـــة الآن الحدود المالية الصرف وصارت تمس فى الواقع كل ميادين الحياة الاجتماعية . وغدت واحدة من مشاكل العصر السياسية والاقتصادية الحساسة ، بل غدت مشكلة عالمية حقا .

وتستخدم الديون بالدرجة الاولى لتشديد الاستغـــلال

المالى للدول النامية . فالدائنون الغربيون يسعون بكل الوسائل الى ارغام البلدان النامية على تسديد الدين الاساسى ودفع فوائد عالية . بديهى ان الرأسمال الدولى لا يستطيع الآن ان يلجأ الى الاجراءات التى كان يتخذها فى الماضى . والتاريخ يتذكر كيف اعلنت فنزويلا فى عام ١٩٠٢ ، وكانت فى حالة مالية عصيبة ، عن تجميد الديون الخارجية . وعند ذاك ارسلت البلدان الدائنة – بريطانيا والمانيا وايطاليا – الى سواحل فنزويلا عمارة موحدة «حسمت» كل المشاكل المالية . فقد تم الاستيلاء على مستودعات الجمارك مع البضائع المخصصة للتصدير ، وذلك بمثابة تعويض عن الديون المستحقة . اما الآن فقد ولى الى الابد زمان القرصنة والاكراه الاستعماريين . وافسحت «دبلوماسية البوارج» المجال لطرائق اكثر تفننا ، لكنها ليست اقل مفعولا ، مثل الضغط والشانتاج الاقتصاديين والسياسيين . فالغرب ينتهز فرصة اعتماد البلدان النامية لدرجة كبيرة على التمويل الخارجى انما يهددها بحصار مالى شامل فى حالة عدم تسديد الديون . وكتبت مجلة «بيزنس ويك» الاميركية «ان العقوبة على الامتناع عن تسديد الديون ستكون قاسية . فان هذا الاجراء سيحول اقتصاد البلد المدين فى الواقع الى «اساس العوائق» ، وستصادر البنوك الدائنة بواخره وطائراته» (١٠) .

ولا يزال ضغط الاستغلال المالى يشتد . ففى عام ١٩٨٦ سددت البلدان النامية ٦٢ مليار دولار بشكل فوائد مئوية فقط . واذا اضفنا الى ذلك تسديد المبلغ الاساسى للديون نجد ان مجموع ما حولته الدول النامية الى مراكز الرأسمالية يبلغ ١٢٠ مليار دولار تقريبا . وهذا يزيد اربع مرات تقريبا عن الموارد المالية التى تسلمتها تلك الدول من الخارج فى عام ١٩٨٥ . وتفيد بعض الاقوال ان عملية استنزاف اميركا اللاتينية وسائر المناطق النامية قد بلغت «حدا لا يطاق» .

ويمكن القول عموما ان العالم الثالث لم يتعرض فى السابق ابدا لما يتعرض له الآن من تشديد فى الاستغلال المالى . ويشغل الرأسمال الائتمانى المرتبة الاولى فى هذا

الاستغلال . فعن هذه القناة بالذات يضخ القسم الاكبر من موارد الاطراف الى مراكز الرأسمالية . وقد تحول ضخ الموارد المالية هذا الآن الى واحد من العوائق الرئيسية في طريق التقدم الاقتصادى والاجتماعى للشعوب المتحررة .

وتستخدم الديون من قبل الدائنين الغربيين للتدخل النشيط فى الشؤون الداخلية للبلدان المدينة بالتأثير على سياستها الاقتصادية وللحصول على مختلف التنازلات من جنبها . ويلعب صندوق النقد الدولى دورا كبيرا فى هذه القضية بوصفه منظمة مشتركة بين الدول للعملة والائتمان مخصصة لضبط عمليات العملة بين الدول الاعضاء وتقديم القروض القصيرة الاجل لها عندما تواجه صعوبات فى مجال العملة مرتبطة بالخلل الوقتى فى موازين المدفوعات .

ويقوم صندوق النقد الدولى بدور الوساطة بين مراكز الرأسمالية والبنوك المقرضة وبين الدول النامية بخصوص المسائل الحساسة فى ديونها الخارجية . وان «برامج الاستقرار» التى يفرضها الصندوق فى سياق المفاوضات بشأن تجديد تمويل الديون الخارجية انما تستهدف تقليص القطاع العام وتقليل نفقات الحاجات الاجتماعية وتخفيض قيمة العملات الوطنية وتقديم مختلف التسهيلات والتنازلات للرأسمال الاجنبى وتجميد اجور الشغيلة . وبتأثير صندوق النقد الدولى اضطرت بعض الدول النامية الى اعادة النظر بصورة خطيرة فى سياستها الاقتصادية ، الامر الذى ينطوى على مضاعفات اقتصادية واجتماعية عميقة .

ومما له دلالة فى هذا المجال الاتفاقيات التى عقدتها الفيليبين فى ١٩٨٥-١٩٨٦ مع صندوق النقد الدولى لتجديد تمويل الديون الخارجية . وفى مقابل تأجيل التسديد اخذ البنك المركزى فى البلاد يطبق سياسة ائتمانية متشددة تقيد التوظيفات . وبدأت تصفية مؤسسات الدولة . والغت الحكومة احتكار الدولة لمبيعات السكر . وبيعت الى الشركات الخاصة اسهم اكبر شركة حكومية هى «شركة السكر الوطنية» . وفى اواخر ١٩٨٦ اعلنت رئيسة جمهورية الفيليبين اكينو عن

تسليم بضع مئات من شركات الدولة ورأسمالها المساهم الاجمالى بحوالى ٦٥٠ مليار بيزة الى القطاع الخاص فى غضون خمس سنوات . وفى اواخر ١٩٨٨ بيعت بالمزاد العلين ٣٠٠ شركة حكومية . وفى الوقت ذاته يشدد الرأسمال الاجنبى المتنشط ضغطه على ارباب العمل المحليين ، مما يؤدى الى اتساع افلاس الشركات الوطنية وتفاقم البطالة .

وعلى العموم فان السياسة المالية الائتمانية للدول الرأسمالية المتطورة تستهدف الحيلولة دون ايجاد حل جذرى لمشكلة الديون الخارجية ، ومحاولة تحويلها ، بالعكس ، الى عامل فعال دوما يربط البلدان المدينة ربطا وثيقا الى دائنيها .

٧ – استراتيجية الغرب الائتمانية والمصالح الوطنية للدول النامية

ان ازمة الديون فى العالم الثالث لم تخفت ، بل على العكس اكتسبت طابعا اكثر حدة . فقد اجتاحت المزيد من البلدان واقترنت باتساع لاحق فى احجام الديون الخارجية واشتداد مشكلة تسديدها . وهذا الموقف نتيجة مباشرة لاستراتيجية الديون التى يطبقها الدائنون الغربيون . ومع انهم وافقوا فى السنوات الاخيرة على تأجيل جزئى للدفع وتقديم قروض جديدة محدودة فان اعمالهم الملموسة لا تجعل المرء يأمل فى حل جذرى لمشكلة الديون الخارجية . وان موقفهم من المفاوضات بشأن تجديد تمويل الديون الخارجية المترتبة على البلدان النامية يستند الى نقطتين : اولا – نهج مقابلة كل مدين بجبهة موحدة من الدائنين ، وثانيا – فرض اقسى الشروط لتجديد التمويل .

ويساعدنا تحليل الاتفاقيات الموقعة برعاية صندوق النقد الدولى بين البنوك المقرضة والبلدان النامية فى التوصل الى الاستنتاجات التالية :

اولا ، عمليات تجديد التمويل تؤدى الى ارتفاع كبير فى

تكاليف خدمة الديون . فكل الاتفاقيات تنص على زيادة تضاف الى فائدة الانطلاق المئوية المعمول بها حاليا (ما يسمى «بالعلاوة» – spread) ورسوم القومسيون الاضافية لصالح البنوك . والمقصود هنا ليس مبالغ ضئيلة ، لان المستوى الادنى «للعلاوة» فى ١٩٨٢–١٩٨٥ بلغ ١,٩٥٪ من «الخصوم» libour ، كما بلغت رسوم القومسيون ١,٠٥٪ . وفى عامى ١٩٨٦–١٩٨٧ فقط اقدمت البنوك على تقليص جزئى لهذه الاضافات نظرا لازدياد حدة صعوبات العملة والمالية التى تواجهها البلدان النامية . وبموجب الاتفاقيتين اللتين وقعتا فى ١٩٨٨ مع البرازيل والمكسيك تقلصت «العلاوة» الى ١,١٢٥٪ .

ثانيا ، ان الاتفاقيات بشأن تأجيل الديون لا تعنى سوى حل قصير الامد للمشكلة ، لان مدة تلك الاتفاقيات لا تتجاوز عادة ثلاث سنوات (ما عدا القروض الجديدة التى تنص على فترة تسديدها فى ٦ او ٨,٥ سنوات) . فالبنوك كمأنما تمسك بالمدينين «بحبل قصير» لتشرف على انتظام التسديد وترغمهم على تجديد المفاوضات بين حين وآخر بخصوص تأجيل تسديد الدين .

ثالثا ، تتناول المفاوضات فى اغلب الاحوال مبلغ الدين الاساسى ولا تشمل الفوائد المئوية (فى الآونة الاخيرة فقط اخذت البنوك فوق القومية تقدم قروضا محدودة لهذا الغرض) .

رابعا ، نظرا للديون الكبيرة المتراكمة على القطاع الخاص فى البلدان النامية تطالب البنوك الدائنة ضمانات حكومية بشأن تلك المبالغ . (

وكثيرا ما تكتب صحافة البلدان الصناعية المتطورة عن «الصعوبات» التى تواجهها البنوك الدولية بنتيجة ازمة الديون وارتفاع درجة المجازفة والمسؤولية الكبيرة للبنوك الدائنة . علما بانها تهمل عدم التماثل الكبير فى عواقب الازمة بالنسبة للدائنين والمدينين . اما البنوك فوق القومية فهى تغطى «صعوباتها» وتزيد عن طريق الارباح الفاحشة من عمليات

الائتمان فى البلدان النامية . وعن طريق «العلاوات» ورسوم القومسيون وزيادة الفوائد المئوية وعن طريق اجراءات اخرى استلمت البنوك الدائنة فى عام ١٩٨٣ في اميركا اللاتينية وحدها ما بين ٧٠ و١٣٠ مليون دولار من الارباح . ان استحداث الاضافات المذكورة وغيرها من المدفوعات غير المباشرة بمثابة تعويض عن «المجازفة» فى تسليف المقترضين فى اميركا اللاتينية غير عادل اطلاقا ، لان هذه «المجازفة» قد روعيت بالكامل فى اتفاقيات البداية .

وينبغى ان يضاف الى ذلك ان البنوك الدولية لا تتورع عن الشانتاج والتنكيل السافرين ضد البلدان النامية التى تعجز عن الايفاء بالشروط المجحفة المفروضة عليها . وحالما تلوح اولى بوادر الخلل يغلق الدائنون «مجارى الاوكسجين» ، اى يوقفون تسليف البلد المدين . ففى عام ١٩٨٣ اوقف صندوق النقد الدولى تسليم البرازيل القسم التالى من القرض المنصوص عليه فى الاتفاقية ، وذلك لان الحكومة البرازيلية لم تؤمن تنفيذ جميع مطالب الصندوق . وكان هذا الاجراء اشارة الى البنوك التجارية العالمية التى اوقفت بدورها تسليف البرازيل . واستخدم نفس الاسلوب ضد الارجنتين فى عام ١٩٨٥ . فبحجة عدم تنفيذ الارجنتين لاتفاقية ١٩٨٤ اوقف صندوق النقد الدولى تسليفها . وحذت البنوك الدولية حذو صندوق النقد الدولى . واعلنت الحكومة الاميركية عن وقف المفاوضات بشأن تقديم قرض من الخزينة الاميركية الى الارجنتين . وفى عام ١٩٨٧ اضطرت البرازيل الى وقف تسديد الفوائد المئوية على الديون الخارجية موقتا بسبب الصعوبات المالية ، ولذا تعرضت لوضع هو الحصار الائتمانى بعينه .

وهكذا يستخدم الراسمال المصرفى الدولى آلية «ضبط» ازمة الديون الخارجية ليطوق الشعوب المتحررة بمزيد من الوثوق فى شبكة التزامات الديون ويطبق بتشديد اكبر سياسة استنزاف بلدانها اقتصاديا .

ان صعوبات العالم الثالث فى العملة والمالية تتفاقم

وتزداد بسبب اشراك الكثير من البلدان النامية فى سباق التسلح . فان غول العسكرة يثقل عبء ديونها الخارجية الثقيل اصلا ويتحول الى عائق جبار امام التقدم الاقتصادى فى آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية .

اسئلة للمراجعة

- ما هو الائتمان الدولى وكيف يؤثر على تطور العلاقات الاقتصادية الدولية ؟
- ما هى العوامل الداخلية الاساسية لنقص الموارد المالية فى البلدان النامية ؟
- فيم يتجلى عدم تكافؤ البلدان النامية فى نظام الائتمان الدولى ؟
- ما هى الاشكال الاساسية للقروض التى تقدم الى البلدان النامية ؟
- ما هو ميزان المدفوعات وميزان تسوية الحسابات ؟
- ما هى خصائص حالة موازين المدفوعات فى البلدان النامية ؟
- ما هو نطاق ديون العالم الثالث الخارجية ؟
- ما هى المظاهر الاساسية لازمة الديون فى البلدان النامية ؟

مواضيع للمناقشة

- الائتمان الدولى وامكانيات التنمية الاقتصادية .
- دور التحويلات الاقتصادية والاجتماعية الداخلية فى البلدان النامية فى الاستفادة الحكيمة من الموارد المالية الوطنية .
- المذنبون فى ظهور ازمة الديون الخارجية .
- طرق تسوية مشكلة ديون البلدان النامية .

الفصل الحادى عشر

العسكرة ضد التنمية

حظى الترابط الوثيق بين نزع السلاح والتنمية باعتراف واسع فى العالم المعاصر . فليس هناك دولة الآن لم تتعرض بهذا القدر او ذاك للتأثير السلبى لسباق التسلح وانفـــاق الثروات الوطنية بصورة غير منتجة على الاغراض الحربية . ولن تخسر اية مجموعة من الدول من تحقيق نزع الســـلاح التام الشامل . وفى البلدان الرأسمالية المتطورة من شـــأن هذه العملية ان تزيد من استخدام المنجزات العلمية التكنيكية والكوادر العلمية لاجل البناء المدنى ، وهذا يؤدى الى توسيع الطلب المقتدر ويشجع نمو الانتاج .

ان نزع السلاح قادر على الاسهام بقسط كبير فى حـــل المشاكل العويصة فى العالم الرأسمالى المتطور ، مثل تقليص العجز فى ميزانيات الدولة وكبح التضخم النقدى ومكافحـــة البطالة والفقر والفاقة والتشرد . وبوسع الدول الاشتراكية ان تستخدم نزع السلاح لاجل التعجيل فى تنفيذ برامجها للتنمية الاقتصادية والاجتماعيـــة . ويمكنها ان توجـه الجهود نحـــو التلبية الاكمل لحاجات شعوبها المتزايدة وتأمين الاعمــــار التكنيكى وتحـــديث الجهاز الانتاجى واستخدام التكنيـــك والتكنولوجيا المتقدمين .

ان وقف سباق التسلح قادر على اجراء تحسين جدى على الوضع الاقتصادى فى الدول المتحررة ايضا ويقدم حافـــزا جبارا لسيرها الـــى الامام على طريق التقدم الاقتصـــادى والاجتماعى . بديهى ان بالامكان الحصول على اكبر المردود فى ظل نزع السلاح الشامل ، ولكن حتى فى ظل التقليص الجزئى

للموارد المتنوعة والهائلة التى تلتهمها الاستعدادات الحربية من قبل الدول المتطورة البارزة بالدرجة الاولى يمكن التأثير بصورة جدية على سير وآفاق تطور العالم الثالث .

١ - مشكلة العصر الرئيسية

ليس لدى البشرية الآن مهمة اكبر شأنا من درء النزاع النووى الصاروخى العالمى الذى يهدد بابادة كل الاحياء على الارض . وتنبع قيمة هذه المهمة من النطاق المنقطع النظير لسباق التسلح الذى يدفع الحضارة المعاصرة ، بمنطق تطوره كله ، الى كارثة لا مفر منها .

لقد تكدست فى العالم ترسانات هائلة للسلاح . فان القدرة الاجمالية لجميع الموجودات النووية فى اواخر السبعينات تجاوزت مليون قنبلة كالتى القيت على هيروشيما من حيث قوتها ، اى حوالى ثلاثة اطنان من التروتيل لكل فرد من سكان المعمورة . وتفيد تقديرات هيئة الامم المتحدة ان النفقات المباشرة على سباق التسلح بعد الحرب العالمية الثانية كلفت البشرية ١٠ تريلونات دولار . وفى اواسط الثمانينات بلغت النفقات الحربية السنوية العالمية الاجمالية ٩٠٠ مليار دولار . وتسبق النفقات الحربية ، من حيث وتائر النمو ، المنتوج الوطنى الاجمالى العالمى . ويخدم فى القوات المسلحة اكثر من ٢٧,٥ مليون شخص . وفى ميدان الانتاج الحربى يعمل اكثر من ٧٠ مليون شخص آخرين . ويعمل فى الميدان العسكرى اكثر من ثلاثة ملايين عالم ومهندس ، ويبتلع هذا الميدان حوالى ٤٠٪ من النفقات العالمية المخصصة للبحث العلمى . وعلى العموم فان نطاق الانتاج الحربى المعاصر ضخم لدرجة تجعل تقدم الحضارة اللاحق ، حتى فى ظل السلام ، يغدو مسألة فيها نظر ، وذلك لان عبء سباق التسلح يصبح صالحا للمقارنة مع الخسائر المادية لحروب عالمية .

ولكن رغم القدرة الحربية المكدسة الهائلة لا تزال آلة العسكرة تدور اقوى فاقوى . فالولايات المتحدة تنوى فى

١٩٨٧-١٩٩٢ انفاق حوالى ٢ ترليون دولار على البرنامج العسكرى الكونى (التحضير «لحرب النجوم») وتحديث وتوسيع القدرة الحربية . ويقتدى بالولايات المتحدة اقرب شركائها فى حلف الناتو .

ان القوة الاساسية المحركة لسباق التسلح فى البلدان الرأسمالية المتطورة والمبادرة الى زيادة النفقات الحربية هى المجمعات الصناعية الحربية التى تضم ، بالاضافة الى وزارات الحربية والاحتكارات الصناعية الحربية ، الجماعات المالية المرتبطة بها ومختلف الدوائر والهيئات الحكومية ومراكز البحث العلمى والتكتلات السياسية . وهكذا تمثل المجمعات الصناعية الحربية تركيزا لاكبر القوى العسكرية والعلمية والاقتصادية والسياسية .

ويدور فى فلك سباق التسلح قسم كبير من القدرات الانتاجية لمراكز الرأسمالية . وتحول البزنس العسكرى الى ميدان اعمال ضخم . ويمارس صنع السلاح فى الولايات المتحدة اكثر من ١٢٠ الف شركة ، بما فيها اكثر من ١٠٠ عملاق صناعى . ويشارك فى تنفيذ طلبيات البنتاغون حوالى ٨٠ فرع واكثر من ٥ ملايين شخص . وفى المانيا الاتحادية يمارس صنع المنتوج الحربى اكثر من ٥ آلاف مؤسسة وشركة . ويعتمد الانتاج الحربى على السلالات الصناعية التى نشأت تأريخيا ، ومنها تيسين وكروب وفليك وكواندت وسيمينس . وتعمل حوالى ٥ آلاف شركة صناعية فى انتاج التكنيك الحربى فى بريطانيا .

وبجهود المجمعات الصناعية الحربية ينشأ نظام الاقتصاد العسكرى الرأسمالى العالمى . ويتكون اساسه من الاحلاف والتكتلات العسكرية (ونواتها حلف شمال الاطلسى - الناتو) ، وكذلك مختلف انواع الصلات التنظيمية والعلمية والتكنيكية والتكنولوجية والانتاجية وغيرها . وفى اطار هذا النظام يجرى بيع السلاح وتبنى الصناعة الحربية ويتم تحديثها وتسلم التكنولوجيا ويجرى اعداد الكوادر . وتشغل الولايات المتحدة الاميركية مواقع السيطرة فى نظام الاقتصاد العسكرى

الرأسمالى العالمى . وتستخدم هيمنتها العسكرية والسياسية بمثابة عتلة جبارة للضغط على اقرب شركائها وعلى اغلبيـة الدول الرأسمالية الاخرى .

وتبرر الاوساط القيادية فى الغرب توسيع سباق التسلح بضرورة ضمان الامـن والسلامة من «الخطر الســـوفييتى» وبادعاءات حول «عدوانية» الاتحاد السوفييتى وتفوقه المزعوم فى الميدان الصاروخى النووى . اما فى الواقع فيوجد تعادل عسكرى تقريبى بين الاتحاد السوفييتى والولايات المتحـدة الاميركية . وفى الاول من كانون الاول ١٩٨٨ كان التـوازن السوفييتى الاميركى فى الاسلحـــة الاستراتيجية كالآتى : (راجع صفحة ٢٧٦) .

وواضح تماما ان المواجهة بحد ذاتها بين هاتين القدرتين الصاروخيتين النوويتين الهائلتين ، رغم تعادلهما التقريبى ، انما تشكل خطرا كبيرا . فالمستوى الراهن لتوازن القدرتين النوويتين للجانبين المتجابهين يضمن لكل منهما ليس امنا متساويا بل على الاصح خطرا متعـــادلا . وان استمرار سباق التسلح يزيد حتما من هذا الخطر المتعادل ويمكن ان يسير به الى ابعاد لا يعـــود فيها التعادل عاملا للكبـح السياسى والعسكرى .

فى كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٧ ، فى نتيجة لقاء القمة الاميركى السوفييتى وقعت فى واشنطن معاهدة تصفيـــــة الصواريخ المتوسطة والقصيرة المدى . ونصت المعاهدة على اتلاف ٨٢٦ صاروخا سوفييتيا منصوبــــا او غير منصوب و٦٨٩ صاروخا اميركيا مـــن الصواريخ المتوسطة المدى . وفى الوقت ذاته يتلف مـــــن الصواريخ القصيرة المدى المنصوبة وغير المنصوبة ٩٢٦ صاروخا من الجانب السوفييتى و١٧٠ صاروخا من الجانب الاميركى . والى جانب الصواريـخ يصار الى اتلاف رؤوسها النووية . وحددت المعاهدة اجراءات الرقابة الفعالة عـــلى التقيد بالمعاهدة . كما صيغت فـــى واشنطن ، وكذلك فى موسكو عام ١٩٨٨ ، موافقة مبدئية من الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة الاميركية عـلى تقليص

	الاتحاد السوفييتى	الولايات المتحدة
اجهزة اطلاق الصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات	١٣٩٠	١٠٠٠
بما فيها : الاجهزة المزودة برؤوس قابلة للانفصال وذات تصويب فردى	٨١٢	٥٥٠
اجهزة اطلاق الصواريخ الباليستيكية المنصوبة على الغواصات الذرية	٩٤٢	٦٧٢
بما فيها : الاجهزة المزودة برؤوس قابلة للانفصال وذات تصويب فردى	٣٨٨	٦٤٠
مجموع اجهزة اطلاق الصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات والمنصوبة على الغواصات	٢٣٣٢	١٦٧٢
بما فيها : الاجهزة المزودة برؤوس قابلة للانفصال وذات تصويب فردى	١٢٠٠	١١٩٠
قاذفات القنابل الثقيلة	١٦٢	٥٨٨
بما فيها : قاذفات القنابل الثقيلة المجهزة لحمل الصواريخ المجنحة	٧٢	١٦١
مجموع اجهزة اطلاق الصواريخ الباليستيكية بنوعيها وقاذفات القنابل الثقيلة	٢٤٩٤	٢٢٦٠
اجهزة اطلاق الصواريخ الباليستيكية بنوعيها وقاذفات القنابل الثقيلة المزودة برؤوس قابلة للانفصال وذات تصويب فردى ولحمل الصواريخ المجنحة	١٢٧٢	١٣٥١
مجموع الشحنات فى الحوامل الاستراتيجية	١٠٠٠٠	١٤٠٠٠ —١٦٠٠٠

كميات الصواريخ الاستراتيجية الى النصف . وتعود اهمية هذه الاتفاقات الى كونها نصت لاول مرة فى التاريخ على تصفية السلاح الفتاك . وبذلك جرت خطوة فعلية على طريق

نزع السلاح . وفى الوقت ذاته يتطلب التقدم الى امام السلم المأمون جهودا جديدة اكثر جدية .

الا ان بعض الاوساط فى الغرب تخطط لاكمال التسلح الذى ينص على التعويض عن تقليص انواع من الاسلحة بتوسيع صنع انواع اخرى . فمن المزمع مثلا توزيع طائرات اميركية اضافية مزودة بصواريخ مجنحة محسنة فى اوربا . وحتى بعد لقائى القمة فى واشنطن وموسكو ، حيث نوقشت مسائل حظر السلاح الكيمياوى شرعت الولايات المتحدة الاميركية بانتاج السلاح الكيميائى الثنائى (البينارى) الذى يعتبر نوعا جديدا فى منتهى الخطورة من انواع السلاح الكيمياوى . وتدل هذه الاعمال على ان خصوم نزع السلاح يقومون بخطوات نشيطة لتعقيد الوضع الدولى والحيلولة دون تحقيق الاتفاقات الهامة التى امكن التوصل اليها .

وتوجد فى البلدان الرأسمالية المتطورة قوى متنفذة تعلق آمالا بعيدة المدى على سباق التسلح . وهى تتوخى عن هذا الطريق احراز التفوق العسكرى الاستراتيجى على الاتحاد السوفييتى وحلفائه . كما تأمل فى ان التكاليف الباهظة لتجديد التسليح وطموح الاتحاد السوفييتى الى الحفاظ على التوازن العسكرى الاستراتيجى ستستنزف الاقتصاد السوفييتى الذى تجرى فيه البيريسترويكا (التغيير) وستقيد امكانيات الاسرة الاشتراكية فى ميدان التقدم الاقتصادى والاجتماعى . ولكن تجدر الاشارة الى ان التعويل على نسف الاقتصاد الاشتراكى عن طريق النفقات الحربية ، مع انها تشكل عبءا ثقيلا على البلدان الاشتراكية ، ليس له ما يبرره .

ويلعب دورا غير ضئيل فى توسيع البرامج العسكرية للغرب واقع ان هذه البرامج تخدم الاثراء الهائل حقا للمجمعات الصناعية الحربية . فهذه الاخيرة تستفيد من التعقد والتحسين فى التكنيك الحربى لرفع الاسعار الى اقصى حد . ففى اواخر الستينات مثلا ، كانت قيمة قاذفة القنابل

الاستراتيجية «ب -٥٢» فى الولايات المتحدة الاميركية اقل من ٨ ملايين دولار ، اما قاذفة القنابل من الجيل الجديد «ب -١ ب» فقيمتها ٤٤٠ مليون دولار . وفى السبعينات خصص لشراء صاروخ باليستيكى واحد عابر للقارات «مينتمين ٣» تسعة ملايين دولار ونيفا . اما الآن فقد بلغ سعر الصاروخ الجديد من الفئة نفسها «م اكس» اكثر من ٧٠ مليون دولار . والدبابة المقاتلة «م -١» اغلى بثلاث مرات تقريبا من سابقتها الدبابة «م - ٦٠» ، وان قيمة الطائرة المقاتلة «سيهارير» من حاملات الطائرات البحرية اكثر باربع مرات من قيمة الطائرة «هنتر» التى حلت محلها . وعلى العموم فان اسعار المنتوجات الحربية فى الولايات المتحدة فى اواخر السبعينات والنصف الاول من الثمانينات ارتفعت اسرع مرة ونصف من المؤشر العام لاسعار المنتوجات الصناعية . وكان هذا الارتفاع مرتبطا لدرجة كبيرة بما طبقه على نطاق واسع منتجو السلاح من رفع الاسعار بصورة مصطنعة .

وفى هذه الظروف تحصل الاحتكارات الصناعية الحربية على ارباح هائلة . وتفيد بعض التقديرات ان ربح السهم الواحد من رأسمالها يشكل فى الولايات المتحدة الاميركية ٢٥٪ بالمتوسط . والى جانب ذلك تسعى الشركات الصناعية العسكرية ، كما تبين التجربة ، الى تقليص المبالغ الخاضعة للضرائب الى حدها الادنى (والضرائب متساهلة اصلا) فتنجح فى اخفاء مداخيلها الفعلية التى لا يندر ان تتجاوز بـ٢-٣ مرات ما هو معلن عنها رسميا . واذا اضفنا الى ذلك ان الشركات الصناعية العسكرية تستلم ، الى جانب الارباح الهائلة التى تخصص لها مقابل تنفيذ الطلبيات العسكرية ، معونات وقروضا كبيرة من الحكومة وتضم الى اسعار منتوجها مختلف العلاوات ، يتضح مدى الارباح التى تعود بها البرامج العسكرية على المرتبطين بها .

تلك هى الدوافع الفعلية التى يستند اليها سباق التسلح فى البلدان المتطورة . اما الدول الاشتراكية التى تنادى بوقف سباق التسلح فهى تتخذ كل الاجراءات لتقلل الى الحد

الادنى العواقب السياسية والاقتصادية الوخيمة للنفقات الباهظة على التسلح وتسعى فى الوقت ذاته الى ابقاء قدرتها الدفاعية على المستوى الكافى لضمان سلامتها دون اية تطاولات خارجية محتملة .

٢ – سباق التسلح والبلدان النامية

لم يبق العالم الثالث ، هو الآخر ، فى معزل عن عملية اتساع التسلح ، فهو ينجذب بمزيد من النشاط الى دوامة الاستعدادات الحربية . وتنمو بمنتهى السرعة نفقاته العسكرية التى ازدادت خلال ثلاثة عقود بعد الحرب العالمية الثانية ١٢ مرة . فلئن كانت بلدان آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية قد انفقت ١٠ مليارات دولار على الاغراض العسكرية فى عام ١٩٥٥ ، فقد انفقت ٢٠ مليارا فى عام ١٩٦٠ و٦٠ مليارا فى عام ١٩٧٠ و٨٠ مليارا فى عام ١٩٧٥ و١٢٠ مليار دولار فى عام ١٩٨٥ (٢) . وازدادت تلك النفقات باسرع من زيادة النفقات العسكرية فى البلدان الرأسمالية المتطورة ، وبالنتيجة ازدادت بشكل ملحوظ حصة العالم الثالث فى الاعتمادات الحربية العالمية العامة . ففى عام ١٩٦٠ كانت تلك الحصة تشكل ٤,٥٪ ، اما الآن فقد ازدادت الى ١٩٪ . ان وتائر العسكرة تسبق بعيدا وتائر التطور الاقتصادى العام ، مما يرغم البلدان النامية على اعتماد قسم متزايد من مواردها المادية والمالية المتوفرة للاغراض الحربية . ان البلدان النامية تسبق الدول الرأسمالية المتطورة من حيث حصة الاعتمادات الحربية من المنتوج الوطنى الاجمالى .

ويقترن ازدياد النفقات العسكرية بزيادة سريعة فى تعداد القوات المسلحة . ففى عام ١٩٨٧ ضمت جيوش البلدان النامية ١١ مليون شخص ، وهذا يعادل ٤٠٪ تقريبا من تعداد القوات المسلحة النظامية فى العالم . واذا اخذنا بعين الاعتبار ان نفقات العسكرى الواحد فى البلدان النامية اكثر بعشر مرات من دخل الفرد الواحد من السكان

يتضح ان هذه القوات المسلحة الكبيرة تلقى على كاهل الاقتصاد الضعيف فى الدول الفتية عبءا يفوق طاقته . وفى بعض تلك الدول نجد النفقات العسكرية بحساب الفرد الواحد من السكان اعلى حتى مما فى بلدان الناتو . ففى العربية السعودية ، مثلا ، بلغت تلك النفقات ١٨٦٢ دولارا فى عام ١٩٨٥ ، وبلغت فى عمان ١٠١٢ وفى قطر ٢٥٤٠ وفى الكويت ٦٩٣ دولارا ، فى حين ان تلك النفقات تعادل فى الولايات المتحدة الاميركية ٦٣٢ وفى المانيا الاتحادية ٤٣٤ وفى فرنسا ٤٩٢ دولارا .

ولدى تقييم اسباب اشتداد عمليات العسكرة فى العالم الثالث لا يجوز ، بالطبع ، تجاهل العوامل الموضوعية الداخلية : وجود التناقضات السياسية والاقتصادية والادعاءات الاقليمية المتبادلة ومحاولات الاوساط الحاكمة فى بعض البلدان لحل المسائل المختلف عليها ليس بالمفاوضات والوسائل السياسية السلمية بل بقوة السلاح . وفى بعض الحالات يؤدى ذلك الى نزاعات دموية مدمرة . وتكفى الاشارة الى الحرب العراقية الايرانية التى اودت ، حتى عام ١٩٨٨ ، بحياة اكثر من مليون شخص والحقت بالبلدين اضرارا اقتصادية بـ٥٠٠ مليار دولار تقريبا .

والى جانب ذلك يرتبط جر الدول النامية الى سباق التسلح فى حالات كثيرة ولدرجة حاسمة باعمال قوى خارجية تثير البلبلة فى الموقف العسكرى والسياسى فى آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية الذى يولد الريبة المتبادلة ، واحيانا النزاعات الحادة فى العالم الثالث . وتلعب دورا سلبيا خطيرا جدا فى هذا المجال سياسة ربط الدول النامية بالاحلاف والتكتلات العسكرية العدوانية وبناء شبكة من القواعد والمشاريع العسكرية الاخرى فى اراضيها . فللولايات المتحدة الاميركية ، مثلا ، حوالى ١,٥ الف قاعدة ومشروع من هذا النوع ، ومنها قواعد ومشاريع على مقربة مباشرة من حدود الاتحاد السوفييتى الشرقية والجنوبية حوالى ١٠٠ قاعدة جوية ومطار مستعدة لاستيعاب الطائرات الحربية وحوالى ٣٠

قاعدة بحرية وميناء مجهزة لاستقبال السفن الحربية ، و٥٠ مستودعا للسلاح ، منها مستودعات السلاح الذرى..

ان المجمع الصناعى الحربى فى البلدان المتطورة صناعيا يدفع الدول النامية بشدة الى توسيع الانتاج الحربى . فلئن كانت الصناعة الحربية معدومة فى الواقع فى العالم الثالث قبل عقدين من الزمان ، ففى ٣٠ بلدا ناميا الآن يصنع السلاح بمساعدة الشركات العسكرية الاجنبية الكبرى ، بما فى ذلك انواع معقدة من الآليات الحربية . فالطائرات المقاتلة تصنع الآن فى ١٦ بلدا ناميا ، وتبنى السفن الحربية فى ٢٠ بلدا ، ويصنع السلاح الصاروخى فى ٨ بلدان ، وتصنع الدبابات والناقلات المصفحة فى ٨ بلدان . وهذا يمكن الاحتكارات الصناعية الحربية التابعة للولايات المتحدة الاميركية والدول الغربية الاخرى من توسيع نفوذها فى العالم الثالث ، كما يمكنها من الحصول على ارباح اضافية كبيرة . ان علاقات المجمع الصناعى الحربى بالانتاج الحربى فى البلدان النامية تتسع ، وينشأ على اساسها تحالف بين الاحتكارات الصناعية الحربية فى الغرب وبين كبار الصناعيين والماليين فى البلدان النامية ، وهو تحالف له مصلحة فى تأجيج التوتر السياسى والعسكرى فى مختلف مناطق العالم الثالث لدعم الطلب على الاسلحة بصورة مفتعلة .

وللنهج الذى يطبقه الغرب بشكل مكثف نحو توسيع ارساليات السلاح الى الدول النامية عواقب سياسية وعسكرية بعيدة المدى . وتفيد التقديرات الاولية ان الولايات المتحدة وحلفاءها فى اوربا الغربية من اعضاء الناتو باعوا الى البلدان النامية فى الفترة ١٩٧٥-١٩٨٤ سلاحا بمبلغ ٢٠٠ مليار دولار (٣) . وهو عادة من احدث انواع السلاح . ويعنى ذلك انه تنشأ فى اراضى العديد من البلدان النامية وعلى حسابها بالاساس ترسانات تتجاوز كثيرا حاجات الدفاع وتنطوى على خطر ليس فقط على جيرانها الاقربين . وفى بعض الحالات تسفر هذه السياسة عن نتائج عجيبة . فان فنزويلا ، الدولة التى لم تشن حربا على جيرانها طوال تاريخها ، قد ارغمت على

توقيع اتفاقية واسعة النطاق لشراء آليات حربية باهظة الثمن ، بما فيها ٢٤ من قاذفات القنابل-المقاتلة «ف -١٦» . وتم توقيع اتفاقية مع سنغافورة لارسال احدث الطائرات الحربية بمبلغ مليار دولار .

ويمارس صناع السلاح الغربيون نشاطا كبيرا بخاصة فى اسواق جنوب وجنوب شرقى آسيا وكذلك الشرق الاوسط . فخلال الفترة ١٩٧٣-١٩٨٠ وحدها ارسلت الى هذه المنطقة ٤ آلاف طائرة حربية و٢,٥ الف دبابة ومدفع و٢٢ الف ناقلة مصفحة و٢٦ الف صاروخ مضاد للجو . ويلفت الانظار الاتساع الكبير فى مسميات الآليات الحربية التى ترسل الى آسيا . علما بان هذه الارساليات تتناول بالدرجة الاولى احدث انواع السلاح المعقدة تكنيكيا (الطائرات العصرية الاسرع من الصوت والصواريخ والغواصات وهلمجرا) .

وتقوم الولايات المتحدة الاميركية واقرب حلفائها فى الآونة الاخيرة بارساليات حربية واسعة النطاق الى الباكستان . ووفقا لبرنامج الست سنوات ستستلم الباكستان من البنتاغون مختلف انواع الاسلحة بمبلغ ٤ مليارات دولار . وحتى نهاية عام ١٩٨٦ ارسلت واشنطن الى اسلام‌آباد ٤٠ قاذفة قنابل-مقاتلة من طراز «ف - ١٦» ، وترتأى ارسال ٦٠ طائرة اخرى . وتجرى الآن مباحثات حول «استئجار» الباكستان من الولايات المتحدة لطائرات «اواكس» بغية استطلاع الاهداف الجوية وغيرها على مسافات بعيدة خارج حدود هذا البلد . ويتوارد على الباكستان مسيل واسع من الآليات الحربية الاميركية الاخرى : الهلكوبترات المقاتلة والدبابات والناقلات المصفحة والمدفعية . وفى عام ١٩٨٧ علم ان الباكستان اشترت بالخفية احدث جهاز لتركيز اليورانيوم ، مما يمكنها من صنع عشر قنابل ذرية فى العام . ولا غرابة فى ان تجديد تسليح الجيش الباكستانى بتحريض من الولايات المتحدة الاميركية ونهج شراء الباكستان للآليات الحربية بمقادير تزيد كثيرا عن حاجات الدفاع عن النفس وصنع السلاح النووى لا بد وان تثير قلقا مشروعا لدى اقرب

جيرانها (وبالدرجة الاولى الهند) وتدفعهم الى الاهتمام بتعزيز قدراتهم العسكرية واتخاذ اجراءات عسكرية اخرى . وبالنتيجة تندفع شبه القارة الهندية فى الواقع الى سباق التسلح والى زيادة عبء العسكرة الثقيل اصلا والذى يقع على كاهل الشعوب .

ان المنطقة الآسيوية ليست المثال الوحيد . فان الارساليات الكبيرة من اسلحة الولايات المتحدة الى بعض بلدان اميركا الوسطى (السلفادور وهندوراس) والنهج العدوانى الذى تطبقه ازاء نيكاراغوا قد خلقت جوا يهدد بالانفجار فى اميركا الوسطى . وفى هذه الظروف تضطر نيكاراغوا الى القيام بخطوات لتعزيز قدرتها الدفاعية فتشغل اموالا هى بأمس الحاجة اليها للتنمية الاقتصادية والبناء الاجتماعى والثقافى .

٣ – العواقب الاقتصادية والاجتماعية لسباق التسلح

ان العسكرة عائق كبير امام التقدم الاقتصادى والاجتماعى . فان تأثير سباق التسلح التخريبى يجتاح الاقتصاد العالمى كله ويمس الدول الرأسمالية والاشتراكية على حد سواء . وان عواقبه الوخيمة تترك اثرها السلبى بالكامل على الاقتصاد الاميركى . وهناك كل ما يبرر القول بان الاتجاهات السلبية فى الولايات المتحدة والتى تتجلى فى انخفاض قدرة البضائع الاميركية على المزاحمة والزيادة الكبيرة فى العجز التجارى واشتداد ظواهر الازمة والركود فى بعض الفروع ترتبط اول ما ترتبط بالعواقب الطويلة الامد للعسكرة وبالمستوى العالى للانتاج الحربى . فان النفقات الحربية فى الولايات المتحدة خلال الفترة ١٩٤٨–١٩٨٧ بلغت ٧٦٢٠ مليار دولار (بالاسعار الثابتة لعام ١٩٨٢) . وتتضح ضخامة هذا المبلغ اذا قارناه باجمالى القيمة النقدية لكل الثروة الوطنية فى الولايات المتحدة عام ١٩٨٢ (باستثناء التسليح نفسه والثياب والادوات المنزلية ذات الاستعمال الطويل) ،

فقد قدرت تلك الثروة بمبلغ ٧٩٩٢ مليار دولار ، اى انه كان بالامكان على حد تعبير احد الاقتصاديين الاميركان «بناء ولايات متحدة اميركية ثانية» مقابل هـــذه الاموال لو توفرت الاراضى اللازمة .

ومما لا ريب فيه ان هذه الاموال الضخمة كان يمكن ان تنفق بشكل اكثر مردودا فى الاقتصاد الاميركى الذى يواجه الكثير من المشاكل العويصة . وتكفى الاشارة ، على الاقل ، الى ازمة الصناعة التعدينية الاميركية حيث انطفأت النيران فى عشرات من الافران العالية لصهر الفولاذ وتعانى من البطالـــة مئات الآلاف من العمال . وتفيد التقديرات المتوفرة ان تحديث واعادة بناء هذا الفـــرع يتطلبان حوالى ١٠٠ مليار دولار . ولنأخذ مثالا آخر . فان تحسين الهياكل الارتكازية فى مدينة نيويورك وحدها يتطلب توظيفات بحوالى ٤٠ مليـــار دولار . ولكن لا توجد بعد مصادر لتمويل مثل هذه القطاعات المهجورة فى الاقتصاد الاميركى .

والى جانب ذلك فالمسألة لا تقتصر على الانفاق غيـــــر المجدى للموارد المالية الهائلة . فالعسكرة تجرى تغييرات نوعية جوهرية على العملية الاقتصادية نفسهــــــا وتنقلها الى اساس غير عقلانى ، لان ميدان الانتاج الحربى الذى يعمـــل وفقا لطلبيات الدولة يقيد بقدر كبيـــر مبادئ حرية المزاحمة التى تحدد عمل مجمل النظام الاقتصادى للرأسمالية . حقا ، ففى الفروع «المدنية» تجد الشركات مصلحـــــة فى تقليص تكاليف الانتاج والتقتير فى استخدام الخامات والموارد المالية والايدى العاملة ، وفــــى زيادة انتاجية العـــمل واستخدام التكنولوجيا الحديثة . فالمزاحمة تدفعها الى ذلك . اما فـــى الفروع العسكرية فالمنتجون ، على العكس ، يسعـــون بصورة مفتعلة الى زيادة تكاليف الانتاج التى تعوضها الدولة بالكامل ، واستخدام اثمن انواع المواد . وفى عدد من الحالات يتملصون من استخدام اجهزة جديدة خشية فقدان التوظيفات فى حالـــة عدم استئناف الطلبيات الجديدة . وعلى العموم فان عسكرة الاقتصاد تنسف اسس العقلانية البرجوازية التى تحدد العملية

«المعتادة» لتجديد الانتاج الاجتماعى الرأسمالى وتوفر المقدمات لتعميق الخلل فى نسب الاقتصاد وتشويشه .

وتتجلى العواقب الاقتصادية والاجتماعية لسباق التسلح بشكلها الحاد جدا فى البلدان النامية . فان سباق التسلح يولد طائفة من اعقد المشاكل الاقتصادية ، حيث يساعد على ازدياد العجز فى الميزانيات واشتداد التضخم النقدى وتفاقم صعوبات موازين المدفوعات وزيادة الديون الخارجية وتردى مستوى حياة السكان . وفى الكثير من البلدان النامية تتجاوز النفقات العسكرية اعتمادات تنمية الزراعة . وتخصص للعسكرة مبالغ تزيد ٦ مرات على نفقات الخدمات الطبية وتزيد ٣ مرات على نفقات التعليم . وهذا شىء مهول اذا تذكرنا ان فى العالم الثالث مئات الملايين من الاميين ومثل هذا العدد ممن يعانون من المجاعة وسوء التغذية وحوالى نصف مليار من العاطلين عن العمل كليا او جزئيا . وتفيد الحسابات التقريبية ان بالامكان ، فى مقابل الـ١٢٠ مليار دولار التى تنفقها بلدان آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية على المجهود الحربى ، بناء ٣٠٠ محطة كهرحرارية قدرة كل منها ١٢٠ الف كيلوواط و٣٠٠ مصنع لتكرير البترول و١٠٠٠ مصنع للاسمدة الكيمياوية و١٦٠٠ مصنع للسكر و١٠ آلاف مستشفى او ٢٠ مليون شقة .

ذلك هو الثمن الاقتصادى والاجتماعى الباهظ الذى يضطر العالم الثالث على دفعه اليوم فى مقابل التوتر الدولى . وفى ظل الوتائر الحالية لنمو النفقات الحربية سيجرى فى المستقبل القريب المزيد من تدهور احوال فئات واسعة من سكان البلدان النامية .

ويلقى سباق التسلح عبءاً ثقيلا بخاصة على البلدان الاقل تطورا والتى لديها اوطأ مستوى من المنتوج الوطنى الاجمالى بحساب الفرد الواحد من السكان . وتفيد تقديرات بنك الاعمار والتنمية الدولى ان النفقات الحربية فى هذه البلدان بلغت عام ١٩٨٣ ١٩,٥٪ من ميزانية الدولة ، بينما بلغت نفقات التعليم ٤,٧٪ ونفقات الصحة ٢,٧٪ (وكانت هذه النسب فى

عام ١٩٧٢ كالآتـــى : ١٧,٢٪ ، ١٢,٧٪ ، ٤,٦٪) (٤) .
وازداد عجز ميزانية الدولة (بالنسبة المئوية) فى هذه البلدان بنفس القدر الذى ازدادت فيه حصة النفقات الحربية . وليس ذلك مجرد توافق جاء بالصدفة بل هو انعكاس لواقع ان نمو النفقات الحربيـــة هو السبب الرئيسى لازدياد العجـــز فى الميزانيات وما يرافقه حتما من تضخم نقدى وتدهور فى قيمة العملات الوطنية .

وتلحق العسكرة ضررا هائلا باقتصاد البلدان الآسيوية . فان بعض دول آسيا تنفق على الاغراض الحربية قسما كبيرا من الاموال المتوفرة لديها .

فان اقتصاد تايلاند ، مثلا ، يعانى من صعوبات بالغة . فالتضخم النقدى يشتد فى البلاد وتباطأت كثيرا وتائر النمو واخفق تنفيذ الخطة الخمسية لتنمية اقتصاد تايلاند (١٩٨٢-١٩٨٦) فى العديد من المؤشرات (فى الصناعة قبل كل شىء) . وانخفض تشغيل الكثير من المؤسسات الصناعية كما ازداد عدد حالات الافلاس ، وتتفاقم البطالة . كل ذلك هو ثمــرة سباق التسلح الفتاك .

ان غول العسكـــرة يشوش لدرجـة خطيرة العلاقـــات الاقتصادية الخارجية للدول الناميــة . ويلعب السلاح دورا كبيرا متزايدا فى تجارتهـا الخارجية . وتبلغ حصة البلدان النامية حوالى ٧٠٪ من مجموع الاستيراد العالمى للسلاح . وبدلا من شراء المكائن والاجهزة وغيرها من البضائع الضرورية لتأمين التنمية الوطنية وتلبية حاجات السكان تستورد البلدان النامية من الاسواق الخارجية سلاح الابادة .

ويعود تصدير السلاح على تجار الموت الغربيين بارباح خيالية . فان اسعــار السلاح المصدر تزداد من عام لآخر ، وتغدو شروط الصفقات بالنسبة للبلدان النامية اكثر تشددا .

ومما له دلالته ان الولايات المتحدة الاميركية كانت فى الماضى غير البعيد نسبيا (فى الخمسينات والستينات) تبعث السلاح مجانا على سبيل المساعدات العسكرية الى حلفائها من البلدان النامية ، وفيما بعد اخذت تضاف الى هذه الهدايـا

ارساليات متزايدة من السلاح بشروط تجارية . وفى اواخر الستينات صار التناسب بين «الهدايا» والمبيعات (نقدا وفقدا) ٥٠ : ٥٠ . وفى السبعينات غدا القسم الاكبر من الارساليات العسكرية يجرى على اساس تجارى ، علما بان اسعار السلاح ارتفعت بسرعة اكبر بكثير من ارتفـــاع اسعار البضائـــع التصديرية التقليدية .

ان استيراد الاسلحة المتزايد يستنزف موارد العملـــة الشحيحة اصلا فى الدول النامية ويشدد مشكلة ديونها . وتفيد معطيات الامم المتحدة ان خمس زيادة الديون الخارجية لعشرين من اكبر المدينين فى البلدان النامية كان فى الفترة ١٩٧٦-١٩٨٠ مرتبطا بشراء الاسلحة من البلدان الغربية . علما بان هذه الحصة بلغت فى اربعة بلدان نامية ٤٠٪ (٥) . وتفيد تقديرات مجلة «ساوث» ان حصة الديون المرتبطة باستيراد السلاح تعـــادل ربع مجمـــوع الديون الخارجيـــة للبلدان النامية (٦) . ولكـــن تجدر الاشارة الى ان هذه المعطيـات تستصغر على الاغلب النطاق الفعلى للتأثير السلبى لعامـــل العسكرة على حالة العملة والمالية فى البلدان النامية ، لان استيراد السلاح يشكل جزءا فقط من الاستيراد الذى يؤمن عمل الآلة الحربية . فالكثير من المواد المستخدمة لسد الحاجات العسكرية ترد فى احصائيات التجارة الخارجية فى ابواب غير عسكرية . فان وقود الطائرات الحربية مثلا او وقود الآليات الاخرى لا يختلف فى الواقع عن المشتقات البترولية المخصصة للاستهلاك المدنى . ومن الناحيـــة الرسمية لا تدرج زيادة استيراد هذه المواد وامثالها ضمن الاستيراد العسكرى ، مع ان تأثيرها على ميزان المدفوعات والديون الخارجية لا يختلف بشىء عن تأثير استيراد السلاح .

ومع ذلك من المهـــم التأكيد بان ارساليات السلاح الى البلدان النامية مجرد واحدة من القنوات المستخدمة من قبل مراكز الرأسمالية لتمويل آلتها الحربية . وينفق على هذه الاغراض قسم غير قليل من الارباح الهائلة التى يبتزهـــا الرأسمال الدولى من البلدان النامية . وتبلغ هذه الارباح ٢٠٠

مليار دولار تقريبا فى العام . ومما لا ريب فيه انه لو لم يكن موجودا هذا النظام للاستنزاف الاقتصادى للدول المتحررة لما توفرت للدول الغربية امكانية مادية لانفاق مثل هذه المبالغ الهائلة التى تنفقها الآن على الحاجات العسكرية .

٤ – ماذا يقدم نزع السلاح الى البلدان النامية ؟

لن يخسر اى نظام اجتماعى قائم او اية دولة من تحقيق نزع السلاح التام الشامل . ولا يمكن الحصول على اكبر نفع الا من نزع السلام التام الشامل . لكن التحويل الجزئى للموارد المستخدمة فى الميدان العسكرى الى الاهداف السلمية يمكن هو الآخر ان يمارس تأثيرا مثمرا على مجمل سير التقدم الاقتصادى والاجتماعى فى العالم . ان وقف سباق التسلح والعودة به الى منطلقاته يعنى تأمين الامكانيات المادية حتى فى القرن العشرين لتلبية الحاجات الحكيمة للبشرية جمعاء الى الاغذية والمساكن والتعليم والخدمات الطبية ، وذلك على اساس منجزات العلم والتكنيك التى تمتلكها فى الوقت الحاضر ، ناهيك عن الحلول والاكتشافات العلمية والتكنيكية المستقبلية . ان الاموال التى تنفق على التسلح لعام واحد يمكن ان تكفى ، مثلا ، لارواء ١٥٠ مليون هكتار من الاراضى القادرة فى ظل المستوى التكنيكى الحالى على اطعام مليار شخص . وتكفى هذه الاموال لبناء ١٠٠ مليون شقة او غيرها من المساكن لايواء ٥٠٠ مليون شخص سنويا . وتكفى هذه الاموال لتشييد مليون مدرسة سنويا يتعلم فيها حوالى ٦٥٠ مليون تلميذ .

وبوسع وقف سباق التسلح ان يساعد على حل المهمات التاريخية التى تواجه البلدان النامية فى تذليل التخلف وتعزيز الاقتصاد الوطنى وتعجيل التقدم الاجتماعى . ان تخفيض النفقات العسكرية للبلدان النامية ولو الى النصف يمكن ان يؤمن سيلا من الموارد الاضافية لاغراض التقدم الاقتصادى والاجتماعى يعادل كل انواع المساعدات الاقتصادية التى يقدمها الغرب

18—1750

عبر القنوات الدولية . واذا استخدمت هذه الموارد لتوسيع التوظيفات فى الاقتصاد الوطنى لاستطاعت ان تزيد متوسط الوتائر السنوية لنمو المنتوج الداخلى الاجمالى فى البلدان النامية بنسبة ٢٠-٣٠٪ بالمقارنة مع النصف الاول من الثمانينات .

ويمكن تخصيص قسم من الاموال المتفرغة لسد حاجات تطوير الزراعة وانتاج المواد الغذائية . ان نمو وتائر زيادة الانتاج الزراعى فى البلدان النامية من ٢,٨٪ فى ١٩٧٠-١٩٨٠ الى ٤٪ المنصوص عليه فى الاستراتيجية الدولية للتنمية لدى الامم المتحدة لفترة الثمانينات انما يتطلب زيادة التوظيفات فى هذا الفرع حتى عام ١٩٩٠ بحوالى الضعف بالمقارنة مع مستوى عام ١٩٨٠ . وان تعزيز القاعدة المادية التكنيكية والمالية للزراعة من شأنه ان يوسع انتفاع السواد الاعظم من المنتجين بالطرائق العصرية للهندسة الزراعية والموارد اللازمة لانماء هذا الفرع بسرعة .

ويمكن احراز تطورات ايجابية كذلك فى ميدان العلاقات الاقتصادية الخارجية . فان تقليص النفقات الحربية يمكن ان يساعد على تطبيع التجارة العالمية للخامات . وحتى الاستبدال البسيط لانتاج البضائع العسكرية ببضائع مدنية يمكن ان يزيد حجم تجارة المنتوجات الخام فى البلدان النامية ، لان المنتوج العسكرى الذى يتطلب الكثير من التوظيفات والقدرات العلمية انما يستهلك خامات ومواد اقل نسبيا . وحسب الاقتصادى الاميركى ب . دريش ان تقليص النفقات الحربية فى الولايات المتحدة بنسبة ٢٠٪ (باسعار ١٩٧٠) واستخدام هذه الاموال لتوسيع تصدير البضائع المدنية ، وخصوصا المكائن والاجهزة ، الى الدول النامية من شأنه ان يزيد الطلب على المولبدينيوم والنيكل بحوالى ٥-٩٪ ، وعلى فلزات الحديد والمنغنيز ب٥٪ وعلى البوكسيتات والنحاس والرصاص والكروم والقصدير والزنك ب٢,٥-٥٪ (٧) .

وبوسع نزع السلاح ان يهيئ الامكانيات لتوسيع المساعدة فى التنمية الاقتصادية لبلدان آسيا وافريقيا واميركا

اللاتينية . وفى العقود الاخيرة خصصت الدول الغربية فى علاقاتها مع البلدان النامية مكان الصدارة للاولويات العسكرية السياسية والعسكرية الاستراتيجية متجاهلة الحاجات الاقتصادية للعالم الثالث . وانخفضت المساعدات الحكومية لاغراض التنمية من جانب ابرز الدول الرأسمالية (راجع الفصل العاشر) .

وفى الآونة الراهنة تطرح اقتراحات بشأن تأسيس صندوق التنمية الدولى على حساب اجراءات نزع السلاح . وتتلخص هذه الاقتراحات فى تأسيس صندوق دولى لمعونة البلدان النامية بعد احراز الاتفاق بشأن التقليص الفعلى للنفقات الحربية . ويرتأى ان يحول الى هذا الصندوق جزء من الاموال التى توفرها الدول الاعضاء فى الاحلاف العسكرية ، وكذلك البلدان المتطورة صناعيا والتى تشارك فى هذه الاتفاقات .

ومن شأن نزع السلاح ان يؤدى الى تحسين كبير فى ميدان تسليم التكنولوجيا ويساعد على تعزيز القاعدة العلمية التكنيكية للبلدان المتحررة . ويمكن ان تصفى القيود «الاستراتيجية» التى تكبل تسليم التكنولوجيا ، وتتوسع امكانيات تظاهر جهود جميع الدول لحل المشاكل الشاملة للبشرية جمعاء والتى لها اهمية من الدرجة الاولى بالنسبة للدول النامية (استثمار المصادر الطاقية الجديدة والمحيط العالمى وتأمين الاغذية للسكان وحماية البيئة الطبيعية وهلمجرا) . ومن شأن نزع السلاح ان يوفر الامكانية لاجراء دراسات خاصة لحاجات العالم الثالث وانتاج المصنوعات التى تستجيب للظروف الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية وغيرها من الظروف الخاصة فى الدول الفتية . فان ميدان استخدام الفكر العلمى والتكنيكى لهذه الاغراض غير محدود .

ان نزع السلاح وتأثيره الايجابى على العملية الاقتصادية العامة طريق مضمون لحل المشاكل الاجتماعية والسياسية الهامة ، مثل لجم التضخم النقدى وتقليص البطالة والفقر والبؤس والتشرد . وهو قادر على المساعدة بقدر كبير فى

اشاعة الديمقراطية فى الوضع السياسى الداخلى فى كل بلد . ولا يغيب عن البال ان العسكرة تترك اثرا سلبيا فى تطور العديد من العمليات السياسية والاجتماعية ومؤسسات السلطة . وهى تترك اثرا قاسيا فى مختلف جوانب الحياة الاجتماعية وتساعد على تفشى الرجعية وخرق الحريات الديمقراطية وتشديد التنكيل بالشغيلة والقوى التقدمية والديمقراطية . واكدت الامم المتحدة فى احدى وثائقها «ان سباق التسلح هو اهدار لا معنى له للموارد والهاء الاقتصاد عن اهدافه الانسانية واعاقة الجهود الوطنية فى ميدان التنمية وتهديد للحريات الديمقراطية» (٨) .

واخيرا تتسم بأهمية بالغة بالنسبة للبلدان النامية جوانب نزع السلاح السياسية البعيدة المدى . فان اتلاف سلاح الابادة الجماعية والتقليص الجذرى للاسلحة العادية يقيدان الامكانيات الموضوعية لدى دولة او مجموعة دول فى فرض ارادتها على البلدان والشعوب الاخرى والاقناع عن منحها حق تقرير المصير واختيار طريق التطور المستقل . ان نزع السلاح قادر لدرجة كبيرة ، ان لم تكن حاسمة ، على حماية سيادة الدول صغيرها وكبيرها دون التطاولات الخارجية ايا كانت ، بما فى ذلك حق التصرف الحر بمواردها الطبيعية . وهو عامل جدى للمساعدة على تسوية النزاعات الاقليمية . فان نزع السلاح المتوازن على المستوى الاقليمى من شأنه ان يساعد فى ازالة اسباب التوتر مثل الارتياب المتبادل والشبهة والحزازات ، وان يقلل من خطر استئناف النزاعات المسلحة بين الجيران ويساعد فى الوقت ذاته على اجراء الحوار السياسى وتوحيد جهودهم فى طريق حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية . وهذا بدوره يساعد البلدان النامية فى الخروج بصورة اسرع من الاوضاع المزرية ويساعد على ازالة طائفة من اسباب النزاعات الاقليمية والمحلية المحتملة .

٥ - نزع السلاح والتنمية : طريق الكفاح العسير

ان ادراك الخطر الفتاك لسباق التسلح على البشرية ، وخصوصا نقله الى الفضاء الكونى ، وتأثيره التدميرى على التقدم الاقتصادى يدفع الدول النامية الى الربط الاوثق بين قضايا السلام ونزع السلاح والتنمية . وينعكس هذا الموقف فى العديد من الوثائق الدولية الهامة . فان جميع الوثائق الاخيرة لحركة عدم الانحياز مشبعة بفكرة الترابط العضوى بين نزع السلاح والتنمية . جاء فى البلاغ الاقتصادى لمؤتمر دول عدم الانحياز الثامن فى هرارا «ان رؤساء دول وحكومات عدم الانحياز يؤكدون على الصلة المباشرة بين السلام ونزع السلاح والتنمية . ويشيرون الى ان التنمية المنتظمة لا تتحقق الا فى جو السلام والتعاون ، وبهذا الخصوص يؤكدون دعوتهم لوقف سباق التسلح فورا ، بحيث تعقبه خطوات عاجلة لنزع السلاح كى تتفرغ فى هذا الميدان الموارد البشرية والمالية والمادية والتكنولوجية الضرورية جدا للتنمية» (٩) .

وفى الظروف الراهنة تزداد قناعة الاوساط الحاكمة فى العديد من الدول النامية بان المستوى الحالى للنفقات العسكرية لا يطاق لاقتصادها . وهذا يدفعها الى اتخاذ اجراءات لتقييد نمو النفقات العسكرية او تقليصها . وقد لوحظ هذا الاتجاه ، مثلا ، فى عدد من بلدان اميركا اللاتينية . فان زعماء ١٩ بلدا هناك تقدموا ببلاغ لتأييد التقليص المتوازن للنفقات العسكرية واعترفوا رسميا بان هذه النفقات تحولت الى عبء لا يطاق بالنسبة لاقتصاد دولهم .

ان نزع السلاح والتنمية جانبان مترابطان يكمل بعضهما بعضا من جوانب الامن الدولى . فان نزع السلاح يزيل خطر الابادة الشاملة وذلك بتصفية جميع وسائل الابادة الجماعية وتقليص القوات المسلحة والاسلحة العادية وتحديد القدرة الحربية للدول الى مستوى الكفاية المعقولة اللازمة لاجل تلبية حاجات الدفاع فقط . وهو يهيىء الضمانات المادية لتكوين نظام جديد مبدئيا للامن الدولى ، يساعد على تعزيز الثقة

المتبادلة والتعاون وهو ، باختصار ، يفتح الآفاق للسلام الفعلى . اما التنمية فبالاعتماد على هذه المقدمات تؤمن الظروف لمواصلة تطوير الحضارة البشرية وتساعد على حل المشاكل القومية والشمولية التى تواجهها البشرية .

وتشمل عملية التنمية الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها من جوانب حياة المجتمع ، وهى تهدف الى رفع مستوى وجودة الحياة على اساس تقدم الاقتصادات الوطنية وتحسين العلاقات الاقتصادية الدولية وفقا لاسس ديمقراطية عادلة . وان تعزيز الامن الدولى من خلال نزع السلاح لا يمكن ان يتسارع ويغدو لا رجعة فيه الا اذا نسق بوثوق مع النشاط فى الميادين الاجتماعى والاقتصادى والروحى ، وبالدرجة الاولى مع تصفية الظواهر الاكثر تشويشا وخطرا فى التخلف وضعف التطور ، اى مشاكل الفقر والبؤس الشاملة والمجاعة والمستوى الواطئ الى حد لا يطاق للصحة والتعليم .

ان افكار الترابط الوثيق بين نزع السلاح والتنمية تشق طريقها بثقة . ولكن لا بد من الاشارة الى ان ترسيخها يجرى فى جو من الصراع الحاد . فان انصار العسكرة يحاولون احباط مناقشة هذه القضايا فى المحافل الدولية . وقد وضعوا عوائق مفتعلة امام مؤتمر الامم المتحدة فى مسائل الترابط بين نزع السلاح والتنمية . وفى سياق عمل هذا المؤتمر (تموز — آب ١٩٨٧) سعوا الى اعاقة اتخاذ قرارات بناءة . وتبذل قوى العسكرة قصارى جهدها لاعاقة مناقشة هذه القضايا فى المنظمات الدولية الاخرى (مثل اليونكتاد) متحججة بضرورة تفادى «الافراط فى تسييس» هذه المنظمات .

ويدعو خصوم نزع السلاح بهمة ونشاط الى موضوعة التأثير المثمر لنمو الانتاج الحربى على القدرة الصناعية للبلدان النامية ، ويحاولون اغراءها باحتمالات توسيع تصدير السلاح والحصول على مداخيل اضافية بالعملة الصعبة على هذا الاساس . الا ان الخبرة الفعلية للدول النامية تشير الى العكس . فان نمو الانتاج الحربى يشدد بالدرجة الاولى تبعيتها الاقتصادية والعلمية والتكنيكية لمراكز الراسمالية ومجمعاتها

الصناعية الحربية ، لان كل الفروع العسكرية تبنى بمشاركة اجنبية واسعة (بشكـــل رساميل وتكنولوجيـــا وتجهيزات وارساليات بعض القطع والوحدات للسلاح المصنوع) . وان زيادة المنتوج الحربى الذى يدرج ضمن الحجم الاجمالى للانتاج الصناعى يولد فكرة وهمية عن التقدم الاقتصادى . وان هذه العملية تتحول فى الواقع الى ازدياد نفوذ الشركات الصناعية الحربية الاجنبية والاوساط الاوليجارخيـــة المحلية المرتبطة بهـــا .

ومن حيث تهيئة اسس التنمية الاقتصادية المستقلة ذات الاكتفاء الذاتى ليس فى المصانع الحربية اى نفع ، لانها لا تنتج اجهزة للاقتصاد الوطنى ولا بضائع استهلاكية للسكان . فان توسيع الانتاج الحربى عندما يخلق تحركا وهميا تظاهريا انما ينسف فى الواقـــع التحرك الفعلى للنظام الاقتصادى بمجمله . وكلمـــا ازدادت حصة الانتاج الحربى فى البلاد اشتد الخلل فى نسب الاقتصاد الذى يشوش عملية الانتاج الاجتماعى كلهـــا . ويتجلى هذا القانون الملازم لاى اقتصاد بقوة خاصة فى البلدان النامية التى يعانى اقتصادها من التوتر والارهاق فى ميادين كثيرة .

ان انصار سباق التسلح يخوفون البلدان النامية بصعوبات تغيير الاقتصاد العسكرى ونقله الى جادة السلام . بديهى ان عملية تحويل الموارد العسكرية الى الاهداف السلمية ، اى عملية التغيير ، لها خصائصها وتتطلب اتخاذ اجراءات خاصة . الا ان الخبرة المتوفرة تدل على ان اية دولة ، بغض النظر عن نظامها الاجتماعى ومستوى تطورها انما تمتلك امكانيات كافية لنقل الفروع العسكرية الى الانتاج السلمى . علما بان الضرورة يمكن ان تستدعى اتخـــاذ خطوات نشيطة من جانب الدولة للتعويض عن تقليص الطلب العسكرى والمساعدة فى اعادة تأهيل الايدى العاملة وهلمجرا . الا ان الصعوبات المعروفة المرتبطة بالتغيير لا تقارن اطلاقا بالضرر الهائل الذى يلحقه استمرار سباق التسلح بالبشرية ، وفى المقام الاول بشعوب البلدان النامية .

ان افكار الترابط بين نزع السلاح والتنمية تحظى الآن بتأييد متزايد الاتساع لدى البلدان النامية ، لانها تستجيب لمصالحها الجذرية . وهذه الافكار تغدو عاملا هاما يساعد على تعزيز الوحدة والتلاحم بين الشعوب المتحررة . لا يمكن درء خطر الحرب والذود عن السلام الا على اساس الجهود الجماعية . وان فهم هذه الحقيقة يغدو اكثر فاكثر حافزا جديا للعمليات التكاملية فى العالم الثالث .

اسئلة للمراجعة

– ما هو نطاق سباق التسلح العالمى وما هى اسبابه الاساسية ؟

– من المذنب فى جر البلدان النامية الى سباق التسلح ؟

– ما هى حال تحرك النفقات الحربية فى البلدان النامية ؟

– اذكر العوامل الداخلية والخارجية الاساسية التى تحدد عمليات العسكرة فى البلدان النامية .

– لماذا تنعت العسكرة بعائق التنمية الاقتصادية ؟

– ما هو تأثير استيراد السلاح على حالة العملة والمالية والديون الخارجية للبلدان النامية ؟

– ما هو المردود الاقتصادى لنزع السلاح بالنسبة لبلدان آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية ؟

– ما هى المشاكل الاجتماعية والسياسية التى يمكن ان يحلها وقف سباق التسلح بالنسبة للبلدان النامية ؟

– ما هو الترابط بين نزع السلاح والتنمية .؟

موضوعان للمناقشة

– العواقب الاقتصادية والاجتماعية لعملية العسكرة فى العالم الثالث .

– نزع السلاح والتنمية هما مهمة العصر الرئيسية .

الفصل الثانى عشر

طرق تطوير التكامل الاقتصادى

ان التكامل الاقتصادى احد اهم الظواهر واكثرها تعقيدا فى العالم المعاصر . واساسه الموضوعى هو شيوع الاممية فى الحياة الاقتصادية التى تتمثل فى العملية المكثفة لتطور العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الشعوب والدول ، تلك العملية النابعة من تعمق التقسيم الدولى للعمل واتساع نطاق الانتاج وتحوله الى انتاج عالمى مباشرة . ومع ذلك لا ينبغى الخلط بين التكامل نفسه وبين هذه العملية الموضوعية . فالسمة المميزة للتكامل من بين مجمل الصلات الاقتصادية المتنوعة بين البلدان هى كونه يتطلب افعالا هادفة واعية من جانب جميع المشاركين فيه ، وبالدرجة الاولى الدولة ، لتكوين صلات ثابتة بين المؤسسات والفروع والاقتصادات فى البلدان المساهمة فى التكامل .

وانطلاقا من ذلك يمكن تعريف التكامل الاقتصادى بين الدول على انه عملية موضوعية ، وقابلة للضبط والتحكم فى الوقت ذاته ، للتقارب المتبادل وتكييف الاقتصادات الوطنية فى البلدان المشاركة فى الاتحادات التكاملية ، وهدفها النهائى هو زيادة انتاجية العمل الاجتماعية وزيادة الدخل الوطنى الاجمالى للدول المساهمة فى العلاقات التكاملية . وتتلخص وظيفة التكامل ، على هذا الاساس ، فى رفع التقارب الاقتصادى بين البلدان المساهمة الى مستوى جديد نوعيا باتخاذ التدابير المناسبة فى اطار الاتحاد التكاملى .

بديهى ان المضمون الفعلى لعمليات التكامل الاقتصادى

وطابعها وقواها المحركة تتحدد بالخصائص التاريخية الملموسة للبلدان المساهمة ومكانة تلك البلدان فى نظام الاقتصاد العالمى . ويخدم التكامل فى البلدان الرأسمالية المتطورة مصالح الرأسمال الكبير بالدرجة الاولى ، فهو يستخدم التكامل لتعزيز قدرته الاقتصادية ونفوذه وتمتين مواقعه العالمية والابقاء على عدم التكافؤ فى العلاقات الاقتصادية الدولية وهضم حقوق ومصالح الشعوب المتحررة . وفى البلدان النامية تتسم العمليات التكاملية بطابع تقدمى على العموم وتستجيب للمصالح الجذرية لهذه البلدان لانها تساعد على انماء القوى المنتجة واضعاف التبعية للرأسمال الدولى وترسيخ اساس اكثر عدلا ومنفعة للطرفين فى ميدان العلاقات الاقتصادية الدولية .

١ — مقدمات التعاون والتكامل الاقتصاديين بين البلدان النامية

فى عهد الاستعمار لم تتوفر لبلدان آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية امكانيات تنظيم العلاقات الاقتصادية المتبادلة . وكانت الدول الاستعمارية تسيطر باحكام على تجارة تلك البلدان الخارجية وتعيق توسيع علاقاتها الاقتصادية الخارجية مع الدول الاخرى . ففى آسيا ، مثلا ، كانت بريطانيا تسيطر على اكثر من ٨٠٪ من تجارة الهند ، وكانت هولندا تحتكر بالكامل تقريبا تجارة اندونيسيا ، وتسيطر فرنسا على تجارة الهند الصينية . وفى افريقيا كانت حصة بريطانيا وفرنسا تسعة اعشار التجارة الخارجية فيها . وفى اميركا اللاتينية كانت مواقع السيطرة فى البداية بايدى الدول الاستعمارية الاوربية ، ثم بايدى الولايات المتحدة الاميركية . وفرضت الدول الاستعمارية على المستعمرات تخصصا زراعيا خاميا ضيقا فى اطار التقسيم الدولى للعمل وحولتها الى بلدان «الموز» و«البن» و«القطن» و«الجوت» و«القصدير» و«الكاوتشوك» . وشدد ذلك من تبعية البلدان المستعمرة لاسواق التصريف فى الدول الاستعمارية وحدد تشتتها العميق .

ان انهيار النظام الاستعمـارى ونشوء مجموعة كبيرة من الدول المستقلة وطموحهـا الى تصفية التخلف الاقتصادى وسعيها الى الاستقلال الاقتصادى - كل ذلك وضع بين قضايا الساعة مهمات جديدة للبناء المتسارع للاقتصاد الوطنى وتطبيق التصنيع والنهوض بالزراعة واعادة تنظيم الفروع الاقتصادية الاخرى . وتطلب تنفيذ هذه المهمات بالدرجة الاولى رساميل كبيرة . الا ان اغلبية الدول النامية كانت بلدانا صغيرة لا يتجاوز سكان الواحدة منها ٥ ملايين نسمة بدخل وطنى واطىء لا يمكن من تأمين التمويل الضرورى للتنمية الوطنية . وقد هيأ تضافر الجهود وتوحيد القوى الامكانية لحل المشاكل المالية المعقدة .

وظهرت صعوبـات خطيرة فى طريق تطور الصناعة . فالاسواق الداخلية لاغلبية الدول النامية كانت ضيقة ولـم تتمكن من تأمين طلب كاف على منتوج المؤسسات ذات الانتاج الواسع . وادى ذلك بدوره الى تقييد صنـع المنتوج والى التقصير فى تشغيـل القدرات الانتاجية والى زيادة تكاليف الانتاج وانخفاض ريعيـة المؤسسات . ومما له دلالته ان التقصير فى تشغيـل قدرات المؤسسات الصناعية غدا فى الستينات والسبعينات امرا معتادا وبلغ نسبة ٣٠-٥٠٪ حتى فى البلدان الصناعية الجديدة كالهند وجمهورية مصر العربية ونيجيريا والارجنتين والبرازيل والمكسيك . وبالنتيجة نشأت عراقيل جدية على طريق التصنيع . ولم يكن بالامكـان ازالتها الا بتوحيد الاسواق الوطنية والغاء العوائق الجمركية العالية وغيرها من التقييدات التى تعرقل تبادل البضائـع الصناعية .

وتدفع البلدان النامية الى طريق التكامل ضرورة حل مشكلة التزود بالخامات وموارد الوقود . فمع ان بلدان آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية تمتلك احتياطيات غنية من البترول وفلزات المعادن الحديدية وغير الحديدية وموارد الطاقة المائية فـلا تتوفر فى اى بلد منها طائفة كاملة من جميع انواع الخامات الضرورية . وان احتياطيات الثروات المعدنية موزعة فى العالم

الثالث بمنتهى التفاوت . ففى بعـــض البلدان يلاحظ فائض من المعادن غير الحديدية ، ولكنها بحاجة الى البترول ، وفى بعضها الآخر توجد كميات كبيرة من فلزات الحديد ، ولكنهـا تشعر بنقص فى كميات الفحم ، وفى البعض الثالث وفرة من البترول ، ولكن لا تكفيها المعادن غير الحديدية وهلمجرا . وينبغى ان نضيف الى ذلك ان بعض انواع الخامات المعدنية فى البلدان النامية تستثمر بشكل ضعيف او لا تستثمر اطلاقا بسبب التخلف الاقتصادى وبسبب عدم كفايـــة الرساميـل بالدرجة الاولى .

ويستطيع التكامل ان يلعب دورا هاما ايضا فى النهوض بزراعة البلدان المشاركة فيه . ويمر هذا الطريق عبر البحث عن الامكانيات المثلى لتخصص الانتاج الزراعى وانشاء مجمعات صناعية زراعية عالية المردود على اساس الجهود المشتركة بحيث تراعى الى اقصى حد الظروف الطبيعية والمناخية المحلية والظروف الاقتصادية والاجتماعية . ويمكن ان تتسم باهمية كبيرة فى هذا المجال الاجراءات المشتركة لضبط نظام المياه وتشييد الهياكل الارتكازية الاساسية (شق الطرق وبنـــاء الجسور وشبكات الرى والكهربة وهلمجرا) واستصلاح الاراضى وزيادة مردود المساحات المفلوحة .

بديهى ان التكامل الاقتصادى فى البلدان النامية تحفزه ليس العوامل الداخلية وحدهـــا . فان تطوره يتوقف لدرجة كبيرة على الوضع الخارجى ايضا ، وبالدرجة الاولى العمليات التكاملية الجارية فى اوربا الغربية وسعى الدول المتطورة الى زيادة تنسيق سياستها الاقتصادية الخارجية وتشكيل ما يشبه الجبهة الموحدة للغرب فى مواجهة البلدان النامية . ففى عام ١٩٥٧ تأسست الجماعة الاقتصادية الاوربية التى سرعان ما لجأت الى مختلف اجراءات التمييز فى التجـارة مع الكثير من البلدان النامية . وشدد الغرب لدرجة كبيرة تنسيق اعماله فى اطار منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية . والاكثر من ذلك ان سبعة بلدان رأسمالية متطورة (الولايات المتحدة الاميركية وبريطانيا والمانيا الاتحادية وفرنسا وايطاليا واليابان وكندا)

اخذت تعقد بانتظام لقاءات سنوية على مستوى القمة . واقترنت كل تلك الخطوات بضغط اقتصادى على البلدان النامية ، مما تجلى فى اقامة تناسب غير ملائم لاسعار بضائع التصدير والاستيراد وتشديد الضغط المالى وتردى شروط تسليم التكنولوجيا وهلمجرا .

وفى هذا الجو غدا النهج الذى سلكته بلدان آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية نحو توسيع التعاون الاقتصادى الاقليمى واقامة الصلات التكاملية وسيلة لمواجهة الاتجاه نحو ربط الدول النامية اكثر فاكثر بالنظام الانتاجى للمراكز المتطورة صناعيا للاقتصاد الرأسمالى العالمى ، ووسيلة لتعزيز مواقعها على الصعيد الاقتصادى الدولى وواحدا من الاشكال الهامة لمقاومة الضغط الاقتصادى الغربى .

٢ – طابع التعاون الاقتصادى

تتميز العمليات التكاملية فى البلدان النامية بعدة خصائص . فاذا كانت العمليات المماثلة فى البلدان المتطورة نتيجة منطقية لتطور قواها المنتجة ، ففى بلدان آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية نجد وضعا آخر . فهذه الظواهر لم يمهد لها بالقدر الكامل التطور السابق للقوى المنتجة ، بل هى نابعة من حاجات التقدم الاقتصادى والاجتماعى المتسارع وتصفية التخلف الاقتصادى والتكنيكى .

ان اتساع التعاون الاقتصادى بين البلدان النامية يستهدف موضوعيا تغيير التقسيم الدولى غير المتكافئ للعمل ، والذى فرض عليها فى عهد التبعية الاستعمارية ، وترسيخ اصول جديدة متكافئة وعادلة للتعاون الاقتصادى الدولى . الا ان هذا التعاون يتسم بطابع خاص ، لان الحركة نفسها من اجل التكامل فى العالم الثالث ليست متجانسة بتاتا . وهى تشمل بلدانا ذات مستويات مختلفة للتطور الاقتصادى والاجتماعى وذات توجهات سياسية غير متماثلة . ويجرى حول عمليات التعاون والتكامل الاقتصاديين فى البلدان النامية صراع حاد

بين الكتل الاجتماعية المختلفة للغاية والتى تعبر عن مصالح طبقات وفئات اجتماعية متجابهة .

ان العمليات التكاملية فى البلدان النامية ليست متماثلة من حيث طابعها السياسى والاجتماعى ونتائجهـــا الاساسية . ويمكن الاشارة الى ثلاثة اتجاهات من حيـــث التوجه السياسى والاجتماعى لتلك العمليات :

١) التكامل ذو الاتجاه التقدمى الديمقراطى الذى يستجيب لمصالح فئات اجتماعية واسعة ويساعد على التقدم فى طريق تعزيز الاستقلال الوطنى ويقيد لدرجة كبيرة امكانيات تراكم الرأسمال الخاص واثراء الطبقات المسيطرة .

٢) التكامل ذو الاتجاه الديمقراطى البرجوازى الذى يخدم مصالح اوساط معينـــة من البرجوازية الوطنية ويساعد على تعزيز مواقعها فى اطار الاقتصادات المتكاملة ويفترض وجود قيود معينة ازاء الاحتكارات الاجنبية ، وبالعكس ايجاد ميدان واسع ، بدعم كبير من الدولـــة ، لنشاط البزنس المحلى الخاص .

٣) التكامل ذو الاتجاه المناهض للديمقراطيـــة والموالى للامبريالية والذى يشجـــع تكوين الرأسمال الكبير وتعزيز مواقع جماعات الصناعيين والماليين المحليين المتعاونين مع الاحتكارات الاجنبية (كشركاء) ، ويقيم عوائق جديدة على طريق حل المشاكل الاجتماعية — البطالة والفقر والتشرد لدى الفئات الاساسية من السكان .

ويستجيب للمصالح الجذرية للشعوب المتحررة التكامل الذى لا يحفز فقط النمو الاقتصادى المتسارع واعادة تنظيم بنية القوى المنتجة تقدميا ، بل ويهيئ الآفاق الفعلية لحل المشاكل الاجتماعية ويؤمن زيادة رفاه الجماهير الشعبية .

وينبغى التأكيد ، الى جانب ذلك ، على ان البعض يحاولون احيانا ان يصوروا التكامل بوصفه الوسيلة الناجعة الشاملة لحل جميع مشاكل التطور الوطنى فى بلدان آسيا وافريقيـا واميركا اللاتينية . وواضح تمامـــا ان التكامل ليس بهذه القدرة ، ويجب ان يقترن بتحقيق تحويلات اجتماعية واقتصادية

داخلية تستجيب لمصالح تعزيز الاستقلال الاقتصادى وتحسين ظروف حياة السكان . (تعزيز مواقع الدولة فى ميادين النشاط الاقتصادى الحساسة الهامة استراتيجيا ، التحديد الواضح لميادين وشروط نشاط الرأسمال الاجنبى ، والرقابة الفعالة على عملياته داخل البلد ، واجراءات تقييد مواقع الاوساط الاوليجارخية المالية وتأثيرها على الحياة الاقتصادية ، وتحقيق التحويلات الزراعية والضرائبية وهلمجرا) . وبهذه الشروط فقط يمكن ان يعود التكامل بالثمار المطلوبة .

وتتطلب العملية التكاملية مشاركة نشيطة من قبل الدول الوطنية (الهيئات الحكومية) وترابطها الدائم وتنسيق سياساتها الوطنية وخططها وبرامجها الاقتصادية . وتنبع ضرورة هذه المشاركة بالدرجة الاولى من كون الدولة هى وحدها القادرة على اضفاء طابع متوازن هادف على النمو الاقتصادى وتطور القوى المنتجة بحيث يستجيب للحاجات الاجتماعية والمصالح الوطنية للامة ، وذلك عن طريق وضع وتطبيق البرامج المناسبة للتنمية الاقتصادية والتطور الاجتماعى . ولا يستطيع تحقيق ذلك القطاع الرأسمالى الخاص المندفع وراء مصالح انانية ضيقة لا تتوافق مع الحاجات الاجتماعية .

وتعود ضرورة مشاركة الدولة فى تطوير التكامل كذلك الى ان الدولة وحدها قادرة على المواجهة الفعالة للرأسمال الاحتكارى الدولى الساعى الى التأثير بشدة على العمليات التكاملية . وفى ظروف الضعف النسبى للقطاع الخاص الوطنى الذى يتعرض لضغط من جانب الرأسمال الاحتكارى الاجنبى بشخص الشركات فوق القومية لا تستطيع اية جهة سوى الدولة ، عن طريق الاجراءات التشريعية والعملية اللازمة ، ان تقيم حواجز معينة على طريق المطامع التوسعية لتلك الشركات وتؤمن السيادة الوطنية على استخدام الموارد الطبيعية وحماية القطاع الوطنى للاقتصاد (وخصوصا ارباب العمل الصغار والمتوسطين) دون التأثير التخريبى للقوى الخارجية وتفرض الرقابة الوطنية على اهم اصعدة الاقتصاد التى تؤمن بلوغ اهداف التنمية المرسومة .

وعلى العموم تقع على عاتق هيئـــات الدولة فى البلدان النامية مهمة وضـــع استراتيجية عامة للتعاون والتكامـــل الاقتصاديين ورسم اهدافهما ومهماتهما للامد البعيد واشكال وطرائق تنفيذهما . ولا يقل عن ذلك اهمية حل مشكلة ايجاد البنية التنظيمية المناسبة الفعالة ، اى هيئات القيادة وآليات التطبيق العملى للمشاريع التكاملية .

وتجدر الاشارة الى ان نقاشا حادا يدور حول قضايا اختيار وسائل التكامل وطرائقه واجهزته . والشكل الغالب للعمليات التكاملية فى البلدان النامية هو تأسيس الجماعات الاقتصادية التجارية بشكل «مناطق التجارة الحرة» او «الاسواق المشتركة» التى تحاكى آليات الاسواق التكامليـة الملازمة للجماعـــات الاقتصادية فى الدول المتطورة (مثـل الجماعة الاقتصاديـــة الاوربية) . وبعبارة اخرى ، تجرى محاكاة الاتفاقيات الحكومية المتعددة الاطراف التى تضبط على الاغلب ميدان التداول ، وليس ميدان الانتاج ، مع ان الميدان الاخير بالذات هو الاهم لحل المشاكل الاقتصادية فى البلدان الفقيرة . امـــا جهود الاوساط الوطنية الديمقراطية فى العالم الثالث فهى موجهة الى تصفية سيطرة الرأسمال الاجنبى وخصوصا الشركات فوق القومية فى ميدان الانتاج واضفاء طابع ديمقراطى وثورى حقا على التعاون والتكامل الاقتصاديين بين بلدانها .

ان وضع الموقف الجديد الاكثـــر عدالة ازاء العلاقات الاقتصادية المتبادلة بين الدول بروح مبادئ برنامج النظام الاقتصادى الدولى الجديد انما يرسى اساسا متينـا لمواصلة التعاضد الاقتصادى بين البلدان النامية واستخدام الآليات التقدمية على نطاق واسع لضبط وتخطيط العلاقات الاقتصادية بين الدول وجعلها تشمل ميدان الانتاج . الا ان تطبيق هذه الاصول يواجه صعوبات بسبب المقاومة التى تبديهـــا قوى متنفذة لدرجة كبيـــرة ومرتبطة بالاحتكارات الاجنبيـــة . ان التصارع الدائر حول مبادئ واشكال وطرائق التكامل يعكس استقطاب القوى الاجتماعية فى العالم الثالث ويعتبر جزء من

الصراع العام فى سبيل اختيار طرق التطور الاجتماعى اللاحق فى بلدان آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية .

٣ - الاتجاهات الاساسية لتطور العمليات التكاملية

شهر العقدان الاخيران توسع التعاون الاقتصادى بين البلدان النامية وتنظيم مختلف اشكال العلاقات التكاملية . وتجلى ذلك بالدرجة الاولى فى النمو الملحوظ للتجارة المتبادلة (راجع جدول رقم ١) . فلئن كانت التجارة المتبادلة فيما بين البلدان النامية فى الخمسينات والستينات قد نمت بصورة ابطأ من تداولها التجارى مع الدول الرأسمالية المتطورة ففى السبعينات كان لها اتجاه عكس ذلك .

وخلال السنوات ١٩٧٠-١٩٨١ ازدادت التجارة المتبادلة بين البلدان النامية ١٤ مرة ، فى حين ازداد التداول التجارى الاجمالى ٩ مرات تقريبا . وبالنتيجة ازدادت حصة التجارة المتبادلة من التداول التجارى الخارجى الاجمالى للبلدان النامية من ١٩,٥٪ فى عام ١٩٧٠ الى ٢٤,٥٪ فى عام ١٩٧٩ و٣٠٪ فى عام ١٩٨١ . وكانت وتائر نمو التجارة المتبادلة بين البلدان النامية خلال هذه الفترة اعلى من وتائر نمو التجارة العالمية عموما . وكانت نتيجة ذلك هى زيادة حصة التجارة المتبادلة بين البلدان النامية فى التداول التجارى العالمى من ٣,٥٪ الى ٧,٥٪ ، اى اكثر من الضعف (٢) .

بديهى ان من الخطأ ربط التبدلات المذكورة بالكامل الى تطور العمليات التكاملية فى العالم الثالث . فان الوتائر العالية لتوسع التجارة المتبادلة تتوقف لدرجة كبيرة على ارتفاع الاسعار التضخمى (فقد ارتفعت الاسعار فى السبعينات حوالى ٢,٥ مرة) . وهى تعكس كذلك تزايد نشاط الاحتكارات الدولية فى البلدان النامية والتى تقوم بعملياتها على اساس الاستفادة الواسعة من التعاون الدولى . فان الشركات فوق القومية ، مثلا ، تمارس العمليات التجارية بين فروعها فى مختلف البلدان ، بينما لا تفعل البلدان النامية

جدول رقم ١

الصادرات والواردات والتداول التجارى الخارجى للبلدان النامية وتجارتها المتبادلة
(بمليارات الدولارات ، بالاسعار الجارية) [١]

	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
مجموع الصادرات	٥٦	٢٠٩,٥	٥٦٠,٣	٤٨٥,٤	٤٥٣,١	٤٦٩,٩	٤٤٢,٨
الصادرات الى البلدان النامية	١٠,٩	٤٩,١	١٣٩,٣	١٤٤,٧	١٣٣,٣	١٣١,٩	١٢٩,٣
مجموع الواردات	٥٥,٨	١٨٨	٤٦٦,٣	٤٧٦,٥	٤٤٠,٢	٤٣٧,٧	٤١٩,١
الواردات الى البلدان النامية	١٠,٩	٤٩,١	١٣٩,٣	١٤٤,٧	١٣٣,٣	١٣١,٩	١٢٩,٣
التداول التجارى الاجمالى	١١١,٨	٣٩٧,٥	١٠٢٦,٦	٩٦١,٩	٨٩٣,٣	٩٠٧,٦	٨٦١,٩
تداول التجارة المتبادلة	٢١,٨	٩٨,٢	٢٧٨,٦	٢٨٩,٤	٢٦٦,٦	٦٢٣,٨	٢٥٨,٦

سوى التسجيل فى دوائرها الجمركية للصفقات التصديرية والاستيرادية فى هذا المجال .

ورغم كل تلك التحفظات فان الاتجاه نحو اتساع التعاون الاقتصادى بين البلدان النامية حقيقة لا جدال فيها . ولا تقتصر القضية على زيادة المسيلات التجارية المتبادلة . فان جوهر التبدلات يكمن فى ان البلدان النامية انتقلت من الاعمال المشتتة ، الثنائية فى الغالب ، الى العمليات الهادفة المتعددة الاطراف والى تطبيق نهج يستند الى نظرية «الاكتفاء الذاتى الجماعى» .

وقد صيغت المبادئ الاساسية لهذا النهج من قبل البلدان النامية فى مؤتمرات مكسيكو (١٩٧٦) واروشا (١٩٧٧) وكاراكاس (١٩٨١) وبوينس ايريس (١٩٨٣) وهافانا (١٩٨٧) . والبنود الاساسية لنظرية «الاكتفاء الذاتى الجماعى» هى تشجيع برامج التكامل الاقتصادى على جميع المستويات - شبه الاقليمى والاقليمى وبين الاقاليم - واستحداث اشكال جديدة للتعاون . وتقرر ، مثلا ، تشجيع تأسيس روابط منتجى ومصدرى البضائع الخامية والغذائية وتأسيس شركات انتاجية خامية متعددة القوميات وتوسيع الصلات بين المؤسسات الحكومية وبذل جهود مشتركة لتعزيز القدرة العلمية والتكنيكية وتوسيع التعاون فى ميدان الصناعة والمالية والزراعة وتنسيق المواقف على الصعيد الدولى . وتقرر فى مؤتمر هيئة الامم المتحدة الرابع للتجارة والتنمية (مانيلا ١٩٧٦) استحداث لجنة دائمية ، فى اطار هذه المنظمة للتعاون الاقتصادى بين البلدان النامية . وهكذا نشأ مركز دولى للمناقشة المنتظمة للقضايا المختمرة واتخاذ القرارات الرامية الى تأمين الصلات الاقتصادية وتطوير العمليات التكاملية فى آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية .

وفى منتصف الثمانينات ، كما تفيد معطيات الامم المتحدة ، كانت توجد فى العالم الثالث ٢٣ منظمة اقتصادية عامة و٤٤ جماعة اقتصادية تجارية اقليمية و٣٠ رابطة لمنتجى البضائع الخام واتحادان للعملة و٨ اتفاقيات للمدفوعات

المقايضة و٥ اتفاقيات للقروض . وشاركت فيها ١١٧ دولة نامية . وفى الوقت الحالى تضع البلدان النامية طائفة من الاجراءات الرامية الى توسيع التعاون المتبادل ويشغل مكانة مركزية بينها نظام التفضيلات التجارية الشامل الذى يراد له ان يهيئ الشروط المستقرة الملائمة لتطوير التجارة المتبادلة بين البلدان النامية . ويفترض فى هذا النظام ان يضمن التزامات البلدان النامية ويقدم امتيازات متبادلة ولا يفرض اية قيود جديدة على استيراد من البلدان الشريكة ويوافق على استحداث رسوم جمركية متساهلة جدا للبلدان الاقل تطورا .

ويحظى باهتمام كبير توسيع التعاون بين المؤسسات التجارية الحكومية . وقد اتخذت التدابير لتنظيم الاتصالات بين المؤسسات التجارية الحكومية على المستوى الاقليمى . وفى جنوب شرقى آسيا تم الاتفاق على توسيع مساعدة المؤسسات التجارية الحكومية لتجارة الرز والاسمنت المتبادلة . وفى اميركا اللاتينية تأسست لجنة تطوير التعاون بين المؤسسات التجارية الحكومية لبلدان القارة فى ميدان تجارة الاغذية المتبادلة . وفى افريقيا تعقد ندوات منتظمة لممثلى المؤسسات التجارية الحكومية للبلدان الافريقية بقصد المساعدة على تنظيم التعاون . كما تبذل جهود لتوسيع الاتصالات بين المؤسسات التجارية الحكومية على المستوى بين الاقاليم . ويجرى العمل فى تأسيس رابطة المؤسسات التجارية الحكومية للبلدان النامية . وتشكلت لجنة قيادية من تسعة من ممثلى المؤسسات التجارية الحكومية – ثلاثة لكل اقليم من اقاليم العالم الثالث . واعدت اللجنة مشروع بنية الرابطة المذكورة وبرنامج نشاطها وميزانيتها ، واحيل المشروع الى الحكومات المعنية للنظر فيه .

ويتوسع التعاون فى الميدان الصناعى ايضا . ففى اطار رابطة دول جنوب شرقى آسيا (اسيان) تم الاتفاق على بناء عدد من المؤسسات الصناعية لخدمة حاجات جميع بلدان الرابطة (بناء مصنعين للاسمدة الكيمياوية فى اندونيسيا وماليزيا ومصنع للصودا المتكلسة فى تايلاند ومصنع صهر

النحاس فى الفيليبين) . وخططت منظمة استثمار حوض نهر السينغال لبناء ١٨٠ مؤسسة لتحويل المحاصيل الزراعيـــة (جرش الرز وحلج القطن ودباغة الجلود والخ) . وفى اطار مجموعة الاند اقرت برامج تطوير صناعة السيارات والمعادن والمكائن والبتروكيمياويات .

وتبذل جهود كبيرة لتوسيع العلاقات المالية والائتمانية . وفى اطار عدد من المجموعات تأسست بنوك وصناديـــق وشركات مالية اقليميـــة وشبه اقليمية . وتعلق البلـــدان النامية اهمية كبيرة على تأسيس «البنك الجنوبى» برأسمال اولى قدره ٥٠٠ مليون دولار . ويراد لهذا البنك ان يساعد فى تمويل العلاقات الاقتصادية المتبادلة بين هذه البلدان .

وليس من الصحيح طبعا المبالغة فى نجاحات عمليـــة التكامل فى العالم الثالث . فهى فى طور النشوء . وان درجة كثافة العلاقات المتبادلة بيـــن البلدان النامية لا تعطـــى المبرر للكلام عن التكامل بين هذه البلدان بوصفه عمليـــة لاندماج الاقتصادات الوطنية فى اقتصاد موحد . فهذه المهمة لا تطرحها ، حتى للمستقبل البعيد ، اية منظمة اقليميـــة او شبه اقليمية من المنظمات الموجودة حاليا . وفى المرحلـــة الراهنة يمثل التكامل فى البلدان النامية شكلا من الاتحادات يرمى بالاساس الـــى تهيئة المقدمات للتقارب الاقتصـــادى التدريجى . وسيحقق حل هذه المهمة نجاحا اكبر اذا اكتسبت طابعا اوسع العلاقات المتبادلة التى تشمل مختلف الميادين – التجارة والماليـــة والصناعة وتوليد الطاقة والزراعـــة والنقليات والاتصال وهلمجرا .

ومع ذلك لا بد ان نلاحظ بان عملية التعاون الاقتصادى نفسها بين بلدان آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية لا تتطور بخط مستقيم . فهى تتميز ليس فقط بالتقدم الحثيث ، بل وكذلك بالانعطافات الراجعة . فان بعض الجماعات الاقتصادية التجارية تعمل بمردود ضئيل او لا تعمل اطلاقا . فقد تعطلت فى الواقع منظمة التعاون الاقتصادى الاقليمى التى تضـــم تركيا وايران وباكستان . وتواجه صعوبات جدية اكبر منظمة

فى اميركا اللاتينيه هى رابطة التكامل الاميركية اللاتينيـــة . وتوقف فى الحقيقـــة نشاط السوق المشتركة لاميركـــا الوسطى . وواجهت الجماعة الاقتصادية الافريقية الشرقية منذ تأسيسها فى عام ١٩٦٧ تناقضات داخلية كثيـــرة . وادى اختلاف الانظمة السياسية فى بلدانها وتباين سياساتهـــا الاقتصادية والاجتماعية الى انحلال هذه المنظمة فى عـــام ١٩٧٧ . وفى عام ١٩٨٥ فقط طرح مؤتمر وزراء بلـــدان المنطقة مسألة استئناف التعاون الاقليمى . ولم ينفذ الكثير من قرارات السوق العربية المشتركة التى تأسست عام ١٩٦٤.

والحقت الازمة الاقتصادية فى بداية الثمانينـــات ضررا كبيرا بالتعاون والتكامل الاقتصاديين فى البلدان النامية . وولدت تقلصا ملحوظا فى التجارة المتبادلة وعقدت امكانيات عمل الكثير من الجماعات الاقتصادية التجارية فى البلـــدان النامية . وتدل معطيات الجدول رقم ١ على ان التداول التجارى المتبادل للبلدان النامية فى ١٩٨١-١٩٨٣ هبط بنسبـــة ١٠٪ وظل على هذا المستوى الواطئ فى السنوات التالية . وكان هذا الهبوط اشد فـــى مناطق اخرى . فان التـــداول التجارى داخل منطقة اميركا اللاتينية انخفض بحوالى ٣٠٪ ، وهبطت حصته فى تجارة اميركا اللاتينية عموما فى ١٩٨١-١٩٨٤ من ١٦,٦٪ الى ١١,٧٪.

وبتأثير الصعوبات الاقتصادية المتزايدة واشتداد ضغط المراكز الدولية للاقتصاد العالمى اضطرت البلدان الناميـــة الى اعادة النظر فى البرنامج الاقتصادى الاقليمى المنســـق المدعو الى حماية مصالحها الوطنية الهامة . وشرع اعضـــاء جماعة الاند (بيرو وفنزويلا وكولومبيا وبوليفيا والاكوادور) باعادة النظر فى السياسة التـــى تضبط نشاط الرأسمال الاجنبى فى هذه البلدان ، ووافقوا على تقديم تسهيـــلات توظيفية اكبر الى المودعين الاجانب واقدموا على تنازلات هامة فيما يخص زيادة مستوى الارباح المحولة الى الخارج وتوسيع ميدان نشاط الرأسمال الاجنبى وافتتاح اسواق تسليفيـــة محلية له وهلمجرا .

والى جانب ذلك ارغم تعقد الموقف الاقتصادى البلدان النامية على البحث عن طرق لتنشيط التعاون المتبادل وتعزيز مواقعها فى مواجهة الضغط المشتد من جانب الرأسمال الدولى . وبهذا الخصوص يتقوى النهج الرامى الى تنسيق السياسة الاقتصادية الخارجية وتوسيع العلاقات المتبادلة وتأمين وحدة الاعمال فى اهم مسائل العلاقات الاقتصادية الدولية . وانعكس هذا النهج فى عمل العديد من المؤتمرات والمحافل الدولية على مستوى عال (بالدرجة الاولى فى مؤتمر دول عدم الانحياز فى هارارا عام ١٩٨٦) ، وكذلك فى صياغة المطالب المشتركة للبلدان النامية فى مسائل تنقية العلاقات الاقتصادية الدولية . وطرحت البلدان النامية برنامج هذه المطالب الحازمة فى المؤتمر السابع للامم المتحدة الخاص بالتجارة والتنمية . (جنيف تموز - يوليو ١٩٨٧) .

وتعتبر البلدان النامية توسيع التعاون الاقليمى عاملا هاما لتذليل الصعوبات القائمة . ومن هذه الناحية بالذات يتعين تناول اجراءات التساهل وتشجيع التجارة المتبادلة للخامات والاغذية وكذلك المصنوعات الجاهزة وشبه الجاهزة ، وهى الاجراءات التى اتخذتها فى الآونة الاخيرة بلدان اسيان (اندونيسيا وتايلاند والفيليبين وماليزيا وسنغافورة وبرونى) . وتبدى بلدان اميركا اللاتينية اهتماما كبيرا بهذا الموضوع . وتفيد التقديرات المتوفرة ان بوسع بلدان اميركا اللاتينية ان تلبى ، بتوسيع التعاون الاقليمى ، جزءا كبيرا من حاجاتها الاستيرادية وتحصل على توفير كبير بالعملة الصعبة لا يقل عن ٤,٨ مليارات دولار .

٤ - مشاكل وتناقضات التعاون والتكامل الاقتصاديين فى البلدان النامية

تبين خبرة بلدان كثيرة انه لا وجود لطرق يسيرة الى التكامل . فان ظهور وتعمق الصعوبات والاحتكاكات واحيانا التناقضات والخلافات الحادة على هذا الطريق بين البلدان المشاركة فى اتحادات التكامل يعودان بالاساس الى التنوع

الكبير فى هذه البلدان والفوارق الجوهرية فيما بينها من النواحى السياسية والايديولوجية والاقتصادية .

وهناك تأثير سلبى كبير على العمليات التكاملية تتركه الفوارق فى الانظمة السياسية للبلدان المشاركة وفى العلاقات المتبادلة بينها وفى موقفها من فهم اهداف ومهمات التعاون المتبادل .

كما تؤثر سلبيا على التكامل مضاعفات العلاقات السياسية المتبادلة بين البلدان المشاركة . فان تدهور العلاقات بين دول المغرب العربى بسبب الخلاف حول قضايا الصحراء الغربية قد شل لدرجة كبيرة اعمال اللجنة الاستشارية الدائمية لبلدان المغرب العربى منذ منتصف السبعينات . وكان تعليق عضوية مصر فى السوق العربية المشتركة وفى مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بعد توقيع اتفاقيات كامب ديفيد عام ١٩٧٩ قد عقد نشاط هاتين المنظمتين .

وفى الوقت ذاته تؤكد الخبرة المتوفرة ان الفوارق والخلافات السياسية الموجودة ليست عائقا يستحيل تذليله . فان وحدة المصالح فى النضال من اجل اعادة بناء العلاقات الاقتصادية الدولية على مبادئ التكافؤ والعدالة والضرورة الملحة لتعبئة الموارد والامكانيات الداخلية للتطور على اساس تضافر الجهود هما مبعث قدرة التكامل على الحياة ، وهما الدافع لمختلف الانظمة السياسية الى الدخول فى علاقات التعاون العملى . ان الاستعداد للبحث عن اشكال ومبادئ هذا التعاون المقبولة لدى الاطراف والمراعاة المتبادلة لخاصية البلدان المشاركة فى عمليات التكامل والاقدام على مختلف المساومات بغية تذليل الاحكاكات والخلافات والعمل المتواصل من اجل تحسين آليات التعاون الاقتصادى - تلك هى بالخطوط العريضة طرق حل مشكلة الخلافات السياسية بين البلدان المشاركة فى العمليات التكاملية .

وتلعب العوامل الاقتصادية دورا جديا . فالمستوى الواطئ لتطور القوى المنتجة وعدم كفاية تطور بنية فروع الاقتصاد فى العديد من بلدان آسيا وافريقيا واميركا

اللاتينية يسببان التماثل فى اقتصاداتها ولا يهيئان مستوى التكميل المتبادل بين البنيات الاقتصادية للشركاء ، وهو المستوى الذى يؤمن التقارب بينهم ويساعد على تسريع التعاون .

وفى الوقت ذاته تتجلى اثناء التوحيد الاقتصادى للبلدان ذات المستويات التطورية المتباينة المواقف المختلفة من طرائق واشكال التكامل . ويظهر لدى البلدان الاضعف تطورا طموح الى حماية اسواقها من المطامع التوسعية للرأسمال الاقوى والاكثر قدرة على المزاحمة فى الدول المجاورة الاكبر ، ولدى توقيع اتفاقيات التعاون والتكامل الاقتصاديين تحاول تلك البلدان ان تحتفظ لنفسها بامتيازات وحقوق وتسهيلات معينة تحول دون «دعكها» من قبل شركائها الاقوى فى الاتحادات التكاملية ، وتؤمن للبلدان الاضعف امتيازات معينة من وتائر التنمية الاقتصادية . ويتخذ هذا النهج مثل هذا المظهر الملموس خصوصا فى العلاقات المتبادلة بين بلدان اسيان . فان اندونيسيا وماليزيا تعترضان على اقتراحات سنغافورة بشأن تأسيس سوق مشتركة لبلدان اسيان لخشيتهما من ان تخفيف العوائق الجمركية سيقلل من فاعلية حماية الصناعة المحلية . وتجرى اشاعة اللبرالية فى التجارة فى هذه المنظمة عن طريق تقديم التفضيلات لبضائع معينة من المقرر ان يصل عددها الاجمالى الى اكثر من ٢٠ الفا .

وبهذا الخصوص تكتسب طابعا حادا للغاية مسألة توزيع المنافع والخسائر المحتملة بين المشاركين فى التكامل . وهذه المسألة واحدة من المسائل الاساسية بالنسبة لاى اتحاد تكاملى ، وعلى حلها بهذه الكيفية او تلك يتوقف لدرجة كبيرة نجاح العملية التكاملية وثباتها وقدرتها على الحياة . ولكى يغدو هذا الشكل للتكامل مقبولا للبلدان الاضعف من الناحية الاقتصادية بين اعضاء المجموعة وللبلدان الاكثر تطورا يتوجب على هذه البلدان وتلك ان تكون واثقة من ان كل مساهم سيحصل من عمل المجموعة على منفعة عادلة ملموسة .

ومما يؤسف له ان الوقائع الفعلية تدل على ان هذه الشروط الهامة لا تطبق دوما .

ففى اميركا اللاتينية ، مثلا ، فـــــى اطار اكبر جماعة اقتصادية ، هى رابطة التجارة الحرة لاميركا اللاتينية ، كانت المنفعة الاساسية من العملية التكاملية فى السبعينات مـــــن حصة «الثلاثى الكبير» - الارجنتين والبرازيل والمكسيك التى تمتلك اقوى قدرة صناعية وبنية اقتصادية اكثر تنوعا . اما البلدان المتوسطة ، وخصوصا البلدان الصغيرة فقـد عجزت عــن الحصول على حصة عادلة من منافع التكامل . وادى ذلك الى تباطؤ اشاعة التسهيلات فى التجارة المتبادلة (فلئن كان اعضاء رابطة التجارة الحرة لاميركا اللاتينية قد حصلوا فــى ١٩٦٠-١٩٦٧ على اكثر من ٩ آلاف تساهل فى التعريفات ، ففى ١٩٦٨-١٩٧٨ حصلوا على ٣١٠ تساهلات فقط) ، كمـا دفع البلدان الصغيرة والمتوسطة الى الشروع بتشكيل تكتلات شبه اقليمية (مثل جماعة الاند وجماعة لا بلاتا) وولد فى آخر المطاف ازمة خانقة فى رابطة التجارة الحرة لاميركا اللاتينية . وفى عام ١٩٨٠ جرى تحويل هذه المنظمة الى رابطة التكامل الاميركية اللاتينية . وفى اطارها قسم كل المشاركين فيها الى ثلاث مجاميع - البلدان الاكثر تطــــــورا ، والبلدان ذات المستوى المتوسط والبلدان الاقـــل تطورا . علما بان نظام التسهيلات طبق ازاء المجموعتين الثانية والثالثة .

ويعتبر نشاط الرأسمال الاجنبـــــــى ، وبالدرجة الاولى نشاط الشركات فوق القومية ، عاملا خطيرا لظهور المشاكــل والتناقضات الحـــادة فى العمليـــــة التكامليـــة . وفـــى سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانيـــــــة عارضت الدول الرأسمالية المتطـــورة واحتكاراتها علنا اقامـــــة التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية . وفى الفترة اللاحقة ، عندما انتشرت افكار التكامل الاقتصادى على نطاق واسع فــى العالم الثالث تغير تكتيك مراكز الرأسمالية . فقد تخلت عن المعارضة السافرة لتطور العمليات التكاملية فى آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية واعلنت عن تأييدها لمشاريع تكويــــــن

الاتحادات الاقتصادية الاقليمية . وانتقل مركز الثقل في النضال ضد التكامل الاقتصادي الاقليمي في العالم الثالث الى ميدان الاجراءات الرامية الى افراغ هذه العمليات من مضمونها الفعلي . واخذت الشركات فوق القومية على عاتقها الدور الرئيسي في حل هذه المهمة .

ويلاحظ في موقفها من العمليات التكاملية اتجاهان واضحان ، احدهما يتلخص في محاولة اخضاع هذه العمليات لتأثيرها ، على اساس المشاركة في التكامل ، وجعلها تخدم مصالحها ، ويتلخص الاتجاه الثاني في المقاومة الشديدة لتوجهات تطور التكامل الاقليمي التي اعتبرتها الشركات فوق القومية غير مرغوب فيها وتتعارض مع اهدافها الاساسية .

وفيما يخص الاتجاه الاول فان الرأسمال الدولي ابدى حيثما امكن اهتماما بالمشاركة النشيطة في اعمال الجماعات الاقتصادية للدول النامية وسعى الى الاستئثار بالمنافع المرتبطة بتشكيلها . وقد ظهر هذا النوع من المنافع بفضل تأسيس «الاسواق المشتركة» و«مناطق التجارة الحرة» حيث انفتح المجال رحبا امام فروع الشركات الاجنبية لممارسة النشاط تحت ستار الحواجز الحمائية لتعجيل التصدير ولقمع المنافسين الاضعف وبالدرجة الاولى المؤسسات الوطنية .

وتجدر الاشارة الى ان الاحتكارات الاجنبية تمكنت في حالات عديدة من استخدام التكامل الاقتصادي الاقليمي لاغراضها الانانية . ويشير الى هذه الحقيقة مختلف الباحثين الذين يؤكدون بان المنفعة الجوهرية ، واحيانا الرئيسية من اشاعة اللبرالية في التجارة وتنظيم التعاون الصناعي وغير ذلك من اشكال الروابط التكاملية في اطار جماعات الدول النامية تعود ليس الى الشركات الوطنية ، بل الى فروع الشركات الدولية التي تمتلك قاعدة انتاجية ومالية اقوى .

ومع ذلك فعندما كان الرأسمال الدولي يرى في بعض الاجراءات التكاملية خطرا على مصالحه كان يقاوم بحزم تطبيق هذه الاجراءات مستخدما لهذا الغرض طائفة واسعة جدا من الوسائل . ويلاحظ هذا النهج بمنتهى الوضوح عندما تواجه

الشركات فوق القومية محاولات البلدان النامية لاتخاذ موقف مشترك ازاء مسائل التدخل الاجنبى . فتتخذ كل الاجراءات لخنق هذه المحاولات فى مهدها . فمن جراء مقاومة الشركات فوق القومية لا تستطيع بلدان المغرب العربى منذ امد طويل ان تضع نهجا مشتركا ازاء الرأسمال الاجنبى وتوقيع اتفاقية التعاون الاقليمى . ومع ان مسألة تأسيس الاتحاد الجمركى غدت من جديد فى عام ١٩٨٣ موضوعا للمناقشة من قبل هذه البلدان فان الخلافات السابقة بخصوص الشروط ازاء الرأسمال الاجنبى حالت دون التوصل الى اية نتائج تذكر . ومما له دلالته ان الرأسمال الدولى تمكن فى الآونة الاخيرة من جعل جماعة الاند تعيد النظر فى الشروط ازاء الرأسمال الاجنبى .

وتضع السياسة الاقتصادية التجارية للدول الرأسمالية المتطورة عراقيل غير قليلة على طريق تطور العمليات التكاملية . فهذه الدول تشغل مواقع قوية فى التجارة وسائر ميادين العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلدان النامية وتستخدم مختلف الركائز لكى تربط هذه البلدان بشكل اوثق الى المراكز الاقتصادية العالمية . وتلعب دورا خاصا فى ذلك الاعمال الواسعة النطاق التى تقوم بها المجموعات الاقتصادية فى البلدان المتطورة لجر البلدان النامية الى فلك نفوذها الاقتصادى والسياسى . وتقدم فكرة واضحة عن ذلك سياسة الجماعة الاقتصادية الاوربية .

٥ – الجماعة الاقتصادية الاوربية والبلدان النامية

ثمة عدة عوامل اقتصادية وسياسية تحدد نهج الجماعة الاقتصادية الاوربية لتعزيز وتوسيع مواقعها فى العالم الثالث ، وبالدرجة الاولى المناطق القريبة جغرافيا – افريقيا وحوض البحر الابيض المتوسط والخليج العربى . وهى ، اولا ، الاعتماد الشديد على استيراد الوقود والخامات والمحاصيل الزراعية (من البلدان النامية بالاساس) والذى يشكل ثلاثة ارباع استهلاك هذه البضائع فى بلدان الجماعة الاقتصادية الاوربية . ثانيا – المصلحة الكبيرة فى اسواق

التصريف فى الدول النامية (يجرى هنـــا تسويق حوالى ٤٠٪ من صادرات الجماعة الاقتصادية الاوربيـــة الى خارج نطاقها) وفى ميادين توظيف الرساميل (يقدر المبلغ الاجمالى لتوظيفات الجماعة الاقتصادية الاوربية فى هـــذه البلدان بـ٤٦,٢ مليار دولار ، اى حوالى ثلث جميـــع التوظيفات المباشرة «للسوق المشتركة» فـــى الخارج) . واخيرا وجـــود نظام العلاقات «الخاصة» فى الميدانين السياسى والعسكرى بيـــــن الدول الاستعمارية السابقة وبين مستعمراتها سابقا .

كانت اسس سياسة الجماعـــــة الاقتصادية الاوربية او «اوربا الصغرى» ازاء البلدان المذكورة قد صيغت فى اتفاقية الرابطة التى غدت جزءا من معاهـــــدة روما الخاصة بتأسيس الجماعة الاقتصادية الاوربية (١٩٥٧) . وبموجب الاتفاقيـــــة غدت ١٤ مستعمرة فرنسية وثلاث مستعمرات بلجيكيـــــــة ومستعمرة ايطالية واحدة اعضاء ارتباط بالجماعة التكامليـــة الاوربية الغربية . ووقعت مــــــع دول احرزت الاستقلال اتفاقيتان جديدتان بشأن الرابطة : اتفاقيـــة ياوندى الاولى (١٩٦٣–١٩٦٩) واتفاقية ياوندى الثانية (١٩٧١–١٩٧٥) .

واستدعى انضمام بريطانيـــا والدانمرك وايرلنـــدا الى «السوق المشتركة» اقامة علاقات مماثلة مـــــع المستعمرات البريطانية السابقة وعدد مـــــــن البلدان النامية الاخرى . وسجلت تلك التغيرات فى اتفاقية لومـــــى الاولى (١٩٧٦–١٩٨٠) التى وقعت مع ٤٦ دولة نامية وفى اتفاقية لومـــى الثانية (١٩٨٠–١٩٨٥) التى وقعهـــــا ٥٩ بلدا من بلدان افريقيا وحوض الكاريبى والمحيط الهادى ، وفى اتفاقية لومى الثالثة (١٩٨٥–١٩٨٩) التى اشتركت فيها ٦٥ دولة نامية . وبالاضافة الى ذلك وقعت اتفاقيات خاصة طويلة الامد بيـــن الجماعة الاقتصادية الاوربيـــــــة وبعض دول البحر الابيض المتوسط والخليج العربى والهند والارجنتين والبرازيـــــــل والمكسيك والجماعات الاقليمية لعدد من بلدان جنوب شرقى آسيا واميركا اللاتينية .

واذا تناولنا الجانب الشكـــلى نجد ان الوثائق المذكورة

تعلن عن استعداد الجماعة الاقتصاديـــة الاوربية لمساعدة التطور الاقتصادى لبلدان العالم الثالث ، وخصوصا اكثـــر المشاركين فقرا ، مثل دول افريقيا وحوض الكاريبى والمحيط الهادى والعمل على تصنيعها وتأمين التنمية المستقرة لتجارتها الخارجية وحصولها على عائدات عادلة مـــن الصادرات . وبالفعل ، اضطرت دول الجماعة الاقتصاديـــة الاوربية الى الاقدام على تنازلات جزئية للبلدان النامية فى ميدان التجارة وتقديم الموارد المالية . الا ان النتائـــج الواقعية لمفعول الاتفاقيات تدل على انها لم تغير المكانة غير المتكافئة للبلدان النامية فى علاقاتها المتبادلة مع اوربا الغربية .

فلنحاول ايضاح ذلك بامثلة مـــن دول افريقيا وحوض الكاريبى والمحيط الهادى . ان تبعية هذه الدول الاقتصادية الوحيدة الجانب لبلدان «السوق المشتركة» لم تضعف ، بـل اشتدت فى الغالب . فلا تزال حصـــة الجماعة الاقتصادية الاوربية تتراوح ما بين ٤٠٪ و٧٠٪ من التجارة الخارجيـــة لتلك الدول ، فى حين لا تتجاوز حصة الدول المذكورة فـى الصفقات التجارية لاى بلد مـــن بلدان الجماعة ٣,٥٪-٦٪ . وفى السنوات العشر الاخيرة ازداد اللاتماثل فـــى التجارة المتبادلة بنتيجة ازدياد حصة «اوربا الصغـــرى» فى استيراد البضائع من قبل بلدان افريقيـــا وحوض الكاريبى والمحيط الهادى مـــن ٤٢٪ الى ٤٨٪ . ويبقى طابـــع صادرات هذه المجموعة من الدول النامية وحيد البضاعة فى الواقع . وتفيد التقديرات المتوفرة ان تصدير بضاعة واحدة يؤمن لاغلبيتها حوالى ثلث العائدات التصديرية ، وتشكل تسع بضائع اكثر من ٩٠٪ من مجمل صادرات البلدان المذكورة .

وتحصل هذه البلدان على تنازلات وتسهيلات فى منتهى التواضع . فالشركاء الاوربيون وافقوا ، فـــى ميدان الرسوم الجمركية ، على منح هذه البلدان تفضيلات لا تخضع للمعاملة بالمثل ، اى لا تشترط تقديم تسهيلات جوابيـة الى «السوق المشتركة» . ونصت اتفاقية لومى الثالثة على شمول ٩٩,٥٪ من الصادرات الزراعية و١٠٠٪ من صادرات البضائع الصناعية

بحق الاعفاء من الرسوم الجمركية فى حالة تصديرها الى بلدان الجماعة الاقتصادية الاوربية . الا ان هذه التسهيلات لا تتسم بأهمية فعلية كبيرة ، لان الشكل الرئيسى للحمائية الذى يعيق تسويق المحاصيل الزراعية فى بلدان الجماعة الاقتصادية الاوربية هو القيود غير الرسومية (مثل الضرائب غير المباشرة التى تصل بالنسبة لبعض انواع البضائع الاستوائية الى ٢٥٠٪ من سعر الاستيراد) . زد على ذلك ان ٨٠٪ من صادرات بلدان افريقيا وحوض الكاريبى والمحيط الهادى يحصل فى كل الاحوال على ابواب حرية لدخول اسواق «اوربا الصغرى» وذلك وفقا للنظام العام للتفضيلات فى اطار اتفاقية التعريفات والتجارة . واخيرا تلعب اشاعة التسهيلات فى استيراد البضائع الصناعية من بلدان افريقيا وحوض الكاريبى والمحيط الهادى دورا رمزيا فى الواقع ، لان حصة هذه البضائع زهيدة جدا فى صادرات هذه البلدان – حوالى ٢٪ .

لقد اصرت البلدان النامية على ايجاد نظام مالى يؤمن تعويضها عن الخسائر من جراء تذبذب الاسعار المتكرر للبضائع التى تصدرها . ووافقت الجماعة الاقتصادية الاوربية على ايجاد آلية لاستقرار العائدات التصديرية لدى بلدان افريقيا وحوض الكاريبى والمحيط الهادى اطلق عليها اسم «ستيبيكس» ويشمل مفعول الآلية المذكورة ٤٨ نوعا من المحاصيل الزراعية (الاستوائية بالدرجة الاولى) . والوظيفة الاساسية لنظام «ستيبيكس» هى تعادل العائدات التصديرية لبلدان افريقيا وحوض الكاريبى والمحيط الهادى على مستوى يضاهى المتوسط السنوى للاعوام الخمس المنصرمة . ويقدم الصندوق الذى اسسته الجماعة الاقتصادية الاوربية للبلدان المذكورة قروضا او مساعدات مالية اذا هبطت الاسعار العالمية للبضائع المعنية الى اوطأ من الحد الادنى المضمون الذى يقدر بالسعر المتوسط للسنوات الخمس الماضية . ولدى ازدياد العائدات التصديرية بسبب ارتفاع الاسعار العالمية او من جراء استعادة حجم الانتاج السابق بعد تصفية عواقب الكوارث الطبيعية تلتزم البلدان المذكورة اعلاه باعادة

التعويضات التى استلمتها . اما اذا كـــان هبوط العائدات التصديرية فى بلد ما نتيجة لسياسته التجارية الخاصة فهـو يحرم من حق الانتفاع باموال الصندوق . وهذا الشرط يهيئ للجماعة الاقتصادية الاوربية امكانيات كبيرة للتدخل فـــى السياسة التجارية الخارجية لبلدان افريقيا وحوض الكاريبـى والمحيط الهادى .

وعلى العموم فان فاعلية «ستيبيكس» ضئيلـــة . وخلال الفترة من ١٩٧٥ حتـــى ١٩٨٣ منحت من خلال برنامـــج «ستيبيكس» ٢٠٥ قروض بمبلغ قدره ٧٦١ مليون اكيو * . ورفض ٩٠ طلبا . وتعادل هذه المدفوعات ١٪ من قيمـــة واردات الجماعة الاقتصادية الاوربية من بلدان افريقيا وحوض الكاريبى والمحيط الهادى ، وقد غطت حوالى ٤٠٪ من المبلغ الذى لم تستلمه هذه البلدان مقابل صادراتها الى الجماعـــة الاقتصادية الاوربية .

واتسمت بطابع محدود كذلك المساعدة المالية لبلدان افريقيا وحوض الكاريبى والمحيط الهادى من قبل الجماعـــة الاقتصادية الاوربية . ويمارس تقديم هذه المساعدة بنـــك التوظيف الاوربى وصندوق التنمية الاوربى اللذان تأسسا خصيصا . وهمـــا يقدمان المعونات المجانيـــة والقروض المتساهلة لمدة تبلغ ٤٠ عاما (عشرة اعـــوام منها بشروط متساهلة) بفائدة مئوية قدرها ١٪ . ويقدم بنك التوظيـــف الاوربى كذلك قروضا تجارية لمـــدة ١٠-١٥ عاما بفائدة مئوية قدرها ٥-٨٪ . وفى ١٩٨٠-١٩٨٤ بلغت الاعتمادات العامة لغرض مساعـــدة بلدان افريقيـــا وحوض الكاريبى والمحيط الهادى ٥,٦ مليارات اكيو (بدلا من الـ١٠ مليارات المطلوبة) . وفى اطار اتفاقية لومـــى الثالثة خصص ٨,٥ مليارات اكيو . وهذه الموارد المالية غير كافية اطلاقـــا بالمقارنة مع حاجات البلدان المذكورة . وحسب اتفاقية لومى الاولى بلغت المساعدة بحساب الفرد الواحد من سكان البلدان المذكورة ٢,٥ اكيو فقط ، وحسب الاتفاقية الثانية ازدادت

* الاكيو خمسة فرنكات فرنسية . — **المعرب** .

المساعدة اسميا الى ٣,٣ اكيـــــو ، لكنها بالحساب الفعلى وبمراعاة الاسعار المرتفعة تقلصت بنسبـــة ٢٠٪ . ومع ان حجم المساعدة حسب اتفاقية لومـــى الثالثة ازداد الى ٤,٥ اكيو فان حجمها الفعلى كان اقل بكثير نظرا لهبوط قيمـــة الاكيو بالمقارنة مع الدولار .

ان نظام الارتباط «بالسوق المشتركة» يثير بالطبع عدم الرضى على نتائجه فـــــى بلدان افريقيا وحوض الكاريبى والمحيط الهادى التى لها مصلحة فى اقامة علاقات متكافئـــة حقا . واعترف الاقتصادى البلجيكى ك . كوفا «بان اتفاقيات لومى لم تعد بالنتائج المنشودة . فلم تنتقل ولا دولة واحدة من دول افريقيا وحوض الكاريبى والمحيط الهادى الى صـــف البلدان الصناعية الجديدة ، بل على العكس تقلصت صادراتها الى الجماعة الاقتصادية الاوربية رغم تقديم الافضليات ، كما تقلص انتاج المحاصيل الزراعية ، وتشوشت فروع الخامات وخابت الامال فى التصنيع ، اما الديون فقد ازدادت اكثر من ثلاث مرات» (٣) .

ويتضح مما قيل اعلاه جوهر العلاقات الناشئة بيـــــن الجماعة الاقتصادية الاوربية والبلدان النامية . فهى تساعـــد على ابقاء التخلف الاقتصادى لهذه البلدان وتبقيها فى حالـــة مصدر الخامات والاغذية وتعزلها عـــن الدول النامية الاخرى وتجعلها بقدر ما مجابهة لتلـــــك الدول وتعيق الاتجاهات الموضوعية فى العالم الثالث من اجـــل نشر النضال المشترك فى سبيل اعادة بناء العلاقات الاقتصادية الدولية وفقا لمبادئ التكافؤ . وفى الوقت ذاته تؤمن الجماعة الاقتصادية الاوربية لنفسها ، من خلال تنازلات اقتصادية طفيفة ، ميدانا هائـــلا للنفوذ بسكان يتجاوز عددهم ٤٥٠ مليون نسمة . وبذلـــك تهيمن بلدان «اوربا الصغرى» على مصادر الخامات اللازمة لها واسواق التصريف الواسعـــــة وميادين التوظيف النافعة . ويعتبر بعض الباحثين نظام العلاقات هذا تجسيدا للاستعمار الجديد الاقتصادى . وهو عائق خطير فى طريق تقدم الشعوب المتحررة صوب الاستقلال الاقتصادى .

ان بلدان آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية تواجه هذا النظام الاستعماري الجديد ببرنامج النظام الاقتصادى العالمى الجديد الذى يتطلب تنفيذ مبادئ المساواة الحقيقية بين جميع الدول .

اسئلة للمراجعة

- ما هى عملية التكامل الاقتصادى ؟
- ما هى الفوارق الاساسية بين العمليات التكاملية فى البلدان الرأسمالية المتطورة والبلدان النامية ؟
- ما هى المقدمات الاساسية للتعاون والتكامل الاقتصاديين فى البلدان النامية ؟
- ما هى الانواع الاساسية للتكامل فى العالم الثالث ؟
- بماذا يتحدد الدور الكبير للدولة فى العملية التكاملية فى البلدان النامية ؟
- ما هى الاتجاهات الاساسية لتطور التعاون الاقتصادى لبلدان آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية ؟
- ما هى العوامل السياسية والاقتصادية الرئيسية التى تولد المشاكل والتناقضات فى سياق التكامل بين البلدان النامية وما هو جوهر التناقضات الاساسية ؟
- ما هو موقف الدول الرأسمالية المتطورة من التكامل الاقتصادى بين البلدان النامية ؟
- ما الذى يعود به على البلدان النامية نظام الارتباط بالجماعات الاقتصادية للدول الرأسمالية المتطورة ؟
- هل يتمكن التكامل الاقتصادى من حل كل القضايا الاقتصادية والاجتماعية الاساسية فى الدول النامية ؟

مواضيع للمناقشة

- التكامل الاقتصادى وامكانية تعجيل النمو الاقتصادى فى البلدان النامية .
- الشركات فوق القومية والتكامل بين البلدان النامية .
- الجماعة الاقتصادية الاوربية والبلدان النامية : طرق التعاون الاقتصادى .

الفصل الثالث عشر

النظام الاقتصادى الدولى الجديد

اعتبارا من منتصف السبعينات اكتسبت الحركة من اجل اقامة نظام اقتصادى دولى جديد اهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية والسياسية الدولية . وكانت افكار اعادة بناء العلاقات الاقتصادية العالمية على مبادئ التكافؤ والعدالة قد نوقشت فى مختلف المحافل الدولية . وابدت نشاطا متزايدا فى طرح هذه القضية «مجموعة الـ٧٧» للدول النامية . وقد تشكلت هذه المجموعة فى المؤتمر الاول لمنظمة اليونكتاد عام ١٩٦٤ حيث شارك فيها ٧٧ بلدا ناميا ابدت تضامنا فى جميع المسائل . وفى الفترة اللاحقة تحولت «مجموعة الـ٧٧» الى هيئة دائمية لهذه البلدان ، وهى تضم الآن ١٢٧ دولة .

وفى نيسان (ابريل) ١٩٧٤ قدمت «مجموعة الـ٧٧» باسم الدول النامية وثيقتين اساسيتين الى الدورة الخاصة السادسة للجمعية العامة لهيئة الامم المتحدة التى عقدت لمناقشة قضايا التطور الاقتصادى والاجتماعى واعادة بناء العلاقات الاقتصادية الدولية . والوثيقتان هما بلاغ اقامة نظام اقتصادى دولى جديد وبرنامج العمل لاقامة النظام الاقتصادى الدولى الجديد . واقرت كلتا الوثيقتين بعد استحسانهما . وفى الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة للامم المتحدة فى خريف ١٩٧٤ ، وبمبادرة من الدول النامية ، اقر ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول الذى جمع بين المطالب الواردة فى الوثيقتين المذكورتين اعلاه . وفى الدورة الخاصة السابعة للجمعية العامة لهيئة الامم المتحدة فى عام ١٩٧٥

جرى تعميق وتدقيق برنامج بنـــاء النظام الاقتصادى الدولى الجديد .

فما هو هذا البرنامج ؟ وما هـــى دوافع نضال البلدان النامية فى سبيل تطبيقه ؟ وما هى النتائج الفعلية لتطبيقه ؟

١ – القوى المحركة الاساسية

ان ظهور حركة البلدان النامية مـــن اجل اقامة النظام الاقتصادى الدولى الجديد ليست مجرد تعرج جاء بالصدفة فى تاريخها ، وليست عملا دبلوماسيا اعتباطيا ، بل هـــى ظاهرة موضوعية حتمية . وقد جسدت التناقضات الجذرية بين البنية السياسية التى نشأت فى مطلـــع السبعينات للعالم الذى ازدادت فيه البلدان النامية وتجاوز سكانها نصف البشريـــة واحرزت استقلالها السياسى وسعت الى تصفيـــة مخلفات الاستعمار ، ونظام العلاقات الاقتصاديـــة الدولية الذى غدت فيه هذه البلدان فى حالة الاطراف التابعة المستغَلة وغيـــر المتكافئة للمراكز الصناعية فى العالم الرأسمالى .

وقد مكن تقوض النظام الاستعمارى فـــى الخمسينات والستينات الدول الفتية المستقلة من ان تحقق للتنميـــة الاقتصادية فى آجال قصيـــرة نسبيا اكثر مما تحقق خلال مئات السنين من الاضطهاد الاستعمارى . ففى اغلبيتها تسارع التطور الصناعى بشكل ملحوظ ونشأت اسواق وطنية عامـة موحدة واكتسبت عملية تجديـــد الانتاج طابعا موسعا مستقرا فى الغالب . فلئن كانت الزيادة السنويـــة للمنتوج الداخلى الاجمالى فى بلدان آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية فى الفترة ١٩١٣–١٩٥٠ قد بلغت ٢,١٪ بالمتوسط ، ففى الستينات بلغت ٥,٦٪ وفى النصف الاول من السبعينات قاربـت ٦٪ . ولوحظ فى الكثير من البلدان اتجاه نحو تعزز مواقع القطاع العام وجرى تأميم واسع نسبيا للملكيـــة الاجنبية . وخلال الفترة ١٩٦٠–١٩٧٦ اتخذ فى ٧١ بلـــدا ناميا ١٣٦٩ قرارا بفرض الرقابة عـــلى المؤسسات الاجنبية فى الصناعـــة

الاستخراجية والمزارع والشؤون المصرفية وبعض فروع بنية الاساس والصناعة التحويلية (١) .

ومما لا جدال فيه ان التعجيل فـــى التطور الاقتصادى استند الى عوامل داخلية امنت نمو التراكـــم وتعبئة موارد مادية وبشرية كبيرة وتوسيع الاسواق الداخليـــة للبلدان النامية . ولكنه ازداد فى الوقت ذاته تأثير العوامل الخارجية المرتبطة بشيوع الامية فى الحياة الاقتصادية للدول النامية وانخراطها المتزايد عمقا فى العملية الموحدة لتجديد الانتاج الرأسمالى العالمى . وادى اشتـــداد الاعتماد على الســـوق الرأسمالية العالمية ومفعول علاقات العملة والمالية والائتمان ونشاط الشركات فوق القومية الى تهديد المصالح الاقتصادية الهامة للدول النامية . وباستخدام العلاقات الاقتصاديـــة الخارجية غير المتكافئة حرم الرأسمال الدولى البلدان النامية على نطاق متزايد من الثمار الفعلية للتقدم الاقتصادى .

كل ذلك طرح على البلدان النامية مهمة ملحة هى التغيير الجذرى للعلاقات الاقتصادية الدولية ، لان طابعها غيـــر المتكافىء كان ينسف التقـــدم اللاحق على طريق التطـــور الاقتصادى والاجتماعى وتعزيز الاستقـــلال الاقتصادى . ان طموح الدول النامية الى تحويل العلاقات الاقتصادية الخارجية الى اداة فعالة للتطور الوطنى وتقييد الاستغلال من جانـــب مراكز الرأسمالية واقرار مبادىء العدالة فى العلاقات الدولية هو القوة المحركة الرئيسية لنضالها من اجـــل اقامة النظام الاقتصادى الدولى الجديد .

والى جانب ذلك يبين تحليل القوى المحركة للنضال من اجل النظام المذكور ان هذه القوى تتحدد لدرجة كبيرة كذلك بالوضع الداخلى المتناقض فى العالم الثالـــث . فالتناقضات الاجتماعية هنا ذات طابع حاد للغاية . والتقدم الاقتصادى فى الدول المتحررة لا يقترن فى حالات كثيرة بتحسن ملموس فى ظروف حياة جماهير السكان الاكثر فقرا . والفوارق الاجتماعية مدهشة احيانا . ففى اميركا اللاتينية فـــى بداية الثمانينات كانت ١٠٪ من اغنى العوائل تسيطر على ٤٤٪ من الدخـــل

الوطنى ، فى حين تبلغ حصة ٤٠٪ مـــن العوائل الاكثر فقرا ٨٪ فقط من الدخل الوطنى . وعلق خبراء اللجنة الاقتصادية لاميركا اللاتينية على هذه المعطيـــــات وكتبوا يقولون : «ان نطاق البؤس يمكن تقديره انطلاقا من كون ٤٠٪ من جميـــع العوائل فى المنطقة لا تمتلك دخولا تكفـــــى لتلبية الحاجات الطبيعية الملحـــــة . وتلك هــــى حال مائة مليون مـــن السكان» (٢) .

وبلغت البطالة فى العالم الثالث ، كما اسلفنا ، نطاقـــا هائلا ، ويتطور بمنتهى البطء نظام التعليم والصحة والضمان الاجتماعى . زد على ذلك ان العلـــــل الاجتماعية «التقليدية» السابقة تكتمل بمشاكل عويصة جديدة مرتبطة بالنمو السريع لعدد السكان وبضرورة اتخاذ تدابير عاجلة لحماية البيئـــة الطبيعية واعمار المدن النامية بسرعة وهلمجرا . وهذا لا بد وان يخلق ظروف اشتداد التوتر الاجتماعـــــى فى البلدان النامية .

وادراكا لضرورة تسوية الخلافات الاجتماعية الحادة وعلى الاقل التخفيـــــف جزئيا من حـــــدة التناقضات الاقتصادية والسياسية الناشئة على هذا الاساس ، لجأت حكومات الدول النامية فى الآونة الاخيرة الى مختلف الاجراءات : تحقيـــــق التحويلات الاقتصادية والاجتماعية المحـــــدودة (الاصلاحات الزراعية مثلا) واقرار اشكال معينة لرقابة الدولة على نشاط الرأسمال الاجنبى وبناء القطاع العام على اساس تأميم الملكية الاجنبية وتطبيق مختلف الاتجاهات الجديدة للاستراتيجيـــة الاقتصادية والمدعوة الى تأميـــــن توسيع امكانيات النمـــو الاقتصادى .

ومما يؤسف له ان الكثير مـــــن المناهج الاستراتيجية غالبا ما تخلق وهما لدى السكان بخصوص آفاق حل اهـــــم المشاكل الاجتماعية اكثر مما تغدو وسيلة فعلية لحلها . ومن بين هذه الخطوات الكبيرة فى فترة ما بعد الحرب العالميـــة الثانية تطبيق سياسة التصنيع عوضا من الاستيراد فى العديد من البلدان النامية وبرامج تطويـــــر التكامل الاقتصادى

الاقليمى والانتقال فى اواخر الستينات وبداية السبعينات الى تطبيق خطط تطوير الصناعة ذات الاتجاه التصديرى . ونشير الى ان عددا من البلدان تمكن بنتيجة هذه التدابير من تحقيق بعض التخفيف فى التناقضات الاكثر حدة وتأمين تعجيل التقدم الاقتصادى وصد موجة التذمر المتزايد لدى الجماهير الشعبية الواسعة . واسفرت هذه الاستراتيجية عن مردود معين فى الميدان الاقتصادى (ساعدت على زيادة وتائر النمو واجراء تبدلات معينة فى بنية الاقتصاد وتحديث الزراعة جزئيا وهلمجرا) . لكنها فى الواقع لم تعزز بخطوات فعلية لتحسين الاوضاع المادية لاغلبية السكان ، ولذا عجزت عن تخفيف حدة التوتر الاجتماعى بقدر يستحق الذكر .

وفى الظروف الحالية تعلق الاوساط الحاكمة فى بلدان نامية كثيرة آمالها فى استراتيجيتها الاقتصادية والسياسية على تنشيط النضال من اجل اعادة بناء العلاقات الاقتصادية الدولية . وهى تعتقد ان هذا النضال الذى يجرى تحت راية تطبيق برنامج اقامة النظام الاقتصادى الدولى الجديد يجب ان يرغم الدول الامبريالية على تنازلات معينة لصالح الدول المتحررة ويؤمن تعزيز مواقعها العالمية وتوسيع امكانيات الطبقات المسيطرة لاجل المناورة الاجتماعية والاقتصادية والتخفيف جزئيا من حدة التناقضات والخلافات الداخلية القائمة . والى جانب ذلك يهدف النضال من اجل برنامج اقامة النظام الاقتصادى الجديد ، من وراء التلاعب بجوانبه القومية والمناهضة للامبريالية ، الى صرف انظار الجماهير الشعبية الواسعة فى البلدان النامية عن البديل الثورى ، الا وهو التغيير الجذرى للحياة الاجتماعية ، وحصر القضية فى التحويلات الجزئية لنظام العلاقات الاقتصادية الخارجية دون المساس باسس النظام الاجتماعى القائم .

بديهى ان من الخطأ اعتبار النضال فى سبيل النظام الاقتصادى الدولى الجديد مجرد مناورة معينة للاوساط الحاكمة فى الدول النامية . فهذا النضال ناتج ، دون ريب ، عن الوضع الجديد فى العالم المعاصر وهو يعكس العمليات

الاجتماعية والاقتصادية العميقة الجارية فى آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية ، وهو مرتبط ارتباطا وثيقا بالنهوض العام لحركة التحرر الوطنى .

وتتسم باهمية مبدئية التطورات المعينة فى توزيع قوى الاوساط الحاكمة العليا فى العديد من بلدان العالم الثالث . فان انصار الغرب التقليديين - النخبة الاقطاعية والبرجوازية التجارية الصيرفية - يسلمون مواقعهم الى الاوساط المالية والصناعية والى الفئة البيروقراطية المتنفذة المرتبطة ارتباطا وثيقا بنشاط القطاع العام المتنامى . وفى اطار الحلف الثلاثى الذى نشأ او لا يزال ينشأ فى العديد من البلدان النامية (الشركات فوق القومية ، والاوليجارخية المالية والصناعية والعقارية ، والرأسمال البيروقراطى الذى يمثل الدولة الوطنية) نجد ليس فقط الرغبة فى صيانة التحالف الطبقى المتبادل النفع بل وكذلك التصارع الحاد المتميز بعدم التوافق المتكرر كثيرا بين المصالح الاقتصادية والسياسية .

وفى هذه الظروف يغدو النضال من اجل النظام الاقتصادى الدولى الجديد بالنسبة للبرجوازية البيروقراطية والرأسمال الوطنى الكبير فى البلدان النامية وسيلة فعالة لتعزيز مواقعهما فى اطار الحلف الثلاثى ولمواصلة تغيير تناسب القوى لصالحهما . والى جانب ذلك يضفى ميل الطبقات الحاكمة الى صيانة التحالف مع الراسمال الدولى ورغبتها فى المساومات طابعا متناقضا غير ثابت على موقفها من النضال فى سبيل اعادة بناء العلاقات الاقتصادية الدولية ويقللان من فاعليته ويضيقان بشكل خطير من امكانيات تحقيق التحويلات الجذرية .

٢ - جوهر برنامج النظام الاقتصادى الدولى الجديد

ان برنامج النظام الاقتصادى الدولى الجديد عبارة عن طائفة من المطالب المتعلقة باقرار المبادئ الجديدة للعلاقات الاقتصادية الدولية واتخاذ خطوات ملموسة لتطبيقها . فقد

وردت فى بلاغ اقامة النظام الاقتصادى الدولى الجديد ، مثلا ، المبادئ التالية :

– المساواة فى سيادة الدول وحق تقرير المصير لجميع الشعوب وعدم جواز اكتساب الاراضى بالقوة ووحدة الاراضى وعدم التدخل فى الشؤون الداخلية للدول الاخرى ؛

– المشاركة المتكافئة لجميع الدول فى حل القضايا الاقتصادية العالمية لصالح جميع البلدان ؛

– حق كل بلد فى تبنى النظام الاقتصادى والاجتماعى الذى يعتبره اكثر ملاءمة لتطوره (البلد الذى يمارس هذا الحق يجب الا يتعرض لاية تفرقة) ؛

– السيادة الثابتة لكل دولة على مواردها الطبيعية ومجمل نشاطها الاقتصادى مع الاعتراف بحق كل الدول والاراضى والشعوب الواقعة تحت الاحتلال الاجنبى او السيطرة الاستعمارية او الابارتهيد بالتعويض الكامل عن الاستثمار والاستنزاف والاضرار التى لحقت بمواردها الطبيعية وغيرها .

ووردت فى ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول المبادئ التقدمية التالية :

– مبدأ التعايش السلمى بين الدول وواجب جميع البلدان فى العمل على بلوغ نزع السلاح التام الشامل تحت رقابة دولية فعالة ؛

– تأكيد الترابط بين نزع السلاح والتنمية ؛

– ممارسة التجارة الدولية على اساس تبادل تقديم نظام التفضيل ، وعدم جواز التفرقة المستندة الى الفوارق فى الانظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى التجارة وفى الاشكال الاخرى للتعاون الاقتصادى .

ومن بين الاجراءات الملموسة التى ينص عليها برنامج النظام الاقتصادى الدولى الجديد ما يلى :

– تخفيف تذبذب اسعار الخامات وتقليص الفارق بينها وبين اسعار منتجات الصناعة التحويلية ؛

– تشجيع التصنيع وتهيئة الظروف الدولية لحفز الصادرات الصناعية للبلدان النامية ؛

- اتخاذ طائفة من التدابير لتقليص الهوة التكنولوجية بين البلدان المتطورة والنامية ؛
- زيادة تدفق الموارد الفعلية من البلدان المتطورة الى البلدان النامية ؛
- تطبيع نظام العملة الدولى ؛
- ضبط وتقييد نشاط الشركات فوق القومية .

وتتلخص الاهمية المبدئية للبرنامج المذكور ، بالدرجة الاولى ، فى كونه يهدف الى التغيير الجذرى لمواقع الدول المتحررة فى العلاقات الاقتصادية الدولية وزيادة دورها الفعلى فى التجارة العالمية وفى نظام العملة والمالية . وينص البرنامج على اعادة توزيع الثروات المتراكمة والعائدات الجديدة لصالح البلدان النامية بصورة مستقرة .

وثمة نقطة اخرى لا تقل عن ذلك اهمية . فالكثير من احكام البرنامج ينطلق من الاعتراف بواقع كون الاقتصاد العالمى والعلاقات الاقتصادية الدولية لا يجوز ان تتكون فى المستقبل بصورة عفوية فقط بتأثير التلاعب الحر لقوى السوق فقط ، وان اتجاهات التطور المتروكة لحالها لا تستطيع ان تؤمن التوزيع الرشيد للموارد على نطاق الاقتصاد العالمى كله ، وان علاقات الاقتصاد العالمى بحاجة الى ضبط معين وادارة بالدرجة الاولى من حيث مصالح البلدان التى تحرمها قوى السوق العفوية من منافع ومزايا التقسيم الدولى للعمل .

وعلى العموم تتطور الحركة من اجل النظام الاقتصادى الدولى الجديد فى اطار النضال العام من اجل اعادة تنظيم العالم على اساس تقدمى ، وهى واحدة من الادوات الهامة لحماية مصالح الدول المتحررة . ومع ذلك لا بد من رؤية التناقضات الداخلية المعينة فى البرنامج المذكور والمشاكل المعقدة المرتبطة بها . وتتلخص احدى تلك المشاكل فى كون القوانين الاقتصادية الموضوعية تقدم حتما المزايا للشركاء الاكثر تطورا على حساب الاقل تطورا . فان تكوين نظام الاجراءات التنظيمية المحددة يمكن بقدر ما فقط من تقييد

استغلال الشركاء الاضعف من قبل الاحتكارات الدولية ، لكنه غير قادر على تصفية نظام الاستغلال نفسه .

ولا يتناول النظام الاقتصادى الدولى الجديد سوى العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلدان النامية ولا ينص على ضرورة اجراء التحويلات الاقتصادية والاجتماعية التقدمية الداخلية . وذلك دليل آخر على محدودية هذا البرنامج ، لان العلاقات الاقتصادية الخارجية مرتبطة ارتباطا وثيقا بالظروف الاقتصادية والاجتماعية الداخلية . فهذه الاخيرة تحدد بقدر كبير امكانيات تقوية مواقع البلد فى السوق العالمية وفى الميادين الاخرى للعلاقات الاقتصادية الدولية . فهذه الامكانيات اكبر لدى البلدان ذات القطاع العام الاكثر تطورا ، والتى تطبق حكوماتها سياسة ثابتة للدفاع عن المصالح الوطنية وتضبط نشاط الشركات فوق القومية والقطاع الخاص المحلى . وهذه الامكانيات اقل كثيرا لدى البلدان التى تتخاذل الاوساط الحاكمة فيها امام الرأسمال الاجنبى ولا تضع العراقيل اللازمة فى طريق الاطماع الانانية للطغمة الاوليجارخية المحلية .

واخيرا لا بد وان نأخذ بعين الاعتبار ان برنامج النظام الاقتصادى الدولى الجديد قد طرح باسم جميع البلدان النامية ، وهى دول ذات انظمة سياسية مختلفة وتوجه اقتصادى واجتماعى غير متجانس . وهذا ، من جهة ، هو سبب عدم جذرية وثبات البرنامج بالقدر الكافى ، ومن جهة اخرى يؤكد على الفوارق فى الاهداف التى تتوخاها البلدان المنفردة من هذا البرنامج . ولذا فان البلدان المختلفة يمكن ان تحصل من تطبيق بعض مبادئ البرنامج مزايا غير متماثلة اطلاقا . فاذا كانت البلدان الفقيرة ، مثلا ، تحلم بتذليل التخلف فان الاوساط الحاكمة فى البلدان الاكثر تطورا من الناحية النسبية او البلدان التى تمتلك موارد طبيعية غنية (كالعربية السعودية والكويت اللتين تمتلكان احتياطيات كبيرة من البترول والبرازيل والمكسيك وسنغافورة وغيرها) تهدف الى الانتساب الى «نادى الاثرياء» ، اى انها تريد الحصول على امكانيات تضاهى امكانيات البلدان الجبارة للمشاركة فى العائدات فى

ظل النظام الاقتصادى الدولى الحالى غير العادل ازاء البلدان الفقيرة .

وتتوخى اهدافا على طرفى نقيض البلدان النامية ذات التوجه الاشتراكى (لاؤس وانغولا واثيوبيا وغيرها) التى تعتبر تطبيق مبادئ النظام الاقتصادى الدولى الجديد طريقا لتحسين الظروف الخارجية لتنفيذ خطط بناء المجتمع الديمقراطى ، الجديد .

٣ – بعض نتائج تطبيق برنامج النظام الاقتصادى الدولى الجديد

تبذل الدول النامية جهودا كبيرة لتنفيذ برنامج النظام الاقتصادى الدولى الجديد . وهى تسعى الى اعادة بناء العلاقات مع مراكز الاقتصاد العالمى فى العديد من القطاعات الهامة للتعاون الاقتصادى الدولى . وقد تمت خطوات معينة فى هذا المجال .

واتسمت بأهمية كبيرة طائفة المقترحات بشأن اعادة بناء التجارة الدولية . وفى مقدمة تلك المقترحات «البرنامج التكاملى للخامات» الذى نص على ايجاد آلية لتحديد اسعار عادلة للخامات واستقرار اسواقها عن طريق توقيع زهاء عشرين اتفاقية تجارية دولية بخصوص البضائع الاساسية للخامات المصدرة من الدول النامية . ومن المرتأى ضبط الاسواق عن طريق المناورة «بالاحتياطيات الحاجزة» لانواع الخامات الاساسية . وينبغى تمويل تكوين هذه الاحتياطيات على حساب «صندوق مشترك» خاص . ومع ان امكانيات هذه الآلية محدودة على العموم ، ومع انها لا تستطيع بالطبع ان تزيل اسباب التذبذب الشديد فى اسعار الخامات ، الا ان تأثيرها الاستقرارى المحتمل على اسواق الخامات لا ريب فيه . ان تطبيق «البرنامج التكاملى للخامات» قادر على تضييق نطاق تذبذب اسعار الخامات وتقريبها من اسعار المنتوجات الجاهزة ، وبالتالى وضع اموال اضافية تحت تصرف المصدرين

لتنمية صناعة استخراج المعـادن والمزارع وتوسيع انتاج الخامات .

وفى ميدان التنمية الصناعية اعلنت الدول المتحررة عن نيتها فى زيادة حصتها من الانتاج الصناعى العالمى الى ٢٥٪ فى عام ٢٠٠٠ وطرحت مسألـــة تأمين الوصول الى اسواق تصريف المنتوج الصناعى . وتنص مقترحات البلدان النامية على ان تقدم لها الدول المتطورة تفضيلات من جانب واحد بالغاء او تخفيض الرسوم الجمركية لدرجة كبيرة على استيراد البضائع الصناعية من بلدان العالم الثالث (مع منح البلدان النامية فى الوقت ذاته حرية العمل فى الدفاع الجمركى عن صناعتها الفتية) . وتتسم باهمية جوهرية كذلك المقترحات الخاصة بنقل قدرات المعالجـــة الاولية للخامات وانتـــاج المنتوجات ذات الاستيعاب الكبير للمواد والايدى العاملة على نطاق واسع الى البلدان النامية .

ويتوقف تسريع التطور الصناعى وتوسيـــع الصادرات الصناعية لدرجة كبيرة على تطبيع الوضع فى ميدان تسليـم التكنولوجيا . وتضم مقترحات البلدان النامية بشأن اعادة بناء هذا الميدان من ميادين التعاون الاقتصادى الدولى الاعتراف بـ«قواعد السلوك فى تسليـــم التكنولوجيا» ، وهى قواعد الزامية بالنسبة لجميـع الدول ، ويتضمن مشروعها منـــع «ممارسات التقييد العملى» . (مثل المواد التى تحظر على البلدان النامية التى تستخدم هذه التكنولوجيـــا انتاج المنتوجـــات التصديرية واجراء اية تعديلات على هذه التكنولوجيا حسب رأيها ، واستخدامها لاغراض تختلف عن الاغراض المنصوص عليها فى الاتفاقيـــة وهلمجرا ، اى المواد التى تحرم هذه البلدان فى الواقع من امكانية التصرف بحرية بالتكنولوجيـا المستلمة لصالحها) . كمـــا ينص المشروع على الامتناع عن ممارسات تسليم التكنولوجيا بشكل ما يسمى «بالمظروفات» او «السلال» الموحدة التى يغدو فيها التكنيك والتكنولوجيـا بمثابة جزئين فى صفقة مشتركة تضم عناصر اخرى : ارسال الاجهزة والمواد وتقديم الخدمات فى ادارة المؤسسات الانتاجية

وهلمجرا (وتوضع لذلك عادة اسعار مرتفعة) ، ويحدد المشروع معايير اقرار «السعر العادل» للتكنولوجيا .

وفي ميدان العملة والمالية ينص برنامج النظام الاقتصادي الدولي الجديد على زيادة حجم الموارد المسلمة الى البلدان النامية . ويقترح البرنامج ، مثلا ، ان يخصص للمساعدة ١٪ من المنتوج الداخلي الاجمالي ، بما فيه ٠,٧٪ لاغراض المساعدة الحكومية المتساهلة . وبسبب اشتداد مشكلة الديون الخارجية لدرجة كبيرة في بداية الثمانينات طرحت البلدان النامية مسألة تغيير شروط التمويل الخارجي وامكانية شطب الديون المترتبة على اكثر البلدان فقرا نتيجة للقروض الحكومية وتأجيل تسديد الديون وتخفيض نسبة الفائدة على القروض المستلمة وتقديم تسهيلات اخرى . واصرت البلدان النامية كذلك على توسيع مشاركتها في ادارة المؤسسات الدولية للعملة والمالية (وبالدرجة الاولى صندوق النقد الدولي) وعلى اجراء اصلاح نشاطها الائتماني بحيث يؤمن التوزيع العادل للموارد المالية الدولية .

ولدى تقييم نتائج نضال البلدان النامية عموما في سبيل النظام الاقتصادي الدولي الجديد لا بد من الاعتراف بان هذا النضال عاد على الشعوب المتحررة بثمار معينة ملموسة . فقد ساعد بالدرجة الاولى على احراز الاعتراف الدولي بسيادة بلدان العالم الثالث على مواردها الوطنية وهيأ لها امكانية زيادة حصتها ، على هذا الاساس ، من عائدات بيع الخامات المعدنية والزراعية في الاسواق الخارجية . وكانت اكبر النجاحات في هذا المجال من نصيب البلدان المستخرجة للبترول والتي امنت اعادة توزيع عائدات صادرات البترول لدرجة كبيرة لصالحها (فمع ان انخفاض اسعار الوقود السائل في عام ١٩٨٦ قلل من وارداتها المالية الا ان هذه الواردات تزيد كثيرا على مستوى اواخر الستينات وبداية السبعينات) .

وفي ميدان التجارة الدولية تمكنت البلدان النامية من التقدم في تكوين البنيات التأسيسية الدولية الضرورية لتطبيق «البرنامج التكاملي للخامات» . ويشرف على الانتهاء تكوين

«الصندوق المشترك» ، مما سيساعد على الشروع باتخاذ اجراءات ملموسة لاستقرار اسواق الخامات . وتسنى لبلدان العالم الثالث ان تجعل الدول الغربية توافق على نظام التفضيلات غير المستند الى المعاملة بالمثل لاجل استيراد منتجات الصناعة التحويلية (مع ان هذا النظام غالبا ما يتعرض للخرق) .

وفى ميدان العملة والمالية كان هناك بعض التوسيع فى تمويل البلدان النامية عن طريق الدولة . وازدادت «المساعدة الحكومية للتنمية» (بالاسعار الجارية) من ٧,٨ مليار دولار فى ١٩٧١-١٩٧٢ الى ٢٦,٧ مليار دولار فى ١٩٨١-١٩٨٢ . وحققت حصة الموارد المسلمة الى البلدان النامية زيادة طفيفة فى المنتوج الداخلى الاجمالى فى البلدان الرأسمالية المتطورة (من ٠,٣٣٪ الى ٠,٣٧٪) . لكنها ، كما اسلفنا ، متخلفة كثيرا عن التقديرات التى اقرتها الامم المتحدة بشأن لزوم تقديم الدول الرأسمالية المتطورة ٠,٧٪ من منتوجها الداخلى الاجمالى بمثابة مساعدة الى الدول النامية . وبعد اقرار برنامج النظام الاقتصادى الدولى الجديد اتسعت مشاركة المؤسسات المالية الدولية فى تسليم الموارد الى البلدان النامية . وارتفعت حصتها فى مسيل الاموال العام من ١٠٪ فى ١٩٧١-١٩٧٢ الى ١٣,٨٪ فى ١٩٨١-١٩٨٢ . وازداد دور هذه المؤسسات فى تقديم السلف والقروض المتساهلة من ١٤,١٪ الى ٢١,٧٪ من المجموع الاجمالى للفترة المذكورة. وبالنسبة لمجموعات معينة من الدول المتحررة اخذت المؤسسات المالية الدولية تلعب دورا كبيرا نسبيا فى تقديم الموارد بشروط متساهلة . فان حصة تلك المؤسسات بلغت ٣٤,١٪ من مجموع المساعدات التى تلقتها البلدان الاكثر فقرا فى عام ١٩٨١ .

وادت الجهود النشيطة التى بذلتها الدول النامية لتطبيق برنامج النظام الاقتصادى الدولى الجديد الى تعزيز مواقعها فى العلاقات المتبادلة مع الشركات فوق القومية . فقد اضطرت هذه الاخيرة الى مراعاة سيادة دول العالم الثالث بقدر اكبر

واخذت تشارك بصورة اوسع فى برامج التنمية الوطنية وتتعاون بشكل اوثق مع الرأسمال الخاص الوطنى ، مما وسع بعض الشيء تدفق التكنيك والتكنولوجيا الجديدين الى الدول النامية .

بديهى ان من الخطأ المبالغة فى قيمة هذه النتائج . فهى فى الواقع تمثل الخطوات الاولى فقط على طريق التقدم الى الامام فى النضال من اجل تطبيق برنامج النظام الاقتصادى الدولى الجديد . والى جانب ذلك فان السنوات العشر التى مضت على اقرار هذا البرنامج كشفت عن الصعوبات الكبيرة التى تواجهها البلدان النامية وهى تناضل من اجل حقوقها ومصالحها المشروعة . وان احدى اعقد المشاكل ، كما اسلفنا ، هى انعدام الاجماع الضرورى بين البلدان النامية نفسها فيما يخص مسائل النظام الاقتصادى الدولى الجديد ، وذلك يعود بقدر كبير الى اختلاف مصالحها الاقتصادية الفعلية . فان زيادة اسعار البترول امنت منافع كبيرة لمصدريه لكنها تركت آثارا مؤلمة جدا فى اوضاع اغلبية الدول المتحررة المستوردة للبترول فى السبعينات والنصف الاول من الثمانينات . ولا تتوافق المصالح بقدر كبير بين الدول النامية الاعضاء فى الروابط الدولية الاخرى للخامات وبين الدول النامية المستوردة لهذه الخامات .

ولا يقل عن ذلك اهمية الواقع الذى يعقد النضال من اجل النظام الاقتصادى الدولى الجديد ، وهو ان المواقع القيادية فى هذه الحركة تشغلها الآن البلدان المعتدلة فى طرح المطالب والمستعدة لحصر القضية فى الحصول على بعض التنازلات الجزئية . اما الاوساط الديمقراطية ذات الميول الراديكالية والساعية الى الذود عن برنامج النظام الاقتصادى الدولى الجديد بوصفه برنامجا شاملا متكاملا فهى حتى الآن فى طور استجماع القوى فقط . وبتعزز وتنشط افعال هذه الاوساط يرتبط مصير التطور اللاحق للحركة من اجل النظام الاقتصادى الدولى الجديد .

واخيرا يعتبر من القضايا الجدية البحث عن الاشكال

الاكثر مردودا لنضال البلدان الناميـــة من اجل مصالحها . وبينت خبرة السبعينـــات والنصف الاول من الثمانينات ان الدول الناميـــة استخدمت بنشاط وسيلة جبارة للتأثير هى البترول لبلوغ اهدافها . ولكن بفضل اعادة التنظيم الجزئى لاقتصاد الطاقة واجراءات التقتير فى الوقود السائل وغير ذلك من الخطوات تمكنت مراكز الاقتصاد العالمى من التكيف بقدر معين للوضع الجديد . وادى ذلك الى تبدلات جوهريـــة فى سوق البترول العالمية : فقد حلت وفرة الوقود السائل محل ندرته . وفى عام ١٩٨٦ حدث انخفــاض كبير فى اسعـــار البترول . وبالنتيجة حرمت الحركة من اجل النظام الاقتصادى الدولى الجديد لدرجة كبيرة من سلاحها الاقتصادى الهام . ولا توجد تحت تصرف البلدان النامية الآن وسائل اخرى للضغط الاقتصادى تضاهى تلك الوسيلـــة . وهى تمتلك الآن فى الغالب ركائز معنوية وسياسية فقط لها اهمية كبيرة لا جدال فيها ، ولكنها لا تكفى للحصول على التنازلات الاقتصاديـــة اللازمة من جانب المراكز المذكورة .

٤ – مقاومة الغرب

كانت الدول الرأسمالية المتطورة تبدى دوما ولا تزال تبدى مقاومة عنيدة لبرنامج النظام الاقتصادى الدولى الجديد . وقد حاولت ان تعيق اقرار هذا البرنامــج فى هيئة الامـــم المتحدة . ونظرا للتأييد الاجماعى لهذا البرنامج من قبل الدول النامية ولموقف البلدان الاشتراكية الايجابى اضطر الغرب الى الموافقة على اتخاذ القرارات المعنيـــة . ولكن ممثلى البلدان الغربية ، فور التصويت ، اعلنوا عن عدم موافقتهم على الكثير من بنود برنامج النظام الاقتصادى الدولى الجديد . وكان اشد اعتراضهم على احكام البرنامج المتعلقة بسيادة الدول الفتية على مواردها الطبيعية بما فى ذلك حق تأميم الملكية الاجنبية ، وكذلك نشاط الروابط التجارية للبلدان المنتجة للخامات . واصرت الدول الرأسمالية المتطورة على عدم الزامية قرارات الامم المتحدة بخصوص مسائل النظام الاقتصادى الدولى الجديد

ورفضت موضوعة المسؤوليـــة عن الاستغلال الاستعمارى السابق وطالبت بدفع تعويضات عن الملكية الاجنبية المؤممة وفقا للاصول الدولية ، وليس وفقا للقوانين المحلية فى الدول الفتية .

وواجه الغرب بمقاومة اشد جهود الدول النامية الرامية الى تنفيذ برنامج النظام الاقتصادى الدولى الجديد . ومع ان الاوساط الرسمية والبزنسية فى البلدان الغربية لم تبخل بالالفاظ البليغة للاعتراف باهميـــة اعادة بنـــاء العلاقات الاقتصادية الدولية فان خطواتها الفعلية كانت ترمى بالدرجة الاولى الى احباط تطبيق برنامـــج النظام الاقتصادى الدولى الجديد وافراغه من عناصره الديمقراطية العادلة . وتجلى هذا النهج بالدرجة الاولى فى سعى البلدان الغربية الى تشتيت النظام الاقتصادى الدولى الجديد كبرنامـج موحد وحصره فى مفاوضات حول مسائل متفرقة منفصلة . ولذلك بالذات رفضت المشاركة فى اجراء ما يسمى «بالمفاوضات الشاملة» لاحلال النظام الاقتصادى الدولى الجديد التى طرحت فكرتها البلدان النامية وتصورتها كامكانية لمناقشة مطالبها فى «سلة واحدة» .

ومن الاتجاهات الهامة لسياسة الغرب التعويقية محاولات العودة بالاحداث القهقرى وتصفية حتى التنازلات والتسهيلات الجزئية التى حصلت عليها البلدان النامية فى السنوات الاولى بعد اقرار برنامج النظام الاقتصادى الدولى الجديد . ويجرى هجوم مكثف على مبدأ منح البلدان النامية امتيازات تجارية وحيدة الجانب بدون المعاملة بالمثل . ان هذا المبدأ الذى حظى بالاعتراف فى السبعينات يكاد يفقد قيمته الآن بنظرية «المعاملة بالمثل جزئيـــا» فى العلاقات التجارية بين مراكز الرأسمالية والدول الناميـــة ، وهى النظريـة التى تفترض تنازلات معينة مقابلة من جانب الدول النامية وكذلك تقديم تسهيلات الى بلدان «العالم الثالث» مرتبطة بعوامل مثل مستوى التطور والنهج السياسى والاقتصادى المطبق وهلمجرا .

وتشدد الدول الرأسمالية المتطورة الضغط الاقتصادى والتجارى على البلدان النامية . وبهذا الخصوص يثير الانتباه

بعض من احدث التبدلات فى السياسة التجارية لتلك الدول . فيشتد الاتجاه الحمائى العام (تشمل مختلف انواع التقييدات الآن اكثر من نصف التجارة الرأسمالية العالمية) . ويشتد الطابع الانتقائـــى التمييزى للاجراءات الحمائيــة فى الدول الرأسمالية المتطورة ، وتنشأ بالتدريج قاعدة حقوقية ترسى الاساس لتطبيق التقييدات التمييزية فى التجارة . وتطبق اكثر فاكثر الاجراءات الحمائية الخفية التى تتطاول على اصول وقواعد القانون الدولى المرعية ، وتستخدم وسائل الضغط الاقتصادى على البلدان المصدرة (وبالدرجة الاولى من بين الدول النامية) بغية ارغامها على تقييد تصدير بضائعها . وتنشأ طائفة كاملة من التقييدات التصديرية «الطوعية» . وتتكاثر حالات فرض القيود على الاستيراد من قبل الدول الغربية لاسباب سياسية .

والمقصود فى الواقع هو سعى الغرب الى نســـف عملية تطبيع التجارة الدولية المستند الى برنامج النظام الاقتصادى الدولى الجديد ومجابهتها بالاتجاه نحو الابقاء على العلاقـــات التجارية غير المتكافئة . وهذه بالذات هى اهداف الخطوات الملموسة مثل اضفاء طابع شرعى على استخدام الحواجز الحمائية التمييزية والتفرقة فى تقديم التنازلات التجارية الى البلدان النامية لاعتبارات سياسية وغيرها وجر بلدان العالم الثالث الى الكتل والاحلاف (على غرار اتفاقية لومى) التى تربطهـــا بالغرب من الناحيتين الاقتصادية والسياسية .

وقد شددت الدول الرأسماليـــة المتطورة الضغط فى ميدان العلاقات الاقتصادية الخارجية لتعيق تنفيذ برنامـــج النظام الاقتصادى الدولى الجديد ، وهى تحاول توسيع الضغط كذلك على السياسة الاقتصادية الداخلية للبلدان الناميـــة وبالاستفادة من الصعوبات المتزايدة فى العالم الثالث والناجمة عن الازمة الاقتصادية فى بدايـــة الثمانينات تحاول البلدان الغربية ان تعمـــل على تقليص القطاع العام فى العديد من البلدان النامية وتطلق بالكامل ايدى الرأسمال الاجنبى . كل ذلك يهدد المصالح الوطنية الهامة للشعوب المتحررة ويدفعها

الى البحث عن طرق التنفيذ النشيط لبرنامج النظام الاقتصادى الدولى الجديد .

٥ – النضال مستمر

يضفى اشتداد الصعوبات الاقتصادية فى العالم الثالث فى الثمانينات وازديـــاد الضغط الاقتصادى الذى يمارسه الرأسمال الدولى حيوية خاصة على البحث عن طرق جديدة فى النضال من اجل النظـــام الاقتصادى الدولى الجديد . ويثير الوضع القائم حاليا تذمرا جديا ليس فقط لدى اغلبية سكان البلدان النامية الذين يتحملون العبء الاساسى من الاثقال المادية الهائلة بل وكذلك الطبقـات الحاكمة التى تخشى من استمرار تصاعد البلبلة الاجتماعية والسياسية . وهذا يوسع دون شك القاعدة الجماهيرية للحركة من اجل النظام الاقتصادى الدولى الجديد . فهذا البرنامج الان يعرفه ويؤيده ليس فقط «الاعلون» ، بل واوسع فئات المجتمع فى البلدان النامية .

وثمة نقطة هامة اخرى . فالاوساط القياديــة فى الدول النامية تدرك بمزيد من الوضوح ان تطبيق برنامـــج النظام الاقتصادى الدولى الجديد غير ممكن الا فى ظل صيانة السلام . ويغدو ادراك ضرورة كبح سباق التسلح ودرء خطر الكارثة الحربية عاملا متزايد الاهمية فى تحديد موقف هذه البلدان من حل القضايا العالمية الرئيسية . وهو يتجلى فى اهم الوثائق الاقتصادية لـ«مجموعة الـ٧٧» وحركة عدم الانحياز .

واهم مقدمة للنضال فى سبيل النظام الاقتصادى الدولى الجديد هى تعزيز وحدة وتلاحم الدول النامية وتوسيع جميع اشكال التعاون المتبادل بينها . واساس هذه العملية هو النظرية التى تضعهـــا البلدان المتحررة «للاكتفاء الذاتـــى الجماعى» الذى يفترض اقامة الاتصالات والعلاقات المتبادلة على الصعيد شبه الاقليمى والاقليمى وبين الاقاليـم . ومن عناصرها الاساسية : اجراءات السياسة التجارية والتعاون بين المؤسسات التجارية الحكومية وبناء المؤسسات التسويقيـة والانتاجية المتعددة القوميات والتعاون فى تسليم التكنولوجيا

ومساعدة الدول القارية والجزائرية الاقل تطورا ، وترتيب نظام التأمين والترابط فى ميدان العملـة والمالية والتعاون التكنيكى .

وتولى اهمية فائقة بخاصة فى العالم الثالث فى السنوات الاخيرة لتشكيل نظام شامل للتفضيلات بين البلدان النامية . ففى ايار (مايو) ١٩٨٦ وقعت فى مدينة البرازيـل اتفاقية تشكيل النظام الشامل للتفضيلات ، وايدها ٥١ بلدا ناميا . وتلك دون ريب خطوة هامة ، لانه تظهر بتشكيل هذا النظام منطقة شاسعة جديدة للتفضيلات ، الامر الذى لا بد وان يؤثر على التجارة الدولية .

وبينت الخبرة ان اقامة العلاقات المتبادلـة بين البلدان النامية عملية غير بسيطـة ، ومرتبطة بتذليل صعوبـات موضوعية معينة ناجمة عن الفوارق اللغوية والثقافية والتنظيمية وغيرها ، وانعـدام المعارف الضرورية بشأن الامكانيـات والحاجات المتبادلة ، وكذلك بتصفية التناقضات التى تظهر على اساس المطامع الانانية ومحاولات البلدان الاكبر والاقوى للعمل بما يلحق ضررا بمصالح الشركـاء الاضعف . وتخلق صعوبات غير قليلة كذلك العملية الجارية فى العالم الثالث للتمايز المؤدى الى التميز الاقتصادى للدول النامية وبروز مجموعة من البلدان الاغنى نسبيا والميالة الى التساوم مـع مراكز الاقتصاد العالمى . ومع ذلك فان المصالح المشتركة للنضال فى سبيل اعادة بناء العلاقات الاقتصادية الدوليـة تتطلب بالحاح توحيد جهود جميع البلدان النامية وتشكيـل جبهة موحدة لها تواجه الرأسمال الاحتكارى الدولى . فبدون ذلك لن تتمكن الشعوب المتحررة من ترسيخ مبادئ العدالة والتكافؤ والذود عن حقوقها ومصالحها المشروعة .

ومن ضمانات النجاح فى النضال من اجل النظام الاقتصادى الدولى الجديد تعزيز التعاون بين الدول النامية وبين كـل القوى التقدمية ، وبالدرجة الاولى الاسرة الاشتراكية العالمية . وكان الاتحاد السوفييتى والدول الاشتراكية الاخرى ولا تزال من انصار ازالة جميع اشكال اللامساواة والتفرقة فى العلاقات

الاقتصادية الدولية . وتبدى الدول الاشتراكية تأييدا ثابتا لجميع احكام برنامج النظام الاقتصادى الدولى الجديد التى تستجيب للمصالح الوطنية الجذرية للدول النامية ولمهمات تعزيز استقلالها السياسى وتحررها الاقتصادى .

ان فهم الوحدة التاريخية لمصالح البلدان النامية والاشتراكية العالمية فى النضال ضد الرأسمال الاحتكارى الدولى يترسخ اكثر فاكثر فى العالم الثالث . وعلى هذه الخلفية تبدو غير مبررة ابدا محاولات طرح ادعاءات اقتصادية ضد الدول الاشتراكية فى بعض الوثائق التى تضعها البلدان النامية . فان هذه الادعاءات تستند الى المجابهة بين «الشمال المتطور» و«الجنوب المتخلف» بدون مراعاة البنية الاقتصادية والاجتماعية والخصائص التاريخية للبلدان المعينة . وليس بالامكان الاعتراف بعدالة مطالب اقتصادية تقدم بقدر واحد ازاء الدول الرأسمالية المتطورة التى استخدمت على نطاق واسع لتنمية اقتصادها موارد وثروات المستعمرات ولا تزال تستغل بشكل مكثف الدول الفتية فى الآونة الراهنة ، وازاء البلدان الاشتراكية التى لم تمتلك مستعمرات ابدا ، وتؤيد بنشاط حركة التحرر الوطنى لشعوب آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية وتقدم للدول المتحررة مختلف انواع المساعدة فى بناء الاقتصاد المستقل وفى تعزيز الاستقلال السياسى . ان هذه المطالب تكون مشروعة عندما تقدم الى مراكز الرأسمالية ، وليس لها مبرر عندما تقدم الى البلدان الاشتراكية .

ويضعف مفعول برنامج النظام الاقتصادى الدولى الجديد لدرجة كبيرة بسبب ورود عناصر فيه مثل شمول البلدان الاشتراكية بالتزامات حول تخصيص قسم معين من المنتوج الداخلى الاجمالى لتسليمه بشكل مساعدة الى البلدان النامية ، ومطلب زيادة بدلات الاشتراك النقدية ، بما فيها بدلات بالعملة الصعبة ، فى مختلف الارصدة ، واقترحات الغاء الديون المترتبة للاتحاد السوفييتى على ارساليات سابقة لمختلف القيم المادية الى البلدان النامية ، وهلمجرا .

وتجدر الاشارة الى انه اخذ يزداد بالتدريج فى آخر فترة

فهم البلدان النامية للفوارق الجذرية المذكورة بين البلدان الرأسمالية المتطورة والاسرة الاشتراكية ، ويزداد استعدادها لمراعاة خصائص الانظمة الاقتصادية والتجارية للدول الاشتراكية اثناء وضع الاتفاقات المتعددة الاطراف ، بما فى ذلك من خلال هيئة الامم المتحدة . وهذا طبيعى تماما . فلا بد للناس ان يروا ان الاتحاد السوفييتى والبلدان الاشتراكية الاخرى صارت تبنى تعاونها الاقتصادى مع العالم الثالث على نفس المبادئ التى وردت فى برنامج النظام الاقتصادى الدولى الجديد .

ان تجارة الاتحاد السوفييتى والبلدان الاشتراكية الاخرى مع الاقطار النامية تستند الى مبدأ التكافؤ والعدالة والطموح الصادق الى تقديم معونة فعالة الى الزبائن فى العالم الثالث فى حل المشاكل المعقدة . وقبل اكثر من عشرين عاما الغى الاتحاد السوفييتى جميع الرسوم على البضائع المستوردة من الدول النامية . وتضمنت اتفاقيات التعاون العلمى والفنى بين الاتحاد السوفييتى والبلدان النامية شروطا نافعة للطرفين ومثبتة لامد طويل ولا تتوقف على الهزات الاقتصادية العفوية الملازمة للاقتصاد الرأسمالى . وعندما تقدم الدول الاشتراكية مساعدة فى تنمية الاقتصاد الوطنى لا تكتسب حق ملكية المؤسسات التى تبنى بمساهمتها ولا تسعى الى فرض سيطرتها على اقتصاد الزبائن .

ان توسيع التعاون لاحقا بين البلدان الاشتراكية والبلدان النامية معقل مكين فى النضال من اجل النظام الاقتصادى الدولى الجديد وفى سبيل تعزيز الاستقلال الاقتصادى للشعوب المتحررة .

وهذه هى بالذات اهداف «برنامج الامن الاقتصادى الدولى» الذى طرحه الاتحاد السوفييتى وايدته الدول الاشتراكية الاخرى ، وكذلك العديد من البلدان النامية (راجع الفصل التالى) .

اسئلة للمراجعة

– ما هى الاسباب الاساسية لنضال البلدان النامية فى سبيل النظام الاقتصادى الدولى الجديد ؟

– ما هى «مجموعة الـ٧٧» وما دورها فى اقرار وتطبيق برنامج النظام الاقتصادى الدولى الجديد ؟

– ما هى المبادئ الاساسية للنظام الاقتصادى الدولى الجديد ؟

– ما هو الهدف الرئيسى لبرنامج النظام الاقتصادى الدولى الجديد ؟

– ما هى الاتجاهات الرئيسية لتطبيق النظام الاقتصادى الدولى الجديد ؟

– ما هو سبب التناقض الداخلى لبرنامج النظام الاقتصادى الدولى الجديد ؟

– ما هو تقييمك للحصيلة العامة لنضال البلدان النامية فى سبيل تنفيذ برنامج النظام الاقتصادى الدولى الجديد ؟

– ما هى اسباب الصعوبات التى تعترض طريق تنفيذ برنامج النظام الاقتصادى الدولى الجديد ؟

– ما هو موقف البلدان الرأسمالية المتطورة من برنامج النظام الاقتصادى الدولى الجديد ؟

– ما الذى يؤمن النجاح فى النضال من اجل النظام الاقتصادى الدولى الجديد ؟

موضوعان للمناقشة

– اقامة النظام الاقتصادى الدولى الجديد والتقدم الاقتصادى والاجتماعى فى البلدان النامية .

– مشاكل وتناقضات برنامج النظام الاقتصادى الدولى الجديد .

الفصل الرابع عشر

برنامج الامن الاقتصادى الدولى

المهمة الرئيسية التى تواجه البشرية الان هى ضمان التطور السلمى والامن المتين الراسخ لجميع الشعوب . ولكن كيف تحل هذه المهمة فى ظل التناقضات الحادة بين بعض البلدان وفى ظروف بقاء الاتجاهات المعقدة المتصارعة ووجود ظواهر متعارضة مثل التقدم والتخلف الصارخ والثروة والفقر والوفرة والمجاعة ؟ ان العالم مشبع «بمجالات التوتر» الفسيحة ، حيث تتصادم مصالح الرأسمالية والاشتراكية والدول الرأسمالية المتطورة والبلدان النامية ، اى الاقطار الغنية والفقيرة .

ان الطريق الى صيانة الوضع السلمى ودرء حريق الحرب الفتاكة لا يشقه الا التفكير السياسى الجديد الذى ينطلق من الاعتراف بوقائع العصر القائمة موضوعيا . وفى عداد هذه الوقائع فهم ان مصالح جميع البلدان والشعوب يجب ان ينعكس بحكمة فى السياسة العالمية . فهل يمكن الامل فى ان العلاقات الدولية ستبنى على اساس عادل اذا كانت تحددها مصالح الاتحاد السوفييتى فقط او مصالح البلدان الرأسمالية المتطورة وحدها ؟ واضح تماما ان الجواب بالنفى . فمن الضرورى وجود توازن يراعى مصالح كل مجموعات الدول القائمة فعلا : الدول الاشتراكية والدول الرأسمالية المتطورة والدول النامية .

وهناك واقع موضوعى لا يقل عن ذلك اهمية وهو التبعية المتبادلة للمجتمع العالمى والنابعة من وحدة العالم والحاجة الماسة لتوحيد جهود البشرية من اجل الحفاظ على الظروف

الطبيعية لحياة فى المعمورة ومن اجل حل القضايا الشاملة الملحة مثل حماية البيئة الطبيعية وصيانة صحة الانسان وتصفية المجاعة والفقر .

واخيرا ، من الوقائع الموضوعية ضرورة ادراك الخطر الهائل الذى ينطوى عليه السلاح النووى . فالبشرية بعد ان امتلكت ناصية طاقة النواة الذرية خلقت مع ذلك خطرا فتاكا على وجودها ذاته . وتدوى الان اكثر مما فى اى وقت مضى حيوية كلمات العالم الشهير البرت انشتين من ان السلاح الحديث يتطلب نمطا جديدا للتفكير اذا قدر للبشرية ان تبقى على قيد الحياة وتتطور بخط صاعد . فالقدرة النووية المكدسة تهيئ الامكانية لابادة كل ما هو حى على وجه البسيطة عدة مرات . فالغواصة الاستراتيجية الواحدة تمتلك قدرة تدميرية تعادل عدة حروب على غرار الحرب العالمية الثانية . فى حين توجد عدة عشرات من هذه الغواصات ان لم يكن بالمئات . ويستنتج من ذلك ان من الضرورى تطبيق نهج متزن حذر مسؤول للسلوك على الصعيد الدولى والاتجاه نحو التفاهم والتعاون الدوليين بشكل مهذب واكثر احتراما مع عدم التغاضى عن الفوارق الاجتماعية والسياسية والايديولوجية الموجودة .

١ – نظرية النظام الشامل للامن الدولى

يشكل ادراك الوقائع الموضوعية المذكورة اعلاه اساس نظرية النظام الشامل للامن الدولى . فما هى هذه النظرية ؟ وما هى مبادئها الاساسية ؟

يتلخص احد منطلقات هذه النظرية فى كون الحرب النووية لا تصلح كوسيلة لاحراز الاهداف السياسية والاقتصادية والايديولوجية ايا كانت . ويعنى هذا الموقف القطيعة مع التصورات التقليدية عن الحرب والسلام . فالوظيفة السياسية للحرب بالذات كانت دوما تبريرا لها . والحرب النووية لن تؤدى الى بلوغ الاهداف السياسية ، فلا يمكن ان يوجد فى النزاع النووى الشامل لا غالب ولا مغلوب . وقد

اشار العالم الاميركى البروفسور ج . غالبرايت بحق الى انه لو حدث ما لا تحمد عقبـــاه فلن يمكن التفريق بين رمــاد الاشتراكية ورماد الرأسمالية . وبالمناسبة فان ذلــك يخص بالقدر الكامل النزاعات غير النووية ، لان استكمال التكنيك الحربى اكتسب نطاقا يجعل الحروب العادية تقارن بالحروب النووية من حيث عواقبها التدميرية . ويستنتج من ذلك ان من الضرورى التخلى الى الابد عن محاولات استخدام القوة فى السياسة العالمية .

والمنطلق الثانى لنظرية النظام الشامل للامن الدولى هو انه ما من دولة بقادرة على التوهم بخصوص امكانية الدفاع عن نفسها بالوسائل التكنيكية الحربية فقط حتى عن طريق بناء اقوى دفاع على الارض او فى الفضاء الكونى . ففى الوضع الراهن يخدم التوازن العسكرى الاستراتيجى التقريبى بين الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة الاميركية ، بين معاهدة وارشو وحلف الناتو موضوعيا دعم السلام . لكن الامن لا يمكن ان يستند الى ما لا نهاية على الخوف من الانتقام ، اى على مبادئ «التخويف» او «الكبــح» . ان المستوى الحالى لتوازن القدرات النووية لدى الجانبين المتجابهين رفيع جدا ، وهو يجعل السلام هشا للغاية . وان استمرار سباق التسلح على الارض ، ناهيك عن شموله للفضاء الكونى ، يعجل فى الوتائر السريعة اصلا لتراكم واستكمال السلاح النووى . علما بانه يمكن الوصول الى ابعاد لا يعود فيها حتى التعادل عاملا للكبح العسكرى السياسى . ومما يزيد فى الطين بلة ، بالطبع ، صنع هذا السلاح وتوزيعه فى الفضاء الكونى . فان «حروب النجوم» ليست على الاطلاق بديلا عن الخطر النووى ، بل هى عامل جبار جديد لتشديده .

والعنصر الثالث الهام جدا من عناصر نظرية النظام الشامل للامن الدولى يتلخص فى الاعتراف بـان الامن غير قابـــل للتقسيم . وهو لا بد ان يكون متعادلا للجميع او لا يكون له وجود اطلاقــا . فلا يجوز لاى بلد ان يؤمل فى الامن لنفسه فقط بحيث يضر بأمن الاخرين . وتعنى التبعية المتبادلة فى

هذا الميدان الاعتراف بواقع هام آخر هو عدم جواز المواجهة لدى اى كان بين الامن الوطنـــى او الائتلافى وبين الامـــن الدولى . فان كل هذه المفاهيم غدت الان مترابطة عضويا . وبعبارة اخرى فـان الامن الوطنى والامن الائتلافى يغدوان مجرد وهم اذا لم يندرجا فى اطار الامن الشامل . وتؤكد هذه الاحكام استنتاجات اللجنة الاقتصادية المسموعة الكلمة والتى ترأسها السياسى السويدى الراحـل اولوف بالمى . وتفيد استنتاجات اللجنة ان الدول فى العصر النووى لا يمكن ان تضمن امنها على حساب امن البلدان الاخرى . وان الجهـود المشتركة وسياسة ضبط النفس المتبادل لدى الدول هى وحدها القادرة على تمكين سكان العالم اجمع من العيش بلا خوف من الحروب والدمار .

ان اقرار نظرية النظام الشامل للامن الدولى تفترض العنصر الرابع وهو اجراء تغيير جذرى فى المبادئ العسكرية . فهى يجب ان تغدو دفاعية صرفا . وهذا بدوره ، يرتبط بمفاهيم جديدة مثل الكفاية المعقولة من السلاح والدفاع غير الهجومى وتصفية الخلل فى التوازن وعدم التماثـل فى مختلف انواع القوات المسلحة وتفريق مجموعـــات القوات الهجومية بين الحلفين وهلمجـرا . وتبدى الدول الاشتراكية فى اوربـــا استعدادا كبيرا للسير على هذا الطريق الى الامام . ففى عام ١٩٨٧ اقرت فى اجتماع اللجنـة الاستشارية السياسية فى برلين وثيقة هامــــة «بصدد المبدأ العسكرى لدول معاهدة وارشو» . وصاغت البلدان الاشتراكية جوهر مبدأها العسكرى الدفاعى الصرف : فهى «لن تبادر ابدا وفى اية ملابسات الى شن العمليات الحربية ضد اية دولة اخرى او حلف لدول اذا لم تتعرض نفسها الى هجوم مسلح ، ولن تبادئ فى استخدام السلاح النووى ابدا . وليست لديها ادعاءات اقليمية ازاء اية دولة لا فى اوربا ولا خارج اوربا ، ولن تعتبر اية دولة او اى شعب خصما لها بل على العكس فهى مستعدة لبنـــاء العلاقات مع جميع بلدان العالم بلا استثناء على اساس المراعاة المتبادلة لمصالح الامن والتعايش السلمى» . (١)

ان تطبيق نظرية النظام الشامـــل للامن الدولى يرتبط بالدرجة الاولى بعملية تقييد التسلح ونزع السلاح . وقد طرح الاتحاد السوفييتى خطة تصفية السلاح النووى على مراحل حتى عام ٢٠٠٠ وشرع بمفاوضات واسعة النطاق مع الولايات المتحدة الامريكية بخصوص تطبيق هذه المقترحات . وقــد تكللت الجهود المذكورة بنجاحات هامة (راجع الفصل الحادى عشر) . فان تصفية الصواريـخ المتوسطة والقصيرة المدى فى اوربـــا واجراء المفاوضات بشأن تقليص الصواريـخ الهجومية الاستراتيجية بنسبة ٥٠٪ خطوة فعلية نحو السلام الآمن . وينتظر ان تجرى خطوات اكبر ذات ارتباط بتقليص وتصفية السلاح الكيماوى والوسائل الاخرى للابادة الجماعية ، وكذلك تقييد الاسلحة العادية . وتضمن جدول الاعمال كذلك مسائل ملحة مثل وقف جميع تجارب السلاح النووى وتخفيض مستويات القدرات العسكرية للدول الى حد الكفاية المعقولة وحل التكتلات العسكرية (وكمرحلة الى ذلك - الامتناع عن توسيعها وعن تشكيل تكتلات جديدة) وتقليص الميزانيـات العسكرية بصورة متناسبة ومتناسقة .

ومن الخصائص الهامة لنظرية النظام الشامل للامن الدولى انها تستهدف الموقف الشمولى من العلاقات الدولية . فلئن كان مفهـــوم الامن فى السابق لا يشمـــل سوى الميدان العسكرى ، فهو الان يشمل جميع اهم جوانب الحياة الدولية . ففى الميدان السياسى ، مثلا ، تعترف هذه النظرية لكل شعب بحق الاختيار الحر لطرق واشكـــال التطور الاجتماعى التى تستجيب لمطامحه الوطنية ومثله العليا . وهى تفترض كذلك التسوية السياسيـــة العادلـــة للازمات الدولية والنزاعات الاقليمية واتخاذ الاجراءات الرامية الى تعزيز الثقة بين الدول واتحاداتها وتوفير الضمانات الفعالـة دون الهجوم الخارجى وضمان حرمة اراضيها . ومن العناصر الهامة لنظام الامن وضع الطرائق الفعالة لمكافحة الارهاب الدولى ، بما فى ذلك سلامة استخدام وسائط المواصلات الدوليـــة البرية والجويـــة والبحرية .

وعلى العموم فان افكار الامن التى ايدتها اغلبية البلدان (فى الدورة الحادية والاربعين للجمعية العامة للامم المتحدة صوت ممثلو ١٠٢ دولة لصالح القرار الذى طرحته البلدان الاشتراكية بصدد النظام الشامل للامن الدولى) تتسم بطابع انسانى عميق . وهدفها ليس اسعاد البشرية بمخطط طوباوى جديد ، بل تحقيق المصالح الجذرية لجميع الشعوب وجعل التعايش السلمى يغدو مبدأ شاملا للعلاقات الدولية .

٢ – ما هو الامن الاقتصادى الدولى ؟

ان الامن الاقتصادى الدولى المدعو الى تنقية العلاقات الاقتصادية بين الدول هو جزء هام لا يتجزأ من النظام الشامل للامن الدولى . وان اهميته فى التشكيلة العامة للاجراءات كبيرة للغاية ، لان ميدان الاقتصاد هو مصدر الكثير من التناقضات والنزاعات الحادة التى غالبا ما تخلق توترا سياسيا وعسكريا شديدا . وتوجد كل المبررات للتأكيد بان الجهود فى بناء سلام وطيد متين يمكن ان تكون قليلة الثمرة اذا لم يتم حل المشاكل الاقتصادية الدولية على اساس عادل .

ان مفهوم الامن الاقتصادى الدولى نفسه يفترض بالدرجة الاولى الامتناع عن استخدام القوة او التهديد باستخدامها فى الميدان الاقتصادى وحماية الحقوق والمصالح المشروعة للدول وتوفير الضمانات الاكيدة لعدم خرقها . وفى عام ١٩٨٥ حظى قرار الجمعية العامة للامم المتحدة «الامن الاقتصادى الدولى» بتأييد اغلبية اعضاء الامم المتحدة (حوالى ١٠٠ بلد) ، الامر الذى يدل بوضوح على ان الحاجة الى الامن الاقتصادى الدولى غدت فى ايامنا هذه ارادة العصر الفعلية . وتجدر الاشارة الى ان نظرية الامن الاقتصادى الدولى لا تحل محل القرارات والوثائق الاساسية التى اقرتها الجمعية العامة للامم المتحدة بخصوص مسائل اعادة بناء العلاقات الاقتصادية الدولية واحلال النظام الاقتصادى الدولى الجديد . فهى مدعوة الى حفز البحث عن عناصر عامة فى مختلف المواقف من حل

القضايـــا الاقتصادية العالميـــة وتعزيز الثقة فى العلاقات الاقتصادية الدولية .

ان الضرورة الموضوعية لضمان الامن الاقتصادى الدولى نابعة من الوضع الفعلى الناشئ فـــى العالم المعاصر . وهى تتميز بازدياد عدم الاستقرار فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى وظواهر الازمـــة فى ميدان العلاقات الاقتصادية العالميـــة والتشوش فى العلاقات التجارية والمالية والعلمية والتكنيكية بين الدول . وواجهت البلدان النامية وضعا عصيبا للغاية . وفى الثمانينات تباطأت كثيـــرا وتائر نموها الاقتصادى . وتدهورت اهم مؤشراتها الاجتماعية والاقتصاديـة ، وازداد اكثر تخلفهـــا الاقتصادى عن مراكز الاقتصاد العالمى . فان وتائر نمو المنتوج الداخلى الاجمالى فى الدول الناميـــة التى شكلت فى ١٩٦٠-١٩٨٠ حوالى ٥٪ انخفضت فى الثمانينات الى ١,٥٪ معدلا ، وتقللت وتائر نمـــو الانتاج الصناعى الى النصف . وبدا الاتجاه نحو التقلص فى المنتوج الداخلى الاجمالى بالنسبة للفرد الواحد من السكان . فلئن بلغ هذا المنتوج فى عام ١٩٨٠ ٥٣٤ دولارا ، فقد انخفض فى عام ١٩٨٣ الى ٥١٥ دولارا ، وبلغ فى عام ١٩٨٥ ٥٣٠ دولارا (٢) . واساس هذه الظواهر غير الملائمة هو بالدرجة الاولى العوامل الخارجية الناجمة عن الوضع غير المتكافئ للدول الناميـــة فى نظام العلاقات الاقتصادية العالمية . وتعرضت البلدان المتحررة الى ضغط متزايد من جانب الدول المتطورة واحتكاراتها فى جميع الميادين الاساسية للنشاط الاقتصادى الخارجى .

واستفاد الرأسمال الاحتكارى الدولى بنشاط من العمليات والظواهر الجديدة التى تطورت بشكل ملحوظ فى السبعينات والثمانينات . ففى هذه الفترة جرت فى مراكز الرأسمالية اعادة تنظيم بنية الصناعة بمزيد من الهمة وبالارتباط بتقليص الفروع الصناعية التى تستهلك كميـــات كبيرة من المواد وتوسيع الانتاجات ذات الاستيعاب العلمى الكبير . ولعبت دورا كبيرا ، فى ذلك اجراءات التقتير فى الخامات والوقود والاستهلاك الاوســـع للموارد المستهلكة للمرة الثانيـــة

وتوسيع استخراج الخامات والوقود فى المناطق الجديدة التى لم تستثمر كثيرا فى السابق (بحـــر الشمال والاسكا وكندا وشمال البلدان الاسكندينافية وجمهورية جنوب افريقيا) . وساعد ذلك كله على تقليص نسبى فى الطلـب على الخامات والوقود التى تصدرها البلدان الناميـــة ، وادى بالتالى الى هبوط اسعار الكثير من البضائع الخام والوقود . فخلال الفترة ١٩٨٢-١٩٨٥ خسرت البلدان النامية من هبوط اسعار الخامات حوالى ٥٥ مليار دولار . وفى عام ١٩٨٦ انخفضت اسعـــار البترول مرتين تقريبا ، وتقلصت عائدات البلدان المصدرة للبترول بـ٥٢ مليار دولار ، رغـــم زيادة الصادرات . والى جانب ذلك رفعت الاحتكارات الدولية اسعار البضائـــع التى تشتريها البلدان النامية . ففى عام ١٩٨٦ وحده ازدادت هذه الاسعار بنسبة ١٧٪ ، ممـــا الحق بالبلدان النامية خسائر بمليارات كثيرة ايضا .

واشتد كثيرا الضغط المالى الذى تعرضت له جميـــع الدول النامية . فان العبء الثقيل للديون الاجنبية التى فرضتها البنوك الاجنبية فى السابق والفوائد الربوية ترغم البلدان النامية على تسديد مبالغ هائلة هى بأمس الحاجة اليها فى التنمية الوطنية . فبشكـــل فوائد مئوية فقط تضخ البنوك الدولية من العالم الثالث سنويا اكثر من ٦٠ مليار دولار . وتتجاوز المدفوعات الاجمالية للتسديد الان ١٢٠ مليار دولار سنويا . وعلى هـــذا الاساس بالذات يزداد تدفق الموارد المالية الصافية من البلدان النامية . وبلغت تلك الموارد فى عام ١٩٨٣ ٣٠٠ مليون دولار ، وفى عام ١٩٨٥ بلغت ٣١ مليار دولار ، وفى عام ١٩٨٦ تجاوزت ٤٥ مليار دولار ولا تزال فى ازدياد (٣) . ان البلدان المتخلفة والفقيرة تمول الدول الرأسمالية المتطورة الغنية . تلك هى اعجوبة الوضع الراهن فى الاقتصاد العالمى .

ان نظام الامن الاقتصادى الدولى مدعو الى حماية المصالح الحيوية الهامة للبلدان النامية وتأمين مشاركتها فى التعاون الدولى على اسس التكافؤ والعدالة . والى جانب ذلك يستجيب

هذا النظام الى المصالح الهامة لجميع البلدان ، بما فيها الدول الرأسمالية المتطورة . ولا بد ان نرى ان اية ظواهـر غير ملائمة فى العالـم المعاصر المترابط ، تظهر لدى مجموعات معينة من البلدان ، انما تترك اثرها السلبى بهذه الصورة او تلك على سائر الدول .

٣ – طرق بلوغ الامن الاقتصادى الدولى

ان طائفة الاجراءات التى ينبغى ان تتخذ لضمان الامن الاقتصادى الدولى واسعة للغاية . لكن الاهمية الاولى تعود الى خمسة اتجاهات اساسية ، وفى مقدمتها الغاء جميع اشكال التفرقة من الممارسات الدولية والتخلى عن سياسة الحصار والعقوبات الاقتصادية اذا لم تنص على ذلك مباشرة توصيات هيئة الامم المتحدة . وبعبارة اخرى فان العلاقات الاقتصادية يجب الا تستخدم لاغراض الضغط الاقتصادى والسياسى والتدخل فى الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة . ثانيا – من الضرورى البحث المشترك عن طرق التسوية العادلة لمشكلة الديون الخارجية . فهذه المشكلة قد تجاوزت من زمان الاطر المالية الضيقة وهى تتطلب حلا سياسيا عاجلا بالمراعاة التامة لحقوق ومصالح الدول النامية . ثالثا – احلال النظام الاقتصادى الدولى الجديد الذى يضمن الامن الاقتصادى المتساوى لجميع الدول . رابعا – وضع مبادئ استخدام جزء من الاموال التى ستتفرغ بنتيجة تقليص الميزانيات العسكرية لصالح المجتمع العالمى ، وبالدرجة الاولى لصالح البلدان النامية . خامسا واخيرا – توحيد الجهود فى دراسة الفضاء الكونى واستخدامه للاغراض السلمية وحل المشاكل الشاملة التى يتوقف عليها مصير الحضارة .

ان المجتمع الدولى يجب ان يتخلص من التعسف والاستهتار والحظر غير الشرعى والمقاطعة والحصار التجارى والائتمانى والتكنولوجى . ويجب ان تستند الاتصالات المتبادلة الى مبادئ الاستقرار والامان . وهذا مهم بخاصة

فى ظروف توسع نطاق العمليات الاقتصادية الخارجية وتعقد طابعها ، حيث تزداد درجة المخاطرة فى العلاقات السياسية .

وهناك كل المبررات للافتراض بان تأسيس نظام الامن الاقتصادى الدولى سيساعد على تطبيع ظروف التجارة الدولية . فهذه التجارة تعانى بقدر متزايد من التمييز والقيود الكثيرة التى تستخدمها مراكز الرأسمالية على نطاق واسع وتتميز فى الواقع بطابع شمولى . فالمزيد من الحواجز الحمائية يتعرض طريق صادرات البلدان النامية . فالولايات المتحدة الاميركية ، مثلا ، خفضت خلال السنوات الاخيرة نصيب (كوتا) استيراد السكر لاكثر من ثلاث مرات وهى تنوى فى القريب العاجل غلق اسواقها فى وجه المصدرين من الدول النامية . وبالنتيجة هبط اسعار السكر العالمية الى حدها الادنى وهى الان اقل تقريبا من نصف تكاليف الانتاج . وتعرض لتقييدات مشددة تصدير المصنوعات الجاهزة من البلدان النامية . ففى ١٩٨٧ فرضت الولايات المتحدة الاميركية رسوما اضافية على ٣٠٠ بضاعة تتوارد على الاسواق الاميركيـــة من بلدان آسيا وافريقيـــا واميركا اللاتينية .

وتطبق عقوبات وموانـــع تمييزية كثيرة ضد البلدان الاشتراكية . وبواسطتهـــا تأمـــل بعض مجموعات الدول الرأسماليـــة المتطورة ان تعقد بصورة مفتعلـــة الصعوبات الاقتصادية فى البلدان الاشتراكية وتقيد تقدمها الاقتصادى . ومن بين وسائـــل الضغط على الاتحاد السوفييتى والبلدان الاشتراكية الاخـــرى استخدمت الولايات المتحدة الاميركية تقييد ومنع بيع المنتجات المنسوبة الى ما يسمى بالبضائع الاستراتيجية وحظر تسليم التكنولوجيا المتقدمة والامتناع عن تقديم القروض . ويمارس التمييـــز والقيود فى العلاقـــات المتبادلة بين الدول الرأسمالية المتطورة نفسها . وكل ذلك يتعارض مع الحاجات الموضوعية لتوسيع وتعميق التقسيـــم الدولى للعمل ومشاركة جميع البلدان والمناطق فيه على قدم المساواة .

وتتسم بمنتهى الاهمية فى المرحلة الراهنة تسوية مشكلة

الديون الخارجية المترتبة على الدول النامية . وتجدر الاشارة الى ان ازمة الديون الخارجية تشمل العلاقات المالية بين الدول النامية والبلدان الرأسمالية المتطورة . لكن هذه المشاكل غير موجودة فى العلاقات مع الاسرة الاشتراكية العالمية . ان ديون الدول النامية للبلدان الاشتراكيـة ليست كبيرة نسبيا (لا تتجاوز ٣٪ من مجموع ديونها الخارجية) ، والاهم ان تسديدها يجرى على اساس منتظم بشكل ارساليات متبادلة النفع من البضائع التقليدية ومن منتجات الصناعة الفتية فـى الدول النامية .

ان الحل الجذرى العادل لمشكلة الديون الخارجية المترتبة على البلدان النامية مهم كذلك لان هذه البلدان ما دامت عاجزة فى الواقع عن تسديد الديون فى الظروف الراهنة ولذا ينطوى هذا الوضع على مضاعفات اقتصادية واجتماعية وسياسيـــة خطيرة فى العلاقات الدوليـــة . وواضح ان تسوية مشكلة الديون تتطلب موقفا شموليا يعتمد على اعادة بناء العلاقات الاقتصادية الدولية على اسس التكافؤ وتحقيق نزع السلاح من اجل التنمية والتخلى عن محاولات استخدام ميدان العملة والمالية لاغراض الضغط السياسى والتدخـــل فى الشؤون الداخلية ، وتأمين الاستقـــرار والتطور المتناسق للاقتصاد العالمى .

وقد طرحت عدة بلدان اشتراكيـــة طائفة كاملة من الاجراءات الرامية الى تخفيف عبء ديون العالم الثالث . وفى محل الصدارة منها مقترحات مثل تحديد مبالـــغ المدفوعات السنوية على الديون الخارجية بحصة من عائدات العملة لا تلحق ضررا بمصالح التنمية الاقتصادية والتطور الاجتماعى ، والتخلى عن الحمائية وتخفيض الفوائد المئويـــة على السلف والقروض واستقرار اسعار العملات ، واعادة بناء نظام العملة والمالية بمراعاة مصالح جميع الدول واشاعة الديمقراطية فى المؤسسات المالية العاملة فى اطار هذا النظـام . ووردت اقتراحات ملموسة اكثر ، مثل الاتفاق فى اطار المجتمع العالمى على تخفيض فوائد القروض المصرفية ووضع تسهيلات اضافية

للبلدان الاقل تطورا ، وتقييد مدفوعات الديون السنوية لكل بلد نام بحصة معينة من عائدات صادراته السنوية ، وقبول بضائع صادرات البلدان المدينة كوسيلة لتسديد ديونها وازالة القيود الحمائية على استيرادها ، والتخلي عن الفوائد الاضافية لدى تأجيل مدفوعات القروض واعادة تمويل الديون (٤) .

وتدعو الدول الاشتراكية جميع البلدان للشروع بتسوية مشكلة الديون على اساس الجهود المشتركة . وهي مستعدة للنظر فى كل الاقتراحات المعقولة التى تتقدم بها الدول المتطورة والنامية والمنظمات الاقليمية والاجتماعية والمؤسسات المالية بشرط ان تؤدى الى حل هذه المشكلة . وتتسم بأهمية خاصة جهود الامم المتحدة فى هذا المجال . فالامم المتحدة ينبغى ان تتحمل مسؤولية اكبر عن تأمين مخرج من الطريق المسدود . وينبغى لها ان تدرس حالة الديون من جميع الوجوه وتضع التدابير التى تراعى الترابط المباشر بين الديون والتنمية .

والعنصر الاساسي للامن الاقتصادى الدولى هو ايجاد آلية دولية لتمويل التنمية على حساب نزع السلاح . هناك مواقف مختلفة من استخدام الاموال المتفرغة بنتيجة نزع السلاح . فان فرنسا ، مثلا ، تقترح تأسيس صندوق دولى لنزع السلاح من اجل التنمية على اساس العائدات المالية من الدول التى تمتلك اكبر الترسانات الحربية . وطرحت مجموعة خبراء الامم المتحدة وعدد من البلدان النامية فكرة اعتماد حصة معينة من الميزانيات العسكرية لدى الدول الكبيرة عسكريا وخاصة الاعضاء الدائميين فى مجلس الامن الى صندوق خاص . واقترحت لجنة براندت المعروفة التى تضم شخصيات سياسية واجتماعية بارزة من مختلف البلدان تأسيس هذا الصندوق من اعتمادات من جميع مبيعات البضائع والخدمات العسكرية من البلدان المتطورة صناعيا (٥) .

وليس من الصعب ان نلاحظ بان جميع هذه المقترحات تعانى من نقص جذرى واحد : مبدأ «الضرائب» المقترح

مفصول عن اجـــراءات نزع السلاح الفعلى ، وهو يمكن ان ينسف فكرة الترابط بين نزع السلاح والتنمية . ويرى الاتحاد السوفييتى ان تأسيس اية آلية ، فى اطار الامم المتحدة ، لتمويل التنمية على اساس نزع السلاح يجب ان يتحقق فى سياق التقييد الفعلى لسباق التسلح . والاتحاد السوفييتى واثق من ان تقليص النفقات العسكرية طريق فعال وييسير للربط الفعلى بين تقليص سباق التسلح ونزع السلاح وبين تخصيص موارد اضافية لاغراض التنمية . وهذا مصدر كامن للاموال من اجل صندوق تمويل التنمية من خلال نزع السلاح .

ان تنظيم توزيع الموارد التى تتفرغ بنتيجة نزع السلاح قضية معقدة بما فيه الكفاية . فهذه الاموال ستستخدم لاعادة تنظيم بنية اقتصاد البلدان المتطورة بالارتباط بانتقاله الى الانواع السلمية من الانتاج . والى جانب ذلك سيخصص جزء متزايد منها لاغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الدول الفتية . وينبغى الانطلاق من ان هذه الموارد يجب ان تكون اضافة الى ارصدة المساعدة الموجودة حاليا ولا تؤدى الى تقليص برامج المساعدة الاخرى ، كما يجب ان تقدم بشروط لا ينجم عنها اشتداد حدة مشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية .

ويمكن ان تشرف على توزيع الاموال المتفرغة لجنة خاصة تابعة للامم المتحدة ومكونة من ممثلى الدول الاعضاء الدائميين فى مجلس الامن والبلدان الاشتراكية ودول اوربا الغربية والمجموعات الاقليمية من بلدان آسيـــا وافريقيا وامريكا اللاتينية . وفى الاونة الراهنة تناقش على نطاق واسع المعايير التى ينبغى ان تتخذ اساسا لتقديـــم المساعدة الى البلدان النامية . ولما كان المقصود هو عمليتى نزع السلاح والتنمية فمن الضرورى مراعاة جوانبهما الاقتصادية والعسكرية .

ومن الناحية الاقتصادية لعل بوسع المجتمع الدولى ان يفضل تقديم المساعدة الاضافية بالدرجة الاولى الى البلدان الاكثر فقرا والتى تعانى من نقص شديد فى الموارد لتمويل البرامج الرامية الى تسريع التنمية الاقتصادية وتذليل البؤس

وفقر الجماهير الواسعة من السكان . ويجب ان تقدم مساعدة فعالة كذلك الى الدول التى تطبق تحويلات اقتصادية واجتماعية تقدمية بعيدة المدى وتتخذ اجراءات لتعبئة مواردها الخاصة لاغراض التنمية وتنفذ المشاريع الدولية الكبيرة - الثنائية والمتعددة الاطراف وشبه الاقليمية والاقليمية وغيرها من المشاريع ذات الاهمية الكبيرة بالنسبة للبلدان المتحررة .

ومن الناحية العسكرية يمكن ان تتمتع بحق الحصول على المساعدة على حساب الاموال المتفرغة ، لدى توفر الظروف المتعادلة الاخرى ، الدول المتواجدة على درجة واطئة من الاستعدادات الاقتصادية العسكرية والتى تسعى الى تقليص عبء النفقات العسكرية غير الانتاجية وتخوض النضال النشيط فى سبيل السلام ونزع السلاح . والمعيار الاساسى هنا هو اتخاذ البلد للتدابير والالتزامات فى ميدان نزع السلاح ، ومن ذلك تقليص قواته المسلحة وميزانيته العسكرية الى المستوى المحدد مسبقا والاستفادة من الموارد المتفرغة فى الاغراض السلمية .

ان اصول القانون الدولى الموضوعة بدقة والمعتمدة على ميثاق الامم المتحدة وقراراتها بشأن مسائل نزع السلاح والتنمية والترابط بينهما ضرورية لتأمين الوضوح فى مسألة تحديد هوية الدول التى يعتبر تخصيص الاموال المستحصلة من نزع السلاح لها مبررا ، وتحديد الحالات التى ينبغى تقييد او منع تخصيص تلك الاموال . بديهى انه لا مكان للانظمة العنصرية والعسكرية بين الدول المستلمة لهذه المساعدة . ولا يجوز وضع علامة المساواة بين مشعلى النزاعات المحلية والاقليمية وبين البلدان المنجرة الى تلك النزاعات . ويجب الا تستخدم الاموال المذكورة لاية اغراض ما عدا تقديم المساعدة الاقتصادية مع الاحترام التام لحقوق ومصالح البلدان المستلمة وتأمين حرية اختيارها لطرق التطور الاقتصادى والاجتماعى .

ويرتبط تكوين نظام الامن الاقتصادى الدولى اوثق ارتباط بتطبيق برنامج النظام الاقتصادى الدولى الجديد .

ففى اطار هذا النظام الاخير يمكن للمصالح الطويلة الامد والمفهومة بشكل صحيح للغرب والبلدان النامية والدول الاشتراكية اذ تهيئ الاساس لوضع استراتيجية عالمية للتعاون . ويجب ان تشمل جميع ميادين الحياة الاقتصادية الدولية وخصوصا الميادين التى يعيق واقع الامور فيها تقدم البلدان النامية والتبادل الاقتصادى السليم بين الشركاء . ان التفاعل الوثيق بين النضال من اجل النظام الاقتصادى الدولى الجديد والامن الاقتصادى الدولى هو ضمانة توطيد السلام وتقدم جميع الشعوب .

واخيرا فان الامن الاقتصادى الدولى هو مقدمة توحيد جهود جميع البلدان فى النضال من اجل حل المشاكل الشاملة التى تواجهها البشرية . وهى لا تقتصر على تذليل تخلف البلدان النامية ، بل تشمل حماية البيئة الطبيعية وحل مشاكل الطاقة والخامات والاغذية والسكان وازالة الامراض الخطيرة واستثمار ثروات المحيط العالمى .

وتكتسب مسألة الاستخدام السلمى للفضاء الكونى فى الاونة الراهنة اهمية خاصة بين تلك القضايا . فبعكس عسكرة الفضاء الكونى و«حرب النجوم» يطرح الاتحاد السوفييتى برنامج التعاون السلمى فى الفضاء الكونى . وتدل الخبرة المتوفرة الان فى مجال هذا التعاون على انه قادر ان يقدم مردودا كبيرا . ويكفى ان نتذكر ، مثلا ، المشروع السوفييتى الاميركى المشترك «سويوز - ابولو» والتجارب التى اجريت بصورة مشتركة فى دراسة الزهرة ومذنب هالى . ومعروف ان المحطات الكونية السوفييتية ساعدت على تنسيق اتجاه تحليق الجهاز الكونى الاوربى الغربى «جوتو» الذى سار فى اعقابها . واثبتت الممارسة كذلك انه كلما اتسعت الجهود فى الاستثمار السلمى للفضاء الكونى زاد مردودها بالنسبة للدول المتطورة والنامية واتسع الباب للاستفادة من نتائجها من قبل الدول التى لا تمتلك قدرات كونية خاصة بها .

تناولنا اعلاه الطرق الواقعية المؤدية الى تكوين نظام الامن الاقتصادى الدولى . فكيف يتقبل العالم المعاصر هذا

النظام ؟ ومـــا موقف مختلف مجموعات البلـــدان من هذه النظرية ؟

٤ – موقف الغرب

ان الفكر الاقتصادى الذى لا يستطيــع الان ان يتجاهل بالكامل الوقائع الموضوعية ، كما حدث مرارا فى السابق ، انما يعترف بشذوذ العلاقات الاقتصادية فى العالم المعاصر وبوجود اشد المشاكل التى تنتظر حلا . ولكن عندما يتطرق الحديث الى الخطوات الملموســـة الرامية الى حل المهمـــات المطروحة يسعى المدافعون عن مصالح الغرب الاقتصادية الى الابقاء على امتيازاتـــه ويواصلون صراحة او خفية الذود عن السياسة الاقتصادية الرامية الى حصول البلدان الغنيـــة على المنافع على حساب البلدان الفقيرة ويبررون التمييز والتفرقة ومختلف مرتكزات الضغوط الاقتصادية والمالية . وهذا هو سبب موقف الكثير من البلدان الغربية من الاقتراحات بصدد ضمان الامن الاقتصادى الدولى ومحاولاتها لاعاقة تطبيق هذه الاقتراحات ومناوراتها المختلفة لنسف اية خطوات فعليـــة تهدف الى اشاعة الديمقراطية فى العلاقات الاقتصادية الدولية . ويحاول ممثلو الدول الرأسمالية المتطورة ان يشككوا فى ضرورة الامن الاقتصادى الدولى ومبادئه الاساسية .

فهم يزعمون ، مثلا ، ان مبدأ عدم التفرقة صار من زمان مبدأ اساسيا فى العلاقات الاقتصادية والتجارية فى العالـــم المعاصر وان جميع البلدان الرأسماليـــة الرئيسية تتمسك به ، حسب زعمهم ، دون قيد او شرط ! وبغية اثبات هذه الموضوعة يستشهدون عادة بالاتجاه نحو التقليل التدريجى من العوائق امام التحرك الدولى للرساميل والبضائع والايدى العاملة . ويزعمون بان عدم التفرقة و«الانفتاح الاقتصادى» جانبان من قطعة نقدية واحدة ، وهما فى الواقع مترادفان . ويؤكدون ذلك بايراد وقائع تدل على ان الرسوم فى البلدان الغربية انخفضت منذ عام ١٩٤٧ بمقدار الثلثين ، وان ٣٥٪ من المخارط و٢٥٪ من السيارات التى تبيعها الولايات المتحدة

الامريكية من صنع اجنبى ، وان خمس جميع البضائع المستهلكة فى الولايات المتحدة الاميركية من صنع اجنبى ، وان المزاحمة الاجنبية فى الاسواق الداخلية فى الولايات المتحدة الاميركية تشمل ميدان التوظيفات وسوق الايدى العاملة . الا ان هذه الاستشهادات لا تغير من واقع كون الولايات المتحدة الاميركية وسائر الدول الرأسمالية المتطورة تلجأ على نطاق واسع فى سياستها الاقتصادية والتجارية الى طرائق التفرقة والتمييز والضغوط الشديدة ومختلف انواع التنكيل . ويكفى ان نشير الى تشكيلة القوانين والقرارات المختلفة التى اتخذت ضد البلدان الاشتراكية ووضعتها فى حالة غير متكافئة .

وتتعرض لهجمات لا تقل عن ذلك شدة المقترحات الخاصة بالتسوية العادلة للديون الخارجية المترتبة على الدول النامية . فان بعض الخبراء يحاولون القاء ذنب عبء الديون على البلدان المدينة ويدعونها الى امر واحد هو ان تشد احزمة البطون اكثر وتنفذ التزاماتها بالكامل فيما يخص تسديد الديون وفوائدها . بديهى ان الوضع المالى المتأزم الناشئ فى العديد من البلدان النامية يحمل الدائنين الغربيين على الاقدام على تنازلات جزئية . فقد اعطيت لعدد من البلدان النامية فرصة تأجيل الدفع ، وخففت ابرز البنوك بعض الشىء شروط اعادة تمويل الديون الخارجية . وفى الاونة الاخيرة اعلن ممثلو الاوساط الرسمية والرأسمال المصرفى الكبير عن امكانية اعفاء العالم الثالث جزئيا من ديونه الخارجية .

الا ان الحل الجذرى لمشكلة الديون الخارجية لا يزال بعيدا . فالرأسمال الاحتكارى الدولى لا يزال يستخدم عتلة الديون للضغط على العالم الثالث . وبالاعتماد على المؤسسات المالية الدولية (مثل صندوق النقد الدولى وبنك الاعمار والتنمية الدولى) تسعى الشركات فوق القومية الى اشاعة التسهيلات فى نظام التوظيف فى البلدان النامية وتصر على تحويل الديون الخارجية الى توظيفات مباشرة . واضطر بعض البلدان النامية المدينة (المكسيك والارجنتين واندرونيسيا

والفيليبين) الى التنازل لهذه الضغوط بقدر ما وتقديم التنازلات للاحتكارات الاجنبية .

وتثير سخط الغرب صراحة الاحكام الاساسية الاخرى فى نظام الامن الاقتصادى الدولى . فالبلدان المتطورة صناعيا ترفض فكرة تطبيق النظام الاقتصادى الدولى الجديد بوصفه برنامجا متكاملا وتحاول استبداله باتفاقات جزئية مع بعض البلدان النامية فيما يخص هذه المسائل الاقتصادية الثانوية او تلك . ولا تحظى بالاستجابة اللازمة بعد كل الاقتراحات الرامية الى توحيد جهود جميع البلدان من اجل تنشيط البحث عن طرق حل مشاكل العصر الشاملة .

بديهى ان من الخطأ التغاضى عن بعض الاتجاهات الجديدة التى تعكس موقف ممثلى البلدان المتطورة الابعد نظرا والذين يفكرون بشكل واقعى وينادون بالحل البناء للمشاكل الدولية الاساسية . الا ان هذه الاتجاهات لا تزال ضعيفة للغاية فى التنفيذ العملى ، وخصوصا فى ميدان العلاقات الاقتصادية . ولا تزال الشركات فوق القومية تعالج الاقتصاد العالمى من مواقع وحيدة الجانب انطلاقا من اهدافها الانانية فقط .

٥ – العالم الثالث والامن الاقتصادى الدولى

ان موقف الكثير من البلدان النامية الايجابى ازاء نظرية الامن الاقتصادى الدولى ليس من بنات الصدفة . فهو نابع من المصالح الفعلية لهذه البلدان الساعية الى حماية انفسها من الضغط الاقتصادى المتزايد من جانب مراكز الرأسمالية الذى يتخذ احيانا شكل التطاول السياسى على سيادتها . والى جانب ذلك ، فبحكم عملية التمايز المستمرة والفوارق فى التوجهات السياسية واختلاف درجات التبعية لمراكز الراسمالية لا تبدى كل البلدان النامية استعدادا لتأييد نظرية الامن الاقتصادى الدولى بنشاط . ويبدو ان ادراك منافعها ومزاياها الفعلية بالنسبة للدول النامية يحتاج الى وقت .

وتوجد فى الوضع الراهن عدة عوامل تساعد على انتشار افكار الامن الاقتصادى الدولى فى العالم الثالث . ومنها الحاجة الموضوعية الى توسيع نضال الدول الفتية فى سبيل الاستقلال الاقتصادى الذى لا يمكن بدونه السير الى الامام فى طريق تعزيز السيادة السياسية والتقدم الاجتماعى . ومما لا جدال فيه ان نظرية الامن الصناعى الدولى قادرة على تعزيز مواقع البلدان النامية فى نضالها العسير ضد الاعمال التخريبية من جانب الاحتكارات الدولية وفى سبيل التحرر الاقتصادى النهائى . وهذا الواقع الموضوعى يدركه العالم الثالث بمزيد من الوضوح .

وثمة مسألة هامة اخرى . فالامن الاقتصادى الدولى تعبير عن التفكير السياسى الجديد الذى يشق طريقه بحزم فى العالم المعاصر مرسخا جذوره فى اذهان اوسع الاوساط الاجتماعية والسياسية . ويتجسد فى هذا التفكير الفهم الواضح للتبعية المتبادلة فى العالم المعاصر وضرورة المراعاة العادلة لمصالح جميع البلدان وحل القضايا المختمرة بالوسائل السلمية على اساس المفاوضات البناءة . ويستهدف الامن الاقتصادى الدولى توحيد الجهود والبحث عن المواقف الواقعية المقبولة لدى الطرفين . وهذا النهج يستجيب للمصالح الجذرية لجميع الشعوب والمستقبل له .

اسئلة للمراجعة

- ما هو التفكير السياسى الجديد ؟
- ما هو جوهر نظرية النظام الشامل للامن الدولى ؟
- ما هو برنامج الامن الاقتصادى الدولى ؟
- ما هى المقدمات الموضوعية لتكوين الامن الاقتصادى الدولى ؟
- ما هى العناصر الاساسية للامن الاقتصادى الدولى ؟
- ما هى الاسس التى يمكن بموجبها تكوين الآلية الدولية لتمويل التنمية على حساب الاموال المتفرغة بنتيجة نزع السلاح ؟
- كيف يؤمن التعاون الدولى فى حل المشاكل الشاملة ؟

- ما هو موقف الدول الرأسماليـــة المتطورة من نظام الامن الاقتصادى الدولى ؟

- ما الذى يجعل البلدان الناميـــة تؤيد نظرية الامن الاقتصادى الدولى ؟

موضوعان للمناقشة

- نظرية النظام الشامل للامن الدولى ومستقبل البشرية .

- الترابط بين النظام الاقتصادى الدولى الجديد والامن الاقتصادى الدولى .

الفصل الخامس عشر

مشكلة التخلف والفقر الشاملة

يهيئ الامن الاقتصادى الدولى الظروف لتحسين الاوضاع فى كل بلد نام ويوسع امكانياته للتقدم الاقتصادى والاجتماعى وتذليل التخلف والفقر . ولكن التبعية العكسية غدت هى الاخرى واقعا فى الاونة الاخيرة . فاذا لم تحصل البلدان النامية على مكانة متكافئة فى العلاقات الاقتصادية العالمية ، واذا لم توضع فكرة النظام الاقتصادى الدولى الجديد موضع التطبيق ولم تجر محاولات لحل مهمة نزع السلاح من اجل التنمية فان الوضع الناشئ سيظل دوما ينطوى على مخاطر غير متوقعة . وبعبارة اخرى توجد علاقة متبادلة مباشرة بين السلام العالمى وبين نتائج تطور بلدان آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية والنجاحات فى رفع مستوى حياة شعوب هذه البلدان وحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية للبلدان الفقيرة .

ان العوامل المذكورة فى الفصول السابقة تحدد الاتجاه الدائم للعالم المعاصر الذى تزداد البلدان الغنية غنى والبلدان الفقيرة فقرا . وان شذوذ هذا الاتجاه وعدم استجابته للمصالح الحيوية لعدد متزايد من البشر المقيمين فى كوكبنا يخلق جوا ينطوى على خطر الانفجار ويهدد امن الجميع ، بمن فيهم اولئك الذين يمتلكون امكانية التمتع باطمئنان بثمار الحضارة فى البلدان الغنية .

ان تراكم البؤس والظلم الاجتماعى فى العالم الذى تزداد فيه بسرعة عدد البلدان الفقيرة يمكن بمر الزمن ان يبلغ النقطة الحرجة ، اى الحد الذى لا يقل عبوره خطرا عن خطر

سباق التسلح . ويتوقف بقاء البشريـة ليس فقط على لجم العسكرية وتصفية خطر النزاع الحربى النووى العالمى ، بل وعلى ضمان نمط لحياة جميع الشعوب يليق بالانسان المعاصر . ولذا فالامن الدولى نفسه ، سواء كان اقتصاديا ام سياسيا ، وامكانية بقاء واستمرار تطور الحضارة البشرية قد جعلتهما سنن معاشرة الشعوب على وجه البسيطة موضوعيا تتوقفان على تذليل التخلف فى البلدان التى تعتبر فقيرة الان وعلى تذليل تقسيم العالم الى بلدان غنية وفقيرة ، ذلـــك التقسيم الذى يتعارض مع طبيعة الانسان .

ويستنتج من ذلك ان التخلف والفقر فى الاغلبية الساحقة من البلدان الموجودة فى العالم الان اصبحا مشكلة شاملة للبشرية ، ولا يمكن بعد الان اعتبار حلها مهمة مقتصرة على التطور الوطنى لكل بلد على انفراد ، فهى فى الوقت ذاتـه مهمة للمجتمع البشري باسره .

سنتناول ادناه هذه المشكلة ، التى هى من اهم المشاكل بالنسبة للبشرية ، من حيث اتساع التخلف والفقر الى نطاق عالمى شامل وتزايد الاحتمالات الصداميـة الخطرة المرتبطة بذلك والكامنة فى الانقسام الاقتصادى القائم حاليا فى العالم المعاصر .

١ – التخلف

ان تخلف البلدان النامية هو الهوة بين مستوى المركز الاقتصادى المتطور ومستوى اطراف الاقتصاد الرأسمـــالى العالمى .

ويشكل الاقتصاد الرأسمالى العالمى ، كما اوضحنا اعلاه ، نظاما موحدا متكاملا للعلاقات الاقتصادية فى عملية تحول مستمر . وتؤدى دور المركز فى هذا النظام ثلاث نوى متواجدة فى مختلف القارات ومتطورة من النواحى الصناعية والعلمية والتكنولوجية ويتركز فيها القسم الاساسى من الرأسمـــال المالى – اميركا الشمالية واوربا الغربية واليابان . وتشكل البلدان النامية اطراف الاقتصاد الرأسمالى العالمى .

وبالتالى فان الاقتصاد الرأسمالى العالمى الذى يعتبر نظاما اقتصاديا موحدا انما يتكون من نظامين فرعيين هما المركز والاطراف . وكما هو الحال فى اى نظام يتواجد جزءا الاقتصاد الرأسمالى العالمى (او نظاماه الفرعيان) فى ترابط متبادل ، بل ويخضعان لاتجاه موضوعى هو الاقتراب من التجانس او التماثل . علما بان الموديل النموذجى لهذا النظام هو المركز . ولما كانت الاطراف نظاما فرعيا تابعا فهى واقعة تحت تأثير معين للمركز وتعمل متأثرة بعواقب العمليات الجارية فى هذا المركز ، والاكثر من ذلك انها تتطور فى الاتجاه المؤدى الى نموذج المجتمع الذى يمثله المركز .

وفى نظام الاقتصاد الرأسمالى العالمى يؤدى المركز وظيفة الادارة فيما يخص سائر النظام ، بما فيه نظام الاطراف الفرعى . ولذا تنشأ الاطراف عفويا على غرار المركز بغض النظر عن التوجهات الايديولوجية للقوى الحاكمة فيها . ولذا فان استراتيجية التطور التى يطبقها المجتمع بوعى هى وحدها القادرة على توجيه التقدم الاقتصادى والاجتماعى فى بلدان العالم الثالث فى وجهة اخرى اذا اقتنع المجتمع بانه لا يريد الاقتداء بنموذج الدول الرأسمالية المتطورة ، البلدان الغنية ، التى يعتبر نظامها الاجتماعى وثقافتها غريبين على شعوب آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية .

ان التطور باتجاه الاقتراب من موديل مركز الاقتصاد الراسمالى العالمى يعود بالدرجة الاولى الى انتشار القوى المنتجة العصرية بقدر متزايد الى البلدان النامية ، اى القوى المنتجة التى نشأت فى المركز وتوزع من ذلك المركز على الاقتصاد الرأسمالى العالمى كله . ومهما دار الكلام بين العلماء ورجالات الدولة عن ضرورة استخدام تكنولوجيا «مناسبة» او «وسطية» او غيرها خاصة بالبلدان النامية فان عملية التطور الفعلية ترتبط بانتشار التكنولوجيا الحديثة الملازمة لمركز الاقتصاد الرأسمالى العالمى فى العالم الثالث اكثر فاكثر .

ولهذه السنة نتيجتان . اولا – يظهر اساس موضوعى

للتعبير (القياس) الكمى والنوعى للتخلف فى ميـــدان تطور القوى المنتجة ، حيث تستخدم كمؤشر رئيسى الهوة فى انتاجية العمل التى يحددها مقدار تزود الشغيل بالتكنولوجيا وكذلك البنية التنظيمية الادارية للاقتصاد . ثانيـا ، يشتد التمايز داخل العالم الثالث . فالقمة الاكثر تطورا فيه تشغلها بالذات البلدان التى تحظى فيها باكبر الانتشار والاستخدام الفعـال احدث تكنولوجيا . وتبقى اقل تطورا البلدان التى لا تغدو فيها هذه التكنولوجيا اساسا للبنية الاقتصادية .

ان الهوة فى مستويات تطور القوى المنتجة اهم عنصر لجوهر تخلف البلدان الفقيرة .

والعنصر الاخر لجوهر التخلف هو الهوة فى ميدان العلاقات الاقتصادية والاجتماعية . فان خاصية البلدان الفقيرة ، كما اسلفنا ، هى تعدد النماذج فى مجتمعاتهـا ووجود الاشكال الاقتصادية العتيقة وعلاقات الانتـــاج ما قبل الرأسماليـــة والرأسمالية المبكرة . ولكن تطور الرأسمالية يجرى عمليـا بتأثير مفعول قانون القيمة داخل البلد وتأثير الدافع الخارجى من جانب مركز الاقتصاد الرأسمالى العالمى ، وهما تأثيران يقوى بعضهما بعضا . ان سرعة تطور الرأسماليـة وميدان نشاطها متباينان فى البلدان المختلفة . ويلعب دورا هامـا بهذا الخصوص التوجه السياسى والاقتصادى والاجتماعى لتطور المجتمع . الا ان عددا من البلدان الناميـــة بلغ المستوى المتوسط لتطور الرأسمالية ، الامر الذى لا يعيق اطلاقـــا بقاءها ضمن العالم الثالث .

وفى اطار الاقتصاد الرأسمالى العالمى تعتبر الهوة فى مستويات تطور الرأسمالية احد المؤشرات النوعية والكمية للتخلف . وتعتبر من اكثر البلدان النامية تطورا تلك التى تشغل فيها النماذج الارقى اهم المواقع فى الاقتصاد : القطاع الرأسمالى الخاص (فى بعض البلدان النامية تمكن من تكوين احتكارات رأسمالية وشركات فوق قومية خاصة به) وقطاع رأسمالية الدولة والقطاع العام غير الرأسمالى . وفى البلدان الاقل تطورا يرتبط السواد الاعظـــم من السكان بالنماذج

العتيقة ما قبل الرأسمالية (الاقتصاد العينى والانتاج البضاعى الصغير وهلمجرا) . ولا تزال منتشرة هنـــاك بعض انظمة الاستغلال ما قبل الرأسمالية .

والعنصر الثالث لجوهر التخلف هو مجمل الفوارق الكبيرة فى الحياة المعيشية الاجتماعية فى البلدان الفقيرة بالمقارنة مع البلدان الغنية ، بما فى ذلك الفوارق فى بنيـــة وحجم الاستهلاك وتطور الهياكل الارتكازيـــة ، ومؤشرات الميدان الاجتماعى مثل مستوى الصحة والتطور الثقافى ، ومنه درجة محو الامية وتعلم السكان وهلمجرا .

وفى هذا الميدان تنشأ معايير انسانية عامة ومعايير عالمية ومعايير الحضارة المعاصرة التى تعبر عن الحاجـــات الموضوعية للفرد والمجتمع بغض النظر عن النمط الاجتماعى والاقتصادى والسياسى للمجتمـــع فى هذا البلد او ذاك . واساس ظهور معاييـــر الحضارة المعاصرة هذه هو تكوين الاقتصاد العالمى الذى يضم ليس فقــط الاقتصاد الرأسمالى العالمى بل وكذلك الاقتصاد الاشتراكى العالمى . وفى المرحلة الراهنة من العملية التاريخيــة حيث تبدو البشرية بوضوح متزايد كوحدة شاملة موحدة ومترابطة لجميع سكان المعمورة (راجع التفاصيل فى الفصل الخامس) تتســـم باهمية كبيرة متزايدة بعض المقاييس الانسانيـــة العامة الجوهرية غيـــر المعتمدة على انتماء هذا البلد او ذاك الى تشكيلة اجتماعية معينة فى ميدانى الانتاج والاستهلاك بوصفهمـــا الميدانين الاساسيين للنشاط الحيوى لاى مجتمع .

والاكثر من ذلك ان هذه المعايير الانسانية العامة ، مثل استهلاك الخيرات الحياتيـــة (ليس الكماليأت) بحساب الفرد الواحد من السكان وعدد الاطبـــاء والمعلمين بحساب العشرة آلاف من السكان ومتوسط طول العمر وهلمجرا ، تكتسب الآن الاولوية على المعايير الاجتماعية الخاصة بالتشكيلات الاقتصادية الاجتماعية .

ان كل بلد نام انما هو جزء لا يتجزأ من الحضارة المعاصرة الشاملة ، وهو يكشف عن نفسه فى تطوره الداخلى من كل

بد ، ومهما كان طريق التطور الذى يختاره ومهما كانت الخصائص القومية والتقليدية التى تميز سكانه ، يكشف عن نفسه كجزء من البشرية المعاصرة منظم بشكل دولة .

وهكذا يضم تعريف جوهر التخلف اختلاف (تأخر) وقائع الحياة فى بلد فقير ما عن المعايير الانسانية العامة الموجودة فى اللحظة المعنية للثقافة المادية والروحية من حيث المؤشرات الاساسية لجميع الميادين الرئيسية للنشاط الحيوى لكل مجتمع (وللمجتمع عموما) .

الا ان البلدان النامية ، بحكم كونها اعضاء فى الوحدة الشاملة للبشرية ولانها تشكل الاغلبية المطلقة من حيث عدد السكان ، انما تنتمى الى ذلك الجزء من هذه الوحدة الذى يشمله نظام الاقتصاد الرأسمالى العالمى . ولذا فان المعايير الانسانية العامة تتخذ بالنسبة لها اشكال المعايير التى تترسخ فى مركز هذا الاقتصاد .

وينعكس ذلك ايديولوجيا فى نظرية «التأثير الاستعراضى» و«التطور اللاحق» .

وانطلاقا من نظرية «مراحل النمو الاقتصادى» التى وضعها الاقتصادى الاميركى المعروف و . روستو ، رسم انصار هاتين النظريتين لوحة لتطور بلدان الاطراف فى اتجاه واحد وفق مراحل جبرية محددة مسبقا : المجتمع التقليدى ، الفترة الانتقالية ، مرحلة النهوض ، مرحلة النضوج السريع ، عصر الاستهلاك العام الرفيع ، مرحلة الحياة الممتازة (١) . وتعزو نظرية «التأثير الاستعراضى» مشاكل وصعوبات البلدان النامية الى كونها تسعى الى محاكاة نمط الحياة فى البلدان المتطورة جدا ، بتأثير اغراءات تلك الحياة ، مع انها لا تملك القاعدة الانتاجية الخاصة بها والضرورية لذلك ، لانها لا تزال فى الاطوار الاولية للنمو الاقتصادى . وتطرح نظرية «التطور اللاحق» اهدافا ومهمات للبناء الاقتصادى فى بلدان العالم الثالث هى الانتقال المتسارع من مرحلة للنمو الى اخرى لكى «تلحق» هذه البلدان فى آخر المطاف الدول التى تشكل مركز

الاقتصاد الرأسمالى العالمى وتدخـــل «عصر الاستهلاك العام الرفيع» ناهيك عن «طور الحياة الممتازة» .

تعكس هاتان النظريتان الحيـــاة المعيشية الفعلية فى البلدان الفقيرة بوصفها اعضاء فى المجتمع العالمى للشعوب وفاعلية المعايير الانسانية العامة الشاملة بالنسبة لها . الا ان فى عدم تشابه هذا الانعكاس وطموح الاوساط الاجتماعية فى البلدان النامية الى التطور المستقـــل وفى عدم الرغبة فى استنساخ نمط واسلوب حياة اميركا الشمالية واوربا الغربية يتمثل موقف انتقادى ازاء هذه النظريات .

ان تخلف البلدان الفقيرة الذى يعتبر بمثابة هوة واسعة بين مستويات التطور الاقتصادى فى مركز واطراف الاقتصاد الرأسمالى العالمى انما هو مشكلـــة عالمية شاملة . وتعود شموليتها الى الموقف من البلدان الفقيرة بوصفها القسم الاكبر من الوحدة الشاملة للبشرية التى تنشأ فيها المعايير الانسانية العامة ، فى حين يقيم الوضع داخل كل بلد من حيث مطابقته لهذه المعايير الانسانية العامة (وليس من وجهة نظر «التطور اللاحق» الذى يدفع البلدان النامية الى محاكاة البنية الاقتصادية والاجتماعية للمراكز الرأسمالية) .

وهكذا يعتبر تخلف البلدان النامية مقولة مركبة تشمل طابع بنيتها الاقتصادية الخاصة ومعالم آليتها الاقتصاديـــة وكذلك خاصية انخراطها ضمن الاقتصاد الرأسمالى العالمى . وبالتالى تنسب مؤشرات التخلف ، سواء الكمية او النوعية ، الى هذين الميدانيـــن المترابطين من وجود ونشاط البلدان الفقيرة .

ومن اهم سنن تطور كل نظام ان عناصر النظام المنفصلة (او انظمته الفرعيـــة) يجب ان تطابق الخصائص الجوهرية للنظام بأسره . اما تخلف البلدان النامية فهو ، على العكس ، درجة عدم تطابق مستوى تطورها الاقتصادى للمعايير العامة . والبلدان النامية هى الطـــرف الذى يعانى من عدم التطابق هذا . ولكن بالنسبة لنشاط النظام كله ، ناهيك عن تطوره ، لا يبقى هذا التخلف بدون عواقب . فان تخلف العالم الثالث ،

اى عدم مطابقتـــه ، كنظام فرعى من الاقتصاد الرأسمـــالى العالمى ، لنظام هذا الاقتصاد اجمالا ، يترك اثرا سلبيا عـــلى امكانيات تطور هذا الاخير . وكان بوسع الاقتصاد العالمى كله ان يربح من تصفية تخلف البلدان الناميـــة . وبذلك يتجلى الطابع الشمولى لمشكلة تخلف العالم الثالث .

٢ – الفقر

لما كان سكان العالم الثالث يشكلون جـزءا عضويا لا يتجزأ من سكان المعمورة ، بل يشكلون السواد الاعظم من سكانها ، وفى المستقبل ، نظرا لخاصية العمليات الديموغرافية فى البلدان النامية والبلدان المتطورة ، سيشكلون ٩٥٪ من البشرية ، فان مستوى حياتهم يكتسب دور احدى الخصائص الشاملة للحضارة .

ان مستوى الحياة يتوقف على طائفة مـــن العوامل ذات الطابع الموضوعى والذاتـــى . وهو متباين بالنسبة لمختلف الناس والفئات الاجتماعية فى بلد بعينه . وتختلف البلدان اختلافا شديدا من حيث مستوى الحيـــاة . كان الحال هكذا دوما ، ولكن فى عصرنـــا ، عصر الانعطاف الجذرى فى تطور البشرية ، نشـــأ فى هذا الميدان ايضا وضع جديد مرتبط بخصائص اقتصاد البلدان الغنية والفقيرة .

فى الازمان السابقة كانت مسائل مستوى حياة السكان والفوارق بين الغنى والفقـــر تنسب الى ميدان العلاقـــات الاجتماعية الداخلية فى كل بلد . اما الان فقد ادرجت تلك المسائل ضمن العلاقات الاقتصادية الدولية ، اى ضمن الميدان الذى يكوّن مجمل القضايا الشمولية المعاصرة للبشرية .

ان الغنى والفقر مفهومان تاريخيان نسبيان . والاشكال التى يتجسد فيها الغنى تتغير فى سياق التطور الاقتصادى . فالغنى لدى القبائل الرعوية كان يتجلى فى عـــدد رؤوس الماشية ، وعند ارباب العمل المعاصرين يتجلى فى موجودات

حساباتهم فى البنوك او فيما تحتويه حقائبهم من الاسهم والسندات .

ان مستوى حياة الناس يمكن ان يقاس بطائفة من المؤشرات الاحصائية التى تهيئ الامكانية لاجراء مقارنات بين البلدان . ومن بين هذه المؤشرات حجم وبنية الاستهلاك لدى السكان ومدى تعادل توزيع الخيرات المادية فى المجتمع بين كل افراده وتوفر اهم الشروط الاجتماعية لحياة السكان مثل الخدمات الطبية والصحة والتعليم والمساكن والمرافق العامة وهلمجرا . وتلعب دورا هاما متزايدا فى تحديد مستوى الحياة نوعية المعيشة التى تتوقف ليس فقط على مختلف انواع المؤشرات الكمية ، بل وعلى نقاوة الهواء الذى يتنشقه الانسان ، مثلا ، وعلى ارتياحه او عدم ارتياحه لمنظر الطبيعة المجاورة وعلى سلامة الموقف بالنسبة له شخصيا ولامواله ، وعلى حماية اعصابه من الهزات والقلق ، وعلى مدى تهيئة الامكانية له كى يلبى حاجاته المادية ومتطلباته الروحية وعلى حماية مزاجه من المعاناة بسبب الظلم الاجتماعى وهلمجرا .

تتميز البلدان الرأسمالية المتطورة من حيث جميع مؤشرات مستوى الحياة ، بما فى ذلك حجم وبنية الاستهلاك اللذان يتوقفان على مقدار الدخل وجودة الحياة ، بالفوارق العميقة جدا وباشد درجات الظلم الاجتماعى . ان الهوة بين اغنى الناس (والعوائل) واكثرهم فقرا سحيقة للغاية . فالثروات الهائلة التى تقدر بمليارات كثيرة من الدولارات والتى تملكها بضع عشرات من اثرى الناس فى العالم تتجاور مع الفقر المدقع لكثير من الناس المقيمين فى اغنى بلدان ومدن الغرب ، وهم محرومون من اية مداخيل او اموال ، وعاجزون حتى عن سد رمق العيش . فالموت بسبب المجاعة والبرد والحرمان الناجم عن البؤس يتواجد كذلك فى العواصم العالمية للغرب وفى اطرافه البعيدة .

الا ان الفقر فى البلدان المتطورة يختلف جوهريا عن الفقر فى البلدان النامية ، ففى الحالة الاولى نجد ان فقر قسم معين من السكان ليس نتيجة لعدم كفاية تطور القوى

المنتجة . بالعكس فهو نقيض حاد لثروة المجتمع ككل . وسببه هو الظلم الاجتماعى . ويدل الفقر الصارخ وسط الـوفرة والغنى على علل المجتمع العاجز عن تأمين اسباب المعيشة المتوفرة لكل افراده . اما فى البلدان النامية فالحال يختلف . فان فقر جموع هائلة من السكان يعود مباشرة الى المستوى الواطئ لتطور القوى المنتجة ويضاف اليه عدم التساوى فى التوزيع والظلم الاجتماعى .

ان الظلم الاجتماعى بين الغنى والفقر يتفاقـم بسبب التفرقة حسب القومية ولون البشرة . ففى الولايات المتحدة الاميركية ، مثلا ، نجد متوسط مستوى حياة السكان الزنوج اوطأ بكثير من البيض . ونجد مستوى التعليم والقـراءة والكتابة لدى جماعـات قومية من السكان (الزنـوج والبورتوريكانيين والهنود الحمر وغرهم) اوطأ بكثير ، كما نجد مستوى البطالة والفقر اعلى . وفى بلدان اوربا الغربية يتعرض للتفرقة والتمييز العمال النازحون من آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية .

وفى البلدان النامية نجد الهوة فى مستويات الحيـاة واضحة بقدر اكبر . فاغنى انسان فى العالم هو من ابناء بلد آسيوى نام (سلطان برونى) ، فى حين يتركز فى البلدان النامية اكبر قدر من فقر العالم المعاصر .

الا ان ملامح العالم المعاصر تحددها عموما ليس الهـوة بين الغنى والفقر داخل كـل بلد ، بقدر ما يحددها تحول الهوة بين الغنى والفقر الى مشكلة عالمية بسبب التركـز غير المتعادل للبؤس والفقر فى البلدان النامية بالمقارنة مع بلدان الغرب بالارتباط بالشكل الجديد للتعبير عن فقـر سكان البلدان النامية بالمقارنة مع مستوى المداخيل وجودة حياة السكان فى البلدان المتطورة .

وللفقر مقياسان او بعدان ، مطلق ونسبى . والبعـد المطلق للفقر هو مطابقة ما يمتلكه الانسان لحاجاته البدنية (المادية) والروحية الفعلية كنوع بيولوجى او كفرد من افراد المجتمع . فالانسان من وجهة نظر البيولوجيا يجب ان يستهلك

يوميا كمية معينة من السعرات الحرارية بشكل مواد غذائية ذات تركيب متوازن ويجب ان يحصل على الحماية المناسبة من تقلبات الطقس والخ .

وفى البلدان النامية يعيش فى فقر مطلق ، اى على شفا الهلاك والانقراض ، حوالى ٤٠٪ من مجموع السكان . وتفيد بعض التقديرات بان العدد الاجمالى لهؤلاء الناس يبلغ ١,٣ مليار نسمة . واهم شكل للفقر المطلق هو المجاعة وسوء التغذية لمئات الملايين من الناس ، مما يؤدى سنويا الى وفاة حوالى ١٥ مليون شخص بالمعدل ، اى اكثر مما قتل ابان الحرب العالمية الثانية ، او حوالى ٣٠ شخصا كل دقيقة .

ثم ان الفقر المطلق هو تدهور الصحة وتدنى الحالة البدنية للانسان ، حيث يحرمانه من القدرة على العمل او يقللان تلك القدرة لدرجة تجعله عاجزا عن تحمل وتيرة وارهاق الانتاج الحديث . وهو كذلك عدم توفر الخدمات الطبية ، مما يؤدى الى الموت بسبب امراض يسهل علاجها بالوسائل الطبية الحديثة . والفقر المطلق هو انعدام المساكن الذى يرغم الناس على النوم فى العراء او الالتجاء الى الاكواخ وغيرها مما يشبه المأوى ولا يستجيب لظروف الحياة البشرية العصرية . والفقر المطلق هو استحالة الحصول على التعليم واعداد الابناء للمشاركة المتكافئة فى حياة المجتمع .

ان نطاق الفقر المطلق فى العالم الثالث لا سابق له فى التاريخ . فخلال مجمل تاريخ وجود البشرية لم يكن على وجه البسيطة مثل هذا العدد الكبير من الناس الذين يعانون من الفقر المطلق والمحرومين الى هذا الحد من الامكانيات التى توفرها الحضارة . فى الماضى كان الفقر المطلق يعود بدرجة كبيرة لمستوى الحضارة المتدنى عموما . فى العصور الوسطى كانت مناطق بكاملها فى اوربا تنقرض وتهلك بمرض الطاعون ، لان مستوى الطب والمعايير العامة للصحة لم تهيئ للانسان امكانية مقاومة الوباء . وكانت المجاعة تجتاح البلدان بسبب انخفاض مستوى القوى المنتجة فى الزراعة

واعتمادها الكبير جدا على الطقس . وخلافا لذلك يتواجـــد الفقر المطلق فى البلدان النامية ويزداد على خلفية مستوى من تطور الحضارة العالمية تتوفر فيه كل الموارد المادية لاجتثاث الفقر من الجذور بالكامل . وهذا الواقع بالذات يحول الفقر المطلق الى مشكلة شاملة لم تكن بهذه الصورة فى السابق .

ويرتبط البعد النسبى للفقر بمقارنة المعايير الحياتيـة الملازمة لمختلف البلدان . وبغية تقييم الظروف الماديـــة للحياة فى البلدان النامية تستخدم بصورة منطقية المؤشرات المعاصرة التى تميز مستوى المعيشة . فاذا قارنا مستوى حياة سكان البلدان النامية مع معايير الفقر فى اوربا الغربية نجد فى الحالة الاولى ٨٤٪ من مجموع السكان يعيشون تحت الحد الادنى للفقر .

وفى الوقت الذى يؤمن فيه توفر العمل فى البلـــدان المتطورة عادة تلافى الفقر المطلق نجد الكثير من الشغيلة فى البلدان النامية حتى ممن لا يعتبرون عاطلين عن العمـــل ، وخصوصا فى الارياف ، عاجزين ، رغم ممارستهم العمل ، عن الحصول على مداخيل تمكنهم من سد رمقهم مع عوائلهـــم . ويعانى العاطلون عن العمل كليا او جزئيا من اوضاع عصيبة للغاية .

ان الفقر النسبى هو فقر مدرك له وجود فعلى واقعى ، كمقولة اقتصادية ، لا اقل من واقعية الفقـــر المطلق . وان «التأثير الاستعراضى» الذى تخلقه معايير حيـــاة الغرب على البلدان النامية ينتشر ليس فقط عن طريق وسائل الاعلام ، بل وبواسطة قناة ايضاحية هى سلوك النخبة المحلية فـــى هذه البلدان ، فهى تتبنى نمط الحياة الغربى حتى فى صغائر الامور . ثم ان الشركات الصناعية والتجارية الغربية التى تعتبر سكان العالم الثالث الهائل العدد والذين يتكاثرون بسرعـــة سوقا كامنة يبشرها استثمارها بتوسيع ميادين نشاطها تسعى من خلال الاعلانات والوسائل الاخرى الى خلق رغبة لـــدى اهالى البلدان النامية فى امتلاك الحاجيات التى يتجسد فيهـا مستوى الحياة الرفيع . وغالبا ما تنطلق افعال الناس ليس

بدافع من حاجاتهم الفعلية ، بل من اعتبارات المنزلة فى المجتمع . وقد لوحظت حالات اشترى فيها الاميون اقلاما باهظة الثمن لمجرد ان يحملوها لاجل التظاهر .

وفى هذه الظروف يعتبر الفقر هوة بين الرغبة فى شراء بضاعة ما او خدمات ما وبين الامكانيات الفعلية لتلبية تلك الرغبة . ان نطاق هذا الفقر النسبى لدى السواد الاعظم من سكان البلدان النامية يتسع رغم التقدم الكبير فى ميدان الانتاج وزيادة معدل الدخل بحساب الفرد الواحد من السكان .

ان فقر المجتمع فى آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية المتجسد فى المفاهيم المطلقة والنسبية هو نتيجة لتناقضات تطور الاقتصاد الرأسمالى العالمى . فالشركات الغربية اذ تجتذب البلدان النامية الى المعايير العالمية العامة للانتاج والاستهلاك تسلط عليها فى الوقت ذاته استغلالا مشددا فى جميع قنوات العلاقات الاقتصادية الدولية التى تناولناها فى الفصول السابقة ، ثم تحول دونها ودون بلوغ تلك المعايير .

وهكذا تغدو مشكلة الفقر بكاملها جزءا من المشكلة الشاملة لتخلف آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية وعدم تكافؤ بلدان هذه القارات فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى . علما بان هذا الترابط يتميز بوجود مصلحة معينة لارباب العمل الغربيين فى ابقاء او حتى توسيع الهوة بين المعايير الحياتية للبلدان المتطورة والنامية ، لان هذه الهوة بالذات هى اساس الحصول على ارباح اعلى من التوظيفات فى الاماكن التى تكون فيها الاجور اوطأ كثيرا من متوسط مستواها العالمى ولا تمنع قوانين العمل فرض العمل المكثف جدا والضار بصحة الانسان ولا تمتلك النقابات قدرة ونفوذا كبيرين ، والفلاحون مضطرون الى تقديم ثمار عملهم بأبخس الاثمان .

ثم ان للاوساط الحاكمة فى الدول الغربية والشركات فوق القومية مصلحة فى تشديد التمايز الاجتماعى والمالى لمجتمع البلدان النامية وفى توسيع الشقة بين الغنى والفقر هناك ، لان الفئات الغنية من السكان والتى تتبنى المعايير الغربية للاستهلاك ملزمة ، من خلال منزلتها ، بان تكون

سندا وحليفا فى نشر نفوذها وفى نشاطها البزنسى في البلدان الفقيرة .

الا ان ثمار النزاعات الكامنة فى التخلف والفقر في العالم الثالث تنضج فى هذا الانقسام المتعمق بين الغني والفقر .

٣ – النزاعات الكامنة فى التخلف والفقر

ان تخلف البلدان النامية في جميع اشكاله مصدر لمختلف النزاعات داخل المجتمع وفى العلاقات الدولية . والميدان الاول للنزاعات التى تمتد جذورها الى التخلف هو العلاقات الاجتماعية والسياسية الداخلية فى بلدان آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية .

فالنزاعات القبلية نابعة بصورة مباشرة من تخلف المجتمع الذى لا تزال فيه قبائل يقودها شيوخ العشائر والافخاذ . ان النزعة القبلية (العشائرية) تعيق التلاحم الوطنى ووحدة شعوب الدول الفتية وتعرقل تقدمها الاقتصادى والاجتماعى والثقافى . وفى الوقت ذاته نجد القوى الخارجية المعادية لشعوب الدول الفتية والساعية الى تسليم السلطة لاولئك الذين يقدمون الامتيازات الى الرأسمالى الاجنبى خلافا لمصالح الامة ، تؤيد القبلية وتستخدمها كوسيلة لاقامة الانظمة الدكتاتورية الرجعية فى البلاد او كأداة لتفتيت وحدة تراب الوطن الى حد تأسيس دول انفصالية .

وتتجلى النزاعات القبلية بمظهرها المتطرف فى الحروب الاهلية الدموية والابادة الجماعية التى تهدد المجتمع وتخرب الاقتصاد الوطنى فى البلاد فتزيد من تخلفها وفقرها . والامثلة على هذه النزاعات هى الحرب الاهلية فى نيجيريا فى اواخر الستينات ومحاولات الانفصاليين فى القسم الشرقى من البلاد لتأسيس «جمهورية بيافرا» المستقلة ، وكذلك النزاع المسلح الذى شنه الانفصاليون التاميليون فى سرى لانكا والحرب القبلية الطويلة الامد فى اوغندا والارهاب الذى مارسه عيدى

امين فى هذا البلد والكفاح المسلح للانفصاليين فى اريتريا ضد حكومة اثيوبيا وما الى ذلك .

وتتسم بمثل هذا الطابع النزاعات الدينيـــة . فالتعصب الدينى وعدم التسامح من السمات الملازمة لتخلف المجتمع . وقد عاشت اوربا فى العصور الوسطى عهدا طويلا من الحروب الدينية التى حاولت القوى الرجعية من خلالها ان تعيق التقدم الاقتصادى والاجتماعى والسياسى . ويلاحظ التعصب الدينى والعنف تحت لواء الدين فى الوقت الحاضر ايضا فى بعض بلدان الغرب مثل ايرلندا الشمالية حيث يتعرض الكاثوليك للتفرقة والتمييز .

وفى البلدان النامية يغـدو التعصب الدينى فـــى بعض الحالات العامل الحاسم فى النزاعات المدمرة التى تلحـــق بالاقتصاد الوطنى ضررا يصعب التعويض عنه . ومما يزيـد فى الطين بلة ان المستعمرين تمكنوا فى حينه من تجزئـــة ممتلكاتهم فى بعض الاحيان وفقـا للمعتقدات الدينية وخلفوا للشعوب المتحـررة ، بالتالى ، تركة ثقيلة هى النـــزاعات الحربية المتواصلة لاسباب دينية داخـــل البلد وبين البلدان المتجاورة . ان الانفصالية بشكلها الدينى لا تقل رجعية عن الانفصالية القبلية .

والامثلة كثيرة على النزاعات الدينية التى تعيق بشكـل خطير تقدم البلدان النامية اجتماعيا واقتصاديا وتنطوى على خطر نشوب نزاعات اوسع . ونكتفى هنا بالاشارة الى الاعمال المسلحة للانفصاليين فى ولاية البنجاب الهندية والذيـــن يريدون تأسيس دولة مستقلة هى خالستان .

وتولد التخلف والفقر اسباب اخرى للنزاعات التـــى لا يمكن دوما تصنيفها بدقة وفقا للمقولات المعتادة . ففـــى النصف الثانى من السبعينـــات وقعت مقاليد السلطة فـــى كمبوتشيا بايدى نظام مارس الابادة الجماعية ضد شعبه . فقد ابيد ثلاثة ملايين شخص من سكان البلاد والبالغ عددهـــم ثمانية ملايين . ودمر هذا النظام عمدا الاقتصاد الوطنى واعلن ان القوى المنتجة الحديثة هى بؤر الراسمالية والاستغلال .

ان انعدام الاستقرار السياسى وتفشى اشكال الحكم غير الديمقراطية وطرائق استبدال السلطة عناصر هامة فى تخلف البلدان النامية التى لم ينشأ فيها بعد المجتمع المدنى . وتظهر فى هذا البلد تارة وفى ذاك تارة اخرى من البلدان النامية فى آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية ضرورة الوفاق القومى بعد حرب اهلية مرهقة تنجم عنها احيانا عواقب فاجعة .

ويولد التخلف اخطاء مهلكة تقترفها فى بعض الحالات قوى ثورية ساعية بصدق واخلاص الى تأمين التقدم الاقتصادى والاجتماعى ، وهى اخطاء تحول دون بلوغ النتائج المنشودة وتؤدى احيانا الى العنف المسلح .

ان النزاعات التى يثيرها التخلف والفقر داخل العالم الثالث انما تعمق بدورها التخلف والفقر على حد سواء ، حيث تدمر القدرة الاقتصادية التى تم بناؤها وتعيق التطور الاقتصادى اللاحق .

والميدان الثانى للنزاعات التى تمتد جذورها الى التخلف والفقر هو النزاعات الاقليمية فى العالم الثالث الذى غدا طوال مجمل فترة وجوده وتطوره مسرحا لحروب او نزاعات اقليمية تنطوى على خطر نشوب عمليات حربية جديدة . وتحولت بعض النزاعات الداخلية والحروب الاهلية الى نزاعات اقليمية .

ويتجلى فى النزاعات الاقليمية ليس فقط تخلف البلدان المنجرة اليها ، بل وكذلك تخلف نظام العلاقات الدولية فى العالم الثالث حيث تتشابك التناقضات ، بشكل مترابط معقد ، بين القوى المركزية والقوى الطاردة .

فمن جهة تضع البلدان النامية اشكالا جديدة لم يسبقها مثيل فى التاريخ للتعاون التقدمى بين الدول ، وهى اشكال تستجيب لمصالحها المشتركة ، وفى مقدمتها حركة عدم الانحياز وتأسيس «جماعة الـ٧٧» عام ١٩٦٤ فى اطار هيئة الامم المتحدة وكذلك عدد من المنظمات الاقليمية الاخرى وغيرها .

ومن جهة اخرى غالبا ما تعجز هذه البلدان عن مواجهة

اختمار العلاقات المتعادية فيما بينها والتى تستند احيانا الى اختلاف المصالح الفعلى ، لكنها فى الغالب تستند الى تأجيج الخصومات والدسائس بصورة مصطنعة من جانب القوى الرجعية الساعية الى الحصول على منافع معينة من هذه النزاعات .

ان مناطق النزاعات الاقليمية الان هى اميركا الوسطى والشرق الاوسط وجنوب آسيا وبعض مناطق افريقيا . وتقف من وراء البلدان النامية التى تبادر الى هذه النزاعات الاقليمية عادة قوى خارجية تمثل اكثر الاوساط رجعية فى الدول الغربية . ولمواجهة هذه القوى وتحويل جميع مناطق العالم الثالث الى مناطق للتعاون السلمى بين الشعوب التى تتواجد مصالحها الجذرية فى صعيد واحد لا بد من وجود تفكير جديد يتخلى عن القواعد والتقاليد البالية للمجتمع المتخلف .

والميدان الثالث للنزاعات ، وهو الميدان الاهم من حيث الطابع الشامل لمشكلة تخلف العالم الثالث هو العلاقات السياسية والاقتصادية العالمية الشاملة .

فالخصام بين العالم الثالث وبلدان الغرب المتطورة صناعيا يستند الى بقاء واتساع نطاق التبادل غير المتكافئ . ولما كان قانون القيمة السارى المفعول فى السوق العالمية يؤمن دوما المزايا للشريك الاكثر تطورا من الناحية الاقتصادية بالمقارنة مع الشريك المتخلف ، فان البلدان النامية مضطرة الى الدفاع عن مصالحها الاقتصادية باستخدام الوسائل المشروعة التى توفرها لها السيادة الوطنية . وتستطيع وسائل السياسة الاقتصادية لدرجة معينة ان تصحح نتائج مفعول قانون القيمة غير الملائمة للبلدان النامية . وتعتبر الدول الغربية والشركات فوق القومية استخدام البلدان النامية لسيادتها الوطنية فى الذود عن مصالحها الاقتصادية تطاولا على حرية البزنس ولا تتورع ، حيثما امكن ، عن استخدام القوة لضمان «حرية البزنس» هذه التى تتحول الى «حرية استغلال» شعوب آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية .

ان العالم الثالث ملىء بالقواعد الحربية للدول الغربية ، وبالدرجة الاولى الولايات المتحدة الاميركية . واساطيلهــــا الحربية تمخر مياه سواحل الغير على الدوام . ومن وقت لاخر تسدد ضربات الى هذا البلد النامى او ذاك . ففى عام ١٩٨٢ استولى الاسطول البحرى البريطانى بدعم من الولايات المتحدة الاميركية على جزر فولكلاند (مالفين) من الارجنتين مجددا ، وفى ١٩٨٤ انزل الاسطول الاميركى قواته فى غرينـــادا ، حيث اسقط الاميركان الحكومة التى حاولت ان تدافع عــن المصالح الوطنية وتقيد تعسف الرأسمال الاجنبى ، وفى عام ١٩٨٧ ارسلت الولايات المتحدة الاميركية قوات بحرية ضخمة الى الخليج العربى .

ان جهود الغرب الاقتصادية والسياسية والعسكرية ترمى الى ابقاء الظروف التى يتمكن بفضلها من مواصلة العلاقــات غير المتكافئة مع البلدان النامية والتبادل غير المتســاوى معها .

وفى الوقت ذاته من شأن اعادة بناء العلاقات الاقتصادية الدولية بشكل يؤمن التعادل التام للتبادل ، ويساعد البلدان النامية بالتالى فى تذليل تخلفها ، ان تؤثر تأثيرا ايجابيا على التطور الاقتصادى العالمى كله ، بما فـــى ذلك تطور الدول الغربية نفسها . وان قسما كبيرا من سكان البلدان الغربية – العمال والمزارعين والفئات المتوسطة – والكثير من الشركات الخاصة يمكن ان يربح اكثر لو تقدمت شعوب آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية بنجاح على طريق تصفية التخلف ولو تحولت الى مجتمعات عصرية تمثل سوقا متسعة دوما لتصريف مختلف البضائع الغربية ، بما فى ذلك احدث واعقد واغلى البضائع .

كانت الامبراطوريات الاستعمارية فى حينه تقاوم بكـــل الوسائل تحرر شعوب مستعمراتها فيما وراء البحار من التبعية الاستعمارية متصورة خطأ ان هذا التحرر يؤدى الى تدهــور شديد فى اقتصاد الدول الاستعمارية . وبينت الوقائــع ان انهيار الامبراطوريات الاستعمارية ساعد على اعادة تنظيم بنية الاقتصاد فى الدول الاستعمارية بصورة تقدمية ، كما ساعد

على قيام الثورة العلمية التكنيكية فيها . ولم تشعر لا بنقص فى الخامات المستلمة من بلدان ما وراء البحار ولا بهبوط عائدات البزنس هناك . بالعكس ، فخلال ٣٠ عاما من التبادل غير المتكافئ استلم الغرب من البلدان النامية ارباحا اكثر مما استلمته الدول الاستعمارية من مستعمراتها خلال الـ٣٠٠ عام السابقة .

ان وقف التبادل غير المتكافئ سيساعد على توسيع الصلات الاقتصادية المتعادلة ذات المنفعة المتبادلة للشعوب المشاركة فيها . واذا كان احد سيحرم من قسم من الاثراء غير العادل فسيحصل على تعويض اكثر بالنهوض العام للنشاط الاقتصادى ونمو جميع العائدات فى البلدان الفقيرة والغنية على حد سواء .

وواضح ان التخلف والفقر فى البلدان النامية اللذين ينطويان على نزاعات خطرة لا يمكن ان يبقيا الى اجل غير مسمى فى المستقبل . وان كل سنة تفوت فى هذا المجال انما تؤزم الموقف وتخلق صعوبات امام حل المشكلة .

ان شمولية مشكلة التخلف فى البلدان النامية تتطلب تنظيما شاملا لتدابير تصفيتها . ولا يعنى ذلك ان مسؤولية التطور ترفع عن البلدان المتخلفة نفسها والتى تستطيع ان تعيش بهدوء عندما يستجمع المجتمع العالمى قواه لتأمين تطورها . ان اساس التقدم القادر على تذليل التخلف هو الجهود الذاتية للبلدان النامية واعتمادها على نفسها . ولكن هذه الجهود ستعود بالمردود اذا كان الاستغلاليون لا يستأثرون بثمارها عن طريق نظام التبادل غير المتكافئ . وبالتالى فمن الضرورى على الصعيد الشمولى تنسيق وتطبيق نظام معقول للتبادل الاقتصادى الدولى بحيث يستجيب للتصور الذى توصلت اليه البشرية عن العدالة والتقدم .

فما هى الطرق المفتوحة امام البلدان النامية الساعية الى تذليل التخلف ؟ الفصل التالى ، والاخير فى هذا الكتاب مكرس لخيارات وبدائل التطور .

اسئلة للمراجعة

– لماذا تحول تخلف وفقر البلدان النامية الى احـدى مشاكل العصر الشاملة ؟

– ما هو جوهر نظريتى «التأثير الاستعراضى» و«التطور اللاحق» ؟

– ما هى الصلة بين التخلف والفقر ؟

– ما هو الفارق بين الفقر المطلق والفقر النسبى ؟

– ما هى الميادين التى تظهر فيها النزاعات الناجمة عن التخلف والفقر ؟

– هل يمكن تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية بـدون التبادل غير المتكافىء ؟

مواضيع للمناقشة

– اهداف تذليل التخلف والفقر .

– الغنى والفقر والعدالة الاجتماعية .

– دور البلدان النامية فى بناء عالم خال من النزاعات الحربية .

الفصل السادس عشر

خيارات وبدائل التطور

لما كان تذليل التخلف والفقر فى البلدان النامية يعتبر فى عصرنا الراهن مشكلة شاملة فان آفاق التقدم الاجتماعى والاقتصادى لهذه البلدان ترتبط فى الوقت ذاته بميدانين من ميادين وجودها الاجتماعى . الميدان الاول هو الاقتصاد العالمى الذى هى جزء لا يتجزأ منه . فان تطورها يندرج ، كجزء مكون ، ضمن تطور الحضارة البشرية جمعاء ، وان التحويلات فى العلاقات الاقتصادية الدولية التى تناولناها فى الفصول السابقة (احلال النظام الاقتصادى الدولى الجديد ، والامن الاقتصادى الدولى وهلمجرا) انما تهدف الى توفير الجو المناسب فى العالم الخارجى بالنسبة لكل بلد من بلدان آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية .

والميدان الثانى هو التقدم الداخلى فى كل بلد وتحديث مجتمعه . ومع ان هذا الميدان يبدو للوهلة الاولى مستقلا عن العمليات الجارية خارج حدود البلد ، فهو فى الواقع مرتبط بسنن التطور العالمى لا اقل وثوقا من ميدان علاقاتها الاقتصادية الخارجية .

وفى العالم المعاصر الذى صارت فيه الرأسمالية والاشتراكية الطريقين الرئيسيين للتطور الاجتماعى والذى يزداد فيه الترابط بين البلدان الرأسمالية والاشتراكية وتتشابك فى الوقت ذاته التناقضات القائمة بينها والموجودة داخلها ، والتى تتخلل كل اصعدة المجتمع من القوى المنتجة حتى الايديولوجية ، يكتسب اختيار كل بلد على انفراد لهذا

الطريق او ذاك من طرق التطور الاقتصادى والاجتماعى من كل بد بطابع المشاركة فى المباراة التاريخية بين النظامين العالميين .

ولهذا السبب يجرى الاختيار فى كل بلد بشكل صدامات حادة جدا تتحول فى بعض الحالات الى حرب اهلية تتدخل فيها القوى الخارجية بهذا القدر او ذاك ، ويولد فى النظرية الاقتصادية مختلف المبادئ المتعارضة المتصادمة التى تطرح هذا الخيار او ذاك للتطور القادر او غير القادر على تذليل التناقضات المرتبطة بانقسام العالم الى بلدان غنية وفقيرة .

١ - برنامج «البناء الملموس للعالم الجديد»

ان الدراسات التى اجريت باشراف «النادى الرومانى» ونشرت كوثائق لهذا النادى فى غضون السبعينات (١) وحظيت بصدى واسع فى العالم كله قد مهدت التربة لطرح برنامج «البناء الملموس للعالم الجديد» فى بداية الثمانينات والذى صيغ بادق صورة فى كتاب عدد من الباحثين تحت اشراف الاقتصادى الفرنسى عضو النادى المذكور موريس غيرنيه بعنوان «العالم الثالث ثلاثة ارباع العالم» (٢) .

وانطلاقا من الحسابات التى اجراها النادى الرومانى والتى تقول ان الموارد الطبيعية العالمية تستنزف بسرعة فائقة وهى الآن لا تكفى لجعل جميع سكان العالم يعيشون من حيث بنية وحجم استهلاك الخيرات المادية بحساب الفرد الواحد من السكان مثلما يعيش المجتمع الغربى ، تم استخلاص الاستنتاجات التالية بخصوص توجه تطور بلدان آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية .

اولا - ينبغى لها ان توقف النمو الديموغرافى وتراعى المعدل المتوسط للتكاثر - ٢,١ طفل للمرأة الراشدة الواحدة .

ثانيا - ينبغى لهذه البلدان ان تتخلى نهائيا عن محاكاة

النماذج الاقتصادية سواء لدى البلدان الرأسمالية المتطورة ام لدى الدول الاشتراكية ، ولا تضع باية حال هدفا لتطورها هو زيادة المنتوج الاجمالى الداخلى وزيادة استهلاك الخيرات المادية . ويقترح عليها ان تتخلى عـــن خططها للتصنيع وان تقيد التقدم العلمى التكنيكى فى الزراعة .

ووفقا لهذه النظرية ينبغى ان يكون الهدف الحاســـم للافراد وللمجتمع ككل ليس زيادة انتاج واستهلاك الخيرات المادية ، بل الكمال الذاتى الداخلى للانسان و«تحسين خصاله» وايجاد نظام جديد للقيم لا تحتل فيه الخيرات المادية المرتبة الاولى ، وذلـــك لان الدور الرئيسى فـــى الكمال الداخلى للانسان ، حسبما تقول به بعض الانظمة الدينية والفلسفيــة فى الشرق يلعبه عالم الانسان الداخلى وتوجهه نحو داخله .

وعلى هذا الاساس العام ينشأ برنامـج «البناء الملموس للعالم الجديد» الذى يجب ان يقسم الى عدة مناطق يتطور كل منها وفقا لطريقه الخاص المستقل الذى يختلف عن المناطق الاخرى .

ان مناطق اميركا الشمالية واوربا الغربيـــة واليابان واوستراليا وعدد من البلدان الاخرى حيث ترسخ «المجتمـــع الاستهلاكى» ستظل ، كما ينص عليـــــه هذا البرنامج ، المستهلكين الاساسيين للموارد العالمية التى تعتبر «ملكـــا عاما للبشرية» بغض النظر عن الاراضى التى تتواجد فيها .

وينبغى ان تشكل البلدان النامية خمس مناطق هى اميركا اللاتينية وافريقيا الاستوائيـــة والشرقان الادنى والاوسط وشبه قارة هندستان وجنوب شرقى آسيا . وستمثل كـــل منطقة تشكيلة اقتصادية موحدة ذات ســـوق مشتركة ونمط تطور متميز . وستحل فى داخلها المشاكـــــل الديموغرافية والغذائية والطاقية وقضية التصنيـــــع المقيدة بالمهمات والظروف الخاصة فى كل منطقة . ولما كانـــــت كل الدول الفتية ، ما عدا استثناءات نادرة مثـــل الهند ، صغيرة جدا بالنسبة لبناء الصناعة الداخلية فان التصنيع يجب ان ينظـــم فى اطار اسواق مشتركة مغلقة ومسورة بحواجز جمركيـــة

عالية . ولا يسمح بانتاج البضائع الصناعية التصديرية خارج نطاق هذه الاسواق .

وفى القطاع الزراعى يتجـلى المثال الاعلى لواضعى هذه النظرية فى الطوائف او المشاعات الريفية المغلقة التى تضم عدة قرى متجاورة يقيد تقدمها العلمى التكنيكى كله باستخدام من يسمون «بمستتشـارى التقدم» من «الاطبـاء الحفاة والمهندسين الزراعيين الحفاة والمعلمين الحفاة» .

وتحرم بعض البلدان ، فى هذا المخطط ، من السيادة فى الميدان الاقتصادى ، وتقام العلاقات الاقتصادية الخارجية ليس فيما بينها ، بل بين مناطق بكاملها عـلى اساس اتفاقيات خاصة بحيث تتمكن اسرة البلدان المتطورة من الحصول دون عائق على الخامات الضرورية لها من احتياطيات العالم الثالث . وبدلا من هيئة الامم المتحدة التى كشفت ، كما يزعم واضعو البرنامج ، عن عجزها عن تنظيم العلاقات بين الدول الوطنية التى تنقسم اليها البشرية عمليا الآن ، يجب ان ينتخـب برلمان عالمى يقود الحياة كلها على وجه البسيطة ، ويجب ، مثلا ، ان يحدد نظام استخدام مواردها التى تشكل «ملكـا مشتركا للبشرية» .

وينطلق البرنامج من كون تصفيـة الهوة بين «الشمال الغنى» و«الجنوب الفقير» لن تتم فى القريب العاجل فيجب الا تطرح مثل هذه المهمة . فالبلدان المتطورة والنامية ستتعايش فى المستقبل ايضا على انفراد وستتطور بطريقين مختلفين — الاولى على اساس «المجتمع الاستهلاكى» الذى نشأ ، والثانية على اساس حل مهمة «كمـال الانسان الذاتى» بدون زيادة استهلاك الخيرات المادية .

ان الجماعات الاقتصادية الاقليمية للبلدان النامية التـى تكوّن المناطق الخمس السالفة الذكـر يجب ان تساعد ، بموجب هذا المشروع ، على «بعث الحضارات العظيمة» التـى كانت قائمة فى الازمان القديمة فى مختلف مناطق آسيـا واميركا اللاتينية وافريقيا .

ففى تلك الازمان السحيقة ظهرت الحضارات العظيمـة

وتطورت وانسحبت من مسرح التاريخ منعزلـــــة فى اراض محدودة دون ان تشمل المعمورة كلها كنظام اقتصادى كونى ، وهل يمكن فى عصرنا ، حيث غدا الترابط العالمى لجميـــــع البلدان والشعوب واقعا فعليا ، تقسيم العالم بوسائـــــل اصطناعية تقريبا الى عشر مناطق مغلقة مثـــلا ؟ وهل يجوز اعتبار حضارات الماضى العظيمة تجسيدا فعليا للمجتمع المثالى الذى تحقق فيه الكمال الذاتى للانسان ولعبت الخيرات المادية دورا ثانويا ؟ وهل ستوافق الشعوب التى تشكل اليوم اغلبية سكان المعمورة على التقشف والزهـــد والامتناع عن الانتفاع بالخيرات المادية التى جعلتها الحضارة من مقومات نمط الحياة المعاصر ؟

ان التواجد المنفصل والتطور وفقا لانماط مختلفة للمجتمع لاناس ينتمون الى جماعات اثنية مختلفة ، فى اطار دولـــــة واحدة ، شيء معتـــــاد فى الوقت الحاضر فى جمهوريـــــة جنوب افريقيا وهو يسمى بنظـــام الابارتهيد . ولهذا النظام حماته الذين يعلنون بان هذا التقسيم بالذات لاقلية تتمتع بالامتيازات ويتكون منها «المجتمع الاستهلاكى» واكثرية زنجية تعيش وفقا لمعايير مغايرة تماما يستجيب باكبر قدر لطبيعة الانسان . الا ان الافارقة الذين اغلق امامهم باب المجتمـــع المتطور لاجل البيض والذى بنى على ارض افريقية وكذلـــك المجتمع العالمى بأسره يستنكرون نظام الابارتهيد بوصفـه انكارا لابسط حقوق الانسان .

ان التقسيم الاصطناعى المفتعل للحضارة البشرية الواحدة الى مناطق منفصلة مغلقة انما يشبه الابارتهيد عـلى النطاق العالمى . وهو يفترض تخليد تقسيم الامم الى غنية وفقيرة ، ولا يتوخى تصفية الفقر لدى شعوب آسيا وافريقيا واميركـا اللاتينية . ولكنه تكدست خبرة طويلـــــة الامد بقدر كاف لتطور بعض الدول المتعددة القوميات والتى تحل فيها بنجاح مهمة الوصول بالشعوب المتخلفـــة سابقا الى ذرى المستوى الاقتصادى والثقافى ، وهى خبرة تؤكد الامكانية المبدئيـــة لبلوغ نفس النتائج على النطاق العالمى .

ان اللوحة المعروضة «للبناء الملموس للعالم الجديد» تتعارض مع حاجات ومصالح البلدان المتطورة فى الغرب الذى يحتاج انتاجه الصناعى الصاعد الى اسواق للتصريف خارج حدود تلك البلدان . فلئن كان السواد الاعظم من البشرية سينشغل فى التأمل الذاتى ويطمح الى الكمال الداخلى من خلال السمو بالروح والزهد فى الخيرات المادية فمن سيشترى تلك الخيرات التى تنتجها معامل ومصانع البلدان الغنية وتلفظها بكميات متزايدة الى السوق العالمية ؟

ان الرأسمال النقدى فى البلدان الغنية يبحث عن التوظيف المربح فى العالم الثالث ، وهو يسعى الى ازالة العوائق التى تمنع حركته واجتيازه الحدود الوطنية . فالمناطق المغلقة المنعزلة تتعارض مع المناورة الحرة بالنقد العالمى الذى يدور الآن ليل نهار فى قنوات التداول التى تشمل الكرة الارضية بأسرها كالدورة الدموية فى اوعية الكائن الحى .

الا ان الغرب ايضا لن يبقى محايدا فى معزل عن التأثيرات الثقافية من جانب البلدان النامية . فان آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية تسهم بقسط متزايد فى تكوين الحضارة العالمية الجديدة ، بما فى ذلك تطوير العلم والتكنيك العالميين . فان عددا هائلا من العلماء من ابناء آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية ، بغض النظر عن الجنسية التى يحملونها رسميا يشاركون على قدم المساواة مع العلماء الاوربيين او اليابانيين فى البحث العلمى ويبلغون فيه ذرى رفيعة ويحصلون على جائزة نوبل وغيرها من الجوائز السامية ويحققون اكبر الاكتشافات .

وواضح ان العملية الموضوعية كشيوع الاممية فى الانتاج والثقافة الانسانية الشاملة تجرى وتتقوى وستحدد فى المستقبل بدرجة اكبر ملامح حضارة العالم رغم انقسام البشرية الى بلدان مختلفة ذات حدود دولية معينة بدقة ومحروسة بعناية ورغم سياسة الاوساط الحاكمة فى بعض الدول ، بما

فيها الدول الكبرى الجبارة ، نحو تقسيم العالم بصورة مفتعلة وعرقلة التخالط الدولى .

ان هذه الحضارة تتكون من جميع الثقافات . فكل شعب ، حتى اصغر الشعوب ، له كل الحق فى الاصالة الثقافيـــــة والمشاركة المتكافئة في تطوير البشرية .

ولم تكن الخبرة البشرية قد انشأت بعد ابدا موديـــــلا مثاليا للنظام الاقتصادى ، فالبلدان الاكثر تطورا من الناحية الاقتصادية اما تنهشها التناقضات الاقتصادية والاجتماعية واما تعانى دوما من هذه الصعوبات او تلك واما تجرب مختلـــف طرائق الضبط ومختلف استراتيجيات التطور . وهى بحاجـة الى اصلاح الموديل الاقتصادى نفسه لا اقل من حاجة البلدان النامية . ولها ايضا مصلحة فى اعادة بناء العلاقات الاقتصادية الدولية . والاعتقـــــاد بان النظـــام الاقتصادى والاساس التكنولوجى للغرب المعاصر لا يستطيعان ان يشكلا اساســـا لحضارة المستقبل العالمية ولا يمكن ان يقبلهما العالم الثالث بمثابة قدوة يحذو حذوها قد غدا دافعا للبحث عن بدائـــــل جديدة للموديلات الاقتصادية ، وتشغل مكانة بارزة بينهـــا نظرية «التطور البديل» .

٢ – نظرية «التطور البديل»

ترفض هذه النظرية فكرة «التطور اللاحق» التـــى تقول ان الهوة الاقتصادية بين البلدان الغنية والفقيرة تتجلى فـــى الفوارق بين المؤشرات الاحصائية بحساب الفرد الواحد مـــن السكان ، وان مهمات التطور والتنميـــــة تصاغ بشكل عدد السنين التى يستطيع هذا البلد او ذاك فى غضونها ان يبلغ المستوى الحالى (او المرتقب) لتطور اوربا الغربية او امريكا الشمالية .

وقد طرحت نظرية «التطور البديل» او «المغاير» باكبــر قدر من التفصيل فى تقرير صندوق داغ همرشولد الذى قدم الى الدورة الخاصة السابعة للجمعية العامة لهيئة الامم المتحدة فى عام ١٩٧٥ والتى عقدت خصيصا لمناقشة مسألة واحدة لا

غير هى تأمين تطـــور بلدان آسيا وافريقيا واميركـــا اللاتينية (٣) .

وتنطلق هذه النظرية من ان الموارد العالمية ، رغـــم محدوديتها ، كافية تماما لتلبية الحاجات الطبيعية لجميع سكان المعمورة بشرط ان توزع بمزيد من التساوى وتستخدم بحكمة وعقلانية . والى جانب ذلك من المهم الحيلولة دون النمـــو المفرط فى عدد سكان العالم والذى يؤدى الى نقص مطلق فى الموارد الارضية ، ولذا «يتوقف المستقبل على خيار الحاضر» .

ويتميز «التطور البديل» بثلاث سمات اساسية : هدفه هو تلبية الحاجات الطبيعية للناس ووسائله هـى الاستخدام الكامل لقابليات الانسان ، ونتائجه هى حياة المجتمع البشرى فى وئام مع البيئة الطبيعية .

ويتطلب تأمين هذا «التطور البديل» اعادة تنظيم بنيوية وتطبيق استراتيجية متنوعـــة للغاية فى الميادين السياسى والاقتصادى والتكنولوجى ، مما تستدعيه الفوارق الكبيرة فى الاوضاع فى مختلف مناطق العالم التى تتطلـــب تغييرات ملحة .

ويعترف واضعو هذه النظرية بـــان انقسام العالم الى بلدان فقيرة وغنية يضع شعوب البلدان الفقيرة فى حالـــة عصيبة بل ويترك اثرا سلبيا على البلدان الغنية نفسها ، وهو ينطوى على مخاطر كبيرة بالنسبة لها .

ومن حق كل انسان ان يتمتع بفرصة تلبية حاجاته كفرد من افراد المجتمـــع المعاصر . الا ان نظرية «التطور البديل» تخصص من بين سلسلة هـــذه الحاجات سلما للاولويات انطلاقا من الامكانيات الفعلية فى كل بلد فى اللحظة المعنية . وتشغل الدرجة الاولى فى هذا السلـــم الحاجات الاساسية الى الوسائل المادية الضرورية لبقاء الانسان : الحاجة الى الغذاء الكافى واللباس والمسكن والصحة .

ان استخدام التكنولوجيا وبناءها واختيارها ونظام انتاج وتوزيع الخيرات المادية ووضع برامج الضمان الاجتماعى يجب ان تخضع لاهداف تلبية الحاجات الاساسية للسكـان بغض

النظر عن المنزلة التى يشغلها الفرد فى البنية الاجتماعية للمجتمع .

وان محاكات الموديلات الغربية للتوزيع التى تتميز اول ما تتميز باشتداد تفاوت التطور الاقتصادى واللامساواة بين الناس ، كما يؤكد تقرير صندوق داغ همرشولد لا تمكن البلدان النامية من بلوغ اهداف التطور المنشودة .

ويستخلص من ذلك استنتاج بخصوص انتقال مركز الثقل من استيراد البضائع الاستهلاكية التى يخصص القسم اكبر منها للنخبة التى تحاكى نمط الحياة الغربى ، الى توسيع الانتاج المحلى لمواد الاستهلاك الواسع للسكان ، بمن فيهم الفقراء .

ومن حيث اختيار التكنولوجيا تفضل لا التكنولوجيا المستوردة التى تحتاج الى توظيفات كبيرة ، بل التكنولوجيا المحلية التى تحتاج الى ايد عاملة كثيرة . وتوصى هذه النظرية ، مثلا ، باستخدام مصادر الطاقة الابسط التى تستهلك الوقود المحلى بدون الحاق ضرر بالطبيعة ، كقاعدة لتوليد الكهرباء بدلا من المراكز الكهربائية الكبيرة العاملة على مشتقات البترول المستوردة .

ويأسف واضعو هذه النظرية لان بنية الجهاز الادارى ونظام التعليم وعدد من العناصر الاخرى الهامة فى تنظيم المجتمع فى البلدان النامية بعد تحررها من التبعية الاستعمارية قد استنسخت فى الواقع عن النماذج التى كانت موجودة فى الدول الاستعمارية السابقة دون مراعاة للظروف المحلية بالقدر اللازم .

وينبغى ان يستند «التطور البديل» الى مبادئ تنشأ بصورة طبيعية فى مجتمع البلدان النامية نفسه والى موارده الداخلية . ويجب ان يعتمد هذا التطور على الاكتفاء الذاتى ويؤدى الى تصفية تبعية البلدان النامية اقتصاديا وتكنيكيا للدول المتطورة ، ولكن ذلك لا يعنى الطموح الى الاكتفاء الذاتى الانعزالى . وتفهم هذه النظرية الاستقلال على انه حرية اتخاذ القرارات فى جميع ميادين النشاط الاقتصادى ،

بما فيها ميدان العلاقات الاقتصادية الخارجية ، باعتبار ذلك تكافؤا فعليا للبلد فى العلاقات الاقتصادية الدولية . ويجب ان تتمتع الدولة المستقلة ذات السيادة بالحق والامكانية الفعلية بان تعزل اقتصادها كليا او جزئيا عن العالم الخارجي لفترة معينة اذا رأت ان ذلك يخدم مصالحها ، مع ان هذه العزلة لا تدخل ضمن مفهوم «الاستقلال الاقتصادى» .

والسمة المميزة لنظرية «التطور البديل» هى رفض الموديل الموحد لهذا التطور والذى كأنما يصلح بنفس القدر لجميع البلدان النامية . فالاكثر جدوى هو الانتفاع من تبادل خبرات التطور المتباين .

وتبدى نظرية «التطور البديل» اهتماما خاصا باستجابة التكنولوجيا ومجمل النشاط الاقتصادى للانسان فى البلدان النامية ليس فقط الى خصائص ثقافتها الوطنية والاجتماعية ، بل وكذلك الى خاصية ظروفها الطبيعية والمناخية . فالاجيال القادمة يجب ان ترث عن الجيل الحالى بيئة طبيعية صالحة للحياة . وان تلبية الحاجات الحيوية ، وفقا لهذه النظرية لا تتطلب ارهاقا بالغا على البيئة الطبيعية المحيطة بالانسان . ولذا فمن العناصر المكونة «للتطور البديل» الانفاق المحدود جدا للموارد الطبيعية غير القابلة للتجديد ، واستهلاكا رشيدا للموارد القابلة للتجديد بحيث لا يضر بقدرتها على تجديد نفسها . علما بان من الضرورى ان نأخذ بعين الاعتبار العواقب الناجمة عن التأثير على الطبيعية على الصعيد المحلى والوطنى والعالمى .

ويؤكد تقرير صندوق همرشولد خصوصا على الارهاق البالغ الواقع على الموارد العالمية والبيئة الطبيعية بسبب سباق التسلح والعسكرة اللذين هما تبذير وهدر صرف لممتلكات البشرية العالمية .

ولا يمكن تأمين «التطور البديل» الا باعادة تنظيم بنيوية على المستويين الوطنى والدولى فى العالم المتطور والبلدان النامية . وتقاوم اعادة التنظيم هذه القدرة السياسية والاقتصادية للدول الغربية التى تسعى اوساطها الحاكمة الى

الابقاء على المبادئ الاساسية للعلاقات الاقتصادية الدولية المبنية على اساس الاقتصاد السوقى على غرار البنية الاقتصادية الداخلية للبلدان الغربية المتطورة . فهذا الاقتصاد يفتقر الى المساواة داخل كل بلد والى تكافؤ البلدان فى نظام العلاقات الدولية . فالاقلية ذات الامتيازات والمكونة من اثرى افراد المجتمع فى الدول المتطورة ومن النخبة فى البلدان النامية تمارس استغلال الاغلبية التى تتعرض للتفرقة والتمييز ، الامر الذى لا يهيئ الفرصة لهذه الاغلبية كى تلبى ابسط حاجاتها .

وفى الميدان الاقتصادى الاجتماعى تنص نظرية «التطور البديل» على ملكية او رقابة المنتجين انفسهم على وسائل الانتاج - الارض والمياه وباطن الارض والمؤسسات الصناعية والهياكل الارتكازية - التى يعتبر استخدامها ضروريا لانتاج وسائل الانتاج وسلع الاستهلاك على حد سواء .

ويجب ان تنظم التجارة وميدان المالية والائتمان بحيث يستبعد استئثار اقلية السكان بالفائض الاقتصادى (المنتوج الزائد) .

وفى الميدان السياسى تعنى تلك الاصلاحات اشاعة الديمقراطية فى السلطة . ويجب ان تفرض رقابة المجتمع على البيروقراطية الحكومية والخاصة .

وبالنتيجة ينبغى ان يبنى مجتمع تستطيع كل طائفة محلية فيه ان تدير شؤونها على اساس الاكتفاء الذاتى وتدخل فى علاقات متكافئة مع الطوائف الاخرى من اجل حل مشاكلها المشتركة . علما بان الدولة يجب ان تضبط نشاط الآليات الاجتماعية وتتابع بدقة خاصة تأمين واولوية حقوق الطوائف الاكثر فقرا .

ان الكيفية التى يبنى فيها هذا المجتمع تتوقف على الظروف الملموسة فى كل حالة معنية . ولا تقدم هذه النظرية وصفة موحدة لجميع البلدان ، لكنها تعتقد بضرورة العمل فى هذا الاتجاه وعدم جواز تأجيل هذا العمل .

وينبغى ان تغدو هيئـــة الامم المتحدة مركزا منهجيا وتنظيميا لتحقيق «التطور البديل» . وبالنسبة للهند يعيـــن واضعو تقرير صندوق همرشولد ٤,٥ كغم من الحبوب فـــى الاسبوع كحد ادنى لتلبية حاجات الانسان الراشد الى الغذاء .

وتستخدم نظرية «التطور البديل» معيارا لمدى الغنـــى والفقر ، وهو ليس المقارنة بين البلدان ، بل المقارنة بين المستويات الفعلية للاستهلاك لدى السواد الاعظم من السكان ، وخصوصا فئاتهم السفلى وبين الحد الادنى من حاجات الانسان فى الوسط الاجتماعى الذى يعيش فيه . وتعتمد النظريـــة اثناء هذه المقارنة على الخبرة الفعليـة للبلدان ، على اختلاف انظمتها الاجتماعية .

وبهذا الخصـــوص ينبغى تناول خبرة بلدان التوجـــه الاشتراكى . فهذه الخبرة تبين بان الثمار الفعلية السريعة ، فى ظروف المستوى الواطئ للتطور الاقتصادى وعدم وجود حماية للبلدان النامية فى العلاقات الاقتصادية الدولية ، هى ثمار الاشتراكية والتوجه الاشتراكى . وقـــد اختارت هذا البديل بلدان كثيرة ، صغيرة وكبيرة ، فى اوربا وآسيـــا وافريقيا واميركا اللاتينية . وهـــى تطبق من زمان المبادئ الجديدة فى تنمية اقتصادها وفى ميدان العلاقات الاقتصادية الدولية على حد سواء .

٣ – خبرة الاشتراكية

قبل اكثر من سبعة عقود وقـــع اختيار شعوب الاتحاد السوفييتى على الاشتراكية . وفى اعقاب الحرب العالميـــة الثانية اختارت هذا البديل شعوب عدد من البلدان الاخرى ، كما ترفض بعض المستعمرات السابقة نظام الرأسمالية كتوجه لتطورها .

وتمكننا خبرة التطور الاقتصادى فى البلدان الاشتراكية من استخلاص استنتاجات هامة بخصوص الامكانيات الكامنة فى هذا الخيار لتأمين تذليل التخلف الاقتصادى وحل المشاكـــل

الاقتصادية والاجتماعية العويصة التى تواجه البلدان النامية حاليا .

لقد كان استبدال الملكية الخاصة لوسائل الانتاج التى يحركها العمل الجماعى بالملكية العامة اساسا لنقل التطور الاقتصادى الى جادة التخطيط . وعندما استلمت الدولة الاشتراكية مقاليد ادارة الاقتصاد تهيأت لها امكانية التعبئة الفعالة لكل القوى الاجتماعية فى البلاد لتنفيذ البرامج الوطنية العامة ذات الاولوية ولتركيز الموارد فى الاتجاهات الطليعية للتطور وتحقيق نتائج واسعة النطاق فى آجال قصيرة . وبفضل ذلك تحول الاتحاد السوفييتى – اول دولة اشتراكية فى العالم – فى فترة قصيرة من بلد متخلف دمرت الحروب الطويلة اقتصاده بالكامل تقريبا الى دولة صناعية متقدمة بدون مساعدة من الخارج . وتحقق فى الواقع الاكتفاء الذاتى التام .

ومن بلد الامية الشاملة تقريبا التى حاصرت المراكز الساطعة للثقافة الوطنية الرفيعة تحول الاتحاد السوفييتى بفضل الاشتراكية الى دولة التعلم الشامل للسكان والمعدل الرفيع للتعليم .

وفى غضون الخمسة عشر عاما الاولى تمت تصفية البطالة بالتمام والكمال . وفيما بعد جرى تأمين العمالة التامة للسكان وفق التخطيط .

وطبقت الاشتراكية فى الحياة الاجتماعية الخدمات الطبية المجانية المتوفرة لجميع السكان ، بمن فيهم الريفيون المقيمون فى المناطق النائية .

كما اثبتت الاشتراكية قدرتها على الدفاع عن النفس . فقد وفرت قدرة دفاعية متينة وحققت التوازن فى الميدان العسكرى مع القوات الموحدة للعالم الرأسمالى .

وكشفت الاشتراكية بتجربتها الخاصة عن امكانية وجود مجتمع خال من الاستغلال والظلم الاجتماعى ، وعن مزايا هذا المجتمع بالمقارنة مع المجتمعات التى تزداد فيها اللامساواة

فى الاموال ويتعمق الانقسام الى اقليـــــة تتمتع بالامتيازات واغلبية تتعرض للتمييز .

ولذلك يترسخ لدى الشخصيات الاجتماعية فى العالــــم الثالث ، حتى لدى البعيدين عن الايديولوجية الاشتراكية ، الاعتقاد بان البديل الاشتراكى يمكن ان يحل مهمة تصفيـــة التخلف فى البلدان النامية المعاصرة حلا ناجعا . فقد كتـــب باول بريبيش ، وهو من اشهر الاخصائيين فى قضايا التنمية الاقتصادية ، عندمـــا كان مديرا عاما لمعهد التخطيـــط الاقتصادى والاجتماعى لبلدان اميركا اللاتينية لدى الامـــم المتحدة ، فى تقرير الى بنك التنمية الاميركى «ان سيـــر الاحداث ، بغض النظر عن الايديولوجيات يمكن ان يؤدى الى طريقة التطور الاشتراكية وان كان ذلك فى بادئ الامر غير وارد فى نوايا الذين يتوخون تعزيز القـوى المحركة للنظام الاقتصادى» (٤) .

والى جانب ذلك بينـــت خبرة الاشتراكية والتوجـــه الاشتراكى ان هـــذا البديل لا يمكـــن ان يستخـــدم بمثابة عصا سحريـــة تكفى ضربة منهـــا لحل جميـــع قضايا التطور المعقدة . فمجرد الاعلان عن التوجه الاشتراكى او الاشتراكية لا يكفى لتأمين مستلزمات التطور الاقتصادى . وحتى التحويلات الاقتصادية والاجتماعيـة التقدمية العميقة لا تستطيع بحد ذاتها ان تبنـــى الاقتصاد الحديث . ان هذا البديل يزيد ، بقدر اكبر مـــن الرأسمالية بكثير ، مـــن مسؤولية ادارة الدولة للتنمية الاقتصادية ويضاعف عواقب الاخطاء والتشويهات التى تقترفها هذه الادارة .

ان للاشتراكية ، شأن ايـــة ظاهرة اجتماعية اخرى ، تناقضاتها التى هى فى الوقت ذاته القوة المحركة لتطورهـا ومصدر تراكم الظواهر السلبية التى تعقد هذا التطور اذا لم يكافحها المجتمع بالتدابير الفعالة فى الوقت المناسب .

ويجب ان تتحسن الاشتراكية دوما كنظام اجتماعى حـى للعلاقات يتطور باستمرار ، ويجـــب ان تضع اشكالا جديدة للتسيير الاقتصادى تستجيـــب لظروف ومتطلبات الحياة

المتغيرة دوما . ان التصور الدوغمائى الجامد عن الاشتراكية كظاهرة ثابتة وحيدة الطراز لجميع العصـور والشعوب خاطئ تماما ويمكن ان يكون عائقا امام التطور الفعلى اذا غدا عامـلا حاسما فى تحديد النشـــاط العملى للزعماء السياسيين والاداريين .

ان خبرة التطور الاشتراكى والتوجه الاشتراكى فـى مختلف البلدان التى تفتخر عـن جدارة واستحقاق بمنجزات بناء الاشكال الجديدة والفعالة للتسيير الاقتصادى والتـى تتسم بطابع وطنى واهمية دولية انما تصلح لاستخدامها مـن قبل البلدان الاخرى التى تواجههـا مهمات وقضايا مماثلة . وفى تلك الخبرة عبر ودروس مـن خلال بعض الاخفاقات والهفوات والاخطاء . وان مراعاة هذه الاخفاقات ضروريـة لاولئك الذين اختاروا البديل الاشتراكى ولديهم الآن امكانية تامة للاستفادة من كل مزاياه بدون تكرار اخطاء الرواد .

ان اختيار البديل الاشتراكى لا يعد بمستقبل هين خال من الهموم والمشاكل . فان تسريع التطور الاجتماعى وتصفيـة التخلف الاقتصادى لا يتحققان بدون توتر القوى الى اقصى حد وتقديم تضحيات معينة . فيجب ان يدفع ثمنهما الذى يتوقف على درجة التخلف ويتطلب ذلـك وعيا رفيعا لدى السكان ووحدة سياسية وايمانا بصواب الطريق المختار . ولكن مـن الضرورى ايضا تفادى التضحيات غير المبررة والحرمان الذى لا موجب له وامتحان صبر الشعـب . فلا يجوز التستـر بالشعارات الاشتراكية على عـدم صلاحية الزعماء او عدم نزاهتهم واخلالهم بالمبادئ السامية للعدالة الاجتماعية .

وقد كشفت خبرة الاشتراكية فى البناء الاقتصادى عـن ضرر الافراط فى التحويلات الاجتماعية اذا كانت تطبـق باستعجال كبير ولا تحظى بتفهم وتأييد من جانب الشغيلـة انفسهم او اذا لم تكن قد مهـدت لها بالقدر الكافى الظروف المادية والتنظيمية المناسبة .

ان كل تحويل تقدمى لا بـد وان ينطوى على تناقضات داخلية يمكن فى ظروف معينة ان تولد مضاعفات وتسفر عـن

نتائج بعكس المطلوب . فالتأميم المفرط او المستعجل لبعض المؤسسات الصناعية ، مثلا ، يمكـــــن ان يؤدى الى هبوط المردود الاقتصادى فى نشاط تلك المؤسسات . وان الاكراه وعدم الالتزام بمبدأ الطواعية وغير ذلك مـــن سوء استعمال السلطة فى سياق التعميم فى الزراعة واستخدام طرق التوزيع الفاسدة التى تخل بالعدالة الاجتماعية ولا تخلق حوافـــز لتحسين الانتاج يمكن ان تلحق بالزراعة وتربية الماشيـــة والتموين الغذائى للبلاد ضررا يصعب تعويضه .

ان نجاح البناء الاشتراكـــى مشروط بالتمسك الصارم بمتطلبات القوانين الاقتصادية الموضوعيـــة وعدم السماح بالنزعة الارادية المغامرة والسطحية فى ادارة الاقتصاد . ان الملكية العامة لوسائل الانتـــاج توفر للدولة فرصا كبيرة ، لكنها تلقى عليها مسؤولية هائلة .

ولا تفترض الاشتراكية والتوجه الاشتراكى تعميما كاملا لجميع وسائل الانتاج وتصفية جميـــع الاشكال الاقتصادية الاخرى ، ما عدا مؤسسات الدولة او المؤسسات التعاونية . فالنشاط العملى الفردى والبزنـــس الخاص والمؤسسات المختلطة (المشتركة) بمساهمـــة الدولة والرأسمال الخاص واستئجار مؤسسات الدولة مـــن قبل الافراد والعوائل او الجمعيات التعاونية وغير ذلك من اشكال انتاج وبيع البضائع فى السوق الحرة وفقا للاسعار الناشئة فيها — كل ذلك يدخل ضمن الآلية الاقتصادية للمجتمع الاشتراكى .

ولا يعنى وجود السنن العامة لزوم التمسك بنموذج واحد للاقتصاد الاشتراكى . ففى الظروف المختلفة للبلدان المختلفة تستخدم الاشتراكية الاشكال والطرائق الانسب والتى توضع على اساس الجمع بين الموقف العلمى الابداعى والخبرة العملية بمراعاة كل ما هو تقدمى مما يطبق فى البلدان الاخرى ، بما فى ذلك البلدان التى تتطور على الطريق الرأسمالى .

وتتطلب الاشتراكية اوسع قدر من الديمقراطية ليس فى الميدان السياسى فحسب ، بل وفى الميدان الاقتصادى ايضا . ويشارك الشغيلة بأنفسهم مشاركـــة نشيطة فى التخطيط

الاقتصادى وادارة المؤسسات الانتاجية والاقتصاد الوطنى كله . وفى سياق البيريسترويكا (التغيير الجذرى) فى الاتحاد السوفييتى اخذ يطبق على نطاق واسع انتخاب مدراء مؤسسات الدولة وغيرهم من الاداريين من قبل جماعات العاملين انفسهم . وتطرح مسائل السياسة الاقتصادية للمناقشة على نطاق واسع من قبل الاوساط الاجتماعية .

ومن ان خبرة الدولة الاشتراكية الاولى كشفت عن الامكانية الفعلية لتذليل التخلف فى بلد كبير بقواه الخاصة ، فان الاشتراكية لا تعنى ابدا انعزال البلد اقتصاديا عن العالم الخارجى ، بل هى ، بالعكس ، تتطلب تطوير التعاون الاقتصادى الواسع مع جميع البلدان على اختلاف انظمتها الاقتصادية الاجتماعية . والدول الاشتراكية ، اذ تشارك فى العلاقات الاقتصادية الدولية ، انما تجلب لها عناصر واشكالا جديدة تساعد على اشاعة الديمقراطية فيها .

٤ – الطراز الجديد للعلاقات الاقتصادية الدولية

ان بلدان العالم الاشتراكى على مستويات مختلفة من التطور الاقتصادى ، وهى تختلف عن بعضها البعض من حيث المساحة وعدد السكان وبنية الاقتصاد وخصائص العلاقات الاقتصادية الخارجية الناشئة تاريخيا . ولكن بلدان العالم الاشتراكى لا تنقسم الى غنية وفقيرة ، وان الاتجاه العام لنتائج التبادل الاقتصادى فيما بينها يهدف الى التقارب وتعادل مستويات التطور الاقتصادى .

وتجلت المصلحة المتبادلة فى تطوير التعاون الاقتصادى فى كون التجارة فيما بين جميع البلدان الاشتراكية غدت جزءا اساسيا من التجارة الخارجية ، مع ان العلاقات التجارية فيما بينها فى السابق كانت معدومة تقريبا فى بعض الحالات . ويربح من التجارة المتبادلة جميع المشاركين فيها ، فهى متكافئة تجرى على اساس المعاهدات والاتفاقيات الحكومية ووفقا لخطط منسقة . وقد نشأت السوق الاشتراكية العالمية

كمنطقة خاصة من الاقتصاد العالمى ذات سنن اقتصادية متميزة واشكال جديدة للتعامل الاقتصادى الدولى .

لقد استند الاقتصاد الاشتراكى العالمى منذ ظهوره الى مبدأ التعاضد ، فان المشاركين فيه لم يسعوا فى نشاطهم الى الحصول على اكبر قدر من الارباح على حساب الشركاء . وفى كانون الثانى (يناير) ١٩٤٩ اسست البلدان الاشتراكية الاوربية مجلس التعاون الاقتصادى الذى يضم بلغاريا والمجر والمانيا الديمقراطية وبولونيا ورومانيا والاتحاد السوفييتى وتشيكوسلوفاكيا . وفيما بعد التحقت به كوبا ومنغوليا والفيتنام . ويمثل مجلس التعاون الاقتصادى اتحادا اقتصاديا تكامليا مفتوحا يمكن لاية دولة ان تشارك فيه بمختلف الاشكال . وتشارك فى عمل مجلس التعاون الاقتصادى فى المسائل ذات الاهتمام المشترك البلدان التالية : يوغسلافيا وفنلندة والعراق والمكسيك وانغولا وموزمبيق ونيكاراغوا واليمن الديمقراطية . كما يساهم فى اعمال المجلس بصفة مراقبين ممثلو كوريا الشعبية ولاؤوس الديمقراطية وافغانستان . ويقيم مجلس التعاون الاقتصادى علاقات مع اكثر من ٦٠ منظمة دولية ، بما فيها هيئة الامم المتحدة (بصفة مراقب من عام ١٩٧٤) .

وتأسس فى اطار مجلس التعاون الاقتصادى جهاز متشعب يضم الهيئة القيادية العليا من رؤساء دول وحكومات البلدان الاعضاء والبنك الدولى للتعاون الاقتصادى وبنك التوظيف الدولى والعملة الاشتراكية الدولية المشتركة والمؤسسات المختلطة وبعض برامج الاقتصاد الوطنى وهلمجرا . ويجرى نشاط مجلس التعاون الاقتصادى فى الوقت الحاضر وفقا للبرنامج الشامل للتكامل الاقتصادى الاشتراكى والبرامج الخمسة المتخصصة الطويلة الامد (لعام ١٩٩٠) التى تفصل وتحدد البرنامج المذكور ، كما يجرى تنسيق خطط الاقتصاد الوطنى .

ويوجه البرنامج الشامل كل بلد نحو اقصى حد من تعبئة موارده وجهوده واستخدامها باكبر مردود مع الاستفادة من

مزايا التقسيم الدولى للعمل ، ونحو ايجاد افضل تشكيلة للاقتصاد الوطنى فى كل بلد بوصفها جزء لا يتجزأ من الاقتصاد الاشتراكى العالمى مع توفير التخصص والتعاون المناسبين فى الانتاج . ان شروط التبادل الدولى ، بما فى ذلك اسعار التجارة الخارجية ، والفوائد المئوية ومدة القروض والمعايير وهلمجرا يجرى تنسيقها انطلاقا من الموقف الاقتصادي الفعلي ومن المصالح المتبادلة . علما بان اعضاء مجلس التعاون الاقتصادى الاقل تطورا (منغوليا وكوبا والفيتنام) يتمتعون بمختلف التسهيلات والتفضيلات من حيث الاسعار ومن حيث الفائدة المئوية ومدة القروض .

وفى العلاقات بين الدول تحترم السيادة الوطنية احتراما كاملا ولا يسمح بالتدخل فى الشؤون الداخلية للبلدان الاخرى ولا يطالب اى بلد بامتيازات ما تلحق ضررا ببلد آخر او بالاسرة الاشتراكية ككل .

ان التعاون الاقتصادى والمساعدة المتبادلة اللذين تضطر بلدان مجلس التعاون الاقتصادى الى تذليل صعوبات كثيرة فى تطويرهما ، وهى صعوبات بعضها موضوعى وبعضها يرتبط بالاعمال الخاطئة لمسؤولين من مختلف المستويات ، انما يقدمان عونا جوهريا لكل اقتصاد وطنى ، وخصوصا عندما يواجه ذلك الاقتصاد وضعا عصيبا لسبب ما .

لقد اغنت اربعة عقود من نشاط مجلس التعاون الاقتصادى العلاقات الاقتصادية الدولية بكثير من الاشكال الجديدة للتعامل الاقتصادى بين الدول التى تعمل فيها ، فى ميدان الانتاج ، منظمات حكومية وليس خاصة . وقد اثبتت عمليا حيوية هذه الاشكال وضرورة تحسينها المتواصل وتجديدها باستمرار . كما كشفت عن امكانية اقامة العلاقات الاقتصادية الدولية الخالية من الاستغلال وعن المنفعة المتبادلة لهذه العلاقات بالنسبة لجميع المشاركين فيها .

وبينت كذلك ضرورة بلوغ اعلى قدر من التوفير ومردود التسيير الاقتصادى فى كل بلد اشتراكى واستخدام الاشكال التقليدية للتجارة العالمية والائتمان وغير ذلك من ميادين

العلاقات الاقتصادية الدولية في ممارسات التعاون بين بعضها البعض . ان التطوير المنهاجي للتعاون الاقتصادى بين الدول الاشتراكية يجب ان يستجيب بالكامل لمتطلبات قانون القيمة وسائر قوانين الانتاج البضاعى والتداول البضاعي النقدى . ويجب ان يكون فى مأمن من تأثير النزعة الارادية والقرارات الطالحة وغير المبررة اقتصاديا عليها .

وفى الوقت ذاته يجب ان تنفذ فى هذا التطوير المهمات الاجتماعية لرفع مستوى حياة السكان وتؤخذ بعين الاعتبار القضايا الشاملة ، ومنها ضرورة درء الكارثة الايكولوجية والتعويض عن الاضرار التى لحقت بالطبيعة .

ان النمط الجديد من العلاقات الاقتصادية الدولية الذى نشأ فى النظام الاشتراكى العالمى لا ينحصر فى اطار هذا النظام فهو يضفى المضمون اللازم على العلاقات الاقتصادية بين الدول الاشتراكية والبلدان النامية بكونه بديلا عن العلاقات الاقتصادية التقليدية التى تخلد تقسيم البلدان الى غنية وفقيرة وتحدد الطابع المتفاوت للتطور فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى .

وتستند هذه العلاقات الى سنن وقواعد السوق العالمية . الا ان البلدان النامية ومؤسساتها الحكومية والخاصة تدخل هنا فى علاقات عملية ليس مع الشركات فوق القومية او الشركات الخاصة ، كما هى الحال مع البلدان الرأسمالية المتطورة ، بل مع مؤسسات تابعة للدولة . ويعنى ذلك ان التجارة وسائر اشكال العلاقات الاقتصادية يمكن ان تستند الى اساس من التخطيط وتغدو اكثر استقرارا وامانا . وهى تضبط ، عادة ، باتفاقيات ومعاهدات دولية وتعزز بتدابير مناسبة مدرجة ضمن الخطط الوطنية للتنمية الاقتصادية .

بديهى ان كل بلد يتوخى تحقيق مصالحه الخاصة بالدرجة الاولى فى التجارة المتبادلة . فلا مكان فيها للاعمال الخيرية . ولكن الشركاء التجاريين يتعاملون على اساس متكافىء حقا . فان طبيعة الاشتراكية لا تعرف الضغط او استخدام القوة ولا اخضاع العلاقات الاقتصادية للاغراض السياسية الصرف او

السياسية العسكرية . ولا تطبق الدول الاشتراكية سياسة التمييز او القيود ضد البلدان النامية . ومع وجود اختلافات لدى بعض الدول الاشتراكية فى مخططات التفضيلات التجارية المقدمة الى البلدان النامية ، فهـــى جميعا تتميز بخصائص مشتركة : الغاء الرسوم او تقليصها كثيرا على بضائع التصدير التقليدى من البلدان النامية وعلى المنتجات الصناعية وكذلك الاعفاء من الرسوم بالنسبة للبلدان الاقل تطورا وتقديـــم تسهيلات من جانب واحد .

ان العلاقات التجارية للبلـــدان الاشتراكية والناميـــة مرتبطة ارتباطا عضويا باشكال العلاقات الاخرى فى الشبكـة الموحدة للتعاون الاقتصادى والعلمى والتكنيكى .

وتحتل مكان الصدارة فى هذا التعاون مساعدة البلدان النامية فى بناء اقتصادها ، وبالدرجة الاولى الصناعة الوطنية . علما بان الدول الاشتراكية خلافا للشركات فوق القومية فـــى البلدان الرأسمالية المتطورة لا تمارس التوظيفات المباشرة فى اراضى البلدان النامية ولا تستخدم اراضيها ، بالتالى ، كراس جسر لنشاطها الاقتصادى . فالمؤسسات الصناعيـــة وغيرها مما يبنى بمساعدة الدول الاشتراكية تعود الى البلدان التى تبنى فى اراضيها . واغلبها تعود للدولة ، وبعضهـــا تمتلكه شركات خاصة محلية .

ان اعادة البناء الاقتصادى الجارية فى البلدان الاشتراكية والتى تهدف الى زيادة مردود التسيير الاقتصادى تنص على امكانية بناء مؤسسات مختلطة تساهم فيها الدول الاشتراكية والرأسمال الاجنبى ، بما فى ذلك رأسمال البلدان النامية . وهذا يهيئ آفاقا ملائمة جديدة لنشر الاشكال الجديدة فـــى ميدان التعاون الاقتصادى بين البلدان الاشتراكية والنامية .

ويعنى انعدام التوظيفات المباشرة للدول الاشتراكية فى البلدان النامية انعدام الامكانية ، فى اطار هذا النظام مـــن العلاقات ، لظهور مشكلة معقدة وصعبة بالنسبة لهذه البلدان ، وهى مشكلة تحويل الارباح التى تتجسد فيها نتائج استغلال الشغيلة المحليين من قبل الرأسمال الاجنبى .

وتبنى بشروط متميزة كذلك العلاقــات الائتمانية بين الدول الاشتراكية والبلدان النامية . فتحدد على القروض بعملة البلدان الاشتراكية فائدة مئوية اقل بكثير من الفوائد فــى سوق النقد العالمية المفتوحة . وغالبا ما تنص الاتفاقيات على امكانية تسديد القروض بقسم من منتوج المؤسسات التــى تبنى بتلك القروض . وبذلــــك تشطب بالنسبة للبلدان النامية مشكلة التسويق ، وبالتالى مشكلة التشغيل التــام للقدرات الانتاجية للصناعة الفتية .

ويسهم بقسط كبير جدا التعاون مع الدول الاشتراكية فى اعداد كوادر الاخصائيين الوطنية المؤهلة لاجل البلــدان النامية . وتستبعد كليا مسألة «هجرة العقول» مــن البلدان النامية الى البلدان الاشتراكية ، اى تستبعد المضاعفــات التى تعانى منها البلدان النامية فى علاقاتها مع الغرب .

وتتلخص اهمية الطراز الجديد من العلاقات الاقتصاديـة الدولية التى استحدثتها الاشتراكية فى الممارسات العالمية بالنسبة للبلدان النامية فى كون هذه العلاقات يمكن ان تغدو كذلك موديلا لما تستطيع تلك البلدان ان تحرزه من الغرب . ففى ممارسات التعاون الاقتصادى بين الدول الاشتراكيــة والبلدان النامية تجسدت وجربت المبادئ الاساسية والاشكال التنظيمية التى تكوّن مضمــون النظام الاقتصادى الــدولى الجديد .

ولا يعنى ذلك ان التناقضات واختلاف المصالح معدومة بالكامل فى العلاقات بيــن البلدان الاشتراكية والبلــدان النامية . ولكن لدى هذه البلدان من حيث الجوهر اهدافــا مشتركة او متقاربة ، مما يساعد على النجاح فى العثور على مخرج من التناقضات على اساس الحلول الوسط المقبولــة لدى الطرفين بدون استخدام القوة او التفرقة الاقتصادية او الشانتاج السياسى والعسكرى .

وهكذا تمثل الاشتراكية خيارا ايجابيا للتطور الوطنــى والتعاون الاقتصادى الدولى الذى بدأت امكانياته الكامنــة تتفتح الآن بالقدر الكامل .

اسئلة للمراجعة

- ما هو جوهر منهج «البناء الملموس للعالم الجديد» ؟
- ما هو جوهر نظرية «التطور البديل» ؟
- ما هو اساس التطور المتناسق للاقتصاد فى الدول الاشتراكية ؟
- ما هى المستجدات التى استحدثتها الاشتراكية فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع ؟
- ما هى اسباب التعقيدات والمشاكل فى الاقتصاد الاشتراكى ؟
- هل تعنى الاشتراكية او التوجه الاشتراكى انعزال البلد اقتصاديا عن العالم الخارجى ؟
- ما هو مجلس التعاون الاقتصادى ؟
- ما هى المبادئ الاشتراكية الاساسية بخصوص العلاقات الاقتصادية الدولية ؟

مواضيع للمناقشة

- خيارات وبدائل توجه التطور الاقتصادى والاجتماعى ومستقبل البشرية .
- مزايا وتناقضات التوجه الاشتراكى .
- الفوارق الاساسية بين التعاون الاقتصادى والعلمى والتكنيكى للدول الاشتراكية مع البلدان النامية وبين المساعدات الغربية للتنمية .

خاتمة

بعد الانتهاء من قراءة آخر صفحة فى هذا الكتاب الدراسى ما هى المشاعر التى تركتها مطالعتـــه لدى القارئ الكريم ؟ التشاؤم الناجم عن لوحة الصعوبات الكبيــــرة والتناقضات الحادة والنتائج غير المرضية فى الاقتصاد العالمى الـذى لا تتوفر للبلدان الفقيرة فى ظل تنظيمه الحالى فرص كبيــرة لتذليل التخلف ، فى حين ستتمكن البلدان الغنية فى المستقبل ايضا من التمتع بعمل الشعوب الاخرى وثرواتها الطبيعيــة ؟ ام التفاؤل الناشئ عن النجاحات الباهرة حقا للعبقرية البشرية والمتجسدة فى منجزات العلم والتكنيك المعاصرين وعن عملية التزايد الواضح فى الترابط العام للشعوب وحل المشاكـــل العالمية من كل بد آجلا ام عاجلا ، بما فى ذلك مشكلة تذليل التخلف فى البلدان الفقيرة ؟

ان الانتهاء من دراسة منهج «اقتصاد البلدان الغنيـــــة والفقيرة» مجرد بداية لطريق طويل امـام القارئ الشاب الى عالم لا ينضب له معين ، وهو علم الاقتصاد . والمعلومات التى حصل عليها القارئ ضرورية للسير فى هذا الطريق . فما هى المكانة التى تشغلها بلاده فى نظام الاقتصاد العالمى الذى تناوله هذا الكتاب ؟ وما مدى علاقة القضايا التى طرحها ببلد القارئ ؟ يأمل المؤلفـــون بألا يبقى كتابهم هذا مجرد مونولوج او حديث من طرف واحد ، ويتمنون ان يغدو اساسا لحوار بناء .

ان العالم سريع التغير الى اقصى حد فى الآونة الراهنة . والكتاب الذى يصور حالة الاقتصاد العالمى ويدرس العلاقات الاقتصادية الدولية يمكن ان يغدو عتيقا بمنتهى السرعة .

ثم ان المعطيات والارقام الاحصائية اقصر عمرا . لكن المرتبة الاولى فى الكتاب خصصت لتحليل السنن الاساسية التى يتميز مفعولها بطابع دائمى لهذه الدرجة او تلك . فان قانون القيمة ، مثلا ، الذى لعب دورا معينا فى التجارة العالميـة طول قرون عديدة لا يزال سارى المفعول اليوم ايضا ، وسيكون له فى المستقبل القريب دور حاسم فى تحديد اتجاهات التـــداول البضاعى العالمى . ولذا فان اى اصلاح فى ميدان العلاقـات الاقتصادية الدولية لا بـــد وان يراعى قانون القيمـــة . والمؤلفون عندما يركزون انتباه القارئ على مثل هذه السنن ذات الطابع العام انما يأملون فى ان المضمون الاساسى لهذا الكتاب لن يعتق بسرعة ، لانه لا يتوقف على الملابســات الوقتية العابرة بل يستند الى الخصائص الجوهرية العميقـة لمجمل نظام الاقتصاد العالمى الذى يضم اطرزة البلـــدان الناشئة حتى الآن والتى ستبقى لمستقبل طويل جدا .

وفى الوقت ذاته يؤدى التحليل الوارد فى الكتـــاب للعلاقات الاقتصادية الدولية الراهنة الى استنتاج بشـــأن ضرورة اعادة بنائها جذريا وبصورة شاملة . ولا يمكن لاعادة البناء هذه ان تجرى دفعة واحدة ، وهى تتطلب وقتا كبيرا ومرحلة انتقالية معينة يجرى خلالها تكيف مختلف البلـــدان والشركات والوحدات الاقتصادية الاخرى بشكل متبـــادل للظروف الجديدة ولقواعد التعامل الاقتصادى الدولى الجديدة .

وحتى الآونة الاخيرة كانت مختلف مشاريع اعادة بنـــاء العلاقات الاقتصادية العالمية توضع باشراف الاقتصادييـــن والشخصيات الاجتماعية والساسة الغربيين . وقد اشتهـر على نطاق واسع تقرير صندوق داغ همرشولد وتقرير اللجنة الدولية المستقلة برئاســة فيلى براندت فى السبعينـــات والثمانينات وما الى ذلك . ودعى للمشاركة فى اعمال مثـل تلك اللجان علماء بارزون ورجالات دولة محنكون من بعض البلدان النامية . وفى خريف ١٩٨٧ بدأت فى جنيف اعمال «لجنة الجنوب» برئاسة جوليوس نيريرى اول رئيس لجمهورية تنزانيا . وبذا تأسست لاول مرة لجنة دولية مستقلة لدراسة

القضايا الاقتصادية للبلدان النامية من قبل هذه البلدان نفسها .

ولم تبدأ هذه اللجنة نشاطها فى الفراغ . فالبلدان الفقيرة لم تعد فقيرة من الناحية الفكرية . لقد نشأت فيها كوكبة كاملة من الاقتصاديين والاخصائيين البارعين من مستوى مهنى عال ، واكتسب زعماء تلك البلدان خبرة كبيرة فى ادارة الاقتصاد والمشاركة فى العلاقات الاقتصادية الدولية وفى الدبلوماسية المعقدة التى تتطلب قدرة كبيرة للذود عن المصالح الوطنية . وطرحت حركة عدم الانحياز المشاكل الاقتصادية للبلدان الفقيرة ومهمة احلال النظام الاقتصادى الدولى الجديد فى مرتبة الصدارة من النشاط الدولى للمجتمع العالمى . وتمثل «مجموعة الـ٧٧» التى تأسست عام ١٩٦٤ وتضم الآن حوالى ١٣٠ دولة نامية المصالح الاقتصادية الجماعية للبلدان الفقيرة وتدافع عنها فى اكبر المحافل الدولية .

ولم يعد الاهتمام بالمصالح الاقتصادية الوطنية واحلال النظام الاقتصادى الدولى العادل محصورا بطائفة ضيقة من الاخصائيين فى الاقتصاد الدولى وكبار الساسة . فقد صارت فى محط انظار الاوساط الاجتماعية الواسعة . وهذه الاوساط الاجتماعية الواسعة فى كل بلدان العالم ، الغنية والفقيرة ، الرأسمالية والاشتراكية ، بحاجة الى المعارف المناسبة ، الى معرفة السنن الاقتصادية الموضوعية وامكانيات وحدود تأثير مؤسسات الدولة والمنظمات الدولية على تلك السنن . فالوهم القائل بان الاشخاص والمنظمات ممن يتمتعون بالسلطة قادرون على التصرف فى الميدان الاقتصادى بدون مراعاة السنن الاقتصادية الموضوعية انما يولد ممارسات النزعة الارادية التى تنجم عنها عواقب وخيمة للغاية ، بل وتدميرية . وتؤدى هذه الممارسات عادة الى نتائج عكس ما يرجى منها .

الكتاب الذى فرغت من مطالعته ، ايها القارئ الكريم ، يهدف الى تزويدك بهذه المعارف . وانت افضل من يحكم على مدى توفيق المؤلفين فى بلوغ هذا الهدف . واذا تسنى لك

المزيد من فهم سيل المعلومات اليومية فى كل ما يجرى فى العلاقات الاقتصادية الدولية ، وكونت لنفسك رأيا شخصيا فيما يخص الجوانب الجيدة والجوانب السيئة بالنسبة لبلادك وفيما يخص مدى استجابة القرارات المتخذة فى الميدان الاقتصادى لحاجات المجتمع الفعلية ، فان المؤلفين لن يأسفوا على ما بذلوه من جهود .

واخيرا يعرب المؤلفون عن املهم بان تزيد مطالعة هذا الكتاب ولعك بالقضايا الاقتصادية الدولية ، والاستمرار فى الاهتمام بما يجرى فى الاقتصاد العالمى وقراءة الكتب والمقالات المختصة بهذه القضايا مهما كانت مهنتك واختصاصاتك . ولذا كان من اهداف المؤلفين ان يعدوا قراءهم لدراسة المطبوعات التى تتطلب دراستها كمية معينة من المعارف التمهيدية .

واذا تلمس القراء نفعا فى هذا الكتاب واذا ما دعت الحاجة الى اصدار طبعة جديدة منه فسوف يحصل المؤلفون على مساعدة كبيرة من الملاحظات الانتقادية والتوصيات والتمنيات التى يتقدم بها القراء ، لا سيما الكتابة عن ظواهر هامة او غير عادية فى الحياة الاقتصادية للبلدان مما يتطلب توضيحات او تقييمات علمية . ويتقدم المؤلفون بالشكر لكل من يقرأ هذا الكتاب ويراسلنا على عنوان دار «التقدم» .

هذا الكتاب
ملك الأستاذ الدكتور
رمزى زكى بطرس

هوامش

الفصل الاول

1. World Bank. World Development Report 1986, pp. 180.-181
2. "Revue du Tiers-monde", 1971, vol. XII, N° 47, p. 503
3. نهرو ، اكتشاف الهند ، موسكو ١٩٥٥ ، ص ٣٢٦ .
4. Guernier M. et al. Tiers-monde: trois quarts du monde. P., 1980, p. 25
5. Jones G. The Role of Science and Technology in Developing Countries. L., 1970, p. 4
6. Saint-Geours J. L'impératif de cooperation nord sud. La synergie des mondes. P., "Dunod", 1981
7. Albertini J.-M. Mécanismes du sous-devéloppement et devéloppement, P., "Édition ouvrieres", 1983, p. 63
8. ورد عرض نظرية «الحاجات الاساسيــــة» لاول مرة فى البحث الذى اصدرته منظمــة العمــل الدولية بعنــوان : Employment, Growth and Basic Needs: A One-World Problem, Geneva 1976

الفصل الثانى

1. Digby, William. "Prosperous" British India. London, 1901, p. 33
2. Baran, Paul. The Political Economy of Growth. New York, 1957, pp. 145-146
3. Dutt, Romesh. The Economic History of India. London, 1950, p. VIII

الفصل الثالث

1. Adler J.H. Absorptive Capacity. The Concept and Its Determinants. Washington, "The Brooking Institution", 1965, p. 111.

الفصل الرابع

1. World Bank. World Development Report 1986, p. 10

الفصل الخامس

1. Pinder J. The New International Economic Disorder and Its Consequences for Italy. "Lo Spettatore Internazionale", 1976, N° 2, p. 107.
2. Brown L. The Interdependence of Nations. N. Y., 1972, p. 6
3. Howe J. Interdependence and the World Economy. N. Y., 1974, p. 9.
4. Tinbergen J. et al. Reshaping the International Order. A Report to the Club of Rome. N. Y., 1977, p. 50.

الفصل السادس

1. Bell D. The Coming of Post-Industrial Society. A Venture in Social Forecasting. New York, 1873.
2. World Plan of Action for the Application of Science and Technology to Development. United Nations, New York, 1971.

الفصل السابع

1. See: Jecchinis, C. The Impact of Microelectronic Technology on Employment: A Survey of Current Research Studies in Selected West European Countries. O.M.C., Ontario Ministry of Labour, Toronto, 1980.
2. Cited: Jecchinis, C. Technological Change and Socioeconomic Development in North America: Problems

and Prospects. "Lakehead University Review", Thunder Bay, Oct. -December 1973.
3. See: Derber, Milton. "Collective Bargaining, Mutuality and Workers' Participation in Management: An International Analysis" I.I.R.A. Fifth World Congress, Paris, 3-7, Sept. 1979.
4. Teasdale, Anthony. The Paradoxes of Japanese Success. "Personnel Management", London, November 1981, p. 29
5. "The Jama Forum", Vol. 1, N° 2, Tokyo, 1982.
6. "The Jama Forum", N° 2, 1982.
7. Levine S.B. and Taira K. Interpreting Industrial Conflict in: Labour Relations in Advanced Industrial Societies, (B. Martin and E. M. Kassalow (Eds.), Washington, 1980, p. 72
8. Ibid., p. 84
9. See: Jecchinis Chris. Employees' Participation in Management International Experiences and the Prospects for Canada. "Industrial Relations Quarterly Review", Vol. 34, N° 3 (Fall 1979), pp. 490-512.
10. See also: Kassalow, Everett. Trade Unions and Industrial Relations: An International Comparison. New York, 1969.
11. Asplund C. Some Aspects of Workers' Participation. Brussels, International Confederation of Free Trade Unions, 1972, p. 13.
12. Codetermination Agreement for the State Sector (a summary), TCO-S, Stockholm, 1978, pp. 4-5.

الفصل الثامن

1. "United Asia. International Magazine of Afro-Asian Affairs". vol. X, N°4, 1964, p. 308
2. دور القطاع العـام فى مساعدة التنميـة الاقتصادية فى البلدان النامية 'E/5690' ملحق ١٩٧٥ ، ص ٧ .
3. Thagar F. The Petroleum Industry in Oil-Importing Countries, Lexington (Mass.), 1984, p. 13

الفصل التاسع

1. Transnational Corporations in World Development. Third Survey U. N., N. Y., 1983, pp. 366-370.
2. «الاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية»، ١٩٨٤، العدد ٢، ص ٢٤.
3. Newfarmer R.S., Mueller W. F. Multinational Corporations in Brazil and Mexico. Structural Sources of Economic and Noneconomic Power. Wash., U. S. Government Printing Office, 1975, p 42, 43, 52, 105.
4. D. Goldsbrough. Foreign Private Investiments in Developing Countries. International Monetary Fund, Wash., 1985, p. 3, 5.
5. Financing and External Debt of Developing Countries. 1986, Survey. OECD. Development Cooperation. Paris, 1987, p. 34
6. Transnational Corporations in World Development. Third Survey U.N., N.Y., 1983, p. 30; OECD. Development Cooperation. Paris, 1985, p. 247-250.
7. "Survey of Current Business", August 1981, August 1978, August 1985.
8. Multinational Firms in Africa. Uppsala, 1975.
9. "Trade and Development. An UNCTAD Review", Winter 1982, p. 161
10. "Survey of Current Business", August 1978, August 1985.
11. Transnational Corporations in World Development..., p. 135
12. Castro F. La Crisis Economica y Social del Mundo. Sus repercusiones en las paises subdesarrollados, sus perspectivas sombrias y la necesidad de luchar si queremos sobrevivir. Habana, 1983, p. 145
13. D. Goldsbrough. Op. cit., p. 6
14. Financing and External Debt..., p. 34
15. "Economist", 7.03.1987, p. 87
16. "Granma", Resumen Semanal, 28.06.1987, 30.08.1987.

الفصل العاشر

1. LDC External Debt and the World Economy. M. S. Wionczek (ed.) Mexico, 1978, p. 25

2. Inter-American Development Bank. Economic and Social Progress in Latin America, 1982, Report. W., 1983, pp. 404, 406.
3. World Debt Tables. External Debt of Developing Countries. W., 1984, p. 3
4. Ibid.
5. Economía de América Latina, Buenos Aires, 1984, N° 12, p. 135
6. UNCTAD. Trade and development Report 1982. 1985.
7. "OECD Economic Outlook", June 1985, p. 135
8. "Time", January 10, 1983, p. 4.
9. "Granma", 30.03.1985, Suplemento, p. 6
10. "Business Week", 1983, July 25, p. 48-49

الفصل الحادى عشر

1. . ١٩٨٧/٣/١٧ «البرافدا»
2. World Armaments and Disarmament. SIPRI Yearbook 1986. London, 1986, p. 211
3. "US News and World Report", 1984, May 28, p. 59
4. World Bank. World Development Report 1986. W., 1986, p. 222
5. 1985 Report on the World Social Situation. U.N. New York, 1985, p. 19
6. "South", August 1986, p. 39
7. P. Dresch. Desarmament: Economic Consequences and Development Potential. N.Y., 1972, Table 4, 5.
8. Economic and Social Consequences of the Arm Race and of Military Expenditures. Updated Report of the Secretary-General. N-Y, UN, 1978, p. 58
10. The VIIIth Conference of Heads of State and Government of Non-Aligned Countries. Economic Declaration. Harare, 1986, p. 4

الفصل الثانى عشر

1. "Montly Bulletin of Statistics UN", 1983, May, p.C, 106; 1985, May, p. XXXIV, 106.

2. Supplement to World Economic Survey 1983. UN. New-York, 1984, p. 1.
3. "Revue du Marche Commun", novembre 1983, p. 489

الفصل الثالث عشر

1. DOC. UN, E/C 10/38 20.III.1978, pp. 233-234
2. Notas sobre la economia y el desarrollo de America Latina. junio 1981, p. 3

الفصل الرابع عشر

1. «البرافدا» ١٩٨٧/٥/٣٠
2. Report on trade and Development, vol. IV, UNCTAD, 1986.
3. Ibid.
4. «البرافدا» ١٩٨٧/٩/٢٤
5. The Relations between Disarmament and Development, 1982, p. 136-140; "Bulletin of Peace Proposals", N° 1, pp. 53-100 North-South: A Programme for Survival. The Report of the Independent Commission on International Issues under the Chairmanship of Willy Brandt. L., 1980, pp. 123-124

الفصل الخامس عشر

1. Rostow W. The Stages of Economic Growth. An Anti-communist Manifesto. Cambridge (Mass.), 1960; Politics and the Stages of Growth. Cambridge (Mass.), 1971.

الفصل السادس عشر

1. Meadows D. H. et al. The Limits to Growth. London, 1972; Mesarovic M. and Pestel E. Mankind at the Turning Point. New York, 1974, Laszlo E. et al. Goals for Mankind. New York, 1977; etc.

2. Guernier M. et al. Tiers-monde: trois quarts du monde. Paris, 1980
3. "Another Development". The 1975 Dag Hammarskjöld Report on Development and International Cooperation. New York, 1975
4. Prebisch R. Change and Development. Washington, 1970, p. 15

محتويات

الى القراء

ان دار التقدم تكون شاكرة لكم اذا تفضلتم وابديتم لها ملاحظاتكم حول ترجمة الكتاب وشكل عرضه ، وطباعته ، واعربتم لها عن رغباتكم .

العنوان : زوبوفسكي بولفار ، ١٧
موسكو — الاتحاد السوفييتي

دار التقدم

قيد البيع

مكتبة الطالب

راكيتوف . اسس الفلسفة

يقدم الكتاب موقفا جديدا تماما من عرض منظومة المعارف الفلسفية ، ويتناول مسائل العصر الراهن الاكثر آنية . يستخدم المؤلف بصورة واسعة الحوار بين اشخاص مجازيين يعرضون مختلف الآراء الفلسفية ويتجادلون حول المسائل الفلسفية الاكثر حدة . الكتاب يعلّم القارئ التفكير بصورة مستقلة ، ويدعوه الى القيام بتأملات مشتركة ، الى الحوار ، الى البحث عن جواب على المسائل غير المحلولة .

الكتاب موضوع لطلاب واساتذة مؤسسات التعليم .

دار التقدم

قيد البيع

علم الاخلاق

كتاب مدرسى يُطلـع القارىٔ على أهـم مفاهيم واحكام النظرية المادية الديالكتيكية فى علم الاخلاق . وهو يتناول مسائل تشغل بال الجميع مثل القيـم الاخلاقية ، والمثـل العليا ، وكذلك مسائل التربية الاخلاقية . وفيـه يقترن التحليـل النظرى بالعرض المبسط للمادة .

الكتاب مخصص لطلاب مؤسسات التعليم العالى ويمكن ان يستفيد منه كل من يدرس النظرية الماركسية اللينينية فى الاخلاق .

دار التقدم

قيد البيع

غيتمانوفا المنطق

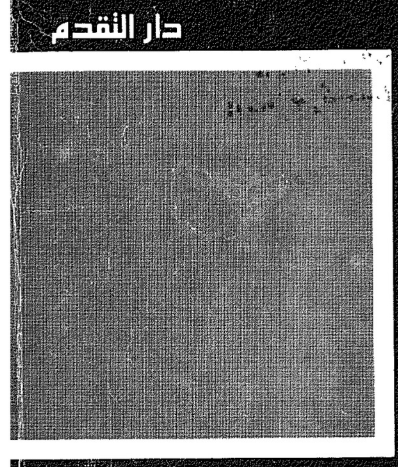
يطلع كتاب البروفسورة فى المنطق غيتمانوفا القارئ على الفهم الماركسى-اللينينى للمنطق كعلم عن قوانين واشكال التفكير الصحيح ، وكذلك على الطرائق والاساليب الملموسة التى تنشط هذه العملية . يلقى هذا الكتاب المدرسى الاضواء على المواضيع التالية : مادة المنطق ومعناه ، المحاكمة ، قوانين المنطق ، الاستنتاج ، البرهان والنقض ، المغزى المنهجى للمنطق فى عملية التعليم . بعد التوضيح النظرى لكل موضوع تعطى تمارين عملية لترسيخه .

الكتاب المدرسى معد لطلاب المؤسسات الدراسية العالية ، وكذلك للذين يدرسون هذه المادة بمفردهم .

طبع في الاتحاد السوفييتي

هـــذا الكتـــاب
مـــلك الأستاذ الدكتـــور
رمـــزى زكـــى بطـــرس

دار التقدم



جيكينيس
فولكوف
كلوتشكوفسكي

مكتبة الطالب

اقتصاد البلدان الغنية والفقيرة

ISBN 5-01-002304-0